

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

التخصص : بنوك ومؤسسات مالية

العنوان

نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان وكفاءة المحفظة المالية للبنوك

دراسة حالة

من إعداد

قارة عشيرة نصر الدين

المناقشة بتاريخ 21 / 06 / 2020 من طرف اللجنة المكونة من:

أ. د. بربري محمد أمين	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
أ. د. حبار عبد الرزاق	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
د. إليفي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
د. حمو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا
د. ترفو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا
د. بوكريد عبد القادر	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بتيسمسيلت	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني رحمه الله

"إني رأيت أنه ما كتب أحدُهم في يومه كتاباً إلا قال في غده،

لو غيرَ هذا لكانَ أحسنَ ولو زيدَ ذاكَ لكانَ يُستحسنَ، ولو قدَّمَ

هذا لكانَ أفضلَ، ولو تُركَ ذاكَ لكانَ أجملَ،

وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقصِ على جُملةِ

البشر"

# إهداء

إلى والدي الكريمين بارك الله في عمرهما

إلى عائلتي الموقرة

أهدي ثمرة هذا الجهد

# شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

الآية 15 سورة الأحقاف

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على نعمه وفضله وتوفيقه لإنجاز هذا العمل؛

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف الأستاذ الدكتور حبار عبد الرزاق فقد نصح ووجه وأرشد وبفضل الله وفق فيما فعل؛

أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة

وعلى تصويباتهم وملاحظاتهم القيمة التي زادت من قيمة هذا العمل؛

وأشكر كل من أعان في إتمام هذا العمل؛ وكل من ساعدني للوصول إلى هذه المرحلة؛

وأفضل الشكر جزاكم الله خيرا

# الفهرس

## فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

ملخص الأطروحة

مقدمة ..... أ - ز

### الفصل الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي

- تمهيد ..... 2
- المبحث الأول: أساسيات حول الائتمان المصرفي ..... 3
- المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي ..... 3
- المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي ..... 7
- المطلب الثالث: النشاط الائتماني وعلاقته بالأهداف العامة للبنك ..... 10
- المبحث الثاني: أنواع الائتمان المصرفي ..... 13
- المطلب الأول: تصنيف الائتمان حسب الغرض منه وآجال استحقاقه ..... 14
- المطلب الثاني: تصنيف الائتمان حسب طبيعة متلقيه ونوع الضمانات ..... 19
- المطلب الثالث: تصنيف الائتمان حسب أسلوب السداد وطبيعته ..... 21
- المطلب الرابع: أنواع الائتمان الذي تمنحه البنوك الإسلامية ..... 24
- المبحث الثالث: إدارة الائتمان والتحليل الائتماني ..... 28
- المطلب الأول: مراحل العملية الائتمانية في البنوك التجارية ..... 28
- المطلب الثاني: الإطار العام لتحليل الائتمان ..... 31
- المطلب الثالث: مستويات اتخاذ القرار ومقومات موظف الائتمان ..... 37

42.....	المبحث الرابع: دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في تحليل الائتمان
42.....	المطلب الأول: دراسة الجدوى وتحليل الائتمان
51.....	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تحليل الائتمان
58.....	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية كمدخل لتحليل الائتمان
64 .....	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: التأصيل النظري للمحفظة المالية

66.....	تمهيد
67.....	المبحث الأول: السياسة الائتمانية في البنك التجاري
67.....	المطلب الأول: ماهية السياسة الائتمانية للبنك التجاري
69.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الائتمانية
72.....	المطلب الثالث: السياسة الائتمانية وتحليل مخاطر الائتمان
75.....	المطلب الرابع: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية
79.....	المبحث الثاني: تقنيات وآليات إدارة المخاطر الائتمانية
79.....	المطلب الأول: الأساليب التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان
82.....	المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان
99.....	المبحث الثالث: إدارة المحفظة المالية للبنك التجاري
99.....	المطلب الأول: ماهية المحفظة المالية
100.....	المطلب الثاني: نظرية المحفظة المالية الحديثة
106.....	المطلب الثالث: نظرية المحفظة المالية السلوكية
110.....	المطلب الرابع: اختيار المحفظة الكفوءة
113....	المطلب الخامس: سياسات إدارة المحفظة المالية وتحسين كفاءتها في البنك التجاري
119.....	خلاصة الفصل



## الفصل الثالث: نمذجة قرار منح الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة المالية

- 121.....تمهيد
- 122.....المبحث الأول: استخدام النماذج التقليدية (الكلاسيكية) في اتخاذ قرار منح الائتمان
- 122.....المطلب الأول: النموذج الائتماني **Credit Men**
- 124.....المطلب الثاني: نموذج المعايير الائتمانية **C's5**
- 127.....المطلب الثالث: نموذجي المعايير الائتمانية **5P's – PRISM**
- المطلب الرابع: نماذج المعايير الائتمانية **CAMPARI – LAPP – FAPE**
- 130.....
- 136.....المبحث الثاني: دور نماذج التنبؤ بالفشل في اتخاذ قرار منح الائتمان
- المطلب الأول: ماهية الفشل، أسبابه، أهمية ودور التنبؤ به في تحسين كفاءة المحفظة المالية
- 136.....للبنوك
- 138.....المطلب الثاني: تطور استخدام نماذج التنبؤ بالفشل
- 144...المطلب الثالث: أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التنبؤ بالفشل
- 156.....المبحث الثالث: نماذج أخرى مستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان
- 156.....المطلب الأول: النماذج المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان
- 163.....المطلب الثاني: نموذج **Moody's KMV**
- 168.....المطلب الثالث: نموذج **Credit Metrics**
- 175.....خلاصة الفصل

## الفصل الرابع: تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك

### العاملة بالجزائر

- 177.....تمهيد
- المبحث الأول: تطور الإطار القانوني للعمل البنكي في الجزائر وأثره على تطور وظيفة منح الائتمان
- 178.....

المطلب الأول: وظيفة منح الائتمان في ظل إصلاحات ما قبل قانون النقد والقرض	10/90
178.....	
المطلب الثاني: عملية منح الائتمان في ظل الإصلاحات المصرفية التي تضمنها قانون النقد والقرض 10/90	186.....
المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 وتطور وظيفة منح الائتمان..	188.....
المبحث الثاني: تحليل النشاط الائتماني وكفاءة المحافظ المالية للبنوك العاملة في الجزائر.....	194.....
المطلب الأول: الوساطة البنكية وتمويل الاقتصاد الوطني من خلال منح الائتمان....	194.....
المطلب الثاني: تحليل أهم مؤشرات الوساطة البنكية في النظام البنكي الجزائري.....	201.....
المطلب الثالث: تحليل عناصر كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر..	207.....
المبحث الثالث: إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية.....	213.....
المطلب الأول: إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر.....	213.....
المطلب الثاني: إعداد قاعدة البيانات لبناء نموذج للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.....	216.....
المطلب الثالث: تقدير النموذج وعرض النتائج.....	220.....
229.....	خلاصة الفصل
231.....	الخاتمة
237.....	المراجع
261.....	الملاحق

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
12	علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك التجاري	1-1
31	نموذج عام لمراحل العملية الائتمانية في البنوك التجارية	2-1
51	أهم جوانب دراسة الجدوى ودورها في تحليل الائتمان	3-1
56	دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية والخارجية لطالب الائتمان	4-1
72	محددات سياسة الائتمان على المستويين الكلي والجزئي	1-2
79	الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية	2-2
93	آلية سير عملية التوريق والأطراف الداخلة فيها	3-2
95	كيفية عمل المشتقات الائتمانية	4-2
96	مخطط توضيحي لأول عقد CDS تم من قبل بنك جي بي مورغان سنة 1994	5-2
97	عقد مبادلات العجز عن السداد	6-2
98	عقد مقايضة العوائد الإجمالية	7-2
113	منحنى الاستثمار الكفاء (الحد الكفاء)	8-2
116	تأثير التنوع الساذج على مخاطر المحفظة المالية	9-2
117	أشكال الارتباط بين العوائد في محفظة مالية مكونة من أصلين ماليين	10-2
118	أثر التنوع الدولي والتنوع المحلي في تخفيض مخاطرة المحفظة	11-2
126	نموذج المعايير الائتمانية 5C's	1-3
129	نموذج المعايير الائتمانية P's5	2-3
148	تصنيف الشركات حسب قيمها التمييزية ومنطقة التداخل	3-3
154	آلية عمل الشبكات العصبية الاصطناعية	4-3
155	استخدام شبكة عصبية اصطناعية للتنبؤ بالفشل	5-3
167	نموذج KMV للتنبؤ باحتمال التعثر لفترة عام واحد	6-3
172	احتمال التعثر لمجموعة من السندات مصنفة من قبل S&P	7-3
186	هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية اصلاحات 1988	1-4

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	أنواع الائتمان المصرفي	1-1
19	الفروق الرئيسية بين أنواع الائتمان حسب آجال استحقاقها	2-1
61	أهم نسب السيولة ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان	3-1
63	أهم نسب النشاط ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان	4-1
63	أهم نسب الربحية ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان	5-1
64	أهم نسب رأس المال ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان	6-1
133	أهم النماذج النوعية لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك التجارية	1-3
134	نموذج استرشادي لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل وفق نموذج المعايير الائتمانية 5C's	2-3
136	دليل تصنيف مخاطرة العميل	3-3
160	درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة	4-3
161	درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	5-3
163	الإخفاق في التصنيف الائتماني السيادي خلال أزمة جنوب شرق آسيا	6-3
164	إخفاق التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها خلال الأزمة المالية العالمية 2008	7-3
170	مصفوفة احتمال انتقال تصنيف لعام 2017 خاصة بوكالة Standard & Poor's	8-3
171	التعثر بسبب انتقال التصنيف لبعض الشركات في عام 2017	9-3
183	هيكل النظام المصرفي الجزائري قبل اصلاحات 1986	1-4
199	المتغيرات المستقلة المستخرجة من القوائم المالية للشركات	2-4
200	قيم المتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة	3-4
201	نتائج اختبار استقلالية المتغيرات بين الفئتين	4-4
202	المتغيرات المكونة للنموذج ومعاملاتها	5-4
203	متوسط القيم التمييزية للفئتين	6-4
205	نتائج تصنيف النموذج المقترح للتنبؤ بالفشل	7-4

## الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن مختلف النماذج التي تستخدمها البنوك التجارية لاتخاذ قرار منح الائتمان وإبراز مدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية، توصلنا إلى وجود العديد من النماذج قسمناها إلى ثلاثة أقسام: نماذج تقليدية (كلاسيكية)، نماذج التنبؤ بالفشل ونماذج أخرى معيارية وهيكلية، قمنا بتحليل آلية عمل هذه النماذج وكيفية مساهمتها في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك، ثم دراسة إمكانية تطبيقها في البيئة المصرفية الجزائرية؛

استخدمنا نماذج التنبؤ بالفشل لتقدير نموذج للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية، BNA, BDL, AGB, NATIXIS. اعتمدنا على بيانات محاسبية تتمثل في 16 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لعينة مكونة من 50 شركة مقترضة خلال الفترة 2006-2017. تتضمن هذه العينة 31 شركة سليمة و19 شركة فاشلة. وباستخدام نموذج التحليل التمييزي توصلنا إلى تقدير نموذج للتنبؤ بالفشل يتكون من 15 متغير حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 74% يساهم في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة مخاطر الائتمان، نمذجة خطر الائتمان، كفاءة المحفظة المالية، تحليل تمييزي، نسب مالية.

### Abstract

The purpose of this paper is to investigate the various models used by commercial banks for the credit granting decision, and to highlight their contribution to improve the efficiency of their portfolios. We have found several models that we put it in three sections : the qualitative models, Prediction Failure Models, Standard and structural models. We have analyzed the action mechanism of this models, and how they contribute to improve the banks' portfolio efficiency. Then study the possibility of applying them in the Algerian banking environment.

We have used the Prediction Failure Models to estimate a model for predicting the failure of corporate borrowers from commercial banks BNA, BDL, AGB, NATIXIS. The data used in this study is 16 financial ratio obtained from the financial statements of the sample size of the 50 corporates during the period 2006-2017. The sample was based on 19 failed companies and 31 nonfailed companies. And by using the Discriminant Analysis model, we have estimate a model for predicting failure consists of 15 variables. This model have made a correct prediction rate of 74 percent, and contributes in improving banks' portfolio efficiency.

**Keywords :** Credit Risk Management, Credit Risk Modeling, Portfolio Efficiency, Discriminant Analysis, Financial Ratios.

# مقدمة

## توطئة

تشهد البيئة المصرفية العديد من التغيرات والتطورات السريعة وكذا العديد من الاضطرابات على المستويين المحلي والدولي وخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي، ومن أهم مظاهر هذه التطورات تعرض النظام المالي العالمي لأزمات مالية ومصرفية وما خلفته من إفلاسات وخسائر مالية كبيرة على مستوى الأنظمة المصرفية، بالإضافة إلى بروز وتجسيد فلسفة التحرير المالي وما نتج عنه من حدة المنافسة المحلية والخارجية بين البنوك والمؤسسات المالية، وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة درجة المخاطر المصرفية، فظهرت الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقيات بازل لتحاول من خلال مبادئها الحد من هذه المخاطر، وتسعى البنوك إلى مواكبة كل هذه التطورات خاصة المتعلقة منها بالتقنين البنكي للجنة بازل وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، كما تتسابق إلى الاستفادة من موجات التحرر المالي ومن الابتكارات المالية والتكنولوجية لتضمن بقاءها في السوق المصرفي.

ولطالما نالت المواضيع المتعلقة بالنظام المصرفي الاهتمام الكبير لما له من أهمية حيوية في أي اقتصاد، إذ أنه في كثير من الدول إن لم نقل كلها يقترن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية بمدى فعالية وكفاءة النظام المصرفي في تأدية دوره في تمويل الاقتصاد، من خلال وظيفته في الربط بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، يتطلب هذا الدور من البنك وضع استراتيجيات ملائمة لجلب الودائع وأخرى لإعادة منحها بشكل يحقق أهدافه.

تعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وظائف البنوك كون أن عائد النشاط الائتماني يمثل المصدر الأساسي للإيرادات، وفي نفس الوقت يمثل النشاط الأكثر حساسية للمخاطر، فتلتزم البنوك بوضع سياسة ائتمانية تحدد فيها بدقة مختلف القوانين والإجراءات التي تمكنها من إدارة هذه المخاطر وتسيير عملية منح الائتمان بالشكل الذي يحقق كفاءة محافظها المالية، وهنا تبرز الأهمية الكبيرة لعملية التحليل الائتماني ودورها في اتخاذ قرار منح الائتمان وتحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بالربحية من جهة وتدنية المخاطر من جهة أخرى.

وفي ظل ما تشهده الساحة المصرفية من منافسة ومخاطر ائتمانية تقوم البنوك بالاعتماد على المعايير التي تراها كفيلة باتخاذ قرارات سليمة ورشيدة تساهم في تحسين كفاءة محافظها المالية، وفي هذا الصدد ظهر اتجاه نحو نمذجة قياس وتقدير المخاطر الائتمانية واستخدامها للوصول إلى قرارات أكثر دقة وتتميز بشمولها للتقديرات المستقبلية، فظهرت لهذا الغرض الكثير من النماذج في النصف الأول من القرن العشرين وظهرت ملامح نضجها في بداية النصف الثاني من نفس القرن، فدراسات W. Beaver و E. Altman ومن تبعهم أشارت إلى جدوى استخدام النمذجة في تقييم وتحديد الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة،

ودراسات H. Markowitz و H. Shefrin وآخرون تم من خلالها نمذجة اختيار المحفظة الكفوءة من خلال تحديد المزيج المناسب الذي يحقق أكبر عائد ممكن عند مستوى معين من المخاطرة أو تحقيق أدنى مستوى من المخاطرة عند مستوى عائد معين، والجمع بين نتائجها والفلسفة التي بنيت عليها يمكننا من نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

تحاول الجزائر كمثيلاً من الدول مساندة تطورات البيئة المصرفية لتفعيل دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني، وفي ظل المساهمة المتواضعة لبورصة الجزائر في تأدية دور الوساطة المالية، تظهر الحاجة الملحة إلى تحديث المنظومة المصرفية على عدة مستويات، وعلى مستوى منح الائتمان تحتاج إلى البحث عن النماذج الحديثة المناسبة للبيئة المصرفية الجزائرية واستخدامها للحد من المخاطر الائتمانية وتخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، وكذا تحقيق مستويات مستقرة من العوائد في المحفظة الائتمانية، في ظل الغياب شبه الكلي لمحفظة الأوراق المالية.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

**كيف تساهم نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية**

**العاملة في الجزائر؟**

**الأسئلة الفرعية**

لتبسيط السؤال الرئيسي يمكن طرح عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- 1- كيف يمكن نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
- 2- كيف يتم تحسين كفاءة المحافظ المالية الخاصة بالبنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
- 3- ما مدى دقة نماذج التنبؤ بالفشل في تقدير مخاطر المحفظة المالية في البنوك التجارية العاملة بالجزائر؟

**الفرضيات**

للإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- 1- يمكن نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر باستخدام نموذج التحليل التمييزي.
- 2- يتم تحسين كفاءة المحافظ المالية الخاصة بالبنوك التجارية العاملة في الجزائر من خلال استخدام نماذج حديثة تناسب خصائص البيئة المصرفية الجزائرية.
- 3- وفقاً لنتائج الدراسات السابقة يحقق النموذج المقترح للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر مستوى دقة مقبول في التنبؤ يصل إلى 80%.



## أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن مختلف النماذج التي تستخدمها البنوك التجارية لاتخاذ قرار منح الائتمان ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية، ثم سنحاول إسقاط هذه العلاقة على البنوك التجارية العاملة بالجزائر من خلال تكيف هذه النماذج حسب طبيعة البيئة المصرفية الجزائرية ودراسة إمكانية تطبيقها والتحقق من مدى مساهمتها في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

## أهمية الدراسة

تعتبر النماذج الحديثة المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان داعما أساسيا لتحسين النشاط الائتماني للبنوك التجارية، واهتمت البنوك بابتكار نماذج تساهم في تحسين كفاءة محافظها المالية باستمرار، لذلك تظهر لنا جليا أهمية استخدام النماذج الحديثة لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر لتحسين كفاءة محافظها المالية بصفة خاصة وتحسين أداء النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة.

## منهج الدراسة

هذه الدراسة هي محاولة لإبراز التأصيل النظري في موضوع نمذجة قرار منح الائتمان وكفاءة المحفظة المالية للبنوك، ومحاولة تطبيقها في واقع عمل البنوك التجارية العاملة بالجزائر، لذلك سنعتمد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل.

## الدراسات السابقة

بناء على المسح المكتبي الذي تم خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى العديد من الدراسات السابقة التي تدرج ضمن اهتماماتنا في هذا الموضوع، سنذكر أهم الدراسات الأصلية في موضوع نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان وكفاءة المحفظة المالية، ثم نُتبعها بالدراسات اللاحقة لها كما يلي:

1- دراسة H. Markowitz (1952)، بعنوان **Portfolio selection** هدفت إلى صياغة نظرية لاختيار المحفظة المالية الكفؤة والمثلى، سميت بنظرية المحفظة المالية الحديثة، حاولت تفسير كيفية اختيار محفظة مالية مكونة من مزيج من الأصول المالية، هذا الاختيار يهدف في النهاية إلى تحقيق درجة من الموائمة بين العائد والمخاطرة بما يحقق كفاءة المحفظة، وضع الباحث في هذه الدراسة معايير رياضية لبناء المحفظة المالية الكفؤة، وتوصل إلى مجموعة المحافظ الكفؤة التي تلي رغبات كل مستثمر مشكلا بذلك ما يسمى بالحد الكفء، وأشار إلى أهمية التنوع في تخفيض المخاطر من خلال التركيز على العلاقة التي تربط بين عوائد مكونات المحفظة.

2- دراسة W. Beaver (1966)، بعنوان **Financial ratios as predictors of failure** تهدف إلى التنبؤ باحتمال الفشل قبل خمس سنوات من حدوثه، أجريت على عينة من 79 شركة سليمة

و79 شركة فاشلة في الفترة 1954-1964، استخدم الباحث 30 نسبة مالية الأكثر قدرة على تقييم الجدارة الائتمانية للشركات، وباستخدام اختبار التصنيف المزدوج توصل إلى نموذج حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 78% قبل خمس سنوات من الفشل و87% قبل عام من الفشل.

3- دراسة E. Altman (1968)، بعنوان **Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy**، هدفت إلى التنبؤ باحتمال إفلاس الشركات قبل حدوثه، أجريت على عينة من 33 شركة سليمة و33 شركة فاشلة خلال الفترة 1946-1965، اعتمد الباحث 22 نسبة مالية، واستخدم أسلوب التحليل التمييزي المتعدد ليتوصل إلى نموذج مكون من خمس نسب مالية يعرف بنموذج Z-score حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 97% للشركات السليمة و94% للشركات الفاشلة.

4- دراسة J. Ohlson (1980) بعنوان **Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy** الهدف منها هو التنبؤ بحدوث الفشل قبل وقوعه. أجريت على 105 شركات فاشلة و2058 شركة سليمة خلال الفترة 1970-1976، لم يعتمد على البيانات السنوية لشركة التصنيف Moody's وإنما على افصاحات الشركات، استخدم نموذج اللوجيت وتوصل إلى نموذج مكون من تسعة متغيرات حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 96.12% قبل عام من الفشل و95.55% قبل عامين من الفشل و92.84% خلال العامين الأول والثاني قبل الفشل، وأشار إلى أن قوة النموذج في التنبؤ بالتعثر ترتبط بمدى توفر المعلومة (التقارير المالية).

5- دراسة E. Altman et al (1994) بعنوان **Corporate distress diagnosis: Comparisons using linear discriminant analysis and neural networks (the Italian experience)** تهدف إلى التنبؤ بعسر الشركات والمقارنة بين التحليل التمييزي والشبكات العصبية من حيث دقة التنبؤ، أجريت على 213 شركة سليمة و213 شركة فاشلة خلال الفترة 1982-1992، استخدم أسلوب التحليل التمييزي وتوصل إلى نسبة تصنيف صحيح بلغت 86.4% بالنسبة للشركات الفاشلة و90.3% بالنسبة للشركات السليمة، استخدم أيضا تقنية الشبكات العصبية وتوصل إلى نسبة تصنيف صحيح بلغت 97.7% بالنسبة للشركات السليمة و97% بالنسبة للشركات الفاشلة.

6- دراسة Statman & Shefrin (2000)، بعنوان **Behavioral portfolio theory** هدف الباحثان إلى بناء نظرية المحفظة المالية السلوكية، وضعا بساطا لهذه النظرية في سنة 1997 من خلال الاعتماد على نظريتين حول الاختيار في حالة عدم التأكد والجمع بينهما، النظرية الأولى للباحثين في علم النفس Daniel Kahneman & Amos Tversky قدماها سنة 1979 في دراسة بعنوان Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk والنظرية الثانية للباحث أيضا في علم النفس

Between hope and fear: The psychology of risk ومن خلالها تمت صياغة نظرية المحفظة المالية السلوكية بشكلها النهائي، قدمت Lola L. Lopes قدمها في دراسة سنة 1987 بعنوان

7- دراسة Peter Crosbie et al (2003)، بعنوان **MODELING DEFAULT RISK** تهدف إلى نمذجة مخاطر فشل الشركات المقترضة من خلال نموذج Moody's KMV ووضحت خطوات عمل هذا النموذج وهي ثلاثة، تقدير قيمة الأصول وتقلباتها، حساب المسافة إلى التعثر، وأخيرا حساب احتمال عدم السداد، وبينت الدراسة أيضا مقاييس حساب الاحتمال المتوقع للتعثر على المدى الطويل، واختبار فعالية هذه المقاييس.

8- دراسة Mohamed Touati – Tliba (2003)، بعنوان **Modèles d'Aide à la Décision d'Octroi de Crédits et Performance du Portefeuille Crédit des Banques Publiques Algériennes** الهدف منها دراسة أداء محافظ الائتمان في البنوك التجارية العمومية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بتطوير الأدوات المساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان، قام الباحث بتقدير خطر الائتمان باستخدام أسلوب التحليل التمييزي ونموذج الانحدار اللوجستي لثلاث عينات من الشركات المقترضة وتوصل إلى عدة نماذج أظهرت تفوق نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ.

9- مليكة بن علقمة (2016)، بعنوان "الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية"، تهدف إلى إبراز نماذج وتقنيات تقييم إدارة مخاطر الائتمان، نذكر أهمها: الأنظمة الخبيرة، نماذج التنقيط، نماذج التصنيف الداخلي والخارجي، النماذج الهيكلية وتشمل نموذج Merton ونموذج CreditMetrics ونموذج KMV، نموذج القيمة المعرضة للخطر CreditVar، نموذج CreditRisk+، بالإضافة إلى إبداعات الهندسة المالية كتقنية التوريق ومشتقات القرض.

10- دراسة Ibrahim Onur Qz (2017)، بعنوان **A Theoretical Approach to Financial Distress Prediction Modeling** هدف الباحث إلى اختبار الأساس النظري لنمذجة التنبؤ بالفشل في ثماني دول، أجريت الدراسة على عينة من 1775 شركة فاشلة و23858 شركة سليمة خلال الفترة 2000-2014، استخدم نموذج الانحدار اللوجستي وحقق نسبة تنبؤ صحيح 87.16% قبل عام من الفشل، واستخدم أيضا نموذج الشبكات العصبية وحقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 89.88% قبل عام من الفشل، وبالتالي توصل إلى أن التنبؤ باستخدام تقنية الشبكات العصبية حقق نسبة أفضل منها عند استخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

11- دراسة E. Altman et al (سبتمبر 2018)، بعنوان **Assessing the Credit Worthiness of Italian SMEs and Mini-bond Issuers** تهدف إلى نمذجة خطر الائتمان

للمؤسسات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير نموذج مبتكر لتقييم جدارتها الائتمانية واختباره على شركات أصدرت سندات صغيرة، أجريت على عينة تتكون 14510 شركة تنقسم إلى 13990 شركة سليمة و520 شركة فاشلة، وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي توصلت الدراسة إلى أربع نماذج مكونة من 06 إلى 08 متغيرات، النموذج الخاص بالصناعة حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 93,08%، النموذج الخاص بالتجزئة حقق 83,23%، النموذج الخاص بالخدمات حقق 87,94%، النموذج الخاص بالمقاولات والعقارات حقق 91,11%.

12- دراسة Robert N. Lussier (2019)، بعنوان **Success versus Failure Prediction Model for Small Businesses in Ghana** الهدف منها اختبار مدى صلاحية نموذج Lussier للتنبؤ بفشل الشركات الصغيرة في غانا، تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي على بيانات غير مالية لعينة من الشركات الصغيرة تتضمن 101 شركة فاشلة و107 شركات سليمة، النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدعم صلاحية النموذج وحقق النموذج نسبة تنبؤ صحيح بلغت 86,5%.

### ملخص الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية

بعد عرض الدراسات السابقة ومن خلال تحليلها يشير الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- هناك سعي مستمر لنمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان من خلال نماذج التنبؤ بالفشل، النماذج الهيكلية، النماذج التقليدية.
- 2- استخدمت الدراسات السابقة عدة مصطلحات تتداخل وتتشابه فيما بينها وهي: التعثر المالي، الفشل المالي، العسر المالي، والإفلاس، وستأتي لاحقاً محاولة الباحث في الفصل بين هذه المصطلحات.
- 3- اعتمدت الدراسات السابقة على عدة نماذج وأساليب في بناء نماذج التنبؤ بالفشل، وهي نموذج التحليل التمييزي المتعدد، نماذج الانحدار ذات الاستجابة النوعية الثنائية (اللوجيت والبروبيت)، نموذج الشبكات العصبية، ونموذج تحليل المخاطر.
- 4- يعتبر نموذج التحليل التمييزي الأكثر استخداماً في بناء نماذج التنبؤ بالفشل، بينما هناك اتجاه حالياً لاستخدام نماذج أكثر حداثة وأكثر دقة في التنبؤ منها الانحدار اللوجستي ونموذج الشبكات العصبية، ومع ذلك أظهرت النتائج أنه لا يمكن الحكم على أفضلية نموذج معين دون غيره، وفي هذا الصدد يمكن القول أن نوعية البيانات ومدى شفافيتها تؤدي دور كبير في جعل النموذج أكثر دقة.
- 5- اعتمدت أغلب الدراسات على البيانات المحاسبية متمثلة في النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية، دون أن توجه اهتماماً كافياً بنوعية هذه البيانات ومدى مصداقيتها وقدرتها على التنبؤ، وهو السؤال الذي طرحه Beaver في دراسته عام 2005.

- 6- غياب شبه كلي للمتغيرات السلوكية ومتغيرات الحوكمة في نمذجة مخاطر الائتمان.
- 7- تعتبر دراسات E. Altman رائدة في موضوع التنبؤ بالفشل بداية من أول دراسة له عام 1968 وحتى الآن لا يزال يبحث في هذا الموضوع.
- 8- أجريت هذه الدراسات في فترات زمنية مختلفة وفي العديد من الدول ما يعني الانتشار الواسع لاستخدامها واستمرارية صلاحيتها، يرجع هذا لفعاليتها في الحد من مخاطر الفشل.
- 9- توصلت إلى نتائج متفاوتة من حيث القدرة التنبؤية للنماذج المتحصل عليها، وعليه فهي متغيرة بتغير الزمان والمكان، وبالتالي لا تزال الآفاق قائمة للوصول إلى نموذج ذو نطاق تطبيق واسع وكبير لعينات وفترات مختلفة، ويعطي نتائج مقارنة صالح للاستخدام الدائم.

### مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسة الحالية سنقوم بإبراز مجمل النماذج المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان ودورها في تحسين كفاءة المحفظة المالية، وسنحاول تكييف هذه النماذج وفقا لمعطيات وخصائص البيئة المصرفية الجزائرية وتطبيقها على البنوك التجارية العاملة في الجزائر، سنتمد على عدد من المتغيرات المستقلة تتمثل في 16 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لعينة تتكون من 50 شركة مقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (BNA, BDL, AGB, NATIXIS)، لنقوم بتقدير نموذج للتنبؤ بالفشل يساهم في تخفيض مخاطر الائتمان عند مستويات العائد الممكنة، وبالتالي المساهمة في تحسين كفاءة المحافظ المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

### هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة أربعة فصول، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للائتمان المصرفي، تهدف من خلاله إلى الإلمام بكل جوانب الائتمان من الناحية النظرية، يتمحور حول أساسياته وأنواعه، مراحل العملية الائتمانية وعلاقة التحليل المالي ودراسة الجدوى بالتحلل الائتماني، الفصل الثاني بعنوان التأصيل النظري للمحفظة المالية، تهدف من خلاله إلى إبراز أهم النظريات المفسرة للمحفظة المالية واستراتيجيات إدارتها، يتمحور حول السياسة الائتمانية للبنك التجاري، تقنيات وآليات إدارة المخاطر الائتمانية، وإدارة المحفظة المالية للبنك التجاري، الفصل الثالث بعنوان نمذجة قرار منح الائتمان وأثرها على كفاءة المحفظة الائتمانية، يهدف إلى التعرف على مختلف النماذج المعتمدة لاتخاذ قرار منح الائتمان ودورها في تحسين كفاءة المحفظة الائتمانية للبنوك، يتمحور حول ثلاث أنواع من النماذج، نماذج تقليدية، نماذج التنبؤ بالفشل، ونماذج أخرى تتضمن نماذج معيارية ونماذج هيكلية، أما الفصل الرابع فيحمل عنوان تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك العاملة بالجزائر، يتمحور حول تطور

الإطار القانوني والعملي للوظيفة الائتمانية في ظل إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، ثم تحليل نشاط المحفظة المالية للبنوك العاملة في الجزائر، وأخيرا إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية.

# الفصل الأول

الإطار النظري للائتمان

المصرفي

## تمهيد

تبرز أهمية الوظيفة الائتمانية في البنوك التجارية باعتبارها العمود الفقري لأي بنك، ومن دونها يفقد وظيفته الأساسية كوسيط مالي ويترتب عليه إقصاءه من النظام البنكي، بالإضافة إلى أن عائد النشاط الائتماني يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت وتنوعت أنشطته، لذلك كان الائتمان ولا يزال الشغل الشاغل للصناعة المصرفية لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد ككل، ولما له من حساسية كبيرة للتغيرات الطارئة ذات العلاقة من داخل وخارج محيط البنك، فالنشاط الائتماني يعتبر أكثر الأنشطة ربحية من جهة مقارنة بالأنشطة الأخرى وأكثرها مخاطرة من جهة أخرى، وتتزايد أهمية التحليل الائتماني لغرض منح الائتمان لتحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بالربحية من جهة وتدني المخاطر من جهة أخرى.

والهدف الرئيسي من هذا الفصل هو إبراز الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان المصرفي من خلال

التعرض إلى أربعة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: أنواع الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث: إدارة الائتمان والتحليل الائتماني.

المبحث الرابع: دور دراسة الجدوى والتحليل المالي في تحليل الائتمان.



## المبحث الأول: أساسيات حول الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي، من أهم المتغيرات داخل البنك التجاري، يتطور مفهومه بتطور العمل المصرفي والبيئة المحيطة به، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أساسيات حول الائتمان المصرفي، وذلك بالتعرف على ماهية الائتمان المصرفي، أهميته بالنسبة للبنك التجاري، للاقتصاد ككل وللمجتمع، أنواع الائتمان المصرفي ثم علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك.

## المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي

## أولاً: تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان في اللغة مصدر ائْتَمَنَ بمعنى أَمِنَ، تقول أَمِنْتُهُ على كذا وائْتَمَنْتُهُ، وقد جاء في سورة البقرة ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾<sup>1</sup> وجاء أيضا في سورة يوسف ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾<sup>2</sup> وجاء في الحديث "المؤدّن مؤتمّن"<sup>3</sup> ومؤتمن القوم الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظا، تقول: أوْتَمَنَ الرجل فهو مؤتمن، يعني أن المؤدّن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم.<sup>4</sup>

أما اقتصاديا:

يشير J. H. Tregoe إلى أقدم تعريف الائتمان في قوله "تعريف الائتمان التي قدمها العديد من الاقتصاديين تعكس أهدافه واستخداماته ولكن ليس الائتمان في حد ذاته، السيد كلاي Clay عرفه كوسيلة لتمويل الإنتاج تحسبا للطلب في المستقبل، ويمكن تقديم تعريف أخرى لكن أغلبها كوسائل واستخدامات فقط من دون وجود تعريف دقيق للائتمان، ببساطة الائتمان هو وسيط حديث للتبادل"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سورة البقرة، الآية 283.

<sup>2</sup> سورة يوسف، الآية رقم 11.

<sup>3</sup> رواه أبو داود (رقم/517) وأوله (الإمام صَامِنٌ وَالْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمِّنٌ...).

<sup>4</sup> ابن منظور، لسان العرب، الجزء 13، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1993، ص ص21-22.

<sup>5</sup> J. H. Tregoe, **Standards for Granting Credit**, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 97, The Revival of American Business, Sep 1921, p64.

وتعرفه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال المعيار الشرعي رقم 37 "الاتفاقية الائتمانية" كما يلي: "يطلق الائتمان على المعاملات المالية التي ينشأ عنها دين في ذمة أحد طرفي المعاملة للآخر"<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لتعريف الائتمان مصرفياً وهو ما يصطلح عليه بالائتمان المصرفي، فيعرف كما يلي: هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.<sup>2</sup>

هو الثقة التي يوليها البنك لعميله بمنحه قروضا أو هو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه، أو يكفله فيها لفترة محدودة، وبشروط يتفق عليها بينهما (البنك والعميل) وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من العميل، يتمثل في العوائد والعمولات المدينة.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه علاقة مديونية بين البنك باعتباره دائناً والعميل باعتباره مديناً، بموجبها يولي البنك عميله الثقة من خلال منحه مالا نقدياً أو عينياً بغية استرداده مع عائد معين في تاريخ متفق عليه.

وبالتالي يمكن استخلاص العناصر الأساسية المشكلة لعملية الائتمان المصرفي فيما يلي:

- 1- علاقة مديونية: تكون بين طرفي الائتمان، تبنى على ثقة البنك التجاري باعتباره دائناً بالعميل باعتباره مديناً.
- 2- حجم أو مبلغ الائتمان: يمثل قيمة الائتمان المطلوب من قبل العميل، يرتبط بحجم الموارد المالية المتاحة لدى البنك المخصصة لمنح الائتمان ومدى قدرة العميل على السداد.
- 3- الغرض من الائتمان: هو الهدف العام من الائتمان المطلوب (بالنسبة للعميل).
- 4- أجل استحقاق الائتمان: التاريخ المتفق عليه للسداد.
- 5- العائد من الائتمان: يتمثل في المقابل الذي يحصل عليه البنك من خلال منح الائتمان.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 37 "الاتفاقية الائتمانية"، البحرين، 2017، ص937.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص247.

<sup>3</sup> عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، صص10-11.

## ثانيا: تاريخ عملية الائتمان المصرفي

أشار Homer أنه من المحتمل أن تكون المداينة قد سبقت الصناعة والصيرفة وصك النقود، وحتى الأنواع البدائية من النقود حيث قال "عندما ندرس المداينة بمعناها الواسع نستطيع أن نخلص إلى شيء من أنواعها الأولى، فالمداينة البدائية يكفي أن تتم في شكل قرض إلى ولد أو أخ أو جار في شكل بذور إلى وقت الحصاد، أو في شكل قرض حيوان أو آلة أو طعام، فمثل هذه التحويلات إما أن تكون هدايا إذا لم يتوقع استردادها أو قروضا إذا كان يتوقع استردادها أو قروضا ربوية إذا كان يتوقع استردادها بالإضافة إلى الزيادة على الكمية المقترضة أصلا"،<sup>1</sup> كما أشار R. Lopez قائلا: "لا أحد يعرف متى استخدم الائتمان بمعنى المداينة كوسيلة لتحريك عجلة الأعمال التجارية، ربما كان ذلك في فترة ما قبل التاريخ، وأن الصيرفة التي هي من أكثر أشكال التجارة تَحَصَّصًا ظهرت مع ظهور وتطور الحضارات السابقة، ولكن وجدت مصارف من نوع ما في حضارات قديمة مثل حضارة ما بين النهرين، حضارة اليونان وحضارة الرومان"،<sup>2</sup> وقال Orsingher "إنه لمن المستحيل تحديد بداية العمليات المصرفية أو إعطاء سرد غير منقطع عن تطورها بما تم اكتشافه حتى الآن من وثائق تاريخية مهما كان نوعها"،<sup>3</sup> وهذا يناقض القول بأن الصيرفة ايطالية المنشأ.

وبالرغم من استحالة تحديد متى أو أين بدأت أول الأعمال المصرفية في العالم إلا أنه من الواضح أن الحاجة إليها ظهرت وتطورت مع استخدام النقود كوسيلة من وسائل التبادل أثناء بداية ظهور الزراعة والصناعة والتجارة المنظمة، وأول الحضارات التي يتوقَّر عنها بعض الأدلة التاريخية فيما يخص العمليات المصرفية هي حضارة السومريين والبابليين الذين عاشوا أكثر من 34 قرنا ق.م في بلاد ما بين النهرين، وأشار Orsingher في هذا الصدد إلى أن الحفريات التاريخية التي اكتشفت معبد أروك وشلديا Uruk and Chaldea - وهو أثر تاريخي من الحضارة البابلية - تُبَيِّن أن أقدم مبنى للصيرفة في العالم كان موجودا منذ أكثر من 3300 سنة ق.م.<sup>4</sup>

ويُشار إلى أن البابليين عرفوا الائتمان وتعاملوا به كما دلت على ذلك الأحجار ذات النقوش التي وجدت جزءًا من آثارهم، وكان أحد أثريائهم يدعى Egibi في القرن السابع قبل الميلاد يمارس أعمالا مالية

<sup>1</sup> Sidney Homer & Richard Sylla, **A History of Interest Rates**, Fourth Edition, Jhon Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2005, P 17.

<sup>2</sup> Robert S, Lopez, **The Dawn of Medieval banking**, Centre for Medieval and Renaissance Studies , University of California, los Angeles, 1979 , P 01.

<sup>3</sup> حسين شاشيبي عبد القادر، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص32.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص34.

منها تقديم القروض مقابل الرهن،<sup>1</sup> فكانت معابد الآلهة مراكز تجارية نشطة لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية من استيراد وتصدير وتنظيم الرحلات التجارية، ومن ذلك ما كان يقوم به إداريو معبدي إيانا وعشتار، وظهر التعامل بالمضاربة بشكل كبير في وادي الرافدين بعد اتساع استعمال النقود الرسمية المسكوكة فكان دينار الذهب (الداري) المعادل لعشرين ثقيلًا من الفضة أساس التعامل التجاري منذ الاحتلال الفارسي لمدينة بابل في عهدها الأخير سنة 539 ق.م، حيث شهد هذا القرن ارتفاع نسبة الضرائب التي فرضتها دولة بابل على العمليات التجارية وعلى أصحاب الأراضي الزراعية لمعالجة الأزمة المالية الناتجة عن نزوح عدد كبير من المهاجرين من التجار والأجراء الموسمين من المناطق المجاورة، كما شهد سوء استثمار الأراضي الزراعية، واتساع الملكيات وتدهور الأحوال الاقتصادية بفعل الاحتلال الفارسي، وكان من نتائج هذا التدهور الاقتصادي اتساع الحركة المصرفية والائتمان، حيث كانت تقوم بأعمال الصيرفة والقروض مصارف المعابد التي نشطت أكثر في العهد البابلي، واستمرت إلى العهد الفارسي، كما ظهرت مصارف خاصة استغل أصحابها ارتفاع الأسعار فصاروا يقرضون المحتاجين بفائدة مرتفعة، وهنا ظهر لدينا ما يسمى بنظام القروض والفائدة والتي قدرت في مدينة بابل بـ 33% على الشعير و20% على الفضة وكان معدل الفائدة يرتفع وينخفض تبعًا لظروف القرض وشروطه من مدة القرض وضماناته.<sup>2</sup>

لعل من الظواهر البارزة والمهمة في تلك المصارف (الخاصة) هو أن أصحابها كانوا من اليهود، وأشهر هذه المصارف هو مصرف Mourashou الذي يقع في مدينة نمر قرب آثار بابل، ومن أعمال هذا المصرف القيام بعمليات التمويل بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية، التي تعد بمثابة وثائق وصكوك مصرفية على شكل ديون وإثباتاتها، ومصرف Egibi أيضا الذي يقع مركزه في مدينة بابل والراجح أن ملكيته لعائلة يهودية،<sup>3</sup> وأشار إلى ذلك Davies بقوله "إن إيصالات Receipts كانت تستخدم ليس فقط لتحويلات المودعين الأصليين ولكن كذلك لصالح أطراف أخرى".<sup>4</sup>

ومما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

<sup>1</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> زهراء محسن حسن، نظام الائتمان في العصر العباسي الأول، مجلة أوروكل للأبحاث الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة المثنى، العراق، 2011، ص ص 2-3.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 03.

<sup>4</sup> Davies Glyn, A History of Money from Ancient Times to the Present Day, Third Edition, University of Wales Press, Cardiff., 2002, P 50.

- نرى أن نظام الائتمان وما ارتبط به من معاملات مالية من مضاربة وقروض وصكوك تعود في تاريخها إلى جذور متأصلة في حضارة وادي الرافدين في عهد السومريين والبابليين، وهذا حسب نتائج الباحثين من خلال فحصهم للأدلة التاريخية التي اكتشفوها.
- أن المعابد كانت تقوم بدور المصارف، بدليل أن الناس كانوا يثقون في معابدهم وفي القائمين عليها أكثر من ثقتهم في غيرهم.
- أن أشهر المعابد (أو المصارف) التي سيطرت على نشاط الإقراض هي مصرف Egibi ومصرف Mourashou.
- أن الائتمان كان في شكل عدة صيغ من بينها إقراض البذور، أو الحيوانات، أو وثائق مديونة أيضا كالألواح الطينية.
- تشابه النشاط المصرفي في الحضارات القديمة (السومرية، البابلية، الإغريقية، والرومانية) من حيث ازدهاره في البيئة الآمنة والقوية.
- أن الصفة الغالبة للأعمال المصرفية ومنها نشاط الإقراض خدمية وليس استثمارية، فأصل انطلاق هذه الأعمال هو قيام المعابد بدور حافظ المال والودائع ثم دورها كوسيط ومقرض.

### المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

- تظهر أهمية الائتمان المصرفي في ثلاث جوانب: أهميته بالنسبة للبنك التجاري، أهميته بالنسبة للاقتصاد، أهميته بالنسبة للمجتمع.
- أولا: أهمية الائتمان بالنسبة للبنك التجاري

بالنسبة للبنك التجاري يمثل الائتمان المصرفي حجر الزاوية لنشاطه، وأحد دعائمه الأساسية التي تساهم في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لديه استغلالا مثاليا،<sup>1</sup> ويعتبر الائتمان الاستثمار أكثر استثمار جاذبية للبنك، فمن خلاله يستطيع ضمان الاستمرارية والنمو<sup>2</sup> وذلك نظرا لأنه المورد الأساس الذي يعتمد عليه للحصول على إيراداته، إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته، بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح في ميزانية البنك يشير إلى أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في ذلك البنك وتحقيق قدر ملائم من الأرباح

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات "منهج متكامل"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 26.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002، ص 17.

مع احتفاظه بقدر من السيولة لمواجهة السحوبات،<sup>1</sup> كما يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة لما يحمله من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر البنك، وبدونه يفقد البنك دوره كوسيط مالي في الاقتصاد<sup>2</sup> إذا لم يجد من مخاطره بالطريقة وفي التوقيت المناسبين، وخلاصة القول تظهر أهمية الائتمان المصرفي في البنك التجاري من خلال علاقته الوطيدة بالأهداف الرئيسية للبنك، السيولة، الربحية والأمان.

### ثانياً: أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد

تظهر أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد من خلال دوره في تمويل مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية<sup>3</sup> وباعتباره نشاطاً له تأثير على نمو الاقتصاد، ففي حالة انكماش الائتمان المصرفي يتجه الاقتصاد نحو أزمة كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وفي كلا الحالتين سوف يؤدي إلى تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي في تحقيق أهدافها، بل ستشيع حالة عدم توازن ولا استقرار اقتصادي، ولا يُضمن حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان المصرفي وعملية التنمية الاقتصادية وحاجاتها إلا بوجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وخلاف ذلك لا يؤدي فقط إلى فقدان الاستقرار الاقتصادي وإنما أيضاً إلى سوء تخصيص الموارد الائتمانية وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن هنا يفقد الائتمان المصرفي أهميته في تمويل الاقتصاد ودفع عجلة التنمية بل ويعتبر أحد المعوقات لها،<sup>4</sup> وقد جعلت التطورات الاقتصادية الحديثة من الائتمان المصرفي أداة اقتصادية أكثر أهمية من أي وقت مضى، فقد شهد تطورات كبيرة من حيث الحجم والنوع، مما يستوجب اهتماماً أشمل وأعمق به، وممارسة عقلانية بشكل يساهم في تطوير النشاط الاقتصادي،<sup>5</sup> وتظهر جلياً أهمية الائتمان المصرفي في الاقتصاد من خلال ما يلي:<sup>6</sup>

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن الفوائض المالية المتاحة لدى الوحدات الاقتصادية لن تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

<sup>1</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>3</sup> نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2011، ص 71.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 17، 27.

<sup>5</sup> نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>6</sup> بتصرف اعتماداً على: زكريا الدوري وآخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار البيزوري العلمية، الأردن، 2006، ص 7. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 1988، ص 92. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 30-29. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 103.

- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام البنكي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم قيمة الوحدة النقدية.

- للائتمان أهمية كبيرة جدا فيما يخص زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج، ففي مجال الاستهلاك يساعد المستهلكين على إعادة رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي خلال الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن، أما في مجال الإنتاج نجد أن السمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فالائتمان المصرفي يساهم في توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وفقا لاحتياجاتها بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

- يساهم الائتمان المصرفي في تسوية المبادلات وإبراء الذمم المالية من خلال قيام البنك التجاري بخلق الودائع وأدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات، هذا يساعد كثيرا في تسهيل عملية التبادل وتوسيع حجمها، على سبيل المثال لا الحصر آليات وأدوات الائتمان التي تمول بها التجارة الخارجية كالاتتماد المستندي، التحصيل المستندي.

- يعتبر الائتمان المصرفي أداة في يد السلطات النقدية تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها وكذا التحكم في حجم المعروض النقدي لتحقيق أهداف معينة.

### ثالثا: أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع

تظهر أهمية الائتمان المصرفي في المجتمع ككل من خلال تمكين الفرد من الحصول على حاجاته حتى إذا لم يكن لديه نقود كافية، ويبرز هذا بشكل جلي في السلع المعمرة التي قد لا يستطيع الأفراد ذوي الدخل المحدود شراءها نقدا، فيمكنهم شراؤها بالأجل أو بالتقسيط من خلال الائتمان، بل حتى في حالة توفر النقود قد يفضل الفرد الشراء عن طريق الائتمان إذا ما توفر ذلك وادخار النقود لحاجات مستقبلية قد تكون ذات أهمية أكبر أو الاحتفاظ بالنقد لحاجات غير متوقعة وهذا ما يجعل الشراء بالائتمان أكثر جاذبية للأفراد، كذلك من جهة أخرى قد يجد الفرد نفسه أمام نفقات تفوق السيولة الحاضرة لديه فيمكنه اللجوء للائتمان بدلا من تصفية بعض ما يملكه من أصول غير سائلة الأمر الذي قد يحمله تكلفة أعلى

من تكلفة الائتمان كإخفاض سعر تلك الأصول أو عدم تمكنه من الحصول عليها مرة أخرى، وبالتالي نقول إن الائتمان يسهل الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع.<sup>1</sup>

وخلاصة القول يمكن أن تمثل الاقتصاد في صورة إنسان، والائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي هو الدم الذي يضخه قلب هذا الإنسان، فأهمية الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي في الاقتصاد ككل كأهمية الدم الذي يضخه قلب الإنسان في سائر الجسم، وعليه فالدوران السليم للدم في الجسم يعني نمو الاقتصاد بشكل متوازن ومستمر، والعكس صحيح.

### المطلب الثالث: النشاط الائتماني وعلاقته بالأهداف العامة للبنك

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، تتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية للبنك، ومنها ما يتعلق بمنح الائتمان والذي يعتبر النشاط الرئيسي في البنك التجاري.<sup>2</sup>

#### 1- الائتمان وهدف الربحية:

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها من أهم الأهداف الإستراتيجية لأي بنك تجاري، والنشاط الائتماني هو النشاط الأكثر استخداماً لزيادة الإيرادات، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل وقد تتحول إلى خسائر قد يمكن أن تعرضه للإفلاس، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها،<sup>3</sup> ويكون هذا من خلال قرارات منح ائتمان سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك وسياسات تسعير سليمة لخدمات التي يقدمها البنك.<sup>4</sup>

ومن خلال التوسع في منح الائتمان تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح وزيادة ثروة الملاك، ولكن إلى أي مدى يمكن التوسع في منح الائتمان، فالمؤكد أنها لا تستطيع التوسع في منحه محققة الأرباح بلا حدود ولكن إلى الحد الذي لا يعرض سيولتها إلى الخطر.

<sup>1</sup> سعد بن حمد اللحياي، الائتمان في الاقتصاد الإسلامي "مع التركيز على الائتمان التجاري"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية للشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1998، ص ص 18-19.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 12.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 13.

<sup>4</sup> أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار نشر، 2002، ص 7.



**2- الائتمان وهدف السيولة:**

يقصد بالسيولة في البنوك التجارية القدرة على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة طلبات القروض، وتحتاج البنوك التجارية إلى تحقيق السيولة المثلى لمواجهة سحوبات عملاءها وطلبات الائتمان،<sup>1</sup> حتى وإن استطاع البنك تأجيل سداد ما عليه من سحوبات وطلبات ولو لفترة معينة فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لديه كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ودفعهم للسحب الجماعي فجأة مما قد يعرض البنك للإفلاس،<sup>2</sup> وبالتالي يجب على البنك عدم التوسع في النشاط الائتماني وخاصة طويل الأجل والاعتماد بدرجة أكبر على الائتمان قصير الأجل.

**3- الائتمان وهدف الأمان:**

يقصد بأمان البنوك ملاءمة رأس المال أو مكانته، إذ أن وظيفة رأس المال الأولى هي امتصاص أي خسائر قد تحدث أما الوظيفة الثانية هي شراء المباني والآلات اللازمة لتشغيل البنك.<sup>3</sup> ويمثل اتخاذ القرار الائتماني Credit decision محطة هامة إن لم يكن أهمها من مجموع مراحل العملية الائتمانية، لذلك يجب أن يوفر القرار الائتماني الأمان الواجب من خلال منح الائتمان إلى العملاء الذين تتوفر لهم جدارة ائتمانية مرتفعة.<sup>4</sup>

ويقوم البنك التجاري باستخدام أموال المودعين ومنحها في شكل ائتمان إلى العملاء ذوي القدرة والرغبة على السداد ما يقلل من خطر التعثر ويوفر الأمان للبنك والمودعين،<sup>5</sup> كما يترتب على سلامة قرارات الاستثمار وكفاءة تعبئة المورد المالية للبنك آثار ايجابية هامة على سلامة مركزه المالي وقيمته السوقية، ويتولد عن ذلك قرارات ائتمانية تتسم بالجودة العالية تجنبه أية خسائر رأسمالية نتيجة عدم قدرته على استرداد أو تحصيل جانب من الائتمان الممنوح يترتب عليها تآكل حقوق الملاك ويهدد حقوق المودعين، ويتحقق هذا الهدف كمحصلة طبيعية لتحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وإدارة المحفظة الائتمانية ومجمل القرارات الإستراتيجية التي تتخذها إدارة البنك في تسيير مجريات العمل بالبنك.<sup>6</sup> كما يجب على البنك التنسيق بين هدي الربحية والسيولة ما يسهم في تحقيق هدف الأمان.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، البنك العربي، الأردن، 2000، ص 159، 466.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 14.

<sup>3</sup> سوزان سمير ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

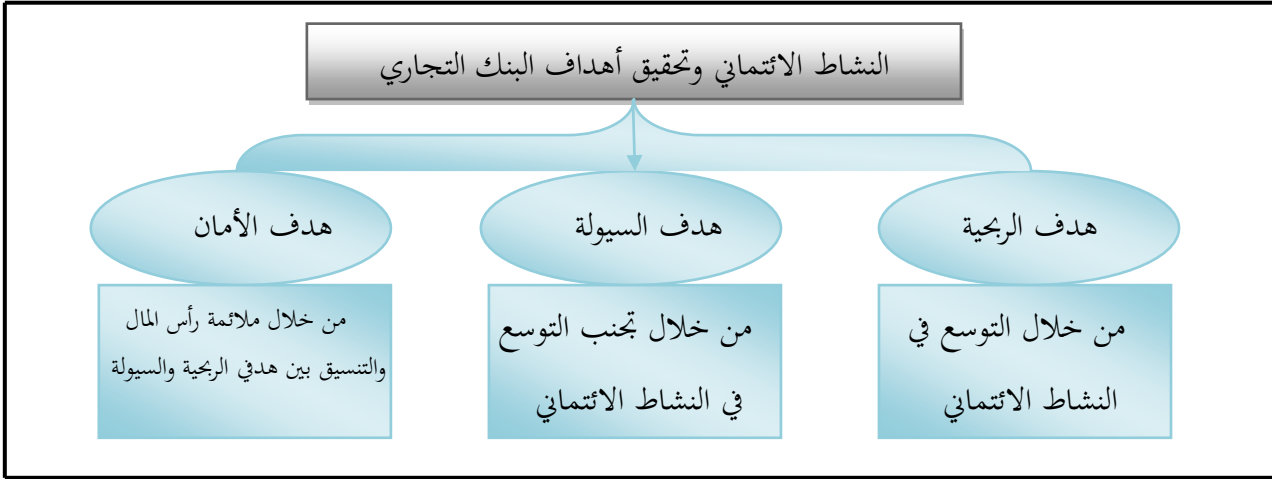
<sup>4</sup> محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 548.

<sup>5</sup> أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، القاهرة، كتب عربية، 1994، ص 257-258.

<sup>6</sup> أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 7، 30.

والشكل الموالي يوضح علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك.

الشكل رقم (1-1): علاقة النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك التجاري



المصدر: تم إعداده اعتماداً على: أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

يلاحظ من خلال ما سبق أن هناك تداخلاً بين الأهداف العامة للبنك التجاري في ظل النشاط الائتماني، فمن جهة يسعى لتحقيق الأرباح من خلال التوسع في منح الائتمان وخاصة ذات الأجل الطويل والمخاطر المرتفعة ومن جهة أخرى يسعى للحفاظ على مستويات مقبولة من السيولة لمواجهة طلبات العملاء وهذا ما يجد من التوسع في النشاط الائتماني، وبين هذا وذاك يتوجب عليه التنسيق بين هذين الهدفين وحجم الائتمان الممنوح محققاً ومدعماً بذلك ثقة الملاك والمودعين وبالتالي تحقيق هدف الأمان.

### المبحث الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

يتعدد الائتمان المصرفي ويتنوع حسب عدة اعتبارات مختلفة، فوفقاً للغرض منه يصنف إلى ائتمان استثماري وائتمان تجاري وائتمان استهلاكي<sup>1</sup> وتبعاً لتاريخ استحقاقه يصنف إلى ائتمان قصير الأجل وائتمان متوسط الأجل وائتمان طويل الأجل<sup>2</sup> ووفقاً لطبيعة الشخص متلقي الائتمان يصنف إلى ائتمان خاص وائتمان عام<sup>3</sup> وحسب طبيعة الضمانات المقدمة في مقابله يصنف إلى ائتمان بدون ضمانات وائتمان بضمانات<sup>4</sup> وحسب أسلوب سداده يصنف إلى ائتمان يسدد دفعة واحدة وائتمان يسدد عن طريق دفعات محددة وأخيراً ائتمان يسدد في حدود التسهيل (السحب والسداد في أي وقت)<sup>5</sup>، وحسب طبيعته يقسم إلى ائتمان مصرفي مباشر وائتمان مصرفي غير مباشر<sup>6</sup> وحسب أنواع الائتمان الذي تمنحه البنوك الإسلامية نجد المراجعة، السلم، الاستصناع، الإجارة، القرض الحسن<sup>7</sup> والجدول الموالي يوضح أنواع الائتمان المصرفي حسب المعايير سالفة الذكر.

الجدول رقم (1-1): أنواع الائتمان المصرفي

أنواع الائتمان	معايير تقسيم الائتمان
1- ائتمان استثماري. 2- ائتمان تجاري. 3- ائتمان استهلاكي.	حسب الغرض منه
1- ائتمان قصير الأجل. 2- ائتمان متوسط الأجل. 3- ائتمان طويل الأجل.	حسب مدته (تاريخ استحقاقه)
1- ائتمان خاص.	حسب طبيعة الشخص متلقي الائتمان

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي وآخرون، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003، ص78.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص152.

<sup>3</sup> إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص69.

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص ص27-28.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص231.

<sup>6</sup> نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص72.

<sup>7</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2009، ص131.

2- ائتمان عام.	
1- ائتمان بدون ضمانات. 2- ائتمان بضمانات.	حسب طبيعة الضمانات
1- ائتمان يسدد دفعة واحدة. 2- ائتمان يسدد على عدة دفعات محددة. 3- ائتمان يسدد في حدود التسهيل.	حسب أسلوب السداد
1- ائتمان مصرفي مباشر. 2- ائتمان مصرفي غير مباشر.	أنواع الائتمان حسب طبيعته
1- المراجعة 2- السلم 3- الاستصناع 4- الإجارة 5- القرض الحسن	الائتمان الذي تمنحه البنوك الإسلامية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على عدة مراجع سابقة

### المطلب الأول: تصنيف الائتمان حسب الغرض منه وآجال استحقاقه

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع الائتمان المصرفي حسب الغرض منه وكذا آجال استحقاقه.

#### أولاً: أنواع الائتمان حسب الغرض منه

وفقاً للغرض الذي يمنح لأجله الائتمان يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية،

الائتمان الاستثماري، الائتمان الاستهلاكي والائتمان التجاري، وتفصيل ذلك كما يلي:

#### 1- الائتمان الاستثماري

يتمثل في القروض التي تمنح غالباً للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامها في تمويل العمليات

الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة من معدات وعقار وغيرها،<sup>1</sup> وتشجع البنوك

<sup>1</sup> عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2013، ص 61.

المركزية عادة البنوك التجارية على منح هذا النوع من القروض لغرض زيادة الطاقات الإنتاجية لما في ذلك من دعم للاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

## 2- الائتمان الاستهلاكي

يتمثل في القروض التي تمنح عادة للأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارات والأثاث،<sup>2</sup> تتضمن درجة مخاطرة عالية ومتقلبة حسب طبيعة عمل العميل طالب الائتمان، لذلك تتجنب بعض البنوك منح مثل هذه القروض لأن قدرة العميل على السداد تتوقف أساسا على استمراره بالعمل، فتفرض البنوك عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية وقد تكون بضمان الراتب أو بضمان مجوهرات وحلي أو غير ذلك.<sup>3</sup>

## 3- الائتمان التجاري

يتمثل في القروض الموجهة لتمويل الأنشطة التجارية،<sup>4</sup> تمنح عادة لشركات الأعمال بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري مثل مشتريات المواد الأولية ومصاريف الصيانة والوقود ومدفوعات الأجور، ويكون عادة قصير الأجل نظرا لما تحتاجه المعاملات التجارية من السرعة،<sup>5</sup> وتتعدد صور منح الائتمان التجاري من أهمها الحساب الجاري، الأوراق التجارية متمثلة في الكمبيالات والسندات الإذنية.<sup>6</sup>

### ثانيا: تصنيف الائتمان حسب آجال الاستحقاق

غالبا ما يكون التقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي حسب أجل استحقاقه، حيث يقسم إلى ائتمان قصير، متوسط وطويل الأجل، وتفصيل ذلك كما يلي:

## 1- الائتمان قصير الأجل

مدته سنة واحدة في الغالب ولا يتجاوز سنتين كحد أقصى،<sup>7</sup> طبقا لدورة النشاط أو دورة رأس المال العامل ويمكن أن يمنح لتمويل العمليات التي تتوفر فيها إمكانيات التصفية الذاتية، وفي الواقع لا توجد مدة أو فترة نمطية لدورة النشاط أو لدورة رأس المال العامل تخضع لها جميع الأنشطة الاقتصادية، بل تختلف من

<sup>1</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 216.

<sup>2</sup> عمر هاشم طه، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>3</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

<sup>4</sup> طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 446.

<sup>5</sup> إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 99.

<sup>6</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1997، ص 68.

<sup>7</sup> سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 50.

صناعة لأخرى ومن قطاع اقتصادي لآخر،<sup>1</sup> ويمثل الائتمان قصير الأجل الجانب الأكبر من قروض البنوك التجارية ويعد أفضل أنواع التوظيف لديها،<sup>2</sup> ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض،<sup>3</sup> ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة والقروض الخاصة.

### 1-1: القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

#### 1-1-1- تسهيلات الصندوق

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها العميل والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح العميل حيث يقتطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر لدفع رواتب العمال و فواتير الكهرباء والغاز والماء إلى غير ذلك من النفقات، ويتجسد ذلك في السماح للعميل بأن يكون حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.<sup>4</sup>

#### 1-1-2- السحب على المكشوف

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ذلك في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة،<sup>5</sup> ويعطى عادة عندما تكون الشركة في انتظار تحصيل دفعة من الأموال مقابل صفقة تجارية مثلا.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 58.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

<sup>5</sup> A. Benhlina, *pratique des techniques bancaires*, Editions Dahleb, ALGER, 1997, p 62.

<sup>6</sup> سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

### 1-1-3- قروض الربط

ويصطلح عليها أيضا اعتماد الوصل، هو عبارة عن قرض يمنح إلى العميل لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.<sup>1</sup>

### 1-1-4- قرض الموسم

قرض الموسم أو اعتماد الموسم، هو قيام البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد عملاءه، فالكثير من الشركات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالشركة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة، ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية، وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة فإن هذا النوع من القروض يمكن إذا أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.<sup>2</sup>

### 1-2- القروض الخاصة

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما موجهة لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول،<sup>3</sup> وتتضمن ثلاثة أنواع من القروض:

### 1-2-1- تسبيقات على البضائع

هي عبارة عن قرض يقدم إلى العميل لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للبنك، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.<sup>4</sup>

### 1-2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية

الصفقات العمومية هي اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، فقد يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال، لذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على التمويل لإنجاز هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك إلى المقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>A.C. Martinet et A. Silem, **Lexique de gestion**, Dalloz, Paris, 1989, p270.

<sup>2</sup>A. Benhlima, **op cit**, p63.

<sup>3</sup> جليل نور الدين وآخرون، مدخل في الاقتصاد البنكي، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 2012، ص 45.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 63-64.

## 1-2-3- الخصم التجاري

ويقصد به قيام البنك بخصم كمبيالات تجارية تكون محررة لأمر العميل وذلك قبل مواعيد استحقاقها مقابل حصول البنك على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق، ويقوم البنك بتحصيل قيمة الكمبيالات في تاريخ الاستحقاق من قبل المدين نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخاصم والمظهرين في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها،<sup>1</sup> وسميت هذه العملية بالخصم لأن المبلغ الذي يستفيد منه البنك يقتطع مباشرة من مبلغ الورقة، والأوراق التجارية المخصومة هي عموماً أوراق قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي إذا احتاج البنك إلى السيولة مقابل ثمن يسمى سعر إعادة الخصم.<sup>2</sup>

**2- الائتمان متوسط الأجل:** يقصد به التسهيلات التي تمنحها البنوك لمدة أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وعادة ما يقدم هذا النوع إلى المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتجديد وتحديث معداتها، أو لشراء الآلات والمعدات الجديدة، وتمنح أيضاً إلى الأفراد لغرض الحصول على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها.<sup>3</sup>

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، وهذا يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة، يتمثل النوع الثاني من القروض متوسطة الأجل في القروض الغير قابلة للتعبئة، وهو ما يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، وظهور مخاطر نقص السيولة قائمة بشكل شديد ولذلك على البنك في هذه الحالة أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنياً بالشكل الذي لا يهدد مركزه المالي.<sup>4</sup>

## 3- الائتمان طويل الأجل

يقصد به التسهيلات التي تمنحها البنوك لأكثر من خمس سنوات وعادة ما يوجه إلى المشروعات التي تحتاج إلى تمويل أصولها الثابتة مثل المشروعات الصناعية، الزراعية وكذا العقارية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 122-124.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله وآخرون، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 168.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

<sup>5</sup> خالد أمين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 168.



ولكن هل تتمتع البنوك التجارية تماما عن منح الائتمان المصرفي متوسط وطويل الأجل؟ وهل تتمتع البنوك المتخصصة تماما عن منح الائتمان المصرفي قصير الأجل؟ بالطبع لا، لأن البنوك التجارية تقوم بمنح الائتمان متوسط وطويل الأجل ولكن في حدود نسبة الودائع المستقرة لديها، لهذا نجد أن السمة الغالبة على الائتمان المصرفي الذي تمنحه هو الائتمان المصرفي قصير الأجل، كما أن البنوك المتخصصة تقوم بمنح الائتمان المصرفي قصير الأجل أيضا ولكن السمة الغالبة على الائتمان المصرفي الذي تمنحه هو الائتمان المصرفي متوسط وطويل الأجل، والمعيار الذي يحكم نوع الائتمان الذي يمنحه البنك من حيث الأجل هو الملاءمة بين الاستخدامات والموارد والغرض من منح الائتمان المصرفي.<sup>1</sup>

وإجمالا يمكن توضيح الفروق الرئيسية بين أنواع الائتمان من حيث أجل استحقاقها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الفروق الرئيسية بين أنواع الائتمان حسب آجال استحقاقها.

وجه المقارنة/ نوع الائتمان	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل
البنوك المانحة	بنوك تجارية "بصورة أساسية"	بنوك متخصصة "بصورة أساسية"	بنوك متخصصة "بصورة أساسية"
أجل الاستحقاق	غالبا سنة	لا يتجاوز خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
طريقة السداد	جاري متقلب أو دفعة واحدة أو سداد تدريجي	أقساط دورية (ربع أو نصف أو سنوية)	أقساط دورية (ربع أو نصف أو سنوية)
الغرض من منحه	تمويل نشاطات الاستغلال	تمويل أصول رأسمالية وإنتاجية	تمويل أصول رأسمالية طويلة الأجل لمشروعات لها أولوية اقتصادية
الضمانات المقدمة	ضمان شخصي، كمبيالات، بضائع، اعتمادات، أوامر توريد، أوراق مالية	ضمانات عينية مثل رهن عقار	ضمانات عينية مثل رهن عقار

المصدر: أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

### المطلب الثاني: تصنيف الائتمان حسب طبيعة متلقيه ونوع الضمانات

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع الائتمان المصرفي حسب كل من طبيعة الشخص المتلقي وكذا طبيعة الضمانات المقدمة في مقابله.

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

### أولاً: أنواع الائتمان المصرفي حسب طبيعة الشخص متلقيه (المدين)

حسب هذا المعيار نجد نوعين من الائتمان، ائتمان خاص وائتمان عام، فإذا كان متلقي الائتمان هو أحد أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو أشخاص اعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة يكون الائتمان خاصاً أما إذا كان أحد الأشخاص العامة كالدولة أو أي من وحدات الحكم المحلي المختلفة يكون الائتمان عاماً.<sup>1</sup>

### ثانياً: أنواع الائتمان المصرفي حسب نوع الضمانات

تصنف التسهيلات الائتمانية حسب طبيعة الضمانات المقدمة في مقابلها إلى نوعين: ائتمان مصرفي بدون ضمانات وهو ما يعرف بالائتمان بضمان شخصي وائتمان مصرفي بضمانات.<sup>2</sup>

#### 1- التسهيلات الائتمانية بدون ضمانات

قد يمنح البنك قرضاً لأحد عملاءه الجدد دون أي ضمانات وذلك اعتماداً على سمعته المالية وقوة مركزه المالي، ولا ينبغي التوسع في منح القروض دون ضمان (على المكشوف)، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد<sup>3</sup> وفقاً لما تسفر عنه الدراسة الائتمانية في هذا الشأن ونوع التسهيل الائتماني المقدر للعميل، مع مراعاة أن يكون التمويل لأغراض التشغيل لعمليات تتميز بطبيعة التصفية الذاتية.<sup>4</sup>

#### 2- التسهيلات الائتمانية بضمانات

يتعين على البنك التجاري جمع كافة البيانات والمعلومات اللازمة عن العميل للتحقق من جدارته الائتمانية، ثم يأتي بعد ذلك الضمانات التي تمثل وسائل تأمين للمصرف ضد خطر تعثر القرض، وقد تكون الضمانات عينية أو شخصية وقد يطلب البنك من طالب الائتمان كلا النوعين،<sup>5</sup> ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها، فبعد التأكد من الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان يطلب البنك ضماناً تكملياً.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> Salah El-Din Hassan El-Seissy, **op-cit**, P27.

<sup>3</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق ص 28.

<sup>6</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ومن أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة أن تكون مملوكة للعميل أو الضامن أو لكليهما وليست محل نزاع، أن تكون قيمتها كافية للوفاء بقيمة التسهيل وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف، وأن تكون أيضا غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار،<sup>1</sup> ومن أهم أنواع الضمانات المقدمة في مقابل الائتمان الممنوح نجد الأوراق المالية، البضائع، رهن عقاري، أوراق تجارية، وبضمان شخصي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: تصنيف الائتمان حسب أسلوب السداد وطبيعته

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع الائتمان المصرفي حسب كل من أسلوب سداده وكذا طبيعته.

#### أولا: أشكال الائتمان حسب أسلوب سداده

يمكن التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وفقا لأسلوب السداد المتفق عليه من قبل البنك وعميله إلى ائتمان مصرفي يتم سداده دفعة واحدة وائتمان مصرفي يتم سداده على عدة دفعات،<sup>3</sup> وكذا ائتمان مصرفي يتم سداده في حدود التسهيلات محددة المدة التي تعطي لعميل حق السحب والسداد وفقا لما يناسبه.<sup>4</sup>

فالنوع الأول من الائتمان يمنحه البنك لعميله الذي يقوم بسداد القرض وفوائده دفعة واحدة، وغالبا ما يوجه لتمويل نشاط موسمي ويتم السداد بمجرد بيع المحصول، أما بالنسبة للنوع الثاني فهو يرتبط أساسا بتمويل مشروع استثماري لشراء الآلات والمعدات ويتم السداد على أقساط بعد تحصيل مبيعات المشروع، وفيما يخص النوع الثالث فهو يعطي للعميل حرية السحب والإيداع دون الالتزام بمواعيد محددة لكل منهما، هذا النوع يتفق مع حاجة العملاء أصحاب المشروعات المختلفة في إطار تمويل رأس المال العامل ويتم السداد من حصيلة المبيعات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني - القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها على القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، 2008، ص 344.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص ص 104-105.

ثانياً: أنواع الائتمان حسب طبيعته: حسب هذا المعيار نميز بين نوعين من الائتمان، مباشر وغير مباشر.

### 1- الائتمان المصرفي المباشر

يتمثل في قيام المصرف بمنح تمويل مباشر لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة في عقد الائتمان، وتتمثل الأشكال الشائعة له في الحساب الجاري والقروض المباشرة والأوراق التجارية.<sup>1</sup>

### 2- الائتمان المصرفي غير المباشر

هذا النوع من الائتمان لا يمثل ديناً مباشراً على العميل اتجاه البنك إلا في الحالة التي لا يلتزم فيها طالب الائتمان بالوفاء بالتزاماته، وتعتبر الأشكال الآتية الأكثر شيوعاً لصور الائتمان المصرفي غير المباشر والمتمثلة في الاعتماد المستندي، الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)، القبولات المصرفية، بطاقات الائتمان.<sup>2</sup>

### 2-1- الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب يصدره بنك معين يسمى البنك المصدر للاعتماد أو البنك فاتح الاعتماد بناءً على طلب أحد المستوردين من عملاءه ووفقاً لتعليماته ويسمى معطي الأمر، لصالح شخص آخر يسمى المستفيد بأن يدفع له مبلغاً معيناً بالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة مقابل تقديم مستندات معينة محددة في عقد فتح الاعتماد ذاته،<sup>3</sup> وهو أداة مصرفية دولية لتمويل تعاقدات ذات طبيعة تجارية بين مستورد داخلي وجهة مستفيدة بالخارج (مصدر)،<sup>4</sup> حيث لا يقوم البنك فاتح الاعتماد بالدفع إلا بعد تسلمه هو أو مراسله مستندات شحن البضاعة وتنفيذ كافة شروط الاعتماد.<sup>5</sup>

ويتطلب إتمام عملية الاعتماد المستندي بين المستورد والمصدر توفر عدة مستندات مهمة جداً، وهي في الحقيقة تعكس نية الطرفين في تنفيذ العقد، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة، ومن أهم المستندات اللازمة نذكر الفاتورة، بوليصة الشحن والنقل، بوليصة التأمين، الشهادات الجمركية، شهادات المنشأ، شهادات التفتيش والرقابة والفحص، الشهادات الطبية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

<sup>3</sup> مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 12.

<sup>4</sup> أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الطبعة السابعة، بدون دار النشر، القاهرة، 2003، ص 10.

<sup>5</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية - الطرق الحاسوبية الحديثة - دار وائل، عمان، 2004، ص 211.

<sup>6</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

## 2-2- الكفالات المصرفية

هو تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص يسمى العميل الأمر بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر يسمى المستفيد، إذا طلب منه ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة في الخطاب.<sup>1</sup>

وتعرف أيضا على أنها عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا للوفاء بالتزامه اتجاه المستفيد.<sup>2</sup>

## 2-3- القبولات المصرفية

هي أدوات دين تصدرها البنوك التجارية، وهي سحبات بنكية يستعين بها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب، تعتبر من الأدوات الاستثمارية الهامة، تصنف ضمن الأدوات قصيرة الأجل مما يوفر لها عنصر السيولة، وتتصف في معظم الأحيان بقابليتها للخصم لدى البنك لوكزي هذا ما يوفر لها ميزة الأمان لمالكها ولهذا تعتبر من الأدوات الفعالة لتنشيط التجارة الخارجية.<sup>3</sup>

والقبول المصرفي هو أن يقبل البنك كمبيالة يسحبها عليه العميل أو الطرف الآخر الذي يتعامل مع العميل، فيصبح من السهل تداولها أو خصمها لدى بنك آخر، ولما كان القبول عن طريق التوقيع سهّل ذلك تداول الورقة التجارية وزاد الثقة فيها، وقد نشأت بيوت متخصصة في هذا النوع من العمليات منذ أمد بعيد منها بيوت القبول في لندن، وهذه العملية كانت معروفة في العصور الوسطى في إنجلترا لما كانت تسيطر على التجارة العالمية، وفي إيطاليا (فينيسيا وجنوة)، حيث كان صغار التجار يطلبون كفالة كبار التجار مقابل عمولة.<sup>4</sup>

## 2-4- بطاقات الائتمان

يوجد أكثر من مسمى لبطاقات الائتمان فيطلق عليها بطاقات الدفع الالكترونية والبطاقات البلاستيكية وبطاقات الاعتماد، إلا أن مسمى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعا وذلك لأنها بالإضافة

<sup>1</sup> علي البارودي، العقود وعمليات البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 416.

<sup>2</sup> فايق النجار، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، 1997، ص 131.

<sup>3</sup> حسني علي خربوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 46-47.

<sup>4</sup> سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

لكونها وسيلة دفع بديلة عن النقود فإنها تعطي لحاملها ائتمانا قصير الأجل، ومن أشهرها وأكثرها شيوعا بطاقة VISA وبطاقة MASTER.<sup>1</sup>

وتعرف بطاقة الائتمان بأنها بطاقة تمنح بناء على تعاقد خاص بين إحدى الهيئات المالية القائمة على منح التسهيلات الائتمانية (البنوك غالبا) وبين أحد الأشخاص، وبموجب هذا التعاقد تقوم هذه الهيئة بفتح اعتماد بمبلغ محدد من المال، هذه البطاقة مقبولة على نطاق واسع لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحاملها مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن عملية الشراء، على أن يقوم البائع بتحصيل القيمة من البنك مصدر البطاقة،<sup>2</sup> أو من خلال تمرير البطاقة على جهاز التأكد الموجود لدى التاجر ليتم تحويل مبلغ الدفع مباشرة إلى حسابه، ومن بطاقات الائتمان الشائعة المتعامل بها في الجزائر نجد البطاقة بين البنكية CIB بطاقة نפטال Naftal Card بطاقتي الفيزا والماستر كارد وبطاقة أمريكان اكسبراس American Express.<sup>3</sup>

#### المطلب الرابع: أنواع الائتمان الذي تمنحه البنوك الإسلامية

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة للائتمان المصرفي والتي تعتبر عمليات تتم أغلبها في البنوك التقليدية، هناك عمليات ائتمانية خاصة بالبنوك الإسلامية، تدخل ضمن ما يصطلح عليه بالتمويل الإسلامي أو بالمعاملات المالية الإسلامية، ومن أهم هذه العمليات نجد المرابحة، القرض الحسن، السلم والاستصناع، والإجارة،<sup>4</sup> نوجزها كالاتي:

##### أولا: المرابحة

المرابحة لغة من الربح، يقال ربح في تجارته، والربح في التجارة الكسب فيها، ورابحته على سلعته أي أعطيته ربحا،<sup>5</sup> والربح في اللغة الزيادة والنماء،<sup>6</sup> وتعرف المرابحة المصرفية على أنها قيام البنك الإسلامي بشراء

<sup>1</sup> خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 487.

<sup>2</sup> حسام الدين علي صادق، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 03، 2012، ص 290.

<sup>3</sup> بركان أمينة، الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص 241.

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 938.

<sup>5</sup> موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية علوم المالية والمصرفية، 2008، ص 73.

<sup>6</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 237.

بضاعة أو تجهيز للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه،<sup>1</sup> وتعرف أيضا بأنها البيع برأس المال بالإضافة إلى ربح معلوم، وتتم المراجعة في السلع المادية فقط دون الخدمات.<sup>2</sup>

### ثانيا: القرض الحسن

القرض في اللغة هو القطع، وأقرضه: أعطاه قرضاً، وقطع له قطعةً يُجازي عليها، وذلك لأن الإنسان يقطع جزء من ماله ليعطيه للآخر، وهو ما تعطيه لغيرك من مال على أن يرده إليك.<sup>3</sup> ويعرف القرض الحسن في البنوك الإسلامية على أنه قرض بدون فائدة يمنح لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد في فترة محددة من قبل الطرفين، ودون أن يحصل البنك الإسلامي على أية أرباح نظير هذا القرض باستثناء إمكانية تحصيل مصاريف إدارية بسيطة على القرض الحسن إلا أن الأساس فيه عدم استغلال حاجة الفرد للمال.<sup>4</sup>

### ثالثا: الاستصناع

الاستصناع في اللغة يعني طلب الصنع، واستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه.<sup>5</sup> ويعرف اصطلاحاً على أنه بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها،<sup>6</sup> ويقصد بالاستصناع في البنوك الإسلامية أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات حيث يقوم بانجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقاً،<sup>7</sup> ويمكن للبنك الإسلامي في هذه الصيغة أن يوظف أمواله باعتباره مستصنعا أي طالبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف بها يبعاً وتأجيراً، أو باعتباره صناعاً، فتقدم إليه طلبات من العملاء لاستصناع عقارات أو معدات أو غيرها، وحيث إن البنك في حقيقة الأمر ليس مصنعا فهو يقوم بالتعاقد مع المصنع لأصلي بعقد استصناع

<sup>1</sup> سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004-2005، ص109.

<sup>2</sup> الطيب بولحية، تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص27.

<sup>3</sup> القاموس المحيط، الجزء الأول، ص652.

<sup>4</sup> أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص67.

<sup>5</sup> موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سبق ذكره، ص78.

<sup>6</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2010، ص158.

<sup>7</sup> سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة، 2006، ص24.

آخر يكون فيه البنك مستصنعا لتصنيع ما تم الاتفاق عليه في عقد الاستصناع الأول بين البنك والعميل، وهو ما يطلق عليه عقد الاستصناع الموازي.<sup>1</sup>

#### رابعاً: السَّلَم

السَّلَم والسَّلَف في اللغة بمعنى واحد، أمّا في الاصطلاح فقد اتفق الفقهاء على تعريفه على أنه تعجيل الثمن في سلعة معينة إلى أجل معلوم.<sup>2</sup>

ويستخدم عقد السَّلَم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة، فيكون البنك ربُّ السَّلَم ويكون العميل المسلم إليه والبضاعة المراد تمويل شراءها المسلم فيه، حيث يحصل العميل على المال من البنك عاجلاً مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلاً، ويتاح للعميل أن يستخدم أموال السَّلَم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع ثمن البضاعة للمصانع أو المزارع التي تباعه ما يتاجر فيه،<sup>3</sup> ويمكن أيضاً للبنك استخدام السَّلَم لتمويل الصناعة وأصحاب الحرف لإقامة المعامل وشراء الآلات ووسائل الإنتاج ليقوموا بعد ذلك بتسليم البنك سلعا في مدة محددة أو بصفة دورية مقابل سعر محدد سلفاً عند التعاقد، ثم يقوم البنك بإعادة تسويق وبيع هذه السلع وتحقيق الربح.<sup>4</sup>

#### خامساً: الإجارة

وتعرف الإجارة لغة على أنها بيع المنفعة<sup>5</sup> وتعرف من الناحية الشرعية على أنها عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم،<sup>6</sup> فهي تفيد تملك المنفعة على عكس البيع والهبة، ومقصودة أي معتبرة في تقدير الشرع والعقل فلا تصح الإجارة على منفعة تافهة كاستئجار لا لغرض السكنى وإنما لغرض السمعة والشهرة، الإباحة، فلا تصح على منفعة محرمة، لمدة معلومة بعوض معلوم أي أن المنفعة المعلومة غير المجهولة مثل عدم تحديد مدة الإجارة أو عدم تحديد المنفعة،<sup>7</sup> وتطبقه البنوك الإسلامية أحياناً باسم الإيجار أو التأجير وهو لا يختلف كثيراً عن الائتمان الإيجاري الذي تطبقه البنوك التقليدية،<sup>8</sup> وهي قسمان:<sup>9</sup>

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 285.

<sup>2</sup> عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1992، ص 77.

<sup>3</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>4</sup> الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>5</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 72.

<sup>6</sup> عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>7</sup> وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>8</sup> سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>9</sup> عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 126.



- 1- الإجارة التشغيلية (العادية): وفيها يكون لدى البنك الأصل الذي يريد تأجيره.
  - 2- الإجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك): وفيها يقوم المصرف باقتناء الأصل بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وهي في حقيقتها بيع مستتر بإجارة لهذا تسمى بيع الإيجار أو البيع الإيجاري.
- هذه هي أهم أنواع الائتمان وتقسيماته، ولا شك أن هذه التقسيمات نظرية فقط إذ أن الواقع العملي يجمع في المعاملة الواحدة عدة صفات وأشكال للائتمان، فقد يكون الائتمان خاصاً قصير الأجل استهلاكياً، وقد يكون عاماً طويل الأجل استثمارياً، وقد يكون في نفس الوقت بضمان شخصي أو بضمان عيني وهكذا.

## المبحث الثالث: إدارة الائتمان والتحليل الائتماني

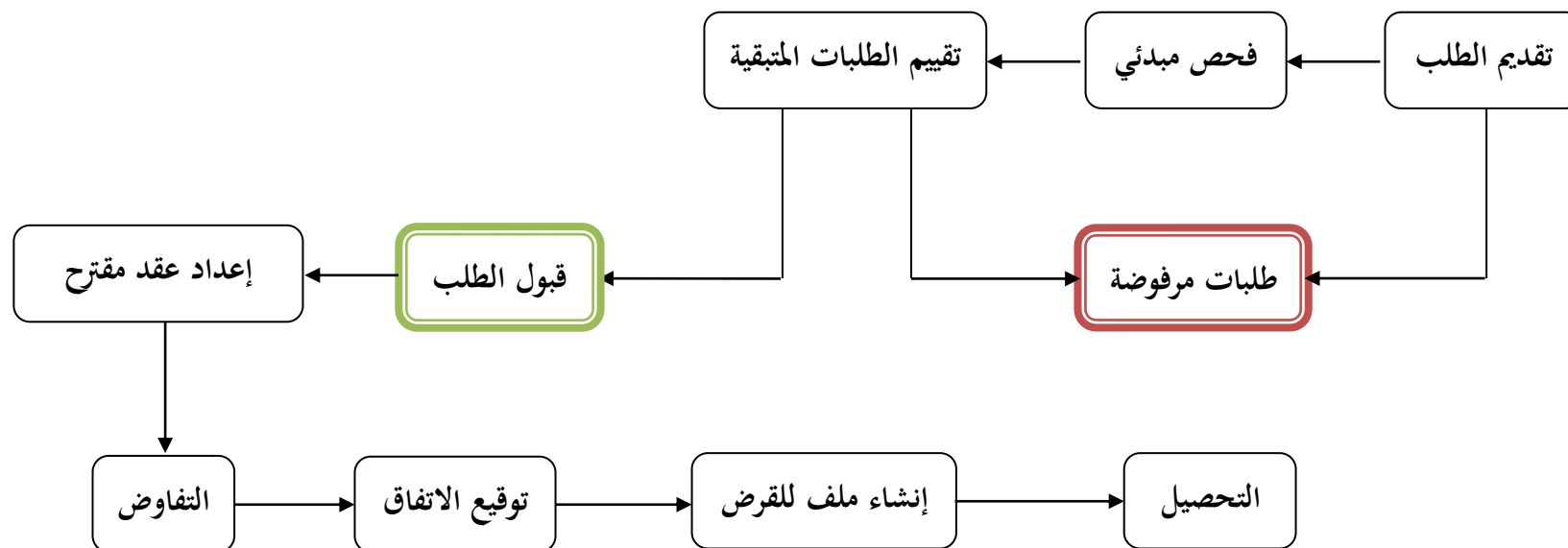
تزايد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في الوقت الحالي باعتباره أسلوباً هاماً وضرورياً لتخفيض المخاطرة التي تتحملها البنوك التجارية جراء منحها للتسهيلات الائتمانية. وقد بدأ التركيز على هذا النوع من التحليل منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر عدة بنوك عاملة في الغرب، منها بنك فرانكلين الوطني Franklin National Bank في الولايات المتحدة الأمريكية والذي خسر عام 1973 مبلغ 40 مليون دولار أي ما يعادل ربع رأسماله تقريباً، مما ترتب عليه إعلان مدينة نيويورك قاطبة عن الامتناع عن تسديد حساباتها كلٌّ للآخر إلى أن تم عقد اجتماع تمت من خلاله تسوية الحسابات المتبادلة، أما البنك الآخر هو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية والذي حقق خسارة كبيرة في العام نفسه اضطر على أثرها إلى التوقف كلياً.<sup>1</sup>

## المطلب الأول: مراحل العملية الائتمانية في البنوك التجارية

سنتعرض في هذا المطلب إلى مختلف المراحل التي تمر بها عملية الائتمان بدءاً من تقديم العميل طلب الحصول على الائتمان وصولاً إلى اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه وانتهاءً بالسداد في حالة الموافقة، ويوضح الشكل الموالي نموذج عام للمراحل التي تمر بها العملية الائتمانية.

<sup>1</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2003، ص351.

الشكل رقم (1-2): نموذج عام لمراحل العملية الائتمانية في البنوك التجارية



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 121.

وبصفة عامة يمكن إيجاز مراحل العملية الائتمانية كما يلي:

### 1- مرحلة تقديم الطلب:

تبدأ العملية الائتمانية بتقديم العميل لطلب للحصول على الائتمان، فيقوم بتعبئة طلب الإقراض وفق نموذج معد من قبل البنك،<sup>1</sup> ويجب أن يكون الطلب متفقا مع السياسة الائتمانية للبنك ويكون مرفقا بكافة الوثائق والمستندات التي يطلبها البنك التجاري.<sup>2</sup>

### 2- مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية

وتتضمن الدراسة الائتمانية بصفة عامة بيانات ومعلومات أساسية عن العميل، بيانات عن الائتمان المطلوب، الضمانات المقدمة للبنك، الوثائق والمستندات المقدمة، رأسمال العميل، التعاملات السابقة معه، الاستعلام عن ملفه الائتماني، مركزه التنافسي في السوق، وأخيرا التحليل المالي للقوائم المالية.<sup>3</sup>

### 3- مرحلة اتخاذ قرار الرفض أو الموافقة والتعاقد

بعد إعداد الدراسة الائتمانية والقيام بعملية التحليل الائتماني لملف العميل سيتوصل متخذ القرار على مستوى إدارة الائتمان إلى القرار الخاص بها والذي يتمثل في الآتي:

❖ رفض الطلب المقدم للحصول على القرض.

❖ الموافقة على طلب القرض.

❖ الموافقة على طلب القرض مع خضوعه لبعض الشروط المعينة.

وبمجرد أن توافق إدارة الائتمان على طلب القرض تقوم بتحرير نموذج شروط يعبر عن وثيقة تحدد البنود الرئيسية لعملية منح الائتمان وإرساله إلى العميل للموافقة عليه للانتقال إلى المرحلة الموالية من العملية الائتمانية.<sup>4</sup>

### 4- مرحلة الاستخدام والمتابعة

للمتابعة أهمية شديدة في العمل المصرفي، فمن جهة تؤدي دورا هاما في اكتشاف الانحرافات الداخلية التي يقوم بها بعض العاملين في البنك في مجال الائتمان والتي قد تؤثر سلبا على ثقة العملاء بالبنك، وأن الدراسة الائتمانية مبنية على بيانات مؤكدة وليست مضللة، والتأكد من حسن تأدية الوظيفة الائتمانية للفروع وأن العملاء راضون عن علاقتهم بالبنك، ومن جهة أخرى تسمح المتابعة بالتأكد من

<sup>1</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص228.

<sup>2</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص322.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص ص53-60.

<sup>4</sup> برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، التعاملات المالية للبنوك، دار الفاروق، القاهرة، 2002، ص ص117-118.

الاستخدام الفعلي للائتمان في الغرض الممنوح من أجله كما تفيد في اكتشاف الصعوبات التي يعاني منها العميل في السداد ما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة،<sup>1</sup> ولتحقيق الفعالية في عملية المتابعة في مجال الائتمان يجب أن تتصف بالدقة والشمول والاستمرارية.<sup>2</sup>

## 5- مرحلة السداد

تعتبر عملية السداد آخر مرحلة في العملية الائتمانية، حيث يلتزم العميل بالوفاء بالائتمان في أجل استحقاقه وفقا للطريقة المتفق عليها، وفي بعض الأحيان لا يلتزم العميل بالسداد في أجل الاستحقاق حينئذ يتخذ البنك إجراءات أولية مع العميل وهنا تظهر أهمية الضمانات المقدمة،<sup>3</sup> وعموما يقوم البنك بإعادة تقييم موقف العميل حول السداد ويبحث في أسباب التعثر ويقرر تيسير أو إعادة جدولة الائتمان أو تسويته أو اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل وتسييل الضمانات.<sup>4</sup>

## المطلب الثاني: الإطار العام لتحليل الائتمان

يتضمن تحليل الائتمان مجموعة من الخطوات تقوم بها إدارة الائتمان، بداية بتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان، ثم تليه عملية الاستعلام الائتماني للتأكد من المعلومات الواردة في ملف الائتمان تجنبا للخطر الناتج عن منح الائتمان في ظل عدم تماثل المعلومات وهو ما يصطلح عليه بخطر الانتقاء العكسي<sup>5</sup> Adverse Selection وبعد ذلك يصبح لدى إدارة الائتمان معلومات كافية لتقييم المركز المالي للعميل. ويعرف التحليل الائتماني على أنه عملية تقييم العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان،<sup>6</sup> بمراعاة عدة اعتبارات للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التسهيلات المطلوبة،<sup>7</sup> تتضمن هذه العملية تحليل افصاحات طالبي الائتمان من بيانات ومعلومات

<sup>1</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص297، 299.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>3</sup> حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص75.

<sup>4</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص ص325-326.

<sup>5</sup>Frederic Mishken, Adaptation : **Christian Bordes et autres, Monnaie, banque et marchés financiers**, 8<sup>ème</sup> édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2008, P48.

<sup>6</sup> النجار عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010-2012، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد2، 2015، ص207.

<sup>7</sup> صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، مرجع سبق ذكره، ص32.

شخصية ومالية والاستعلام عنها،<sup>1</sup> كما يقصد به أيضا عملية تقييم درجة الخطر التي تصاحب الطلب المقدم من العميل.<sup>2</sup>

### أولا: تحليل الملف الائتماني للعميل

يقصد بالملف الائتماني سجل طالب الائتمان بما يحتويه من معلومات وبيانات عن حالته بشكل عام، ويمكن من خلال تحليل ودراسة هذه البيانات والمعلومات الإحاطة بكل ما يمكن أن يتعرض له البنك من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة على منح الائتمان أو بالرفض.<sup>3</sup>

من هنا يتوجب على إدارة الائتمان أو الموظف المسؤول عن الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية في الملف الائتماني يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>4</sup>

#### 1- البيانات الشخصية الديمغرافية (بيانات أساسية عن العميل)

يتم الحصول على المعلومات الأساسية من واقع المستندات التي يقدمها العميل للبنك والتي تتضمن ما يلي:<sup>5</sup>

1-1 الاسم الكامل لطالب الائتمان، ويتضمن اسم العميل (فرد أو شركة) من واقع السجل التجاري للنشاط، الاسم التجاري واسم الشهرة (إن وجد)، أيضا العلامات التجارية (إن وجدت).

1-2 العنوان، ويتضمن عنوان مركز أو نشاط العميل أو عنوان المركز الرئيسي للنشاط والفروع إن وجدت).

1-3 الشكل القانوني، يتضمن الشكل القانوني لنشاط العميل (شركة الفرد الوحيد، شركة تضامن ...)

وذلك من واقع السجل التجاري وعقد الشركة.

1-4 إدارة المنشأة، تتضمن الشركاء المتضامنين أو المؤسسين أو مجلس الإدارة (حسب الشكل القانوني لنشاط العميل) وذلك من واقع السجل التجاري والعقود الرسمية.

1-5 تاريخ التأسيس، يعنى به تاريخ بداية مزاوله النشاط وذلك وفقا للمستندات الرسمية أيضا.

1-6 رأس المال، يذكر أيضا رأسمال العميل طالب الائتمان من خلال واقع السجل التجاري.

1-7 نوع النشاط الذي يمارسه العميل طبقا للسجل التجاري وتراخيص مزاوله النشاط.

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 349.

<sup>2</sup> أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 253.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>4</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 352.

<sup>5</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

## 2- معلومات تتعلق بالائتمان محل الطلب

تتضمن هذه المعلومات تحديدا لنوع الائتمان، حيث تتنوع التسهيلات الائتمانية - كما سبق ذكرها- فيجب أن يتوافق مع طبيعة البنك، كما تتضمن الغرض منه، إذ يجب التأكد من تناسب حجم ونوع الائتمان مع الغرض منه، وأنه يدخل في نطاق نشاط العميل، وتتسع له إمكانياته وأنه من الأغراض التي يمولها البنك والمتماشية مع السياسة العامة للدولة،<sup>1</sup> أيضا يجب أن تتضمن المعلومات حول القرض محل الطلب معلومات عن مصادر الأموال التي يتوقع أن يتم سداد التزام العميل منها وكذا تاريخ هذا السداد،<sup>2</sup> قيمة التسهيل ومدة سداده وسعر الفائدة المقترحة، والضمانات التي سيقدمها العميل للبنك في مقابل هذا التسهيل.<sup>3</sup>

## ثانيا: الاستعلام الائتماني عن العميل

## 1- مفهوم ومزايا الاستعلام الائتماني للعملاء طالبي الائتمان وأهميته

قد ترد بعض المعلومات والبيانات عن العميل في الملف الائتماني تتسم بنوع من عدم الدقة أو التضليل تجعل عملية اتخاذ القرار الائتماني محاطة بدرجة عالية من المخاطر، لذلك فإن إدارة الائتمان تستكمل بياناتها من خلال عملية الاستعلام الائتماني عن العميل، وتعتبر هذه العملية أحد أهم الجوانب التحليلية التي تقوم بها إدارة الائتمان قبل أن تتخذ القرار الائتماني.<sup>4</sup>

ويُعرّف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الائتمان المصرفي، ويتم ذلك في شكل تقرير عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الاتصالات،<sup>5</sup> ويشمل الاستعلام كل ما يخص العميل من معلومات فيما يتعلق بمركزه الائتماني والمالي والأدبي من خلال التعامل مع المصرف أو مع القطاع الذي يعمل به وكذلك التنبؤ بمستقبله، ودراسة المخاطر المحيطة به وتحديد رغبته بالإسراع في تسديد القرض، وكذا قدرته على خلق الدخل الذي تقوم عليه عملية التسديد، والغرض الاقتصادي من طلب القرض ومدى سلوكية العميل في معاملاته والضمانات المقدمة لتوثيق القرض.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Salah El-Din Hassan El-Seissy, *op cit*, p35.

<sup>2</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص352.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص332.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص124.

<sup>5</sup> عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص4.

<sup>6</sup> سلوى عبد الجبار عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص346.

وتكمن أهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للبنك التجاري في الحد من الديون المتعثرة وتوسيع قاعدة العملاء الموثوق بهم، الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد الوطني،<sup>1</sup> فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بها، كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب، وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات العملية، لكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات اللازمة من المحيطين العملي والعائلي لمعرفة سجله الائتماني.<sup>2</sup>

ومن أهم الأمور التي يمكن التعرف من خلالها على سمعة العميل نجد السجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع العميل، شهادات إثبات الشخصية وأي مستندات يقدمها العميل عن نفسه وعمله، التصرفات الشخصية للعميل، والمقابلات الشخصية المباشرة معه.<sup>3</sup>

## 2- أنواع السجلات الائتمانية المستخدمة في الاستعلام الائتماني

يمكن تقسيم السجلات الائتمانية إلى نوعين:

### 1-2- سجل الاقتراض (الائتمان):

يدار هذا السجل من قبل القطاع العام وعلى وجه الخصوص البنك المركزي في الدولة وذلك بهدف الإشراف على معلومات التمويل أو العملاء الممولين،<sup>4</sup> وتحدد بصورة قاطعة جهات ومصادر المعلومات الائتمانية (البنوك، شركات التأمين، ...) وتحدد أيضا أغراض الاستعلام الائتماني والجهات المصرح والمخول لها به، ويعتبر البنك المركزي من أهم هذه الجهات لتمكينه من القيام بدوره الإشرافي والرقابي وخاصة مخاط الانكشاف في المصارف، وبالتالي يمكن أن يركز على كبار العملاء في بعض سجلات الاقتراض ويمكن أن يشمل السجل كل العملاء الممولين، ويتم عادة تقديم خدمة الاستعلام الائتماني بالاعتماد على سجل الاقتراض برسوم مالية عادة يتم تحديدها حسب نوع التقرير الائتماني المطلوب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الفاتح الشريف يوسف الطاهر وآخرون، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، عمادة البحث العلمي، السودان، 2013، ص 62.

<sup>2</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 97-98.

<sup>4</sup> الفاتح الشريف يوسف الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>5</sup> عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.



**2-2- سجل المقترضين:**

يملكه القطاع الخاص ويديره بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي يحدد الأسس والضوابط ويضع قواعد الإشراف على مثل هذه المكاتب أو الشركات الخاصة التي تقوم بتوفير المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم، وغالبا ما تشترك البنوك والمؤسسات المالية في إنشاء مثل هذه الشركات لتوفير قاعدة بيانات عن العملاء، وبخلاف المؤسسات المالية يمكن لجهات أخرى الاستفادة من هذه الخدمة على غرار شركة الاتصالات وشركات البنية التحتية وكل من تحتاج إلى هذه المعلومات.<sup>1</sup>

**3- مصادر الحصول على المعلومات الائتمانية (الاستعلام الائتماني)**

تتمكن إدارة الائتمان بشكل عام والدائرة الخاصة بالاستعلام الائتماني بشكل خاص من الحصول على المعلومات التي ترغب بها من عدة مصادر تتمثل في العميل طالب الائتمان، مصادر داخلية من البنك وأخيرا مصادر خارجية عن البنك.

**3-1- المعلومات التي ترد من العميل**

يمكن الحصول على معلومات غاية في الأهمية من العميل نفسه، وعليه فإن إدارة الائتمان تستطيع أن تستدرجه من خلال مقابله إلى الإحاطة بكل ما يفكر فيه ومشاريعه المستقبلية ووضعها السابق، وكذا الغرض من الائتمان وسبب التعامل مع البنك المعني دون الاتصال ببنك آخر، وما يملكه من موارد وغيرها من المعلومات التي يمكن أن يحصلها موظف إدارة الائتمان ضمن وقت المقابلة مع العميل،<sup>2</sup> أيضا يمكن الحصول على معلومات من العميل نفسه من خلال ملء استمارة (بملؤها طالب الائتمان) تتضمن المعلومات عن القرض من حيث نوعه والغرض منه وحجمه ومدته وطريقة سداده إضافة إلى معلومات عن المشروع والضمانات التي سيقدمها.<sup>3</sup>

**3-2- مصادر داخلية من البنك**

تتمثل في المصادر التي تحصلها إدارة الائتمان من داخل البنك، من أهمها الحساب الجاري، حيث يلاحظ حركة الحساب الجاري للعميل وتعامله التاريخي مع البنك هل سدد ما بذمته أم تأخر، وهل حصل على تسهيلات لعدّة مرات وهل لديه رصيد جاري مستمر وما هو أعلى رصيد وأقل رصيد وهل لديه سحب على المكشوف؟ أيضا من المصادر الداخلية في البنك: الملف الخاص بدائرة الاستعلامات الائتمانية حيث ينبغي أن تحتفظ إدارة الاستعلامات بملف خاص لكل عميل، يتضمن هذا الملف المركز المالي للعميل

<sup>1</sup> الفاتح الشريف يوسف الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>3</sup> سلوى عبد الجبار عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 347.

وسمعه،<sup>1</sup> كفاءته في تسديد التزاماته في تواريخ استحقاقها، طلباته من البنك فيما يخص تخفيض سعر الفائدة أو تأخير التسديد وغيرها،<sup>2</sup> وبشكل عام يستخدم البنوك أنظمة استعلام ائتمانية تنشئها بالتعاون مع فيما بينها بغرض تبادل المعلومات وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها.<sup>3</sup>

### 3-3-3- مصادر خارجية عن البنك

هي الجهات الخارجية التي يستخدمها البنك للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان من أهمها ما يلي:<sup>4</sup>

### 3-3-3-1- مركز المخاطر المصرفية (مركزية المخاطر)

حسب المادة 08 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010<sup>5</sup> ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة.

تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركزة المخاطر وتكلف بجميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية، ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر والتي يجب تزويدها بالمعلومات اللازمة بشكل دوري من خلال التقارير والقوائم المالية والمستندات المحاسبية.

يبلغ بنك الجزائر لكل بنك ومؤسسة مالية بطلب منهما المعلومات التي يتلقاها من عملاء الشركة، وبناء على ما تم ذكره في المادة 98 أعلاه، تعتبر مركزية المخاطر أحد أهم مصادر الاستعلام الخارجية للبنوك، حيث يتيح هذا لها معرفة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي يكون قد حصل عليها العميل من البنوك الأخرى وذلك لمقارنتها مع إمكاناته وحجم عملياته، فإذا ثبت لنا أن القروض التي حصل عليها من البنوك الأخرى تفوق قدرته يجب رفض طلبه.<sup>6</sup>

### 3-3-3-2- السجل التجاري

بإمكان البنك الاطلاع على إفادة السجل التجاري حول العملاء بصفة دورية وهو ما يعطي بعض الدلالات عن الوضع المالي عن العميل، كما يتمكن من معرفة الموجودات العقارية العائدة له.

<sup>1</sup> سلوى عبد الجبار عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 346-347.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

<sup>3</sup> عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

<sup>5</sup> المادة 98 من الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في الأول سبتمبر 2010، ص 13.

<sup>6</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

**3-3-3- الموردون**

يمكن للموردين أن يقدموا معلومات مفيدة عن شخصية العميل ومكانته في الوسط التجاري أو المهني ومدى وفائه بالتزاماته.

**3-3-4- البنوك الأخرى**

يمكن للبنوك تبادل المعلومات فيما بينها عن العميل سواء كانت محلية أو أجنبية.

**3-3-5- أنظمة الاستعلام الائتماني الخاصة أو المستقلة**

هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف البنوك والمؤسسات المالية المانحة للائتمان، يتم الترخيص لها من قبل البنك المركزي، تعتمد على قاعدة معلومات من البيانات المنشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.<sup>1</sup>

كخلاصة لما سبق ذكره في هذا المطلب يمكن القول أن عمليتي تحليل الملف الائتماني والاستعلام الائتماني متلازمتين في معالجة طلبات القروض، وهذا الأمر غير كاف لعملية التحليل الائتماني إذ تقوم إدارة الائتمان بعمليات وإجراءات أخرى تساهم وتساعد في عملية التحليل الائتماني، ونعني في هذا الشأن دراسات الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي.

**المطلب الثالث: مستويات اتخاذ القرار ومقومات موظف الائتمان**

ذكرنا سابقاً الأهمية البالغة لعملية منح الائتمان وكذا شدة حساسيتها باعتبارها النشاط الرئيسي في البنك، لذا فإن المسؤولية التي تقع على عاتق موظف الائتمان تتطلب كفاءة وخبرة كبيرة على كل مستوى من المستويات المخول لها اتخاذ قرار منح الائتمان، سنتطرق في هذا المطلب إلى المستويات المختلفة لاتخاذ هذا القرار وكذا المواصفات والمقومات الواجب توفرها في متخذ قرار الائتمان.

**أولاً: المستويات المختلفة لاتخاذ القرار الائتماني**

توضح البنوك التجارية ضمن سياستها الائتمانية بياناً بالاختصاصات فيما يتعلق بمنح الائتمان حسب المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي للبنك وحسب نوع الضمانات التي تقدم مقابل الحصول على الائتمان، ومن أهم المستويات المنوط بها اتخاذ قرار منح الائتمان ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الفاتح الشريف يوسف الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 268-270.

**1- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مدير فرع البنك:**

يعتبر مدير الفرع مسؤولاً عن تنمية نشاط فرعه طبقاً للأهداف المقررة له من قبل المركز الرئيسي للبنك، لذلك يتعين إعطاء مدير الفرع السلطات المناسبة لاتخاذ قرارات ائتمانية محددة بالمستوى الذي يُمكنه من مواجهة منافسة فروع البنوك الأخرى، واعتباره مسؤولاً شخصياً عن أية خسائر تنتج عن سوء تقدير أو تقصير في إجراء الدراسات اللازمة.

**2- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي للبنك:**

يختلف عملاء البنك من حيث متانة المركز المالي، السمعة التجارية، حجم الائتمان المطلوب وشروطه وغيرها من النواحي التي تتفاعل مع بعضها وينتج عنها موقف لا يملك مدير الفرع طبقاً لاختصاصه أن يتخذ فيها قراراً، حيث يتعين رفع طلب الائتمان -مصحوباً بالدراسات التي أعدت عنه بالفرع والتوصية- إلى إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي للبنك والتي تقوم بدراسات أكثر تفصيلاً وتوسعاً عن الائتمان المطلوب، حيث تكون الخبرات المتوفرة أكثر تخصصاً من تلك المتوفرة لدى مدير الفرع.

**3- اتخاذ القرار عن طريق لجنة الإقراض:**

تضم لجنة الإقراض مديري الإدارات المسؤولة عن عمليات الائتمان المختلفة وتستعين بكبار التنفيذيين ويرأسها المدير العام كما قد تضم بعض أعضاء مجلس إدارة البنك، يكون اجتماع هذه اللجنة دورياً لتحقيق عامل السرعة في البحث واتخاذ القرار، وطبيعة طلبات الائتمان التي تعرض على هذه اللجنة هي تلك التي تتجاوز اختصاصات مديري الفروع وإدارة الائتمان بالمركز الرئيسي، كما يُعرض عليها المشاكل التي لم تستطع المستويات الإدارية السابقة اتخاذ قرار بشأنها، وفيما يخص اختصاص هذه اللجنة يقوم مجلس إدارة البنك بتحديدته في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

**4- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مجلس إدارة البنك:**

إذا كان مبلغ الائتمان المطلوب يزيد عن مبلغ معين أو كان للطلب طبيعة وظروف خاصة، فإنه يكون من الضروري عرضه على مجلس إدارة البنك والذي يمثل قمة هرم السلطة أو المستوى الأعلى في البنك، وفي هذه الحالة يتعين على إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي أو لجنة الإقراض إعداد عرض للطلب مرفقاً بالدراسات اللازمة مع إثبات رأيها ورأي المدير العام اتجاه الطلب ورفعها إلى مجلس الإدارة ليتخذ قراراً بشأنه.

## ثانيا: مقومات متخذ القرار الائتماني

قبل العرض التفصيلي لهذه المقومات تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة توافر كافة المقومات مجتمعة وبذات الدرجة من العمق في متخذ القرار الائتماني، ولكن يلزم توفر الحد الأدنى الذي يسمح من خلال قدراته بتجنب الخطأ والزلل إلى حد كبير ومن ثم المحافظة على موارد البنك وحقوق العملاء من التعثر.<sup>1</sup>

ويمكن التمييز بين مجموعتين من هذه المقومات، مقومات شخصية ومقومات موضوعية،<sup>2</sup> وهي كالتالي:

### 1- المقومات الشخصية

هي تلك المقومات التي تتعلق بالاستعداد الطبيعي للإنسان، أهمها ما يلي:<sup>3</sup>

#### 1-1- الموضوعية:

وهي القدرة على تحييد المشاعر الذاتية والخاصة وعدم تداخل ما هو شخصي مع ما هو موضوعي لكي تتشكل رؤية وقناعة واضحة حول منح الائتمان من عدمه وبالتالي اتخاذ قرار سليم.

#### 1-2- شمول وعمق النظرة:

هي من المقومات الهامة تمكن متخذ القرار من المزج بين التفاصيل الصغيرة والمتعددة التي تتجمع لديه من خلال التفاوض ومقابلة العميل ومن خلال الزيارة الميدانية وكذا الوثائق والمستندات المقدمة، فيجب أن يكون قادرا على النفاذ بين ذلك كله لاستخلاص القرار السليم.

#### 1-3- النزاهة وبقظة الضمير:

لابد أن يكون ذا خلق رفيع يجنبه الخضوع للإغراءات وطموحات الثراء غير المشروع.

#### 1-4- الرغبة والقدرة على القيام بعمل الباحث (متخذ القرار) الائتماني:

فالباحث الائتماني الجيد لا يأتي صدفة ولا تخلقه ضغوطات العمل أو مجرد استكمال العمالة اللازمة للقيام بالعمل، كما لا تصنعه المجاملات ولا العلاقات، فينبغي أن يكون متخذ القرار قادرا وراغبا بالعمل.

وأشار كل من Barrickand Mount إلى خمسة عوامل شخصية يجب توفرها في متخذ قرار الائتمان أثناء عملية تفاوضه ومقابلته للعميل وهي: Extraversion وتعني أن يكون اجتماعيا حازما

<sup>1</sup> أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 559.

<sup>3</sup> أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وفعالاً، Agreeableness وتعني أن يكون مهذباً مرناً متعاوناً وواثقاً، Conscientiousness وتعني أن يكون واضحاً ويتحمل المسؤولية ومنظماً، Emotional Stability وتعني أن يكون متلهفاً لعمله، Openessto Experience وتعني أن يكون اهتمامه واسعاً وفضولياً لمعرفة كل ما يتعلق بالعمل.<sup>1</sup>

## 2- المقومات الموضوعية

هي تلك التي تتعلق بمجموعة المعارف والمهارات والخبرات الواجب توفرها في متخذ القرار الائتماني والتي يمكن صقلها وتنميتها بالتدريب والممارسة العملية، وهي ما يلي:<sup>2</sup>

### 2-1- مجموعة المعارف التمويلية

تتعلق باستيعاب وفهم كل ما يتعلق بالجوانب المالية ومن أهمها مصادر الأموال المختلفة، كيفية احتساب تكلفة كل مصدر وعائده ودرجة المخاطر المصاحبة له، كيفية تكوين الهيكل التمويلي الأمثل، أدوات وأساليب التحليل المالي المختلفة وما يتعلق بها من كيفية استخدامها وتوظيفها في اتخاذ القرار الائتماني وكذا في التنبؤ والتخطيط للأداء المالي في فترات مستقبلية، أساليب دراسة الجدوى للمشاريع، المخاطر المالية ومخاطر الأعمال وكيفية التمييز بينهما وتأثير كل منها على قرارات منح الائتمان.

### 2-2- مجموعة المعارف المحاسبية

تتعلق بالقدرة على إعداد القوائم المالية، قراءتها وتفسيرها، تبويبها وإعادة تبويبها لأغراض التحليل، إعداد الموازنات التخطيطية وقوائم التدفق النقدي وقائمة مصادر واستخدامات الأموال، الإلمام بالقواعد الأساسية لمراجعة الحسابات، استيعاب الفرق بين كل من المخصصات والاحتياطات بأنواعها المختلفة، القدرة على إجراء تحليلات التعادل وتوظيفها بشكل جيد في اتخاذ القرار الائتماني.

### 2-3- مجموعة المعارف التسويقية

تتعلق بالإلمام بكيفية قياس الطلب والعرض والتنبؤ بهما، استيعاب مفهوم دورة حياة المنتج وعلاقته بالقرار الائتماني، معرفة طرق التسعير المختلفة لأهميتها في التقدير السليم للإيرادات والتدفقات النقدية وأثر ذلك على الدراسة الائتمانية، الفهم الجيد لعناصر المزيج التسويقي وعلاقتها بالدراسة الائتمانية.

### 2-4- مجموعة المعارف الإحصائية

تتعلق بالقدرة على كيفية استخدام الأدوات الإحصائية في خدمة قرار الائتمان ومن ذلك الأرقام القياسية، السلاسل الزمنية، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، الارتباط والانحدار، التوزيع الاحتمالي،

<sup>1</sup> Barry, Bruce, and Raymond, Friedman, **Bargainer Characteristics In Distributive And Integrative Negotiation**, Vangerbilt University, Journal Of Personality And Social Psychology, Vol 74, No 1, 1998, P P 345-359.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص 561.

حيث تفيد هذه الأدوات في قياس المخاطر الائتمانية والتنبؤ بكل ما له علاقة وأثر على سلامة قرار الائتمان في الأجلين المتوسط والطويل.

## 2-5- مجموعة المعارف القانونية

تمثل المعارف القانونية ركنا جوهريا في عمل متخذ قرار الائتمان فإذا ما تخلف أو ضعف تأثرت قدرته على صناعة قرار ائتماني جيد وسليم، حيث يلزم معرفة حد أدنى من الموضوعات ذات العلاقة بالائتمان ومجال استخدامه، ومن أهم ما يجب على متخذ القرار الائتماني معرفته على سبيل الذكر لا الحصر: القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية مثل قوانين الاستثمار والشركات بمختلف أشكالها، إجراءات القيد والتسجيل في مصالح السجل التجاري، صياغة العقود، قواعد وأحكام الإفلاس وإجراءات الرهن والحجز.

## 2-6- مجموعة المعارف الاقتصادية

هناك العديد من الجوانب الاقتصادية ذات العلاقة بقرار الائتمان يجب على متخذ القرار معرفتها وفهمها جيدا، من أهمها مفهوم الدورات الاقتصادية (رواج / كساد)، التضخم وكيفية التعامل معه في قرارات التمويل والائتمان، أسعار الصرف وتأثيرها، نشاط التجارة الخارجية وعلاقته بميزان المدفوعات، التشريعات الاقتصادية الأساسية (الاستيراد، التصدير، الجمركية، المالية، ...).

من خلال ما تم ذكره من مقومات شخصية وموضوعية تظهر العلاقة القوية والمباشرة بين ما يمتلكه متخذ قرار الائتمان ومدى قدرته على أداء عمله بدرجة عالية من الكفاءة وبشكل آمن إلى أقصى درجة ممكنة.

## المبحث الرابع: دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في تحليل الائتمان

في إطار عملية التحليل الائتماني تستعين إدارة الائتمان بدراسة الجدوى للمشروع المراد تمويله، ما يساهم بشكل كبير في دقة اتخاذ القرارات المتعلقة بطلبات الائتمان، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة الجدوى كمدخل أساسي في عملية التحليل الائتماني.

## المطلب الأول: دراسة الجدوى وتحليل الائتمان

يمثل تحليل الائتمان نوعاً من دراسة الجدوى، إذ ترتبط دراسة الجدوى ارتباطاً وثيقاً مع عملية اتخاذ القرارات، وفي إطار اتخاذ قرار منح الائتمان يجب على البنك القيام بمجموعة من الدراسات التي تدخل ضمن تحليل الائتمان تتمثل في دراسة الجدوى للمشروعات المراد تمويلها، وتشمل دراسة الجدوى للمشروعات عدة جوانب أهمها الدراسات التسويقية، الفنية، المالية والاقتصادية.<sup>1</sup>

## أولاً: ماهية دراسة الجدوى للائتمان

## 1- تعريف دراسة الجدوى للمشروع

تعددت التعاريف الخاصة بدراسة الجدوى والتي دارت حول أهميتها كواحد من فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلبي ومتأثراً إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى كالمحاسبة والإدارة وبحوث العمليات والتسويق ومؤثراً فيها،<sup>2</sup> وفي ضوء هذا يمكن تعريف دراسة الجدوى على أنها مجموعة من الدراسات تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري معين من عدة جوانب قانونية، سوقية، فنية، مالية، واجتماعية... الخ،<sup>3</sup> تتم من خلال أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل المشروع قبل بدء التنفيذ الفعلي له، ما يهدف إلى اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الاستثمار فيه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص 247.

<sup>2</sup> أسامة عزمي سلام وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 21.

<sup>3</sup> تمجددين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 206.

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 19.



## 2- أهمية دراسة الجدوى للمشروع

- تتمثل أهمية دراسات الجدوى للمشروع المراد تمويله من قبل البنوك في فيما يلي:<sup>1</sup>
- تساعد دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الكفء للموارد المتاحة والتي تتصف بالندرة النسبية، وتحتاج عملية التخصيص إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدواها من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواها؛
  - تستخدم دراسة الجدوى تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، السياسية والقانونية، وما إذا كانت ستؤثر سلباً أو إيجاباً على الوضعية المستقبلية للمشروع، وذلك بقياس درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك التغيرات المحتملة؛
  - إن دراسة الجدوى تجعل عملية اتخاذ القرارات داخل البنك تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد، وبالتالي تحقق إلى حد كبير دقة في النتائج كونها تزود إدارة الائتمان بمنظومة كاملة عن البيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الرشيد؛
  - يتوقف قرار البنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسة الجدوى المقدمة لها، كذلك مؤسسات التمويل الدولية تعتمد على دراسة الجدوى عند منح مساعداتها لإقامة مشروعات التنمية.
  - تمثل دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح قروض أحد الضمانات الهامة التي تكفل استرداد القرض من عدمه.

### ثانياً: جوانب دراسة الجدوى للائتمان

- يوجد عدة مجالات أو جوانب تتضمنها دراسة الجدوى للمشروع أو للائتمان المطلوب من قبل العميل تتمثل في الدراسة القانونية، التسويقية، الفنية والهندسية، المالية والاقتصادية، نوجزها كما يلي:

#### 1- دراسة الجدوى القانونية

- تهدف إلى التحقق من مدى توافق مشروع العميل المراد تمويله من قبل البنك مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار، هنا يقوم البنك (إدارة الائتمان أو المصلحة المختصة) بدراسة القوانين العامة التي يمكن أن تتضمن قوانين تؤثر على تكاليف وإيرادات المشروع، من أمثلة ذلك القانون المدني والقانون التجاري

<sup>1</sup> يتصرف بالاعتماد على:

- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2011، ص 25.  
 - أسامة عزمي سلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.  
 - صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وكذا القوانين الخاصة بالاستثمار، هذا بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية التي تفسر تلك القوانين،<sup>1</sup> كذلك على إدارة الائتمان البحث في التشريع الضريبي وتشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر في أداء المشروع، ومن هنا يحاول فريق خبراء دراسة الجدوى القانونية بحث الآثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار بما تحمله من مزايا وحوافز يكون لها آثار إيجابية في المشروع وبما تتضمنه من قيود وأعباء لها آثار سلبية في المشروع.<sup>2</sup>

## 2- دراسة الجدوى التسويقية (دراسة السوق)

تتعثر بعض المشاريع غالباً في بداية مشوارها وقد تفشل نهائياً وتخرج من السوق بسبب عدم إجراء دراسة جدواها التسويقية، ما ينتج عنه عدم توفر أسواق مناسبة لتصريف منتجات المشروع، وبالتالي العجز عن تمويل العمليات والنشاطات الجارية ثم التوجه نحو الإفلاس وعدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته للبنك، كل هذا يدل على الأهمية الكبيرة لدراسة الجدوى التسويقية، وتتكون دراسة الجدوى التسويقية من عدة خطوات، تتمثل في تحديد البيانات المطلوبة، تحديد مصادر جمع هذه البيانات، تحديد طرق جمعها، وأخيراً تحليلها واستخلاص النتائج،<sup>3</sup> وتهدف دراسة الجدوى التسويقية إلى التعرف على الجوانب المختلفة لسوق المنتج الذي يتجه المشروع نحو إنتاجه لتقدير حجم المبيعات الممكن تحقيقه حالياً ومستقبلاً، كذلك رسم السياسة التسويقية المناسبة، ولا تقتصر الدراسة التسويقية على تقدير الطلب على المنتج فقط بل تمتد لتشمل تحديد مواقع الأسواق واختيار منافذ التوزيع وسياسات التسعير،<sup>4</sup> وفي هذا الشأن يجب أن تجيب هذه الدراسة على القرارات الاقتصادية أو الأسئلة الأربعة التي تعتبر جوهر الدراسة وهي ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ وكيف نوزع المنتج؟<sup>5</sup>

## 2-1- تحديد البيانات المطلوبة لدراسة السوق

من أجل دراسة السوق لا بد أن تتوفر قاعدة بيانات تتضمن جميع البيانات المطلوبة عن ظروف السوق، من بين هذه البيانات نذكر البيانات الديمغرافية المتمثلة في عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي حسب الجنس والسن، عدد الأسر، عدد ونوع المساكن، عدد المتعلمين في المدارس والجامعة والمدارس التعليمية المختلفة ونسبة الأمية، عدد العاملين في القطاع العام والخاص وتوزيعهم الجغرافي وكذا العاملين بالخارج،

<sup>1</sup> نعيم نمر داود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> أسامة عزمي سلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>3</sup> ضرار العتيبي وآخرون، إدارة المشروعات الإئتمانية دراسة وتقرير الجدوى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007، ص 122.

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>5</sup> قاسم ناجي حندي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول: الجوانب التسويقية والفنية والهندسية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2008، ص 130.

توزيع العاملين على الصناعة والزراعة والأنشطة المختلفة، بيان عن معدل زيادة السكان ومعدل الوفيات ومعدل المواليد، الدخل القومي ونصيب الفرد من هذا الدخل، معدل النمو السنوي وتوزيع الدخل القومي على الفئات المختلفة ومتوسط دخل الأسرة، إجمالي الإنفاق العائلي والحكومي، العجز أو الزيادة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، إجمالي نسبة الصادرات والواردات، عدد السياح، نسبة الدخل القومي من السياحة، الأرقام القياسية للأسعار، بيانات عن الأنشطة الاقتصادية الصناعية، الجمارك والنظم واللوائح الجمركية، نشرات الصادرات والواردات الشهرية والسنوية، إحصائيات التجارة الدولية، السفارات الأجنبية والملحقين التجاريين،<sup>1</sup> بيانات تتعلق بالسلعة أو الخدمة المراد تقديمها للسوق وتشمل تقدير الإنتاج المحلي من هذا المنتج، تقدير حجم الطلب عليه، بيانات عن المنتجات المنافسة والبديلة، بيانات عن المستهلكين،<sup>2</sup> هذا ويمكن أن نجد بيانات أخرى لم نذكرها يتطلب معرفتها وتطلب حسب طبيعة المشروع.

فلو أخذنا مثلا البيانات المتعلقة بالسكان نجد أنه يتوجب على البنك دراسة العلاقة بين استهلاك المنتج وعدد السكان بحسب الجنس وبحسب الريف أو الحضر، ودرجة تعلم السكان ارتباط التعليم بنمط الاستهلاك، أيضا العلاقة بين عدد الوحدات السكنية وعدد السكنات وتقدير الطلب على منتجات البناء مثلا، التنبؤ بالطلب مستقبلا من خلال معدل نمو السكان المتوقع وهكذا، أيضا لو أخذنا بيانات عن الدخل القومي، يستطيع البنك دراسة العلاقة بينه وبين استهلاك المنتج، أيضا دراسة العلاقة بين متوسط الدخل الفردي واستهلاك المنتج، دراسة توزيع الدخل القومي للتعرف على فئات الدخل المستهلكة والاستفادة منها للتنبؤ بحجم الطلب ورسم سياسة الإعلان واختيار قنوات التوزيع.<sup>3</sup>

## 2-2- تحديد مصادر جمع البيانات

نميز بين نوعين من المصادر التي يلجأ إليها القائمون بالدراسة التسويقية في جمع بياناتهم، مصادر غير ميدانية ومصادر ميدانية، نوجزهما كما يلي:

### 2-2-1- المصادر غير الميدانية للبيانات تشمل ما يلي:

- المعلومات والبحوث المنشورة: من أمثلتها المعلومات والدراسات التي تنشرها دور الصحف، وكالات الإعلان، الاتحادات الصناعية، الغرف التجارية، البنوك والبنك المركزي، الجامعات والمعاهد العلمية، مراكز البحث المختلفة، المراجع العلمية والدوريات والنشرات العامة والخاصة وكل ما شابه هذه المصادر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص ص 119-121.

<sup>2</sup> ضرار العتيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 123-124.

<sup>3</sup> أسامة عزمي سلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>4</sup> أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- تقارير مندوبي البيع والموزعين والوسطاء: وهي التقارير التي يعدها مندوبو البيع والموزعون والوسطاء، تعتبر ذات نفع كبير بشكل مستمر حيث تشمل بيانات حول كل من مدى رضا العملاء عن المنتج وآرائهم واقتراحاتهم وملاحظاتهم وخاصة عن شروط البيع ونظام التعامل وموقف المنتجات البديلة والمنافسة في السوق، وسياسات المنافسين الجديدة أو المتوقعة، وكذا طرق الإعلان عن المنتج والمنتجات البديلة والمنافسة، ومصروفات مندوب البيع.<sup>1</sup>

- البيانات والإحصاءات الرسمية: تتمثل فيما تنشره الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الصناعية، والتجارية والزراعية، وأجهزة الإحصاء والمصالح والأجهزة الحكومية، مثل إحصاء السكان، الإحصاء الخاص بالأراضي والمزارعين والمحاصيل الزراعية، تعداد المنشآت وأنشطتها وعدد العاملين بها وحجمها، الإحصاءات الخاصة بالاستهلاك والأسعار، إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية، إحصاءات الدخل القومي، العمالة، المواصلات، الصحة، التعليم، بالإضافة إلى منشورات والتعليمات والقرارات والقوانين الإدارية والوزارية المتعلقة بالتجارة والصناعة والعمالة والتسويق وغيرها.<sup>2</sup>

2-2-2- المصادر الميدانية للبيانات: هي تلك التي يتم ملاحظتها وجمعها من الميدان مباشرة ومن ذلك من مجتمع البحث، أي من الفئات أو الجهات التي تتأثر وتؤثر في المنتج مثل المستهلكين، تجار التجزئة ومندوبي البيع أو الموزعين، الأطباء والصيدال، المهندسين والمقاولين وشركات البناء والأجهزة الحكومية المشرفة على هذا القطاع.<sup>3</sup>

### 2-3- تحديد طريقة جمع البيانات

هناك عدة طرق لجمع البيانات أهمها الحصول على النشرات الإحصائية من مصادر توزيعها أو من مصادر نشرها، الحصول على الأسطوانات والأشرطة والتي تعتبر وسائل تجميع للبيانات، القيام بمسح ميداني عند عدم توفر البيانات لدى المصادر الثانوية، من خلال الملاحظة واستمارة الاستبيان.<sup>4</sup>

### 2-4- جمع البيانات وتحليلها والحصول على النتائج

بعد تحديد البيانات اللازمة ومصادر الحصول عليها، يتم جمعها بالطرق المذكورة في الخطوة السابقة، ومن ثم ينتقل المحلل أو فريق العمل إلى المرحلة الأخيرة للاستفادة من هذه المعلومات والمتمثلة في تشغيل البيانات والمعلومات التسويقية، حيث يتم مراجعة تصنيف وتبويب وجدولة هذه المعلومات ومدى ملامتها

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 52.

<sup>3</sup> أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>4</sup> ضرار العتيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

وسلامة الطرق والأساليب الخاصة بعمليات المسح المستخدمة، وتسعى عملية المراجعة إلى استبعاد الإجابات غير الدقيقة واستكمال الناقصة منها وتفسير الغامضة، بعد تشغيل البيانات والمعلومات التسويقية تصبح جاهزة لعملية التحليل، فيتم استخدام أدوات التحليل المناسبة للهدف من دراسة السوق والتي تسعى في النهاية إلى تقدير الطلب على منتجات المشروع، وبعد الانتهاء من التحليل والوصول إلى نتائج محددة يمكن التأكد من إمكانية الاستمرار بدراسة السوق ودراسة الجوانب الأخرى لدراسة الجدوى أو التوقف عندها وعدم استكمال الدراسات اللاحقة الأخرى عند التأكد من أن المشروع لا يتوافر فيه مقومات النجاح وعدم الجدوى من الناحية السوقية.<sup>1</sup>

### 3- دراسة الجدوى الفنية والهندسية

تعتبر دراسة الجدوى الفنية والهندسية من الأركان الأساسية في دراسة جدوى المشروعات، يستلزم تنفيذها توفر البيانات والمعلومات التسويقية، وقد أسفر التطبيق العملي في الدول النامية عن حدوث الكثير من المشاكل والصعوبات كنتيجة مباشرة لعدم إجراء الدراسات الفنية والهندسية بالدقة المطلوبة، ومن أهم هذه الصعوبات والمشاكل على سبيل المثال لا الحصر، عدم تحقيق التوازن والتنسيق بين مراحل الإنتاج المختلفة للمشروع الواحد وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد القومي، تدهور اقتصاديات التشغيل وارتفاع التكاليف الثابتة، تفاقم مشاكل السيولة، اختلال هيكل التمويل، عدم الاهتمام ببرامج الصيانة وهو ما يظهر لنا أهمية دراسة الجدوى الفنية والهندسية.<sup>2</sup>

وتهدف الدراسة الفنية والهندسية إلى دراسة مدى إمكانية تنفيذ المشروع من النواحي الفنية<sup>3</sup> والتي تتضمن أهم المعلومات حول تقدير التكاليف الرأسمالية للمشروع المراد تمويله وتقدير تكاليف التشغيل، فالدراسة الفنية تحدد طريقة الإنتاج ونوعية الآلات الملائمة للمشروع، وما يحتاجه من مواد أولية ويد عاملة ... إلخ، وتتمثل الجوانب الفنية والهندسية التي يشملها هذا الجانب من الدراسة في اختيار التكنولوجيا المناسبة وأسلوب الإنتاج، اختيار المعدات والآلات، اختيار الموقع، اختيار المدخلات والمواد الخام، تصميم المشروع والتخطيط الداخلي للمشروع، تقدير اليد العاملة وتصنيفها إلى إداري وفني... إلخ، تقدير الاحتياجات من المرافق العامة والخدمات مثل الطاقة والمياه والطرق... إلخ، تقدير التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل والصيانة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قاسم ناجي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-148.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 65.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>4</sup> حسين اليحيى وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص ص 79-80.

## 4- دراسة الجدوى المالية والاقتصادية

يعد تحليل المعلومات المالية القاعدة الرئيسية لصنع القرار الاستثماري، سواء كان هذا القرار محفزا بالربحية التجارية الخاصة أو مبررا بالربحية الاقتصادية العامة، ففي الحالة الأولى يكشف التحليل المالي عن أكثر الفرص المتاحة لبلوغ مستوى الربح الصافي الذي يحقق الباعث النفسي الحقيقي لاتخاذ القرار الاستثماري، وفي الحالة الثانية يساعد التحليل على إعداد الخطط الكفيلة بضمان النمو المتوازن بين الموارد الاقتصادية المحددة والأهداف العامة المتعددة،<sup>1</sup> وستعرض إلى دور التحليل المالي في تحليل الائتمان بالتفصيل لاحقاً.

ولا يمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بدقة خاصة في ظل حالة عدم اليقين والتي ترتبط بما إذا كان المشروع في مرحلة الانطلاق أم أنه يعمل منذ مدة، في الحالة الأخيرة يمكن تقدير الاحتياجات المالية بدقة أكبر.<sup>2</sup>

وتهدف دراسة الجدوى المالية إلى ترجمة نتائج الدراسات التي سبقتها من قانونية، تسويقية وفنية إلى تقديرات أو معلومات مالية، والتأكد من مدى توافر الموارد اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، وتتناول الدراسة المالية النواحي التالية:<sup>3</sup>

4-1- دراسة الهيكل المالي للمشروع: ويشمل تحليل الهيكل التمويلي للمشروع، تحديد تكلفة الأموال، تحديد نسب السيولة والجدارة الائتمانية.

4-2- تقدير الإيرادات والتكاليف المتوقعة للمشروع.

<sup>1</sup> معروف هويشار، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2009، ص 97.

<sup>2</sup> شوقي ناجي جواد وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010، ص 118.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 73.

الشكل رقم (1-3): أهم جوانب دراسة الجدوى ودورها في تحليل الائتمان



المصدر: تم إعداده اعتماداً على: أسامة عزمي سلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 35.  
 بعد ذكر أهم جوانب دراسة الجدوى للائتمان لا بد لنا من التنويه إلى أنها تبقى طرق ومعايير تقييم تقليدية ظهرت بعض الاعتراضات عليها، ومن أهم هذه الاعتراضات أنها لا تترك مجالاً للتعبير عن القيم عموماً والقيم الإسلامية خصوصاً، إذ أنه من المعروف أن الطرق التقليدية لا تقيم وزناً إلا للقيمة واحدة وهي الربحية، لذلك سنذكر في العنصر الموالي دراسة الجدوى للائتمان من وجهة نظر إسلامية.

ثالثا: دراسة الجدوى للائتمان من وجهة نظر إسلامية:

إن تحديد دور القيم الإسلامية في تقييم الائتمان المطلوب هو أمر على جانب كبير من الأهمية من الوجهتين النظرية والتطبيقية، ومن أهم القيم الإسلامية المقترحة للاعتماد عليها في دراسة الجدوى ما يلي:<sup>1</sup>

### 1- اختيار سلع وخدمات المشروع وفق الأولويات الإسلامية

يعتبر تحديد منتجات المشروع أول خطوة في التحليل إذ تم تقسيم السلع والخدمات في الإسلام حسب المصلحة الاجتماعية إلى ثلاث مستويات، الضروريات والحاجيات والكماليات. تتمثل الضروريات في الأمن والغذاء والكساء والمأوى وحفظ الصحة ومعالجة المرض ونشر المعرفة والتربية في أمور الدين والدنيا، الحاجيات، أما الحاجيات هي ما زاد عن الحد الأدنى من الضروريات، وتتمثل الكماليات في ما زاد عن الحاجيات، فدمع وتمويل الائتمان الموجه للمشاريع المنتجة للضروريات أولى من الحاجيات، وتمويل الحاجيات أولى من الكماليات.

### 2- توليد دخل كافٍ لأكبر عدد من الأفراد

يمكن اعتبار المشروع أفضل كلما ساعد عددا أكبر من الناس في تحصيل رزق أو دخل كافٍ في صورة دخل ثابت نظير العمل أو تقديم خدمة ودخل غير ثابت نظير تقديم المال، هذا يعني أن توليد المشروع للدخل في صورة أجور وأرباح هو هدف إسلامي رئيسي، وفي هذا الشأن يقول محمد أنس الزرقا<sup>2</sup> "إن تحصيل بعض الربح يعتبر هدفا إسلاميا هاما للمشاريع الخاصة، وأن عدم الخسارة يعتبر هدفا إسلاميا هاما للمشاريع العامة التي تبيع إنتاجها".

### 3- مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة

إن اختيار سلع وخدمات المشروع وفق الأولويات الإسلامية سيعطي وزنا كبيرا لإنتاج السلع والخدمات التي تصنف ضمن الضروريات والحاجيات (وهي التي ينفق الفقراء عليها قسما كبيرا من دخولهم) مما يساهم في تخفيض أسعارها وزيادة فائض المستهلك المتولد منها. ويلاحظ أن ضمان الضروريات لكل فرد في المجتمع ومكافحة الفقر هو أشد تأكيدا في سلم القيم الإسلامية من تحسين توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل كما هو شائع بين الاقتصاديين التقليديين)،

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع الأساسيات والمفاهيم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 221-227.

<sup>2</sup> محمد أنس الزرقا هو أستاذ وباحث في الاقتصاد الإسلامي منح جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام 1990م لمساهماته في الاقتصاد الإسلامي.



ويختلف التقييم الإسلامي عن التقييم التقليدي في أن الأول يؤكد على تحسين توزيع الدخل والثروة<sup>1</sup> أما الثاني فيؤكد على إعادة توزيع الدخل فقط.

#### 4- حفظ المال وتنميته

يعتبر حفظ المال وتنميته هدفا هاما وأحد المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية، ويقصد بالمال هنا الثروة بمعناها الاقتصادي، وهذا المعيار يقابله تقريبا لدى الاقتصاديين التقليديين مفهوم الكفاءة في استخدام الموارد.

#### 5- رعاية مصالح الأفراد في المستقبل

يعني هذا المعيار أن تقييم المشروع من وجهة نظر إسلامية يجب أن يحتسب فيه آثاره على الأجيال المقبلة، وهذه القاعدة تناقض إعطاء أهمية متناقصة مع الزمن للمنافع المتولدة عن المشروع. ويلاحظ أن عملية الخصم النقدي التي يستند عليها معيار صافي القيمة الحالية<sup>2</sup> تؤدي إلى إعطاء أهمية متناقصة مع الزمن للمنافع المتولدة عن المشروع، لكنها تبالغ في ذلك إلى حد يتجاهل كلية آثار المشروع على الأجيال المقبلة.

في الأخير يمكن أن نقول كخلاصة لما ذكرنا حول دور دراسة الجدوى في التحليل الائتماني أن هذه الدراسات تساهم بشكل كبير في دعم عملية تحليل الائتمان نظرا لما توفره من معلومات دقيقة، وليكون هذا الدور فعالا على المستويين الجزئي والكلبي يرى البحث على البنوك التجارية أن تحاول المزج والتنسيق بين دراسة الجدوى من وجهتي النظر التقليدية والإسلامية ما يساهم في تحقيق المصلحة الخاصة (الربح) والمصلحة العامة أو الاجتماعية، وخاصة في الدول النامية العربية والإسلامية التي لها قابلية عكس الدول المتقدمة التي تركز كثيرا على جانب الربح.

### المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تحليل الائتمان

أشار البحث سابقا إلى أحد جوانب دراسة الجدوى للائتمان، ويتعلق الأمر بدراسة الجدوى المالية التي تعتمد بشكل عام على التحليل المالي، يعتبر التحليل المالي في غاية الأهمية في عملية منح الائتمان

<sup>1</sup> الدخل هو تيار المنافع الحقيقية المتولدة خلال فترة زمنية سواء تولدت من العمل أو من الثروة أو من أي عنصر إنتاجي، أما الثروة فهي مجموع السلع النافعة النادرة والقابلة للملك، سواء أكانت إنتاجية كالأرض والآلات، أو استهلاكية، ويعتبر التقييم الإسلامي أفضل من التقييم التقليدي في تحسين توزيع الثروة والدخل، فالزكاة مثلا توجه للفئات الأكثر حاجة لها ما يحسن من دخولهم وتفرض على مال قد يكون ظاهرا ما يخفض أو يصعب التهرب منها وهو ما يساهم في تحسين توزيع الثروة، وهذا عكس الضريبة التي تفرض على الدخل والذي يكون مال باطن يعتمد على الإيراد والنفقة فيسهل التهرب منه وبالتالي تنقص فعاليتها في تحسين توزيع الدخل والثروة.

<sup>2</sup> صافي القيمة الحالية هو الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع.

المصرفي، حيث يعد من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك بغرض تحديد المركز المالي لعملائه من طالبي الائتمان، فالعلاقة وثيقة جدا بين التحليل المالي والتحليل الائتماني، فالتحليل المالي يعتبر من أفضل الأدوات والأساليب التي تستخدم في التقييم الموضوعي لمدى نجاح أو فشل إدارة المشروع في إدارته.<sup>1</sup>

ويرجع تاريخيا نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول مصرفي، إذ أن التوسع في منح الائتمان دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على ائتمان، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد العظيم عام 1929، والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها لوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات.<sup>2</sup>

### أولا: ماهية التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلا، لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشراف المستقبل.<sup>3</sup>

ويعد التحليل المالي وسيلة الإدارة تساعد إدارة الائتمان في تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:<sup>4</sup>

- هل تستخدم الموجودات (الأصول) في مجالات مربحة؟
- هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة طويلة الأجل؟

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص 17.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 13.

<sup>4</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

- هل تكفي سيولة الموجودات لتغطية التزامات الشركة قصيرة الأجل؟

## 1- مفهوم التحليل المالي

تجدر الإشارة لتطور مفهوم التحليل المالي إلى مدرستين، المدرسة التقليدية ومدرسة الفكر المالي الاستراتيجي.<sup>1</sup>

### 1-1- التحليل المالي من وجهة نظر المدرسة التقليدية

يعرف التحليل المالي حسب المدرسة التقليدية على أنه تقييم للأداء المالي للشركة بهدف معرفة نقاط القوة والضعف في أدائها، ثم وضع حلول لمعالجة نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة وتعزيزها، يعتمد هذا المدخل على البيئة الداخلية للشركة باعتبار أن التحليل المالي يشمل نشاطاتها الداخلية فقط، لكن تعتبر هذه النظرة قاصرة عن متطلبات المنافسة والبقاء والنمو التي تتطلب الإبداع المستمر المستند إلى إدارة المعرفة ونظم المعلومات، ونتيجة لذلك ظهر تعريف أكثر شمولية للتحليل المالي تبنته مدرسة الفكر المالي الاستراتيجي.

### 1-2- التحليل المالي من وجهة نظر مدرسة الفكر المالي الاستراتيجي

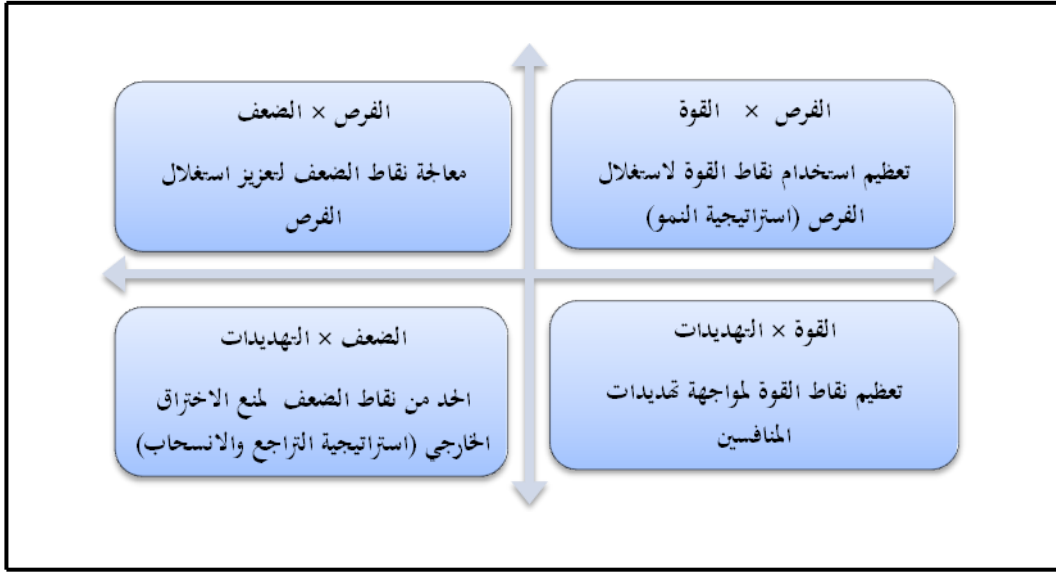
وفقا لهذه المدرسة فإن عملية التحليل المالي لا تنحصر في تقييم الأداء المالي للبيئة الداخلية للشركة فقط وإنما يشمل أيضا بيئتها الخارجية، هذه الأخيرة تتضمن المتغيرات الأقرب إليها والتي تتعامل معها بصورة مباشرة على اعتبار أن الشركة سوق مفتوح، وعليه فإن عملية التحليل المالي تشمل تقييم جميع المتغيرات باستخدام أدوات التحليل المالي لغرض التعرف على الفرص واستثمارها، والتهديدات وتجنبها. من خلال الموازنة بين تحليل البيئة الداخلية الذي يشمل تحديد نقاط القوة والضعف وتحليل البيئة الخارجية التي تشمل تحديد الفرص والتهديدات، يتم الوصول إلى ما يعرف بتحليل<sup>2</sup> (SWOT) الذي يعكس شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للشركة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) كما يوضحه الشكل الموالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2013، ص ص 13-15.

<sup>2</sup> تمثل الحروف الأولى لعناصر البيئة الداخلية والخارجية وهي: القوة Strength، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، التهديدات Threats.

<sup>3</sup> عدنان تايه التميمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

الشكل رقم (1-4): دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية والخارجية لطالب الائتمان



المصدر: عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21.

أما عن مفهوم التحليل المالي في الأدبيات النظرية الحديثة فنجد ما يلي:

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل كم هائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، لتصبح قاعدة معلومات أقل حجماً وأكثر نفعاً من أجل صناعة واتخاذ القرار،<sup>1</sup> ومنها قرار منح الائتمان في البنوك التجارية، ويعرف أيضاً على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.<sup>2</sup>

فالتحليل المالي يتناول التعامل مع القوائم المالية وكل ما تتضمنه من بيانات إجمالية وتفصيلية، وفحص المركز المالي وعناصر الميزانية وتغيراتها خلال فترة زمنية، ودراسة مصادر الأموال واستخداماتها، وهيكل رأس المال، والتعرف على مصادر الدخل المتاحة، والقدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة، وتوفير بعض النسب والمؤشرات المالية التي تساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان، والحكم على كفاءة إدارة المشروع وتقدير ربحيته المتوقعة لأهميتها كأحد العناصر الأساسية في تقليل المخاطر المتوقعة وخاصة خطر عدم السداد، والكشف عن درجة وحجم هذه المخاطر في نشاط الشركة، ودراسة نتائج النشاط الفعلية ومقارنتها بالأرقام المستهدفة، ومع النتائج الفعلية للشركات المماثلة ... إلخ، ودراسة كل ذلك

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2003، ص 3.

بالفحص والتحليل والاستعانة بالأدوات والمؤشرات والمعايير والربط بينها جميعا للكشف عن نواحي الضعف ومواطن القوة.<sup>1</sup>

فعندما يقوم البنك التجاري بتحليل المركز الائتماني للعميل عن طريق مقارنة القوائم المالية فهو بذلك يهدف إلى التأكد من رغبته وقدرته على سداد القرض في تاريخ الاستحقاق، والتأكد من أن الغرض الذي يستخدم فيه الائتمان مجدي اقتصاديا بما يحقق أرباحا للبنك، وكذا القيام بوظيفته الاجتماعية بتقديم للائتمان لعملائه لتنشيط مشروعاتهم، وبالإضافة إلى ما يتطلبه تحليل الائتمان من دراسة لسجلات الماضي، يتطلب أيضا استخدام أساليب التحليل التي تختص بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية وقوائم التدفقات النقدية.<sup>2</sup>

## 2- أهداف البنك (إدارة الائتمان) من التحليل المالي

يمكن للبنك التجاري تحقيق عدة أهداف من خلال التحليل المالي تساعده في اتخاذ قرار تمويل المشروع من أهمها:<sup>3</sup>

- مساعدة إدارة البنك (مصلحة الائتمان) على اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان؛
  - تقييم الأداء للإدارة والأقسام المتعلقة بالمشروع؛
  - دراسة وتقييم التوازن المالي للعميل طالب الائتمان؛
  - دراسة وتقييم ربحية المشروع قيد الدراسة؛
  - دراسة وتقييم المركز الائتماني للعميل؛
  - دراسة وتقييم قدرة العميل طالب الائتمان على الاستمرار في المشروع.
- ويقول حمزة محمود الزبيدي في هذا الشأن أن إدارة الائتمان عندما تقوم بالتحليل المالي للقوائم المالية للعميل فإنها تسعى إلى تحقيق أو التأكد من هدفين:<sup>4</sup>

- قدرة العميل على تسديد حق البنك في تاريخ الاستحقاق؛
- تحديد مدى حاجة العميل للائتمان المطلوب.

### ثانيا: أساليب وأدوات مختلفة في التحليل المالي

سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف وأهم أدوات التحليل المالي.

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص258.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص258.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص22.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص261.

تعتمد إدارة الائتمان (المسؤول عن التحليل المالي) على هذه الأدوات للكشف عن مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي لطالب الائتمان وكذا معرفة نوعية التأثير، ويمكن التمييز بين الأدوات النوعية للتحليل المالي الآتية:

### 1- التحليل الأفقي

يطلق عليه أيضا التحليل التاريخي والتحليل المالي الديناميكي،<sup>1</sup> ويقوم على أساس مقارنة النسب والبيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية والنتائج المحققة خلال السنة المعنية بالتحليل بما كانت عليه في نفس الشركة عن أعوام سابقة، أو بالمقارنة مع شركات مماثلة، وكذلك المقارنة مع المعدلات والنسب المعيارية<sup>2</sup> للصناعة في ذات البلد، يوضح حجم التغيرات التي طرأت على عناصر القوائم المالية خلال عدة فترات زمنية متصلة،<sup>3</sup> هذه المقارنات تمكن المحلل من اكتشاف التغيرات المهمة التي حدثت على البنود المختلفة بالقوائم المالية ليقوم بدراستها ومعرفة أسبابها.<sup>4</sup>

### 2- التحليل العمودي

يطلق عليه أيضا التحليل الرأسي أو المطلق أو التحليل المالي الساكن،<sup>5</sup> يقوم على إبراز العلاقة بين بنود القوائم المالية من خلال تحويل الأرقام المطلقة بهذه القوائم إلى نسب مئوية<sup>6</sup> ويقتصر على دراسة وإيجاد العلاقة التي تربط بين العناصر التي تظهر في القوائم المالية لسنة واحدة وتحليلها، ويعتمد على استخدام مجموعة المعدلات والمعايير تتضمن كل منها مجموعة من النسب المالية التي تمثل في مجموعها نموذجا لتقييم الأداء والرقابة والمساعدة على اتخاذ القرارات،<sup>7</sup> كما أنه من خلال إيجاد العلاقة الرأسية يمكن تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القوائم المالية ونسبته إلى المجموعة التي ينتمي إليها، ومن خلال مقارنة هذه الأوزان من سنة إلى أخرى أو بالنسب المعيارية لشركات مماثلة، يمكن الحكم على مدى نجاح العميل في إدارة نشاطه.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>2</sup> تتمثل في ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين عناصر القوائم المالية بهدف إجراء المقارنة مع النسب الفعلية.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 103.

<sup>5</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>6</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>7</sup> صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>8</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وعموما يتم استخدام كلا من التحليل الأفقي والعمودي، فكلاهما مكمل للآخر ويخدم أغراض معينة<sup>1</sup>، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما بالآخر<sup>2</sup>، ما يعطي صورة أكثر تكاملا ووضوحا في التحليل.

### ثالثا: منهج التحليل النوعي في التحليل المالي

حتى تكتمل أهداف التحليل المالي للبيانات الخاصة بالعملاء، على المحلل المالي أن لا يتوقف عند مجرد دراسة البيانات المدرجة في القوائم المالية، بل عليه الاستعانة بمؤشرات نوعية أخرى تعطي لهذه البيانات مصداقيتها، هذه المؤشرات هي إجابة لمجموعة من الأسئلة تتمثل على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي<sup>3</sup>:

- هل تتوفر لأرباح العميل طالب الائتمان سمة الاستمرارية أم أنها مؤقتة أو طارئة؟  
- هل يتسم الاتجاه العام لصافي الربح الدفترى لطالب الائتمان بسمة الثبات أم أنه على عكس ذلك يتقلب صعودا وهبوطا؟

- هل تتماشى المبادئ والمفاهيم وكذلك الأساليب المحاسبية التي اعتمدها طالب العميل في قياس هامش الربح مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها أم يتم خلاف ذلك، وما مدى مصداقية هذه الأساليب في تقييم الأصول والخصوم؟

- هل تعبر البيانات التي تظهر في القوائم المالية لطالب العميل عن قيم أقرب ما تكون للقيم العادلة أم أنها مجرد بيانات تاريخية أو جارية تمثل فقط ما يرغب أن يظهر في قوائمه المالية؟

وبالتالي ضمن هذا الإطار (التحليل النوعي) يجد المحلل المالي (إدارة الائتمان) نفسه أمام وضع جديد يتطلب منه أن لا يعتبر بيانات طالب العميل المنشورة في قوائمه المالية على أنها ذات جودة تسمح بالاعتماد عليها، بل أصبح ملزما عند الضرورة بإجراء تعديلات جوهرية على تلك البيانات لجعلها صالحة للتحليل واتخاذ القرار، وهذا بالاستعانة بمؤشرات نوعية أخرى تعطي هذه البيانات مصداقيتها، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي<sup>4</sup>:

- 1- مدى استمرارية عناصر إيرادات طالب العميل وتوازنها مع النفقات؛
- 2- نوع وطبيعة الأساليب المحاسبية المتبعة في إثبات الإيرادات والنفقات، خاصة ما يتعلق بالعمولات والفوائد المقبوضة باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات، وكذا العمولات والفوائد المدفوعة باعتبارها المجال الرئيسي للنفقات؛

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>3</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 412-423.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 423-424.

- 3- نوع وطبيعة السياسات التمويلية لطالب الائتمان ومن ثم انعكاسها على مركزه المالي وتحقيق التوازن بين أصوله؛
- 4- الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في إدارة محفظته الاستثمارية وطبيعة المخاطر المحيطة بها؛
- 5- نوع وطبيعة الأصول المقدمة كضمان والقيم العادلة لها؛
- 6- مدى دقة وموضوعية أساليب تقييم الأصول والخصوم ومدى تماشيها مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

### المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية كمدخل لتحليل الائتمان

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمشروعات والحكم على نتائج أعمالها، وتقوم هذه الطريقة على أساس فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية ومقارنته بغيره من الأرقام لتظهر لمتخذ القرار الائتماني أهميته.<sup>1</sup>

أولاً: ماهية النسب المالية

هي عبارة عن علاقات معينة بين مجموعات الأرقام المعبرة عن بنود وعناصر مستخرجة من القوائم المالية،<sup>2</sup> تسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها كمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة، وتسمح بإلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بالشكل الصحيح.<sup>3</sup>

وتصبح هذه النسب مفيدة عند مقارنتها مع نسب معيارية لغرض التأكد والحكم على الأداء، ومن النسب المعيارية المتعارف عليها ما يلي:<sup>4</sup>

- 1- المعايير المطلقة (النمطية) ويعني المعيار المطلق حالة متفقا عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين.
- 2- معايير الصناعة أو المعايير القطاعية وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية أو الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لغرض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي الأقرب إلى التطبيق.
- 3- المعايير التاريخية وهي المعايير المستقاة من واقع الخبرة في السنوات السابقة.

<sup>1</sup> جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص 107.

<sup>2</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

<sup>3</sup> مفلاح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص 195.

<sup>4</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.



4- المعايير الإدارية (معايير التخطيط) وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع، تصمم بناء على الخبرات الفنية للإدارة.

### ثانياً: أهم النسب المالية ذات العلاقة بمنح الائتمان

تقوم إدارة الائتمان بتحليل المركز المالي والائتماني للعميل باستخدام مؤشرات ونسب مالية متعددة، وفي دراسة عرضها E. Altman في سبتمبر من عام 2018 بعنوان "تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية ومصدري السندات الصغيرة"<sup>1</sup> أشار إلى عدة نسب مالية لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة وهي: نسب النشاط، نسب السيولة، نسب الربحية، نسب التغطية، نسب الرفع المالي، وبالرغم من تنوع وتعدد هذه النسب إلا أنه يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية ونسب رأس المال.<sup>2</sup>

### 1- المؤشرات والنسب الخاصة بالسيولة

تعتبر هذه المؤشرات عن مدى ملاءة العميل في الأجل القصير<sup>3</sup> وتفيد في الحكم على مدى سيولة المشروع،<sup>4</sup> كما تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والأهمية النسبية لعناصر الأصول الأكثر سيولة،<sup>5</sup> وتعد نسب السيولة مؤشر لمدى احتمال تعرض العميل لمخاطر الإفلاس، ومن أبرز نسب السيولة: نسبة التداول (نسبة السيولة العادية)، نسبة التداول السريع (السيولة السريعة)، ونسبة النقدية وشبه النقدية،<sup>6</sup> وعموماً تجيب مجموعة نسب السيولة على السؤال التالي: إلى أي مدى يستطيع طالب الائتمان سداد التزاماته الجارية؟<sup>7</sup>

ويوضح الجدول الموالي أهم نسب السيولة ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان.

<sup>1</sup> Altman, Edward I., Maurizio Esentato, and Gabriele Sabato. "Assessing the credit worthiness of Italian SMEs and mini-bond issuers." *Global Finance Journal*, September, 2018, p 10.

<sup>2</sup> جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

<sup>3</sup> عدنان تايه التميمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

<sup>4</sup> صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>5</sup> دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2009، ص 70.

<sup>6</sup> منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 155.

<sup>7</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الجدول رقم (1-3): أهم نسب السيولة ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان

نسب السيولة	طريقة القياس	مدلول النسبة
نسبة التداول	$100 \times \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، أي مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
نسبة التداول السريع	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة - أصعب عنصر يتم تسيله}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نفس مدلول نسبة التداول، لكن مراعاة لجعلها أكثر دقة تم استثناء أصعب عناصر الأصول المتداولة تسجيلا.
نسبة النقدية وشبه النقدية	$100 \times \frac{\text{النقدية وشبه النقدية}}{\text{الأصول المتداولة}}$	تقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال النقدية، يصطلح عليها السيولة الفورية.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 74-76.

بالنسبة لمؤشر نسبة التداول تم تحديد معيارا عاما لها يساوي 2 مرة (200%) أي أن تكون قيمة الأصول الجارية ضعف قيمة الخصوم الجارية، وحظيت هذه النسبة باهتمام كبير خاصة لأغراض تقييم الائتمان لكن حاليا لم تعد كذلك لأن قيمة الأصول المتداولة لا تتم كثيرا بقدر تركيبة هذه الأصول ومدى سرعة تسيلها،<sup>1</sup> وفيما يخص نسبة التداول السريع يعتبر غالبا المخزون الأصعب تسجيلا من بين الأصول المتداولة، لكن يبقى هذا الافتراض سطحيا قبل التأكد من معدل دوران المخزون، إذا كان يتناسب مع معدلات السوق فالأجدر عدم استبعاده، أما إذا في حالة العكس يستحسن استبعاده.<sup>2</sup>

تساعد مجموعة نسب السيولة متخذ القرار الائتماني في تقييم المركز الجاري للعميل طالب الائتمان وفي قياس ملاءته المالية قصيرة الأجل، باعتبارها مقياس يبين بوضوح المصادر التي سيتم السداد منها، كما تساعد هذه النسب على تحديد الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل التي يمكن منحها للعميل.<sup>3</sup>

## 2- المؤشرات والنسب الخاصة بالنشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول لتوليد المبيعات، أي مدى الكفاءة في إدارة الأصول، تعتبر مؤشرا عما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم، فكلما الحالين تؤثر سلبا على ثروة الملاك ومن أهم نسب النشاط نجد معدل دوران الأصول، معدل دوران الأصول

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص 72-73.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

المتداولة<sup>1</sup>، معدل دوران الأصول الثابتة،<sup>2</sup> وعموماً تجيب مجموعة نسب النشاط بصورة رقمية عن السؤال التالي: إلى أي مدى يستخدم العميل موارده المالية في النشاط بكفاءة؟<sup>3</sup> والجدول الموالي يوضح أهم نسب النشاط ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان.

الجدول رقم (1-4): أهم نسب النشاط ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان

مدلول النسبة	طريقة القياس	نسب النشاط
مدى كفاءة الإدارة في استغلال إجمالي الأصول لتوليد المبيعات.	$\text{صافي المبيعات} = \text{مجموع الأصول} \times \text{مرة}$	معدل دوران إجمالي الأصول
مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة لتوليد المبيعات.	$\text{صافي المبيعات} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	معدل دوران الأصول الثابتة
مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.	$\text{صافي المبيعات} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: تم إعداده اعتماداً على: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق، الأردن، 2011، ص ص 154-158.

تساعد نسب النشاط متخذ القرار الائتماني في تقييم مدى كفاءة استخدام العميل لموارده المالية، وتسهم بشكل كبير في الوقوف على مدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية التي يتبعها العميل في إدارة نشاطه.<sup>4</sup>

### 3- نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة العميل في توليد الأرباح، ومن أهم نسب الربحية ذات العلاقة بتقييم المركز المالي للعميل نجد نسب الربح إلى المبيعات ونسب الربحية إلى الأموال المستثمرة،<sup>5</sup> الجدول الموالي يوضح أهم نسب الربحية ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن مؤشر معدل دوران الأصول المتداولة يتضمن نسب مالية أخرى تفيد في مجموعها معرفة مدى الكفاءة في إدارة الأصول المتداولة، نذكر منها معدل دوران الذمم Account Receivable Turnover، معدل دوران المخزون Inventory Turnover، ومعدل دوران النقدية Cash Turnover.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

<sup>4</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

<sup>5</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 195، 191.

الجدول رقم (1-5): أهم نسب الربحية ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان

مدلول النسبة	طريقة القياس	نسب الربحية
مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر المكونة للتكاليف والرقابة عليها بهدف توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح.	$100 \times \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$	نسبة مجمل الربح
مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل البدء بتحمل الخسائر، وهي مقياس عام للكفاءة في التشغيل.	$100 \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{المبيعات}}$	نسبة صافي ربح العمليات
مدى انخفاض صافي الربح قبل التعرض لخسائر فعلية، تختلف عن سابقتها بشمولها للأرباح والتكاليف المتعلقة بعمليات خارج نشاط العميل.	$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$	نسبة صافي الربح
قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد المبيعات وتوليد أرباح من هذه المبيعات.	$100 \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول}}$	القوة الإيرادية
تقيس مدى نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، ويتم مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية.	$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$	معدل العائد على حقوق المساهمين

المصدر: مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-235.

تساعد مجموعة نسب الربحية متخذ القرار الائتماني في تحديد مدى ربحية نشاط العملاء، ومدى كفاية الأرباح لأغراض التوسع أو لخدمة الديون، كما تعطي صورة واضحة عن مدى استقرار أو تذبذب معدلات الربحية على فترات مختلفة، وتساعد أيضا في قياس وتحديد الملاءة المالية للعميل، وترجع أهمية الربح بالنسبة لعملية التحليل الائتماني أيضا إلى أن للربح وظيفة تمويلية في الأجلين القصير والطويل، فتتبلور هذه الأرباح في صورة خلق أصول جديدة تدعم المركز الجاري بزيادة حجم أصولها المتداولة وتدعم المركز الاستثماري بزيادة حجم أصولها واستثماراتها طويلة الأجل.<sup>1</sup>

#### 4- نسب رأس المال

تقيس نسب هذه المجموعة مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المشروع ومن أهم نسب هيكل رأس المال ذات العلاقة بعملية التحليل الائتماني نجد نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية، نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض،<sup>2</sup> ويوضح الجدول الموالي أهم نسب رأس المال ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان.

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

<sup>2</sup> جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-123.

الجدول رقم (1-6): أهم نسب الربحية ذات العلاقة بعملية تحليل الائتمان

مدلول النسبة	طريقة القياس	نسب رأس المال
تقيس التزامات الشركة نحو دائئبيها.	$100 \times \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية
تقيس العلاقة بين حقوق الملكية والأموال المقترضة قصيرة الأجل.	$100 \times \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية
تقيس مدى مساهمة أموال الملاك في تمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة.	$100 \times \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية
تقيس العلاقة بين الأصول المتداولة للشركة وإجمالي القروض المستحقة عليها.	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{اجمالي القروض}}$	نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض

المصدر: تم إعداده اعتماداً على: جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص ص 121-123.

تكشف مجموعة نسب رأس المال لمتخذ القرار الائتماني عن مصادر التمويل المختلفة التي يعتمد عليها العميل في تمويل نشاطه، كما توضح الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة، وتساهم في تحديد المخاطر الائتمانية المحتملة في حالة منح الائتمان للعميل، وتهتم إدارة الائتمان بدراسة الهيكل التمويلي لمنشآت عملاءها لأنه يعد من أهم المحددات الفنية التي تتم دراستها عند منح الائتمان المصرفي بغرض الوقوف على مصادر التمويل المتاحة ومدى التوازن بينها وبين الاستخدامات، وكل هذا له أثر مباشر على الملاءة المالية المستقبلية للعميل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

## خلاصة الفصل

يعتبر الائتمان المصرفي المتغير الأكثر حساسية وتأثيراً ضمن متغيرات النشاط المصرفي، فهو الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك التجارية والأكثر حساسية اتجاه المخاطر، فبالإضافة إلى وساطة السوق المالي فإن الائتمان يمثل الحلقة التي تتم من خلالها الوساطة المالية للنظام المصرفي في تمويل الاقتصاد، وخاصة في الدول النامية التي ينخفض فيها دور الأسواق المالية، وفكرة الائتمان ليست وليدة اليوم، وإنما تعود ممارستها في شكل معاملات مالية من مضاربة وقروض وصكوك إلى حضارة وادي الرافدين في عهد البابليين الذين عاشوا أكثر من 34 قرناً قبل الميلاد.

ينطوي مفهوم الائتمان على متغير الثقة، وهي تلك الثقة التي يوليها المصرف للعميل بمنحه مبلغاً من المال من أجل غرض معين، ليتم استرداده في وقت لاحق متفق عليه، له أهمية بالغة بالنسبة للبنك التجاري والمجتمع والاقتصاد ككل، وتطور مفهوم الائتمان عن شكله التقليدي ليقدم أشكالاً متنوعة جداً فنجد ما هو موجه للنشاطات حسب آجالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وما هو موجه حسب الغرض منه وما هو موجه للتجارة الخارجية... إلخ، ويقدم الائتمان اليوم في أحدث أشكاله عبر البطاقات الإلكترونية وباستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقوم إدارة الائتمان في البنك التجاري بتحليل الائتمان وهو ما يتضمن مجموعة من الخطوات، بداية بتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان ثم عملية الاستعلام الائتماني والتأكد من إفصاحات العميل اعتماداً على المصادر الداخلية للبنك والمصادر الخارجية لغرض تقييم طلبات الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للعميل، ومن أهم الأساليب الضرورية التي يتم استخدامها لهذا الغرض استخدام التحليل المالي من خلال مقارنة النسب المالية المشتقة من كشوفاته المالية بالنسب المالية المعيارية، ومن أهم هذه النسب: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، ونسب رأس المال، فالبنك يمكنه الاعتماد على النسب الأكثر أهمية ودلالة في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل، بالإضافة إلى التحليل المالي، يتم أيضاً دراسة الجدوى من الائتمان من عدة نواحي: القانونية، التسويقية، الفنية والهندسية، المالية، والاقتصادية، كمدخل مكمل للأساليب أخرى تستخدمها إدارة الائتمان، وهذه المدخل تساهم إلى حد كبير في جعل اتخاذ قرار منح الائتمان يتسم بالدقة.

## الفصل الثاني

منح الائتمان والتأصيل

النظري للمحفظة المالية

## تمهيد

تقوم البنوك التجارية بتسيير مختلف نشاطاتها وتنظيمها وفقا لمجموعة من القوانين والإجراءات، ويخضع تسيير النشاط الائتماني لمجموعة من القواعد في شكل سياسة تسمى السياسة الائتمانية، تحاول البنوك من خلالها إدارة المخاطر الائتمانية وتنظيم كل ما يتعلق بعملية منح الائتمان، ولاشك أن السياسة الائتمانية الواضحة والمفهومة تحقق التنسيق وسهولة إتمام العملية الائتمانية من قبل جميع الأطراف المعنية بها، كما تساهم في تحسين كفاءة محفظتها المالية من خلال دراسة وتحليل العائد والمخاطرة على مستوى كل استثمار مطلوب تمويله وعلى مستوى المحفظة المالية ككل، هذا يجعل البنك يختار التشكيلة المناسبة من الأصول المالية التي تحقق الكفاءة على مستوى محفظته المالية، بينما يؤدي قصور السياسة الائتمانية من حيث مدى مرونتها ووضوحها وإمكانية تطبيقها إلى مواجهة البنوك لمخاطر ائتمانية مرتفعة.

وبعد معاينة نتائج النشاط الائتماني يتم مراجعة السياسة الائتمانية لتقومها وتصحيح ما يمكن من انحرافات الأهداف المحققة عن الأهداف المسطرة، وإعادة تشكيل مكونات المحفظة بما يحقق هذه الأهداف، كما يتم مراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية واستخدام الاستراتيجيات والآليات الملائمة بما يتناسب مع التغيرات السريعة في العوامل المسببة لها والمؤثرة عليها.

**وقد ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:**

المبحث الأول: السياسة الائتمانية في البنك التجاري

المبحث الثاني: تقنيات وآليات إدارة المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: إدارة المحفظة المالية للبنك التجاري



## المبحث الأول: السياسة الائتمانية في البنك التجاري

تهتم بالسياسة الائتمانية للبنك عدة أطراف داخلية وخارجية، فإدارة منح الائتمان وإدارة المتابعة وإدارة التفتيش والرقابة والتدقيق الداخليين من الأطراف الداخلية المعنية بالسياسة الائتمانية، كما تعد أجهزة الرقابة الخارجية كالبنك المركزي وإدارات الرقابة والتدقيق الخارجي من الأطراف الخارجية المعنية أيضا بالسياسة الائتمانية للبنك هذا فضلا عن كون الزبائن طرفا رئيسيا ومعنيا أيضا بها. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل ما يتعلق بالسياسة الائتمانية للبنك التجاري، ماهيتها، محدداتها، علاقتها بتحليل المخاطر وإدارتها.

### المطلب الأول: ماهية السياسة الائتمانية للبنك التجاري

تعتبر السياسة الائتمانية حجر الزاوية في توجيه عملية منح الائتمان المصرفي، إذ تتضمن كل ما يتعلق بتنظيم النشاط الائتماني من أسس ومعايير وشروط ونطاق وسلطات بهدف جعله واضحا ومفهوما ومرنا بالنسبة لكل الأطراف المعنية بعملية منح الائتمان، ما يساهم في تحقيق الأهداف بالدقة والمرونة الكافيتين لمواجهة المخاطر، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم العناصر المتعلقة بالسياسة الائتمانية في البنك التجاري.

### أولا: تعريف السياسة الائتمانية

تعرف السياسة الائتمانية على أنها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان،<sup>1</sup> وتعرف على أنها الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط الواجب استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات،<sup>2</sup> ويقصد بها أيضا مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>2</sup> محسن أحمد الحضيبي، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1987، ص 109.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 91.

حسب التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة الائتمانية على أنها مجموعة الإجراءات والبنود التي توضح فلسفة البنك في منح الائتمان وتوضح كل ما يتعلق بالعملية الائتمانية. هناك مفاهيم أخرى تستخدم كمرادفات لمفهوم السياسة الائتمانية يجب توضيح الاختلاف بينها، الإستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية، تمثل الإستراتيجية الائتمانية الإطار العام أو الاتجاه الرئيسي الذي ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير في نفس اتجاه الإستراتيجية الائتمانية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي، أما الإجراءات الائتمانية فتمثل الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية والفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك التجاري، تشمل مختلف مراحل العملية الائتمانية بداية من طلب الائتمان إلى مرحلة السداد.<sup>1</sup> وللتفرقة بين هذه المفاهيم نقول أن الإستراتيجية الائتمانية مفهومها أعم ونطاقها أشمل وأوسع من كل من السياسة والإجراءات الائتمانية ورتبتها من حيث المفهوم إستراتيجية ثم سياسة ثم إجراءات.

#### ثانياً: عناصر ومكونات السياسة الائتمانية

لا توجد سياسة ائتمانية نمطية تطبق بالبنوك التجارية ولكن غالباً ما تتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في السقوف الائتمانية للبنك ككل ولكل عميل ولكل نشاط ولكل منطقة جغرافية، المجالات والنشاطات ذات الأولوية في منحها الائتمان،<sup>2</sup> تشكيلة القروض أو نسميها تشكيلة المحفظة الائتمانية،<sup>3</sup> الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية، أنواع الائتمان التي يمنحها، المناطق التي يخدمها البنك، سلطات منح الائتمان، العوائد من الائتمان، تاريخ الاستحقاق، الضمانات التي يقبلها البنك، معايير أهلية العميل للاقتراض أو شروط ومعايير المنح، سجلات الائتمان، نظام متابعة التسهيلات الائتمانية وكيفية معالجة المتعثرة منها.<sup>4</sup>

#### ثالثاً: أهمية وأهداف السياسة الائتمانية:

يقوم البنك التجاري بوضع سياسة ائتمانية لما لها من أهمية كبيرة لتحقيق أهداف متعددة على رأسها الهدف العام والذي يتمثل في وضع إطار شامل لعملية منح الائتمان يسترشد ويتقيد به متخذو القرار الائتماني، هذا الهدف يتضمن عدة أهداف نذكر أهمها كما يلي:<sup>5</sup>

1- توفير عامل الثقة لدى المصرفيين بما يمكنهم من العمل دون ضغط والخوف من الوقوع في الخطأ.

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 139-143.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، 2006، مرجع سابق ذكره، ص 101.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 119-124.

<sup>5</sup> عزيزة بن سميثة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2017، ص 51.

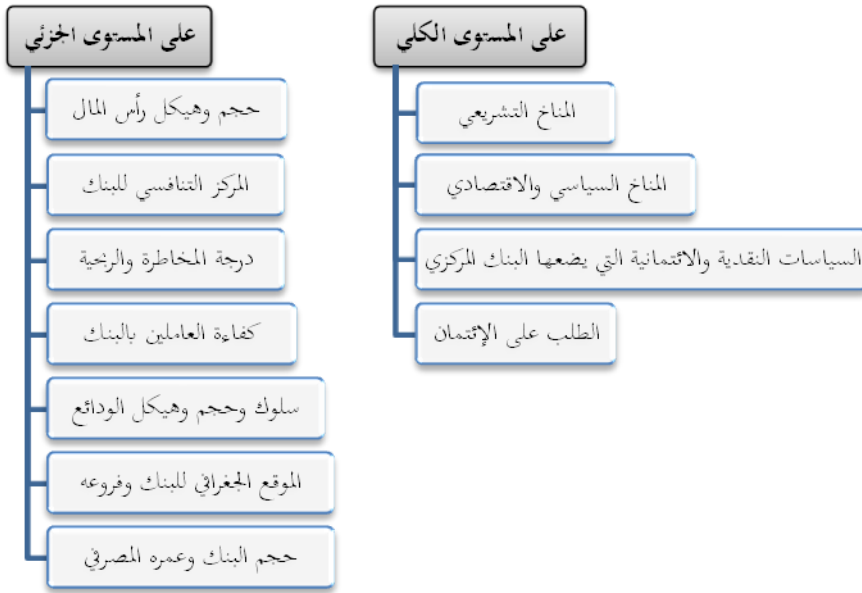
- 2- توفير المرونة الكافية لأي موقف في ظل السلطة المفوضة في كل مستوى.
- 3- التحديد الدقيق للأهداف ما يساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن منها. وهناك أهداف أخرى تتمثل في:<sup>1</sup>
- 4- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وتحقيق وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- 5- ترشيد القرار الائتماني بالبنك من خلال تحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن استخدام أموال العملاء.
- 6- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم المحافظة على استمراره.
- 7- التوافق مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية الوطنية وتحقيق الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

#### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الائتمانية

يقوم البنك برسم السياسة الائتمانية وفقا لعدة عوامل تحدد ملامح هذه السياسة بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها، سنعرض من خلال هذا المطلب محددات السياسة الائتمانية والشروط الواجب توفرها فيها لتحقيق الأهداف المسطرة بدقة، والشكل الموالي يلخص محددات سياسة الائتمان على المستويين الكلي والجزئي.

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الشكل رقم (1-2): محددات سياسة الائتمان على المستويين الكلي والجزئي



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998، ص 381.

تتأثر سياسة الائتمان بكل من البيئة العامة على المستوى الكلي والبيئة الداخلية على المستوى الجزئي للبنك التجاري.<sup>1</sup>

### أولاً: المحددات على المستوى الكلي

**1- المناخ التشريعي:** تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك التجاري بصفة عامة بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل البنكي، أيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع أو الانكماش في النشاط الائتماني، وتعكس السياسة الائتمانية كافة الاعتبارات والقيود القانونية بطريقة واضحة ومحددة،<sup>2</sup> هذا ما يجعلها قابلة للتطبيق من الناحية القانونية ويجنب البنك التعرض للمساءلة القانونية نتيجة المخالفات.

**2- المناخ السياسي والاقتصادي:** في ظل توفر ظروف اقتصادية وسياسية مستقرة في البلد يشجع ذلك البنك التجاري على إتباع سياسة ائتمانية توسعية، وفي حالة العكس يتم إتباع سياسة ائتمانية متشددة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 381.

<sup>2</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>3</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

**3- السياسات النقدية والائتمانية التي يضعها البنك المركزي:** تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم الائتمان الممنوح من البنوك من خلال أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان المتاح فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية، ومن أهمها نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل الخصم.<sup>1</sup>

**4- الطلب على الائتمان المصرفي:** يؤثر مستوى الطلب على الائتمان المصرفي في تحديد المجالات والأنشطة ذات الأولوية لمنحها التسهيلات الائتمانية، ويعتمد صانعو السياسة الائتمانية على المعلومات التاريخية لدراسة مستوى الطلب على كل نوع من أنواع الائتمان وبالتالي تحديد السقوف الائتمانية المناسبة لكل نوع، كما يساهم أيضا في سياسة التسعير.

**ثانيا: المحددات على المستوى الجزئي:**

**1- حجم وهيكل رأس المال:** يمكن رأس المال في البنك التجاري من مواجهة الخسائر غير المتوقعة وتمويل جزء من القروض والاستثمارات في بداية النشاط، ويمكن أن يستخدم جزء منه بحذر شديد في منح الائتمان والاستثمار،<sup>2</sup> وكلما ارتفع مستوى كفاية رأس المال كلما زادت مرونة السياسة الائتمانية نحو التوسع.

**2- المركز التنافسي للبنك:** تتأثر السياسة الائتمانية بصفة عامة بالاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار منتجات ائتمانية قادرة على منافسة البنوك الأخرى وقابلة للتسويق، كما يجب أن تكون سياسة التسعير تتيح قدرا من المنافسة وتدعم المركز التنافسي للبنك، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بالتغير المستمر وعدم الثبات لهذا يجب أن تكون السياسة الائتمانية مرنة تسمح بالاستجابة السريعة للتغير السريع في ظروف السوق.<sup>3</sup>

**3- درجة المخاطرة والربحية للأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية:** يتم إعداد السياسة الائتمانية أخذا بالاعتبار ربحية الأنواع المختلفة من التسهيلات الائتمانية ودرجة مخاطرتها، وحيث إن العلاقة بين المخاطرة والربحية طردية فإن التركيز على هدف الربحية وتقبل تحمل المخاطرة يستلزم إتباع سياسة ائتمانية مرنة وتوسعية، أما التركيز على تخفيض المخاطرة فيستلزم إتباع سياسة ائتمانية متشددة أو انكماشية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 226.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 2007، ص ص 147-148.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>4</sup> إبراهيم مختار، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1987، ص 49.

**4- كفاءة العاملين بالبنك:** يؤثر مدى كفاءة الإدارات المشرفة على العملية الائتمانية داخل البنك التجاري ومنها إدارة الائتمان والاستعلام، التفتيش والرقابة، وتشمل كفاءة المصرفيين الائتمانيين التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، الخبرة الائتمانية والمصرفية ومدى تراكمها، مدى استيعاب التكنولوجيا المصرفية والعوامل السلوكية، ويكمن تأثير العاملين بالبنك على صناعة السياسة الائتمانية في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للبنك الموارد البشرية لإنجازها بكفاءة عالية والإشراف عليها.<sup>1</sup>

**5- سلوك وحجم وهيكل الودائع:** تمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك على حجم القروض الممنوحة، واتجاه الودائع نحو الارتفاع المستمر يغري للتوسع في منح الائتمان، هذا ولا يعتبر حجم الودائع كرقم مطلق الأساس الذي يمكن أن يفيد البنك في التحليل، بل إن هيكل الودائع يكون الأكثر تأثيراً، فكلما تضمن الهيكل عدداً كبيراً من المودعين وتنوعت تواريخ استحقاق ودائعهم كلما زادت مرونة السياسة الائتمانية نحو التوسع.<sup>2</sup>

**6- الموقع الجغرافي للبنك وفروعه:** تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود المناطق التي يمارس فيها البنك نشاطه الائتماني، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار فروع البنك جغرافياً يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث مدى تنوع المنتجات الائتمانية التي يمنحها، على سبيل المثال لا الحصر وجود البنك جغرافياً في كل المدن الكبيرة وانتشار فروعه في الريف أين تنتوع الأنشطة الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات ينعكس على السياسة الائتمانية من حيث إقرار وإتاحة تسهيلات ائتمانية أكثر تنوعاً تلي الحاجة التي يفرضها هذا التنوع الجغرافي.<sup>3</sup>

**7- حجم البنك وعمره المصرفي:** غالباً ما تتبع البنوك الكبيرة سواء من حيث رأسمالها أو حجمها أو عمرها المصرفي أو حصتها السوقية أو مدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سياسة ائتمانية توسعية ومرونة إلى حد كبير والعكس بالنسبة للبنوك الصغيرة.

### المطلب الثالث: السياسة الائتمانية وتحليل مخاطر الائتمان

يتسم النشاط الائتماني بملازمته للمخاطر، ويعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات داخل البنك، إذ يجب توفر ضوابط ومعايير لاتخاذها على نحو يساهم في تحقيق الهدف منه، ويتوجب أن يتوفر البنك على سياسة ائتمانية مرنة وواضحة لتحقيق استجابة سريعة للتغيرات والتطورات المستجدة بما يحقق إمكانية كبيرة

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 2015، ص ص 227-228.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

في إدارة المخاطر الائتمانية وتدنتتها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف مخاطر الائتمان ومصادرها.

### أولاً: تعريف مخاطر الائتمان

تعني كلمة خطر في قاموس أكسفورد (Risk) إمكانية حدوث شيء غير مرغوب فيه في المستقبل،<sup>1</sup> وللخطر في الفكر الاقتصادي عدة معانٍ<sup>2</sup> ترتبط باحتمالية الخسارة أو الانحراف،<sup>3</sup> ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة غير معروفة،<sup>4</sup> وحسب معهد المدققين الداخليين الأمريكي يعرف الخطر على أنه ربط بين احتمال وقوع حدث يكون له تأثير على تحقيق الأهداف.<sup>5</sup> وتعد المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك في علاقته مع عملاءه من المقترضين، تتعلق بالاحتمالات المحيطة بقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد وبالشروط المتفق عليها في العقد،<sup>6</sup> وتمثل مخاطر الائتمان في ثلاثة أشكال من المخاطر، هي:<sup>7</sup>

- خطر التعثر: وهو عدم سداد المقترض لكل مبلغ الائتمان أو جزء منه في الوقت المتفق عليه.
- خطر انخفاض التصنيف الائتماني: فحتى في حالة عدم وجود خطر التعثر، يبقى احتمال حدوث خطر يتعلق بجودة الائتمان أو التصنيف الائتماني<sup>8</sup> ونميز بين شكلين لهذا الخطر يتمثل الأول في التغير في التصنيف الائتماني سواء بالانخفاض أو الارتفاع عن التصنيف الحقيقي، ويتمثل الثاني في التقلبات المستمرة في التصنيف الائتماني.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> Sally Wehmeier, **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, Sixth Edition, Oxford University Press, p1105 .

<sup>2</sup> هناك بعض المفاهيم في الفكر الاقتصادي تتشابه مع مفهوم الخطر، فنجد أحيانا استخدام لمفهوم عدم التأكد للدلالة على الخطر وهو ما يعد استخداما غير دقيق، والراجح أن الخطر هو حالة عدم التأكد التي يمكن قياس درجتها، أيضا نجد مصطلح الغرر في أدبيات التمويل الإسلامي كدلالة على الخطر، والفرق بينهما (اصطلاحا) هو أن مفهوم الغرر ساكن وهو خلل في الصيغة التعاقدية يتولد عنها خطر وإذا تم العقد على غير غرر لم يدخله غرر بعد ذلك، بينما الخطر له مفهوم متحرك يتغير بتغير الظروف طول فترة العقد.

<sup>3</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، نحو نظرية للخطر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 22، العدد 1، أكتوبر 2015، ص13.

<sup>4</sup> Jorion Phillippe & Sarkis J Khoury, **Financial Risk Management Domestic and International Dimensions**, Blackwell Publishers, Cambridge, Massachusetts, 1996, P2.

<sup>5</sup> The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)**, 2017, P24.

<sup>6</sup> محمد علي القرني، **المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي** - دراسة فقهية اقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 09، العددان 1-2، 2002، ص13.

<sup>7</sup> Mark J.P. Anson et al, **Credit Derivatives: Instruments, Applications, and Pricing**, John Wiley & Sons, USA, 2004, p 5-6,

<sup>8</sup> يقوم بالتصنيف الائتماني شركات عالمية متخصصة أهمها Standard & Poor's, Moody's, Fitch Ratings.

<sup>9</sup> Angelo Arvanitis and Jon Gregory, **Credit : The Complete Guide to Pricing, Hedging and Risk Management**, Risk Books, Great Britain, 2001, PP 4-5.

- مخاطر هامش الائتمان: تتعلق بالتقلب في مستويات هامش الائتمان، يمكن تعريفها على أنها الزيادة في العلاوة عن العائد على الأصول الحكومية أو الحالية من المخاطرة المطلوبة في السوق من أجل قبول التعرض لمخاطر ائتمانية معينة، وتعرف أيضا على أنها مخاطر تحقق خسائر مالية نتيجة التغير في درجة التصنيف الائتماني،<sup>1</sup> وللفرق بين هذا النوع من المخاطر والنوع السابق هو أن مخاطر هوامش الائتمان ترتبط بردود فعل السوق المالي بينما ترتبط مخاطر انخفاض التصنيف الائتماني بوكالات التصنيف الائتماني، كما أن انخفاض التصنيف الائتماني يؤدي إلى مخاطر هامش الائتمان.<sup>2</sup>

### ثانيا: مصادر المخاطر الائتمانية

تعدد مخاطر الائتمان وأسبابها، وغالبا ما تنشأ من خلال ما يلي:

- 1- مخاطر ائتمانية متعلقة بطالب الائتمان:** تتعلق باحتمال التدهور في كل من أهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض، السمعة الائتمانية للمقترض، سلوكه الاجتماعي، مركزه المالي وقدرته الإنتاجية، وقد تنشأ أيضا مخاطر تتعلق بالأطراف المتعاملة معه على سبيل المثال لا الحصر إفلاس أحد كبار مدينيه.<sup>3</sup>
- 2- مخاطر ائتمانية تنشأ عن نشاط المقترض:** تتعلق بالظروف المناخية السيئة وانخفاض أو تدهور مرونة الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها المقترض من نشاطه، وتختلف هذه المخاطر بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، ويمكن أن يتأثر نشاط المقترض أيضا بالظروف العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية.<sup>4</sup>
- 3- مخاطر ائتمانية تنشأ عن أخطاء البنك:** تحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات ووضع أنظمة كفيلة بدعم رقابتها على الائتمان الممنوح، إلا أنه قد تنشأ مخاطر عن عدم المتابعة الدقيقة للائتمان، ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمانات المقدمة في مقابله والتأمين عليها ضد الأخطار ومدى توفير الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها،<sup>5</sup> كما يمكن أن يتخذ البنك قرارا خاطئا بمنح الائتمان بسبب أن المقترض كانت تحيط به مخاطرة ائتمان عالية منذ البداية، وهناك أيضا مخاطر في اتخاذ قرارات خاطئة بسبب

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية: أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 07، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، جوان 2013، ص5.

<sup>2</sup> Mark J.P. Anson et al, *op-cit*, P6.

<sup>3</sup> إبراهيم مختار، مرجع سبق ذكره، صص 36-39.

<sup>4</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص 85-88.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 2015، ص241.



المعلومات المتاحة<sup>1</sup> وبالتالي يكون التحليل الائتماني خاطئاً وهو ما نصلح عليه بمشكل عدم تماثل المعلومات.

### المطلب الرابع: أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية

تمثل عملية قياس وإدارة مخاطر الائتمان التحدي الأساسي منذ أواخر عام 1990،<sup>2</sup> ويسود اعتقاد أن المخاطرة والائتمان توأمان يرتبط كل منهما بالآخر، لذلك تقوم البنوك بعدة إجراءات للحد من مخاطر الائتمان، من خلال هذا المطلب سنوضح مفهوم مخاطر الائتمان، الإطار العام لإدارتها وعرض أهم الأفكار والاستراتيجيات للتحوط ضدها.

### أولاً: إدارة المخاطر الائتمانية، المفهوم والتطور

#### 1- إدارة المخاطر: الخلفية والتطور

تعود جذور المحاولات العلمية لقياس المخاطر إلى القرن السابع عشر عندما اكتشف عالم الرياضيات باسكال نظرية الاحتمالات<sup>3</sup> وهو يحاول حل لغز المقامرة، ثم قانون الأعداد الكبيرة<sup>4</sup> الذي مكن من استخدام المعلومات المتوفرة عن الأمس لتوقع ما سيحدث بالغد، وكتاب فن التخمين لعالم الرياضيات Jacob Bernoulli عام 1713 والذي نشر بعد وفاته، وأثبتت كتابات برنولي وعيه بضرورة استخدام الماضي كمؤشر لاحتمالية وقوع أحداث مستقبلية،<sup>5</sup> وفي سنة 1959 أثبت H. Markowitz إمكانية

<sup>1</sup> برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007، ص16.

<sup>2</sup> Liang, Qi. **Corporate financial distress diagnosis in China: empirical analysis using credit scoring models**. Hitotsubashi journal of commerce and management, 2003, p13.

<sup>3</sup> هي النظرية التي تدرس احتمال الحوادث العشوائية، وشهد القرنين السادس عشر والسابع عشر اهتماماً بارزاً بهذا النوع من الدراسات والبحوث حيث كانت الظروف مواتية لذلك في تلك الفترة إذ أن ألعاب المقامرة بورك اللعب ورمي حجر النرد كانت منتشرة في قصور المترفين في أوروبا خاصة في فرنسا، فشعر المقامرون بحاجتهم إلى أسس علمية تساعدهم على حساب فرصهم في الربح أو الخسارة فلجئوا إلى علماء الرياضيات أمثال Paskal, Bernoulli, Fermat، نقلاً عن: خالد زهدي خواجه، أساسيات الاحتمالات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بدون تاريخ نشر، ص3-4.

<sup>4</sup> تم اكتشافه عندما لاحظ الرياضيون في القرن السابع عشر في أوروبا عند إعدادهم لقوائم الوفيات أن عدد الموتى من الذكور والإناث يميل إلى التساوي كلما زاد عدد المسجلين في القائمة وقد أصبحت هذه الظاهرة جزءاً من علم الإحصاء عندما كتب عنها Siméon Denis Poisson وسميت بقانون بواسون في الأعداد الكبيرة، وفحوى هذا القانون أنه كلما زاد عدد الوحدات التي يجرى عليها التجربة كلما آلت نسبة الاحتمالات المتوقع إلى الاحتمال المحقق لهذه التجربة إلى الواحد الصحيح، وفي مجال إدارة الخطر يقضي بأنه كلما كثر المتعرضون للخطر الواحد، كلما كان احتمال وقوع هذا الخطر قريباً من الواقع الذي يحدث فعلاً، انظر المرجع: شريف محمد العمري وآخرون، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2012، ص28.

<sup>5</sup> Edward J. Anderson, **Business Risk Management : Models and Analysis**, John Wiley & Sons, Ltd, United Kingdom, 2014, P 24.

تقليل مخاطر الاستثمار في السوق المالية عن طريق التنوع،<sup>1</sup> كما طور Sharpe في عام 1964 نموذج تقييم الأصول الرأسمالية وتناول فيه مفهومي المخاطر العامة والمخاطر الخاصة، وفي سنة 1976 تقدم Ross بنظرية مراجعة الأسعار والتي قال فيها أن عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول، وأثر هذا النموذج هو أن المخاطرة الإجمالية هي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل إضافة إلى المخاطر المتبقية، وتأخذ استراتيجيات إدارة المخاطر وأساليبها الحديثة ملامح النماذج المذكورة كما تتبنى أدوات كثيرة لتحليل المخاطر والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد.<sup>2</sup> ويمكن القول أن الممارسة العملية لإدارة المخاطر كانت سائدة في كل زمن لأن المفهوم الواسع لإدارة المخاطر هو مجموع من الإجراءات التي تهدف لحماية الأفراد والأصول.

## 2- مفهوم إدارة المخاطر

ليس هناك تعريف محدد وثابت لإدارة المخاطر، ونجد عدة تعاريف نذكر أهمها كما يلي: إدارة المخاطر هي عملية مستمرة من صنع وتنفيذ القرارات التي من شأنها التقليل إلى مستوى مقبول من حالة عدم التأكد أو أثر الانكشاف الذي تتعرض له المنشأة، بمعنى آخر هي اتجاه المؤسسة نحو الموازنة بين الفرص والتهديدات،<sup>3</sup> وتعرف أيضا على أنها منهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة إلى الحد الأدنى.<sup>4</sup>

وعليه يمكن أن نعرف إدارة المخاطر الائتمانية على أنها مجموعة من الإجراءات يقوم بها البنك بغرض الحد من مخاطر الائتمان وتحقيق كفاءة محفظته المالية.

### ثانيا: الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر الائتمانية بالشكل الصحيح وفعاليتها لا بد من إتباع الخطوات اللازمة لذلك، يطلق على هذه الخطوات الإطار العام لإدارة المخاطر، نوضحها في الشكل الموالي:

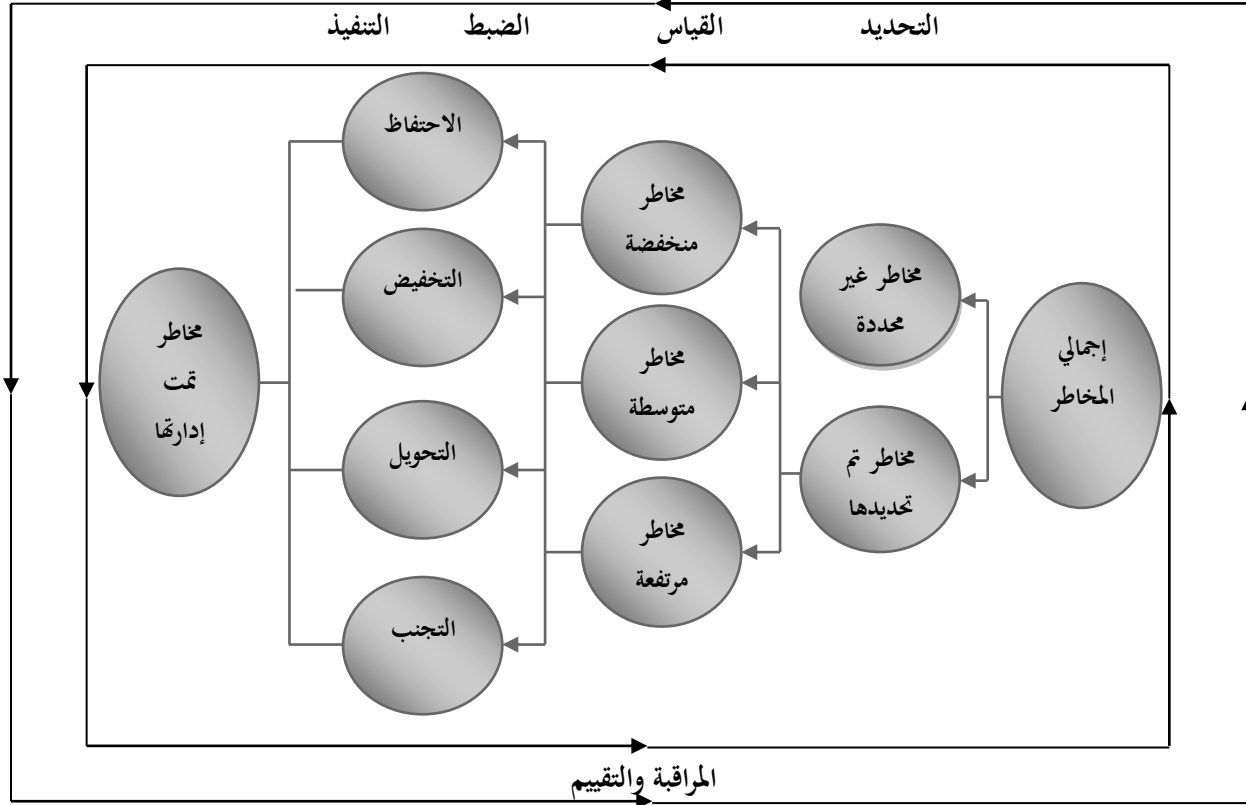
<sup>1</sup> محمد علي القري، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>2</sup> طارق الله خان، ترجمة عثمان بابكر أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص34.

<sup>3</sup> Laurent Condamin et al, **Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging**, John Wiley & Sons Ltd, the Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, England, 2006, p7.

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص51.

الشكل رقم (2-2): الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية



المصدر: Tony Van Gestel et al, **Credit Risk Management Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital**, Oxford University Press Inc., New York, 2009, P41.

ونوضح خطوات إدارة المخاطر الائتمانية كما يلي:<sup>1</sup>

### 1- تحديد المخاطر

يتم أولاً تحديد كل أشكال المخاطر الائتمانية المحتملة لكل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل وتحديد نوعها مع الوقوف على أسبابها ومصادرها، وتحدد الإشارة إلى أن عملية تحديد المخاطر هي عملية مستمرة.

<sup>1</sup> بتصرف، بالاعتماد على:

- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص58.

- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص ص49-50.

- السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص314.

- نجلاء بنت محمد البقمي، مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها: مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2013، ص ص129-131.

## 2- القياس

بعد تحديد كل أشكال المخاطر المحتملة يتم تقييمها من خلال قياس شدتها واحتمالات حدوثها والخسارة المتوقعة عن كل نوع منها، يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط يعطي صورة شاملة عن المخاطر من حيث كونها مخاطر مرتفعة أو متوسطة أو ضعيفة لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها، وتختلف أدوات القياس تبعاً لنوع المخاطر، وبصفة عامة يستخدم الانحراف المعياري<sup>1</sup> Standard Deviation في حالة المخاطر غير النظامية لقياس انحرافات العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة، ويستخدم معامل بيتا<sup>2</sup> Beta Coefficient في حالة المخاطر النظامية لقياس درجة حساسية مخاطرة الورقة المالية لمخاطر السوق، ويستخدم أيضاً معامل الارتباط<sup>3</sup> Correlation Coefficient لقياس الارتباط بين عوائد الأصول المشكلة للمحفظة المالية.

## 3- الضبط (الاختيار)

بعد تحديد وتقييم وقياس مختلف المخاطر الائتمانية المحتملة يتم دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع كل نوع من خلال تحليل العائد والتكلفة بحيث يعكس هذا الاختيار توجه البنك نحو البدائل التي تحقق أكبر عائد أو تلك التي تحقق أقل تكلفة، وبصفة عامة هناك أربع سيناريوهات للتعامل مع المخاطر هي تجنب المخاطر، تخفيضها، تحويل أو نقل المخاطر، الاحتفاظ بالمخاطر.

## 4- التنفيذ

بعد عملية اختيار البدائل المناسبة والتعامل معها تأتي كخطوة نهائية وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل المناسب لكل نوع من المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها.

## 5- المراقبة والتقييم

يتم تقييم فعالية إستراتيجية إدارة المخاطر بشكل متكرر، فمن خلال الممارسة والخبرة قد تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات لتحديث عملية إدارة المخاطر، من خلال استخدام المعلومات المتوفرة للكشف عن الأخطاء المحتملة في وقت مبكر ومعالجتها.

<sup>1</sup> يعتبر الانحراف المعياري من أحسن مقاييس التشتت والشائع الاستخدام، كلما زادت قيمته كان دليلاً على ارتفاع درجة المخاطر غير النظامية.

<sup>2</sup> يدل ارتفاع معدل البيتا على ارتفاع درجة حساسية مخاطرة الأصل لمخاطرة السوق، وتكون مخاطرة الأصل أكبر من مخاطرة السوق إذا كانت قيمة معامل بيتا لهذا الأصل أكبر من الواحد الصحيح والعكس.

<sup>3</sup> استنتج Markowitz أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة.

## المبحث الثاني: تقنيات وآليات إدارة المخاطر الائتمانية

في خضم عملية إدارة المخاطر وفي مرحلة اختيار وضبط البدائل المتاحة ثم تنفيذها هناك عدة تقنيات يمكن للبنك أن يعتمد عليها في إطار قبول وتخفيض وكذا تحويل المخاطر، من خلال هذا المبحث سنذكر أهم التقنيات والآليات الواردة لإدارة مخاطر الائتمان كما يلي:

### المطلب الأول: الأساليب التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان

#### أولاً: نظام السقوف الائتمانية

من بين الأساليب التقليدية المعتمدة للحد من قيمة التعرض (الانكشاف) الائتماني<sup>1</sup> هي تحديد السقوف الائتمانية، وعلى وجه الخصوص يحدد البنك سقفًا إجماليًا التعرض تعتمد قيمته على التصنيف الائتماني للمقترضين، لكن قد يقع البنك في تناقض أين يجب عليه أن يتوقف على إقراض عميل تربطه معه علاقة جيدة، لكن قيمة التعرض لديه عالية، وعليه يحتمل أن يكون لدى هذا البنك بعض العملاء تنشأ عنهم قيم تعرض كبيرة، فيجب عليه التحكم فيها قدر الإمكان، وأن تكون العوائد تعكس درجة المخاطر الناتجة عن ذلك.<sup>2</sup>

#### ثانياً: الضمانات

من الإجراءات التي يجب على البنك اتخاذها للاحتياط ضد مخاطر الائتمان هي الضمانات،<sup>3</sup> وقد سبق وأشرنا إلى أنواع الضمانات المختلفة التي يمكن للبنك أن يقبلها في مقابل منح الائتمان، فقد تكون عينية أو شخصية أو معاً، وتعتبر الضمانات من الوسائل التقليدية والضرورية وخط الحماية الأول ضد المخاطر الائتمانية.

<sup>1</sup> يقصد بالتعرض الائتماني (أو الانكشاف الائتماني) المبلغ المعرض للخطر الائتماني أي مقدار الخسارة الناتجة حال تحقق الخطر الائتماني (حال فشل الطرف الآخر في السداد)، انظر: عبد الكريم أحمد قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول النحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 17، العدد 01، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2011، ص 128.

<sup>2</sup> Angelo Arvanitis and Jon Gregory, **op-cit**, P 8-9.

<sup>3</sup> عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

## ثالثا: التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية

يميل المقترضون غالبا إلى تسديد قروضهم، وباستثناء حالات الخداع والمماطلة فإن كل حالات التوقف عن السداد ناتجة عن عدم القدرة على السداد، وبالتالي فإن التقييم الحريص لقدرة المقترض على السداد هو جوهر الحرص في الإقراض.

وإذا كان من الممكن تخفيض المخاطر عن طريق الضمانات فإن هناك مخاطر تنتج عن تدهور قيمتها (العينية) خاصة في أوقات تعثر المقترضين وهي عادة فترات الكساد، إذ من المعروف أنه في فترات الكساد يزداد عدد المتخلفين عن السداد ويقابل ذلك انخفاض في قيم الأصول (الضمانات العينية)، لهذا فإن التقييم الجيد والحريص للمخاطر الائتمانية يجنب البنك الانكشاف على مخاطر ائتمانية غير متوقعة.<sup>1</sup>

## رابعا: تجنب التوسع في منح الائتمان

أشار Demirgüç-Kunt, Asli, and Enrica Detragiache في دراستهما<sup>2</sup> أن التوسع في منح الائتمان يساهم في وقوع الأزمات المصرفية، وخاصة التوسع في منح الائتمان إلى القطاع الخاص وكذا التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي.

ويحمل التوسع الائتماني سعيا وراء تحقيق المزيد من الربح مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توفرها وتعرض البنك للخسائر إذا لم تتوفر فيه اعتبارات الأمان في التسهيلات الممنوحة، ومن ثم يتعين أن يضع البنك حدودا قصوى للتسهيلات الائتمانية التي يمنحها أخذا بعين الاعتبار التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة، مع توزيع تشكيلة المحفظة الائتمانية بين الائتمان قصير الأجل والائتمان متوسط وطويل الأجل على نحو يحقق تلافي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق الائتمان، كما يجب وضع حد أقصى للائتمان الممنوح للعميل الواحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته.<sup>3</sup>

خامسا: إستراتيجية التنوع<sup>4</sup>

يقصد بالتنوع قرار البنك الخاص بالتشكيلة أو التوليفة التي تتكون منها المحفظة الائتمانية، ومن شأن التشكيلة الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم ذلك العائد، هذا وتوجد أسس مختلفة للتشكيلة أو التنوع من أهمها تنوع جهة

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول النحوظ ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>2</sup> Demirgüç-Kunt, Asli, and Enrica Detragiache. **The determinants of banking crises-evidence from developing and developed countries.** Vol. 106. World Bank Publications, 1997, P6.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2016، ص 110-111.

<sup>4</sup> في المبحث الموالي سنتعرض لإستراتيجية التنوع ودورها في تخفيض المخاطر المالية بشكل أكثر تفصيلا.

الإصدار، تنوع تواريخ الاستحقاق،<sup>1</sup> وتوضح السياسة الائتمانية مدى التنوع في المحفظة الائتمانية من حيث أنواع التسهيلات وتواريخ الاستحقاق والسقوف الائتمانية حسب العملاء أو القطاعات الممولة أو المناطق الجغرافية وكذا التنوع في سلطات اتخاذ قرار منح الائتمان، هذا ما يعكس في النهاية مدى تخفيض المخاطر الائتمانية.

### سادسا: التأمين على الائتمان

تؤدي خدمات التأمين دورا مهما في إدارة الأخطار في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وفي مجال إدارة المخاطر الائتمانية يمكن الاعتماد عليها للتخفيف من هذه المخاطر، ويُعرف التأمين على الائتمان بأنه أحد أشكال التغطية التأمينية، بموجبه تقوم شركة التأمين بالدفع إلى البنك المقرض في حالة تعثر المقرض.<sup>2</sup> ولا يكفي التأمين ضد تعثر المقرض فقط بل يمتد إلى بعض عناصر العملية الائتمانية، فمثلا قد تتعرض الضمانات المقدمة في مقابل الائتمان إلى أخطار تزيد من مخاطر الائتمان، وتحاول البنوك تفادي مثل هذه الأخطار فتطلب من المقرضين التأمين ضدها ومن أمثلتها التأمين ضد خطر الحريق والسرقة، كما تقوم البنوك بالتأمين على مبانيها وخزائنها لحماية الضمانات المقدمة،<sup>3</sup> وبالإضافة إلى هذا هناك بصفة عامة عدة منتجات تأمينية تستخدم لإدارة مخاطر الائتمان نذكر منها:

1- التأمين ضد عدم القدرة على السداد بسبب وفاة المقرض أو عجزه: يغطي خطر الوفاة فبعد وفاة المقرض تقوم شركة التأمين بدفع تعويض للبنك بقيمة ما تبقى من مبلغ الائتمان، أيضا يغطي خطر العجز الجزئي والعجز الكلي، وكذا خطر عدم القدرة على العمل حيث تقوم شركة التأمين بالتعويض للبنك خلال الفترة التي يكون فيها المقرض غير قادر على العمل.<sup>4</sup>

2- التأمين على ائتمان التصدير، يهدف هذا النوع من التأمين إلى إدارة المخاطر التي يمتد نطاقها إلى خارج حدود الدولة، والتي قد تنشأ عن قيام البنك بتمويل الصادرات، وعليه يطلب من المقرضين وثيقة تأمين ضد المخاطر الناتجة عن تعثر المستورد، ومثال على ذلك تقوم هيئة تنمية الصادرات البريطانية بإصدار وثائق تأمين ضد المخاطر التالية: إفلاس المستورد، تأجيل السداد، الإجراءات الحكومية التي تعيق تنفيذ

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 196.

<sup>2</sup> محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 60.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>4</sup> Philippe Monnier et al, **Techniques Bancaires**, Dunob, Paris, P 251.

العقود، قيود تحويل النقد بموجب قوانين دولة المستورد بما يمنع السداد، الحروب الأهلية والثورات خارج دولة المصدر، وإنهاء عقد التوريد في أحد مراحله أو عدم وفاء المستورد بالتزاماته.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى إتباع البنك للأساليب التقليدية التي سبق ذكرها، أصبحت البنوك تعتمد على آليات حديثة تم ابتكارها في إطار الهندسة المالية نذكرها كما يلي:

أولاً: دور الحوكمة في تحسين الأداء وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك

#### 1- مفهوم حوكمة البنوك

حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية تعرف حوكمة البنوك على أنها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات البنكية بواسطة مجلس الإدارة والإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيامها بوضع أهداف وخطط وسياسات البنك مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الآخرين، كما تعرفها في اتفاقية بازل<sup>2</sup> على أنها تحديد العلاقة بين شركاء البنك من مساهمين، مودعين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة،... إلخ، ومحاولة تلافي تعارض المصالح من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة البنك وخصوصاً إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يحافظ على استقرار النظام البنكي،<sup>2</sup> ويساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط البنوك والحفاظ على أموالها والحد من قضايا الفساد داخل البنك، كما يؤدي لنتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، كما أن التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات المقترضة على تطبيق هذه المبادئ والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة،<sup>3</sup> كما يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتخفيض مخاطر التعثر والإفلاس وضمان تطوير الأداء والمساهمة في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.<sup>4</sup>

#### 2- هل توجد معايير حوكمة موحدة تناسب جميع المؤسسات ؟

لا توجد معايير عالمية متفق عليها تحدد الحوكمة الجيدة، ولكن هذا لم يمنع اللجان المتخصصة ذات المستوى الرفيع من التوصية بمعايير محددة، على سبيل المثال في ديسمبر 1992 تم تكليف لجنة كادبوري

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

<sup>2</sup> حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011، ص 30-31.

<sup>3</sup> أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 250-251.

<sup>4</sup> زيدان محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سطيف، 2009، ص 20.



Cadbury Committee من قبل الحكومة البريطانية للمساعدة في رفع معايير حوكمة الشركات ومستوى الثقة في التقارير المالية والمراجعة، وقد أصدرت هذه اللجنة معايير أفضل الممارسات والتي وفرت في نواحي عديدة توصيات مرجعية في الحوكمة، وقد اشتملت التوصيات الرئيسية على فصل منصب الرئيس التنفيذي للشركة عن رئيس مجلس الإدارة، وتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين، وتقليص تضارب المصالح على مستوى مجلس الإدارة والذي ينتج بسبب المصالح التجارية أو العلاقات الأخرى، وعقد اجتماع للجنة المراجعة للأعضاء المستقلين، ومراجعة فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة، هذه المعايير وُضعت كأساس لمتطلبات الإدراج في بورصة لندن، وقد تبنتها إلى حد كبير بورصة نيويورك للأوراق المالية، ومع ذلك فإن الالتزام بهذه المعايير لم يترجم دائما إلى نظام حوكمة فعال، على سبيل المثال شركة إنرون Enron كانت متوافقة مع متطلبات بورصة نيويورك بما في ذلك متطلبات الحصول على أغلبية الأعضاء المستقلين ولجنة مراجعة وتعويضات مستقلة تماما إلا أنها فشلت في العديد من الأبعاد القانونية والأخلاقية.

مع مرور الوقت تم اقتراح سلسلة من اللوائح الرسمية والمبادئ التوجيهية غير الرسمية لمعالجة أوجه القصور الملحوظة في أنظمة الحوكمة عندما تكتشف، أحد أهم التشريعات المتعلقة بالحوكمة هو قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley عام 2000 والذي وضع أساسا كد فعل على فشل شركة إنرون وغيرها، يقرر ساربنز أوكسلي (SOX) عددا من المتطلبات لتحسين رقابة الشركات وتخفيف تضارب المصالح، وأكثر هذه المتطلبات أهمية أنه إذا قام الرئيس التنفيذي أو المدير التنفيذي للمالية بمغالطات جوهرية في القوائم المالية فهم معرضون للعقوبات الجنائية، على الرغم من هذه الجهود، استمر فشل الشركات النابع من قصور في نظم الحوكمة، ففي عام 2005 أشهرت ريفكو REFCO إفلاسها بعد الكشف أنها قامت بإخفاء 430 مليون دولار كقروض مقدمة إلى الرئيس التنفيذي، وهي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل كوسيط في سوق العملات والسلع، في نفس السنة أعلنت شركة الضمان العقاري فاني ماي Fannie Mae أنها قد بالغت في الأرباح بمقدار 6,3 مليار دولار بسبب أنها أساءت تطبيق 20 معيارا محاسبيا متعلقة بالقروض والأوراق المالية والمشتقات، وفي هذا الشأن تحاول العديد من المنظمات مثل Risk Metrics Group / Institutional -The Corporate Library Shareholders Service أن تحمي المستثمرين من الشركات ذات الحوكمة غير الملائمة من خلال نشر تقييمات للحوكمة عن الشركات وترتيبها طبقا لمجموعة من المعايير التي تعتقد أنها تقيس فعالية الحوكمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ديفيد لاركر وبريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلابي، مسائل في حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2017، ص ص 27-28.

وهناك العديد من الأمثلة في مختلف أنحاء العالم عن تعرض الشركات للإفلاس وعن حدوث عدة فضائح بسبب ضعف وعدم فعالية أنظمة الحوكمة المعتمدة أهمها:<sup>1</sup>

- بنك Baring البريطاني في سنغافورة عام 1992 بسبب إخفاء خسائر بلغت ما يعادل 610 مليون دولار.

- أزمة النمر الآسيوية عام 1997 والتي كشفت عن الكثير من الممارسات غير القانونية مثل استغلال المعلومات الداخلية لصالح المديرين وأقاربهم وأصدقائهم، أيضا تساهل اليابان في اتخاذ الإجراءات اللازمة في مواجهة القروض المتعثرة ما سبب ضعف ووهن البنوك وغيرها مما كشفت عنه الأزمة من مخالفات لمبادئ الحوكمة.

- شركة Arther Anderson عام 2004 كانت واحدة من أكبر خمس شركات محاسبة ومراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية حين أدينبت بتعمد الإفصاح الخاطئ عن المركز المالي لشركة Enron حيث قامت بتدمير بعض الوثائق الخاصة بالشركة والإهمال في الإجراءات المحاسبية والتقاعس في عملية الفحص مما ترتب عليه الفشل في اكتشاف التلاعب بالحسابات، ولهذا اضطرت هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية إلى سحب رخصتها.

- فضيحة شركة World Com قامت باستخدام حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي منذ بداية 1999 حتى ماي 2002 وإعطاء صورة مبالغ فيها عن أرباحها، وكما حدث مع شركة Enron فقد فشلت شركة Arther Anderson في الكشف عن تلك المخالفات، وعندما حل محلها مراقب حسابات آخر اكتشف مخالفات بلغت قيمتها 8,3 مليار دولار عام 2002.

### 3- مقاييس الأداء في مجال الحوكمة

حسب أوليفر ويليامسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2009 فإن اقتصاديات الحوكمة لا شك أنها مؤثرة بمقدار كبير، وتقع مقاييس الأداء التي تستخدم عادة في مجال الحوكمة بين فئتين رئيسيتين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، صص 6-11، وللمزيد من التفاصيل عن هذه الأمثلة انظر: منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، الإسكندرية، دار المعرفة الجديدة، 2007، صص 178. ومنير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر - الجزء الثاني: العقود الآجلة والعقود المستقبلية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008، صص 25-26.

<sup>2</sup>LARCKER, David et TAYAN, Brian. **Corporate governance matters: A closer look at organizational choices and their consequences**. Pearson Education, 2015, PP16-17.

مقاييس التشغيل ومقاييس سعر السهم، مقاييس التشغيل (مثل العائد على الأموال والتدفق النقدي التشغيلي) تقدم نظرة ثاقبة على التغيرات في القيمة داخل الشركة، ومقاييس سعر السهم تبنى على العوائد غير العادية أو فائض العوائد (يسمى  $(\alpha)$ ) ويحسب عن طريق طرح العوائد المتوقعة من العوائد المشاهدة مع الأخذ بالاعتبار مخاطرة السهم).

وهناك مقياس آخر يستخدم في بحوث الحوكمة هو نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ويشار إليه أحيانا Tobin's Q أو ببساطة Q، والذي يستند إلى النظرية القائلة بأن الشركة ذات الأداء المتفوق سوف تتداول أسهمها في السوق بقيمة أكبر من القيمة المحاسبية لأصولها الصافية في حين أن هذا قد يكون غير صحيح لأن هذا المقياس يعتبر غامضا لأداء الشركة وأدنى من مقياس التشغيل التقليدي وفوائض سعر السهم.

#### 4- تقييم أو تصنيف جودة أنظمة الحوكمة

هناك ثلاث شركات بارزة في مجال تصنيفات حوكمة الشركات وهي: <sup>1</sup> Risk Metrics, Governance Metrics International, The Corporate Library تقوم بتصنيف الجودة الإجمالية لأنظمة حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال وضعت شركة Risk Metrics تصنيفا للشركات المتداولة علنا في الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت عليه مسمى حاصل حوكمة الشركة Corporate Governance Quotient ثم تطورت منهجية هذا التصنيف مع مرور الوقت ليصبح مبنيا على 65 متغير في 08 فئات رئيسية وهي: مجلس الإدارة، التدقيق، أحكام النظام الأساسي للشركة واللوائح الداخلية، ولاية التأسيس، تعويضات التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، ملكية الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين، وتدريب وتعليم أعضاء مجلس الإدارة، وفي عام 2010 استحدثت Risk Metrics نظاما جديدا لتصنيف حوكمة الشركات يعرف باسم مؤشر مخاطر الحوكمة Risk Indicators ليحل محل حاصل حوكمة الشركة، يستند مؤشر مخاطر الحوكمة على 166 مدخل من مدخلات البيانات كحد أقصى موزعة على أربع فئات رئيسية هي: التدقيق، هيكلية مجلس الإدارة، حقوق المساهمين، والتعويضات.

أما شركة Governance Metrics International فتقوم بتقييم الشركات على أساس 600 متغير منفصل مصنفة ضمن 06 فئات رئيسية هي: مساءلة مجلس الإدارة، الإفصاح المالي والرقابة الداخلية، حقوق المساهمين، الأجور والمكافآت، المتاجرة في السوق للسيطرة على الشركات، وسلوكيات الشركة، أما شركة The Corporate Library فتستخدم مقياسا تدرجيا من A إلى F لتحديد مخاطر الحوكمة، ويبنى

<sup>1</sup> ديفيد لاركر وبريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلابي، مرجع سبق ذكره، ص 504-509.

كل تصنيف على أساس تقييم أربع مكونات هي: مجلس إدارة الشركة وخطط التعاقب، ممارسات تعويضات الرؤساء التنفيذيين، دفاعات مقاومة الاستحواذ، ومخاوف المحاسبة على مستوى مجلس الإدارة. ولم يقتصر وضع أنظمة لتقييم الحوكمة على الشركات بل كان للباحثين الأكاديميين جهود عظيمة في مجال تطوير نماذج لقياس جودة الحوكمة، ففي عام 2003 طور كل من Gompers, Ishii, and Metrick واحدا من أوائل المؤشرات الخاصة بحوكمة الشركات سمي بـ G-Index وحققت إستراتيجية الاستثمار المبنية على هذا المؤشر عوائد مثيرة للإعجاب حتى سنة 2006 أين وجد العديد من الباحثين بأنها فقدت قدرتها على تحقيق مثل هذه العوائد، وفي عام 2009 حاول كل من Bebchuk, Cohen, and Ferrell تحسين G-Index للرفع من قدرته التنبؤية وقد حققوا نتائج مذهلة.<sup>1</sup> وهكذا نلاحظ اختلافا نسبيا في المنهجيات المعتمدة للتصنيف من قبل الشركات الثلاث لكنها تتشابه في العديد من المتغيرات الهامة للحكم على جودة نظام الحوكمة.

#### ثانيا: معيار كفاية رأس المال وإدارة مخاطر الائتمان

يعتبر رأس المال المورد الأول للبنك عند بدأ نشاطه ويكون الغرض التقليدي منه هو مواجهة الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها، وكذا ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده،<sup>2</sup> ويعتبر أيضا خط الدفاع الأخير ضد المخاطر البنكية عامة ومخاطر الائتمان خاصة، فكلما كان رأس المال داخل البنك كبيرا كلما كانت هناك مرونة في استيعاب الخسائر الطارئة ومواجهة المخاطر الائتمانية، لكن ارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، ويبقى السؤال المطروح: ما هو حجم رأس المال الملائم لمواجهة المخاطر الائتمانية؟ إن الإجابة على هذا السؤال هو أحد الأسباب الرئيسية لوجود معايير لجنة بازل، والتي وضعت مجموعة من القواعد الخاصة بمستوى كفاية لرأس المال،<sup>3</sup> وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد عدة معايير لقياس كفاية رأس المال سبقت مقررات لجنة بازل.<sup>4</sup>

سنقتصر على ما جاءت به لجنة بازل من معايير قياس كفاية رأس المال بداية من اتفاقية بازل لكفاية رأس المال سنة 1988 إلى مقررات بازل 3 والتي تم إقرارها سنة 2010، والتي أهم ما جاء فيها هو معيار كفاية رأس المال الذي جاء فيه وفقا لبازل 1 تحقيق حد أدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المحفوفة

<sup>1</sup> ديفيد لاركر ويريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلابي، مرجع سبق ذكره، ص 518-522.

<sup>2</sup> حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 109-110.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>4</sup> انظر: حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

بالمخاطر (قيمة المخاطر المرجحة للأصول)<sup>1</sup> لا يقل عن 8%، وحد أدنى لنسبة رأس المال الأساسي إلى قاعدة رأس المال لا يقل عن 50%، وحد أدنى لرأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لا يقل عن 4%<sup>2</sup>، ونفس النسبة 8% وفقا لمعايير بازل 2 التي أصدرت نهائيا في جوان 2004، مع إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والأخذ بعين الاعتبار مخاطر التشغيل ومخاطر السوق وكذا تحديث طرق قياس<sup>3</sup> مخاطر الائتمان<sup>4</sup>، ووفقا لمعايير بازل 3 التي أصدرت في سبتمبر 2010 ودخلت حيز التنفيذ بداية من 2015، تم رفع نسبة الأسهم العادية من 2,5% إلى 4,5% وإضافة نسبة احتياطية تقدر بـ 2,5%، وتم رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4% إلى 6%، وتم رفع رأس المال الإجمالي من 8% إلى 10,5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وامتدت الفترة الانتقالية لتطبيق معايير بازل 3 إلى غاية 2019<sup>5</sup>، وهكذا يبقى الهدف الأساسي من كل هذا إيجاد حلول وصيغ ملائمة لمواجهة المخاطر الائتمانية.

لكن يبقى السؤال المطروح: هل معيار كفاية لرأس المال لبازل 3 فعال لإدارة مخاطر الائتمان؟

يُعد ظهور معايير بازل 2 دليلا على نقص وضعف معايير بازل 1، وكذلك الأمر بالنسبة لمعايير بازل 3، ومن السابق للأوان التحدث عن بازل 4 في الفترة الحالية، فاتفاقية بازل 3 أصدرت سنة 2010 وانتهى أجل تطبيقها عام 2019، وإذا ما ظهرت مشاكل جديدة في المصارف خاصة على المستوى الكلي حتما ستكون بوادر لظهور معايير بازل 4، وعليه نقول إن معايير بازل لا تكف لإدارة مخاطر الائتمان ومواجهة مشاكل التعثر البنكي، خاصة في ظل التطورات السريعة التي تشهدها الساحة البنكية، ناهيك عن أن هذه المعايير مستوحاة من واقع البنوك الأوروبية المتطورة والنشطة وبالتالي تختلف نتائجها من دولة لأخرى، فواقع البنوك في بعض الدول النامية يشير إلى تحقق مستوى كفاية رأس المال أعلى من المطلوب في معايير بازل وهذا ما تعيشه البنوك العمومية في الجزائر لكن خطر التعثر الائتماني يبقى قائما بشدة.

<sup>1</sup> يتم قياس الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال ضرب قيمة كل فئة من الأصول في الوزن الترجيحي الخاص بها وقد حددت خمسة أوزان ترجيحية هي 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

<sup>2</sup> برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، *التعاملات المالية للبنوك*، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2008، ص 105.

<sup>3</sup> تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح طريقتين، وهي: الأسلوب المعياري، أسلوب التقييم الداخلي بنوعيه الأساسي والمتقدم.

<sup>4</sup> حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 122-137.

<sup>5</sup> بريش عبد القادر وآخرون، مقررات لجنة بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الافتتاحي، جامعة الشلف، 2015، ص 109.

## ثالثاً: آلية التوريق ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية

## 1- تعريف التوريق ونشأته

التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام البنك بحشد مجموعة من الديون المتجانسة<sup>1</sup> والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً<sup>2</sup> ثم عرضه من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية بهدف تقليل المخاطر مع ضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك تتمثل عملية التوريق في تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة في شكل أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين،<sup>3</sup> يقوم البنك بعملية التوريق لعدة دوافع أهمها تقليل مخاطر الائتمان للأصول من خلال توزيعها على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة، وكذا تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمن الرهون العقارية وبشروط وأسعار أفضل وآجال سداد أطول، تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.<sup>4</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن التوريق كتقنية لإدارة مخاطر الائتمان تستخدم أيضاً في التمويل الإسلامي تحت مسمى التصكيك، وهو عملية تجميع وتصنيف الأصول المضمونة منها وغير المضمونة وتحويلها إلى صكوك ثم بيعها لمستثمرين.<sup>5</sup>

وقد تمت أول عملية توريق في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1970 إذ تم توريق عدد من القروض السكنية، وقد اقتصر على العقارات المرهونة وقروض السيارات والبطاقات الائتمانية ثم اتسعت لتشمل معظم التدفقات النقدية،<sup>6</sup> وما مهد لهذه العملية هو إنشاء مؤسسة الرهن القومية الحكومية<sup>7</sup> GNMA سنة 1968 والتي يطلق عليها أيضاً جيني مي Ginnie Mae مهمتها شراء القروض العقارية التي تقدم عن طريق برامج إسكان حكومية لمناطق يصعب على سكانها الحصول على قروض عقارية من أسواق الإقراض التقليدية، والأهم من ذلك هو التزامها بضمن سداد الفوائد والأصل في تاريخ الاستحقاق حتى لو تعرض المقترض لمخاطر التوقف عن السداد، هذا الضمان هو بمثابة اللبنة الأساسية لعملية التوريق

<sup>1</sup> يقصد بالديون المتجانسة تلك التي تكون مصنفة من نوع واحد كقروض سيارات أو قروض عقارات.

<sup>2</sup> التعزيز الائتماني يعني أن البنك مُصدر سندات التوريق يجب أن يكون له القدرة على الوفاء بالتزامات الناشئة عن عملية التوريق قبل حملة السندات.

<sup>3</sup> الفاتح محمد علي سالم، التوريق المصرفي، مجلة المال والاقتصاد، العدد 61، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، أوت 2009، ص 29.

<sup>4</sup> إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 23، المجلد 6، جامعة البصرة، العراق، جانفي 2009، ص 197-200.

<sup>5</sup> عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 231.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص 198.

<sup>7</sup> Government National Mortgage Association.

والتي مهدت الطريق أمام المهندسين الماليين لوضع الأساس لإمكانية تحويل قرض الرهن العقاري إلى أوراق مالية تتسم بدرجة عالية من السيولة.<sup>1</sup>

## 2- أهمية التوريق ومزاياه بالنسبة للبنوك التجارية

تبرز أهمية عملية التوريق في البنوك التجارية في أهمية تخفيض المخاطر الائتمانية المحتملة، وفي تحقيق عدة مزايا أهمها:<sup>2</sup>

- تنوع مصادر إعادة تمويل البنك والتي تقتصر عادة على اللجوء إلى السوق النقدي؛
- الحصول على السيولة من خلال إخراج الأصول غير السائلة من الذمة المالية للبنك، الحصول على عوائد في المدى القصير عوض انتظار مدة اهتلاك القرض؛
- توجيه السيولة الناتجة عن عملية التوريق لاستثمارات أخرى تعود بالربح عوض تركها مجمدة؛
- تساعد تقنية التوريق في تحسين وضعية نسب السيولة ورأس المال؛
- التقليل من مخاطر الائتمان من خلال نقلها إلى مستثمرين آخرين وتوزيعها على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

كما تظهر أيضا أهمية التوريق من خلال مساهمته فيما يلي:<sup>3</sup>

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها؛
- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان رهون العقارية؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنشيط سوق تداول السندات؛
- التوريق تقنية تساهم في دعم الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق لإنجاح التمويل.

## 3- آلية سير عملية التوريق والأطراف الداخلة فيها

هناك عدد من الأطراف التي تقوم عليها عملية التوريق يمكن ذكرها فيما يلي:

- البنك المقرض (المنشئ): يطلق هذا الاصطلاح على المؤسسة المالية المالكة للديون وترغب في بيعها لمؤسسة التوريق،<sup>1</sup> يريد بذلك استئصال استحقاق هذه الديون دون السداد من المقترضين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات - الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص ص 416-421.

<sup>2</sup> نصيرة دردر، التوريق البنكي أداة لجلب السيولة وتحقيق الربح، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص ص 87-88.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 341.

- شركات التوريق: هي عبارة عن شركات متخصصة يطلق عليها الشركات ذات الغرض الخاص ويشار إليها اختصاراً SPV<sup>3</sup> تعبيراً عن أن غرضها فقط شراء الأصول من المؤسسة الراغبة في توريق ديونها، فهي لا تمارس غير نشاط التوريق لذا تكون قيمتها الائتمانية عالية، تقوم هذه الشركات بإصدار سندات عن الديون التي تشتريها ويطلق عليها المصدر.<sup>4</sup>

- المستثمرون: هم مستثمرون مؤسسيون كشركات التأمين، البنوك والمؤسسات المالية، يقومون بشراء السندات من شركة التوريق من أجل الاحتفاظ بها بحثاً على ما تدره من فوائد أو إعادة بيعها في السوق المالي.<sup>5</sup>

- وكالات التصنيف الائتماني: من الصعب تسويق الأوراق المالية المصدرة بدون التصنيف الائتماني الذي يساعد المستثمر في قياس مخاطر هذه الأوراق بدقة، ولهذا تقوم وكالات التصنيف الائتماني بعملية تقييم الأوراق المالية التي تصدرها شركة التوريق ببيان مخاطرها وإعطائها درجة ائتمان بما يزيد الثقة بشركات التوريق، كما أن إقبال المستثمرين على الشراء يعتمد على درجة الائتمان الممنوحة لهذه الأوراق،<sup>6</sup> ومن أهم وكالات التصنيف المعروفة عالمياً وكالة ستاندر أند بورز Standard & poor's ووكالة موديز Moody's وفيتش Fitch Rating وغيرها.

- شركة خدمة الدين: تتطلب عملية التوريق تنويعاً في جهة معينة عملية خدمة الدين حيث تقوم باستلام الالتزامات من المدينين في تواريخ استحقاقها وتسليمها إلى شركة التوريق لتقوم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها وفي كثير من الأحيان يكون البنك الممول نفسه الجهة المسؤولة عن خدمة الدين.<sup>7</sup> والشكل الموالي يوضح آلية سير عملية التوريق والأطراف الداخلة فيها.

<sup>1</sup> علاء حسين علي، اتفاق توريق الديون، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 13، جامعة الأنبار، العراق، ديسمبر 2008، ص332.

<sup>2</sup> علاء عزيز الجبوري وآخرون، أطراف عقد التوريق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص65.

<sup>3</sup> Special Purpose Vehicle.

<sup>4</sup> علاء حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص332.

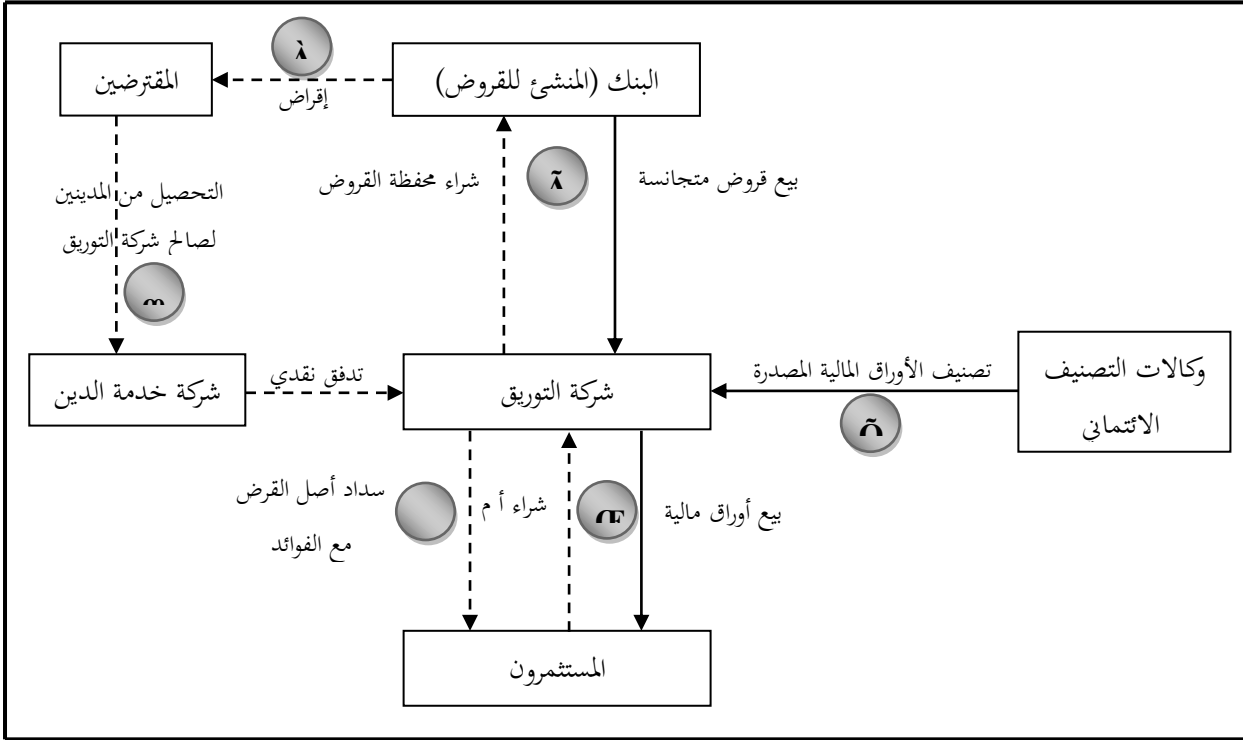
<sup>5</sup> بلعيساوي محمد الطاهر، توريق القروض الرهنية في التشريع الجزائري، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2010، ص167.

<sup>6</sup> علاء حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص333.

<sup>7</sup> بن رجم محمد خميسي، التوريق ووقعه على الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010، ص59.



الشكل رقم (2-3): آلية سير عملية التوريق والأطراف الداخلة فيها



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: إسراء يوسف ذنون وآخرون، المحاسبة عن عمليات التوريق وفق المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية ودورها في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 7.

تقوم البنوك التجارية بمحشد مجموعة من القروض المتجانسة وبيعها إلى شركة التوريق وقبض مقابلها وبالتالي الحصول على سيولة قبل تاريخ استحقاق هذه القروض، بدورها تقوم شركة التوريق بإصدار سندات قابلة للتداول في السوق المالي وبيعها للمستثمرين بعد تصنيفها من قبل وكالات التصنيف الائتماني، تقوم شركة خدمة الدين بتحصيل الحقوق المالية من المدينين عند استحقاقها لصالح شركة التوريق، ويمكن أن يتم تحصيل التزامات المدينين من قبل البنك المقرض نفسه وذلك بالاتفاق مع شركة التوريق مقابل عمولة، لتقوم أخيراً شركة التوريق بسداد المبلغ الأصلي مع الفوائد لصالح المستثمرين حاملي السندات.

#### 4- عملية التوريق وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية 2008

لقد مكنت الهندسة المالية من تصميم توريق السندات من قروض الرهن العقاري بشكل جعل الاستثمار في تلك السندات يتسم بالأمان إلى حد كبير، بينما فاق سعر الفائدة الذي تحمله معدل العائد الخالي من المخاطر، هذا بالإضافة إلى الشفافية بشأن المخاطر التي تنطوي عليها تلك السندات (من خلال

وكالات التصنيف الائتماني)،<sup>1</sup> لكن بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أصبحت تقنية التوريق توصف بالأداة السامة، فهل كانت آلية التوريق آلية لإدارة مخاطر الائتمان أم سببا فيها؟ لم تكن القروض العقارية لتنتشر ذلك الانتشار لولا آلية التوريق التي سمحت لمؤسسات التمويل بنقل عبء الدين من ميزانيتها إلى ميزانيات المستثمرين الراغبين في تملك هذه السندات بعد تصنيفها والتأمين عليها، هذا ما شجع البنوك والمؤسسات التمويلية على التوسع في الإقراض بشكل غير مدروس خاصة لمنخفضي الملاءة للاستفادة من العمولات وفروق الأسعار التي تحصل عليها من خلال عمليات البيع والتوريق، ما خلف غيابا للمسؤولية لدى المؤسسات المالية المقرضة، فالبنك يقدم القرض العقاري ثم يبيعه للبنوك الاستثمارية (شركات التوريق) لتقوم بعد ذلك بتوريقه وبيعه إلى مستثمرين حول العالم، وفي كل مرة يتم توريق الدين وبيعه يبتعد المستثمر أو مشتري السند عن الأصل الحقيقي للسند وتراجع حوافز التأكد من جودة الأصول وملاءة الدين، وترتفع من ثم مخاطر التعثر والإفلاس،<sup>2</sup> وبالتالي أصبحت آلية التوريق قناة تساهم في زيادة مخاطر الائتمان لتناقض بذلك ميزتها في خفض مخاطر الائتمان.

#### رابعا: المشتقات الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان

المشتقات المالية هي أدوات مالية تعتمد قيمتها على قيمة الأصول محل التعاقد، وأصل وجودها هو التحوط وإدارة المخاطر، وتنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هي: الخيارات، المبادلات المستقبلية والعقود الآجلة، ويمكن تصنيف المشتقات المالية بحسب طبيعة المخاطر التي يتم من خلالها إدارتها هي: مشتقات أسعار الفائدة (لإدارة مخاطر الفائدة)، المشتقات الائتمانية (لإدارة مخاطر الائتمان)، مشتقات العملات (لإدارة مخاطر الصرف)، مشتقات السلع (لإدارة مخاطر أسعار السلع) ومشتقات الأسهم (لإدارة مخاطر أسعار الأسهم)، وأحدث الأنواع السابقة هي المشتقات الائتمانية.<sup>3</sup>

وتعتبر المشتقات الائتمانية الابتكار المالي الأكثر أهمية ونجاحا خلال العقد الماضي على مستوى الأسواق المالية، هذه الأدوات المالية تمثل صنفا مبتكرا من المشتقات المالية كونها تسمح بتسيير مخاطر الائتمان بشكل مختلف عما هو سائد وذلك من خلال تمكين البنوك من فصل المخاطر الائتمانية عن باقي المخاطر المالية لنفس الأصل المالي، وتحويلها إلى متعاملين آخرين في السوق يفترض أن تكون لهم قدرة أكثر

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات - الجزء الأول: التوريق، مرجع سبق ذكره، ص 424، 426.

<sup>2</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2012، ص 43-57.

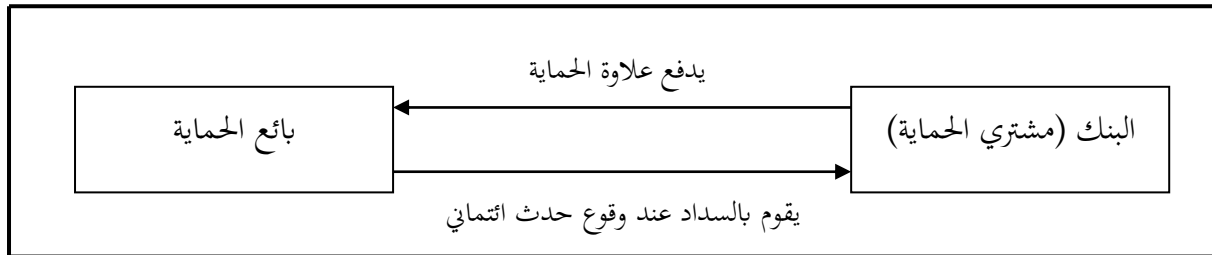
<sup>3</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية: أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

على تحملها، إذن فقد مكنت هذه الأدوات من تسيير المخاطر الائتمانية والتحوط لها وأيضا إمكانية تداولها بشكل منفصل عن الأصل المالي الذي ترتبط به.<sup>1</sup>

### 1- تعريف المشتقات الائتمانية

تعرف المشتقات الائتمانية على أنها عقود مبادلات أو خيارات تسمح بالحماية أو التحوط من خطر إعسار المقترض،<sup>2</sup> والغرض من المشتقات الائتمانية هو تقديم حماية للبنك (بائع المخاطرة) في حالة العجز عن السداد من طرف المدين، مقابل عوض لمشتري المخاطرة الائتمانية، وبدفع قسط تحمل المخاطرة فإنه يمكن مبادلة مخاطرة العجز عن السداد جزئيا أو كليا، وتطبق المشتقة الائتمانية في حالات التعرض لمخاطر الائتمان،<sup>3</sup> والملاحظ هنا أن هذه الأدوات لا تعدو أن تكون في جوهرها عقد تأمين: طرف يدفع رسوما مقابل أن يتعهد الطرف الآخر بأن يدفع له قيمة الدين المؤمن عليه حال عجز المدين عن السداد.<sup>4</sup> والمشتقات الائتمانية هي في حقيقتها مشتقات مالية تقليدية تم إعادة هندستها لأغراض ائتمانية، الأصل محل التعاقد في المشتقات الائتمانية هو خطر الائتمان لقرض أو سند أو أية أداة مالية أخرى، والميزة الأساسية للمشتقات الائتمانية هي فصل المخاطر الائتمانية وعزلها ومن ثم المتاجرة بها، أي أنها تمكن المستثمرين من المتاجرة في خطر الائتمان كما لو كان أصلا، وذلك لأنها تعزل وتحول الخطر الائتماني.<sup>5</sup> يوضح الشكل الموالي تبسيطا لطريقة عمل المشتقات الائتمانية.

الشكل (2-4): كيفية عمل المشتقات الائتمانية



المصدر: MUIR, M. J., CHASE, A., COLEMAN, P. S., et al. **Credit derivatives**: prepared by the derivatives working party of the faculty and institute of actuaries. British Actuarial Journal, vol. 13, no 2, 2007, p. 189.

<sup>1</sup> مخلفي سارة كوثر، مبادلات العجز الائتماني وأثرها في الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 110.

<sup>2</sup> مليكة بن علقمة، الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة سعد دحلب البلدة، 2016، ص 303.

<sup>3</sup> طارق الله خان، ترجمة عثمان بابكر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>4</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

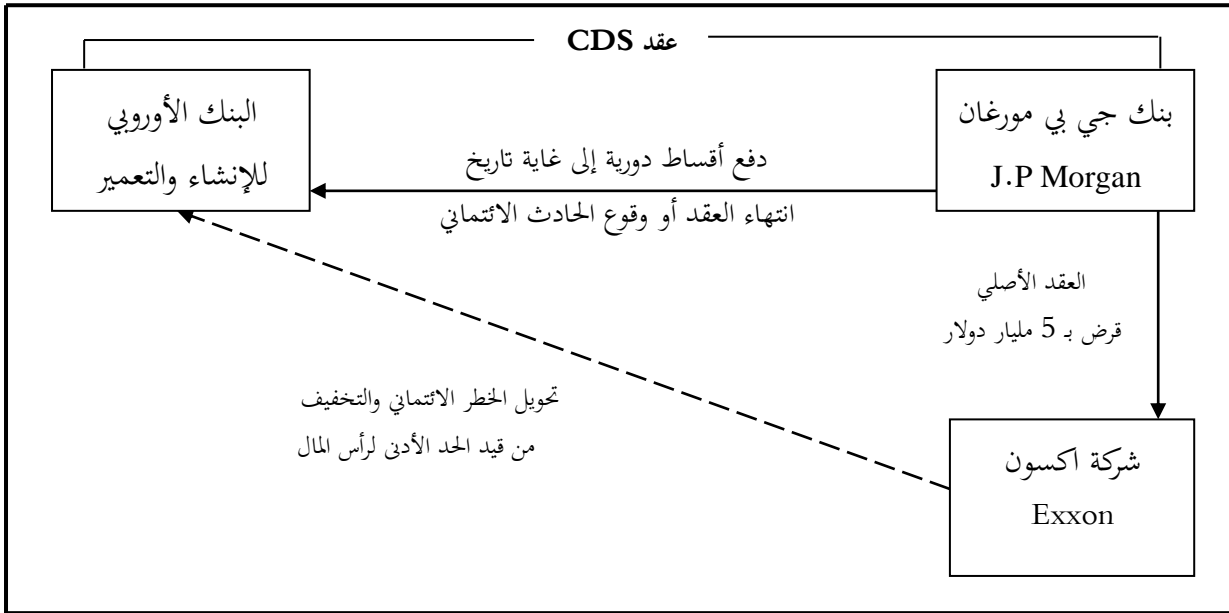
<sup>5</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية: أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته، مرجع سبق ذكره، ص 4.

## 2- نشأتها وتطورها التاريخي:

يعتبر بنك جي بي مورغان JP Morgan الأمريكي صاحب فكرة توسيع مجال المشتقات المالية لتشمل الخطر الائتماني، حيث ترأس عدة اجتماعات بولاية فلوريدا بالو.م.أ لهذا الغرض، وسبب ذلك أنه كان يرغب في منح قروض مالية ضخمة تقدر بخمسة ملايين دولار أمريكي لشركة إكسون Exxon بغرض تغطية الخسائر التي تعرضت لها جراء التسرب النفطي سنة 1989.

لكن كان هناك عائق يتمثل في الإطار التنظيمي الذي فرضته اتفاقيات بازل سنة 1988 والذي ينص على أن البنوك يجب أن تتوفر على احتياطي رأس المال يصل إلى 8% من القروض الممنوحة، ولأن تكلفة هذا القرض في ظل هذا القيد التنظيمي كانت ستكون كبيرة جدا بالنسبة للبنك، فقد لجأ إلى خطة يقلص بها من قيمة رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية مخاطر هذا القرض، وبهذا تم إنشاء أول عقد مبادلة للعجز عن السداد<sup>1</sup> CDS سنة 1994 كان الطرف البائع لعقد الحماية فيه هو البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والشكل الموالي يمثل مخططا توضيحيا لأول عقد CDS تم إنشاؤه من طرف بنك جي بي مورغان.<sup>2</sup>

الشكل رقم (2-5): مخطط توضيحي لأول عقد CDS تم من قبل بنك جي بي مورغان سنة 1994



المصدر: مخلفي سارة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>1</sup> Credit Default Swaps.

<sup>2</sup> مخلفي سارة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

وبهذا لن يكون البنك مضطرا لتجميد رأس المال كضمان مقابل منح القرض لشركة اكسون وعوضا عن ذلك بإمكانه استخدامه في أنشطة ذات مردودية أكبر.

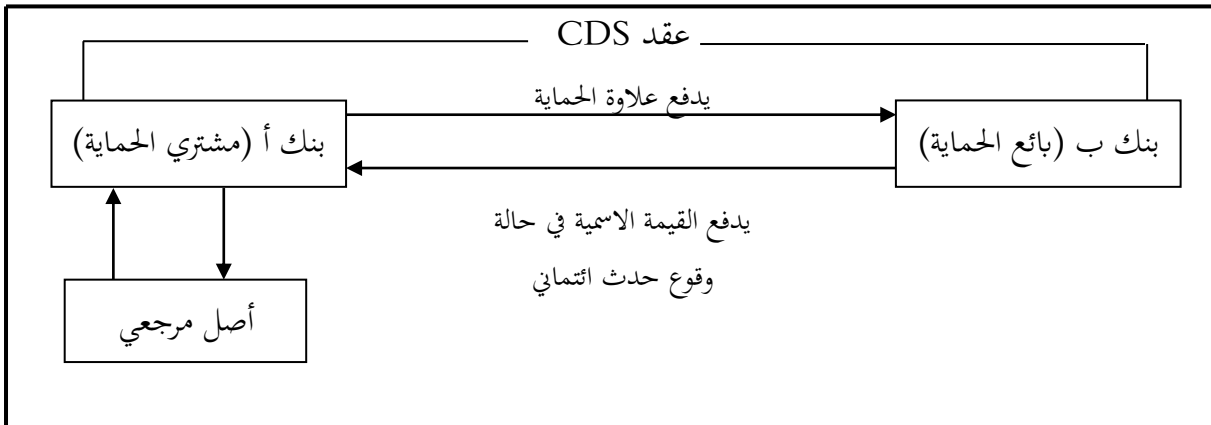
### 3- أنواع المشتقات الائتمانية:

في الواقع إن كل أداة مشتقة تسمح بالحماية من مخاطر الائتمان تعتبر من قبيل المشتقات الائتمانية، نعرض نوعين أساسيين كما يلي:<sup>1</sup>

#### 3-1- مقايضة خطر العجز عن السداد:<sup>2</sup>

هي عبارة عن عقد بين طرفين يسمح باستخدام أدوات مالية مشتقة لنقل المخاطر الائتمانية من طرف إلى آخر، ويدفع الطرف الناقل لمخاطرة علاوة للطرف الذي يقبل تلك المخاطر،<sup>3</sup> تمثل العلاوة قسطا يحسب سنويا على أساس القيمة الاسمية للأصل ويدفع بشكل منتظم لبائع الحماية والذي يتعهد بتعويض الخسائر التي تمس الأصل المرجعي في حالة وقوع حادث ائتماني يتم تحديده في العقد.<sup>4</sup> ويوضح الشكل الموالي كيفية عمل مبادلات عجز السداد Credit Default Swap.

الشكل رقم (2-6): عقد مبادلات العجز عن السداد



المصدر: FABOZZI, Frank J. et al. **Measuring and controlling interest rate and credit risk**. 2<sup>nd</sup> Edition, John Wiley & Sons, Canada, 2003, P 466.

من خلال الشكل رقم (2-6) نلخص آلية التحوط من مخاطر الائتمان من خلال عقود مقايضة العجز عن السداد، حيث لدينا ثلاثة أطراف في هذا العقد هم مشتري الحماية متمثلا في البنك (أ)، الأصل

<sup>1</sup> Philippe Jorion, **Financial Risk Management Handbook**, Wiley Finance, 3rd Edition, 2003, p492.

<sup>2</sup> هناك عدة مصطلحات تصب في نفس المعنى وهي: مبادلات العجز الائتماني، مبادلات التعثر الائتماني، عقود تبادل القروض غير القابلة للسداد، مبادلة التزام مقابل ضمان الدين.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص162.

<sup>4</sup> مخلفي سارة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص113.

المرجعي المقترض من هذا البنك، وبائع الحماية متمثلاً في بنك آخر أو أي مؤسسة مالية لها قدرة على تحمل مخاطر الائتمان، يقوم البنك المقرض بشراء الحماية من بائعها مقابل دفع علاوة على شكل أقساط منتظمة حتى نهاية العقد، ويحصل مقابل ذلك على حماية متمثلة في الحصول على القيمة الاسمية للائتمان في حالة عجز المقرض عن السداد، وبذلك يكون البنك (أ) قد قام بإدارة مخاطر الائتمان الذي منحه من خلال نقله إلى طرف آخر.

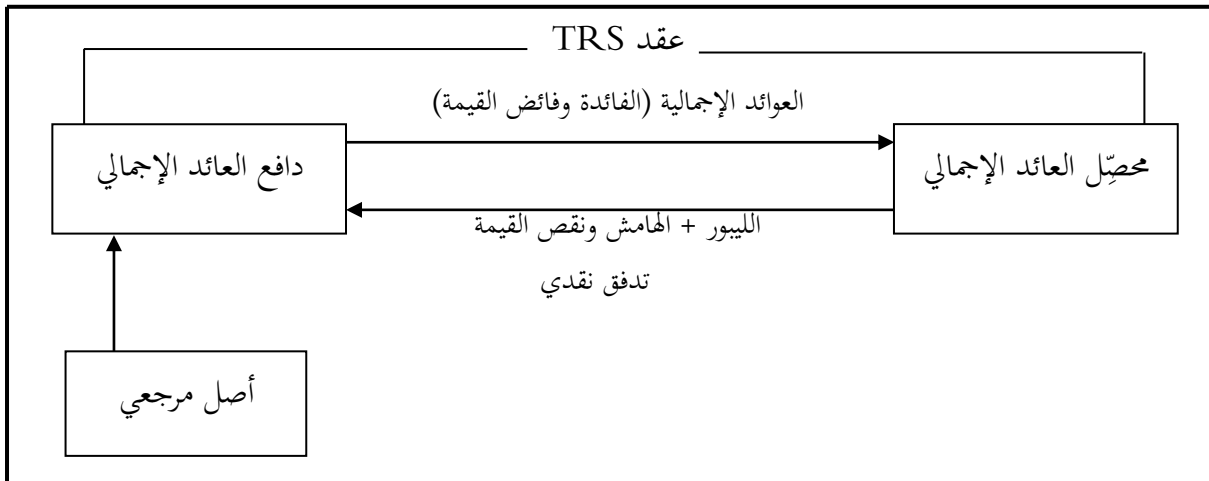
### 3-2- مقايضة العوائد الإجمالية

ويعرف أحياناً بالمعدل الإجمالي لمبادلة العائد، وهو عقد مبادلة بين طرفين يتم من خلاله تبادل العائد الكلي لأصل مرجعي بتدفق نقدي آخر يرتبط عادة بالليبور<sup>1</sup> LIBOR أو قرض آخر أو ورقة مالية ذات حساسية للائتمان، وتم تصميم هذا العقد لنقل مخاطر الائتمان من طرف إلى آخر،<sup>2</sup> كأن يقوم البنك بالاتفاق مع طرف آخر بتبادل العائد الكلي المتأني من أصل معين في مقابل سعر الليبور، بمعنى تبادل العوائد الكلية لأصل مرجعي يدفعه البنك ويحصل سعر مرجعي من الطرف الآخر.

ويمكن أن يكون الأصل المرجعي أحد الأشكال التالية:<sup>3</sup> سندات محفوفة بمخاطر ائتمانية، قرض، محفظة مالية مرجعية مكونة من سندات وقروض، مؤشر يمثل قطاعاً من سوق السندات، مؤشر الأسهم.

الشكل الموالي يوضح عقد مقايضة العوائد الإجمالية للائتمان Total Return Swap.

الشكل رقم (2-7): عقد مقايضة العوائد الإجمالية



المصدر: Brian A. Eales et al, **Derivative Instruments : A Guide to Theory and Practice**, Butterworth Heinemann, Great Britain, 2003, P108.

<sup>1</sup> سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن London Interbank Offered Rate

<sup>2</sup> Frank J. Fabozzi et al, **op-cit**, PP 471-472.

<sup>3</sup> Mark J.P. Anson et al, **op-cit**, P 99.

## 4- المشتقات الائتمانية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية

يرجع الفضل في تجاوز البنوك (في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة) لمرحلة الركود الاقتصادي لسنة 2001 إلى المشتقات الائتمانية، وذلك من خلال تحويل مخاطرها الائتمانية وتقليل مخاطر التعرض الائتماني<sup>1</sup> وتحسين تنويع محافظها الاستثمارية، حيث عرفت تلك الفترة زيادة في حالات التعثر عن السداد<sup>2</sup> مع اضطراب في الأسواق المالية العالمية، وعلى الرغم من ذلك ما يزال الجدل قائما حول جدوى هذه الأدوات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي كانت المشتقات الائتمانية من أهم قنوات انتشارها.<sup>3</sup> حسب تقرير لجنة التحقيق حول أسباب الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المشتقات المتداولة خارج البورصة<sup>4</sup> (OTC) قد ساهمت بشكل خاص في الأزمة المالية خاصة المشتقات الائتمانية منها، وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف الإطار القانوني لهذه المشتقات، وحسب التقرير نفسه فإن مبادلات العجز الائتماني قد زادت من حدة الأزمة المالية من خلال ثلاثة مداخل هي:<sup>5</sup>

- مبادلات العجز الائتماني كان لها دور في تغذية سوق التوريق العقاري، حيث تم بيع عقود CDS للمستثمرين بغرض الحماية من التعثر ومن انخفاض قيمة الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري.
- عندما برزت فقاعة الإسكان وتبع ذلك الأزمة المالية كانت المشتقات الائتمانية في قلب العاصفة، فالملايين من عقود المشتقات بكل أنواعها كانت موجودة بين أيدي مؤسسات مالية غير معروفة وبعيدة عن الأعين في ظل سوق المشتقات غير المنظم ما أدى إلى حالة عدم اليقين وصعد من حالة الهلع.
- ساهمت عقود CDS في تمكين المراهنة المتعددة على نفس الأوراق المالية كما ساهمت في نشرها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي ضخ حجم الخسائر الناجمة عن انفجار فقاعة الإسكان،<sup>6</sup> كما تم استغلالها لمحاكاة سندات القروض الفعلية وبهذه الطريقة أمكن بناء سندات مهيكلة Synthetic CDO's أمكن للفقاعة من خلالها أن تستمر في النمو.<sup>7</sup>

تعتبر الأزمة المالية العالمية اختبارا حقيقيا لفعالية المشتقات الائتمانية في إدارة مخاطر الائتمان، والتي قد منحت حماية وأمانا مزيفين على الأقل في فترة الأزمة المالية، ويبقى الجدل مطروحا حول مدى قدرتها

<sup>1</sup> يصطلح عليه أيضا بالانكشاف الائتماني ويقصد به المبلغ المعرض للمخاطر الائتمانية.

<sup>2</sup> مثل إفلاس شركة World Com وشركة Enron وتعثر الأرجنتين عن سداد ديونها.

<sup>3</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية: أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>4</sup> Abreivation of : Over The Counter.

<sup>5</sup> مخلفي سارة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 135-136.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص 135.

<sup>7</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

على إدارة المخاطر الائتمانية، وما هي التعديلات اللازم إدخالها عليها لجعلها أقل مخاطرة ؟ أو ربما نطرح السؤال عن ما هي الشروط والظروف الواجب توفرها لتحقيق فعالية في إدارة مخاطر الائتمان من خلال مشتقات الائتمان ؟



### المبحث الثالث: إدارة المحفظة المالية للبنك التجاري

في ظل إدارة البنك التجاري لموجوداته المالية سعياً منه في تحقيق أهدافه والمتمثلة أهمها في تحقيق الربحية والسيولة والأمان، يقوم بإدارة محفظته المالية والتي غالباً ما تكون مزيجاً بين محفظة الأوراق المالية مشكلة من أسهم وسندات، والمحفظة الائتمانية مشكلة من مختلف القروض التي يمنحها لعملائه، وعليه يجب أن يكون حريصاً في إدارته لمحفظته المالية وفي هذا الصدد يقوم باختيار التشكيلة المناسبة التي تكفل له تحقيق عائد مناسب (الربحية) ومخاطر منخفضة، وكذا تكفل له البقاء والاستمرار.

#### المطلب الأول: ماهية المحفظة المالية

##### أولاً: تعريف المحفظة المالية والمصطلحات المتعلقة بها

تعرف المحفظة على أنها مجموعة من الأصول المالية أو الاستثمارات<sup>1</sup> تتكون من أصلين أو أكثر<sup>2</sup> يمتلكها المستثمر<sup>3</sup> بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة مخاطر والتي تتلاءم مع رغبة المستثمر<sup>4</sup> وتتكون محفظة البنك من مجموعة القروض والأوراق المالية يقوم بإدارتها لتحقيق أهدافه.<sup>5</sup>

هناك مصطلحان يتعلقان بالمحفظة المالية يتعلق الأمر بالمحفظة المالية الكفؤة Efficient portfolio والمحفظة المالية المثلى Optimal portfolio، يقصد بالمحفظة المالية الكفؤة تلك المحفظة التي تحقق أعلى عائد عند مستوى معين من المخاطرة أو تحقق أدنى مخاطرة لأي مستوى من العائد،<sup>6</sup> ويقصد بالمحفظة المالية المثلى تلك المحفظة التي تحقق الحد الأقصى من مزايا التنويع بدرجة تحقق أعلى عائد مع أدنى مخاطرة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> محمد صالح الخناوي وآخرون، مبادئ وأساسيات الاستثمار: شراء وبيع الأوراق المالية - تقييم السندات - الاستثمار على الأنترنت - العقود المستقبلية - عقود المبادلة - نظرية تسعير المراجعة - الاستثمار في أسواق المال العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 179.

<sup>2</sup> فايز تيم وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص 169.

<sup>3</sup> قد يكون المستثمر فرداً أو بنكاً تجارياً أو شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى.

<sup>4</sup> دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص 283.

<sup>5</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

<sup>6</sup> مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار إثراء لنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 201.

<sup>7</sup> فايز تيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 169.

## ثانيا: مكونات المحفظة المالية للبنك التجاري

تختلف مكونات أو تشكيلة المحفظة المالية للبنك التجاري تبعا للهدف المراد تحقيقه، ويتم تكوين كل محفظة حسب السياسة المتبعة في إدارتها في سبل تحقيق هذه الأهداف، وبالإضافة إلى المحفظة الائتمانية يمكن أن تضم المحفظة المالية مما يلي:<sup>1</sup>

1- الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد متمثلة في شهادات الإيداع المصرفية، القبولات المصرفية، أذونات الخزانة، الأوراق التجارية.

2- الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال متمثلة في الأسهم والسندات بأنواعهما.

3- الخيارات، الأصول الحقيقية، العملات، الطابع، التحف الفنية والأثرية.<sup>2</sup>

## ثالثا: أهداف المحفظة في البنك التجاري

تتمثل أهداف إدارة المحفظة في تحقيق أقصى عائد وضمان تلبية حاجة البنك للسيولة وتجنب التعرض لمخاطر الإفلاس، وكذا عدم التضحية بالعلاقة الوثيقة مع كبار المودعين، غير أن الملاحظ هو وجود تعارض بين هدف تحقيق أقصى عائد (الربحية) وبين الأهداف الثلاثة الأخرى، فمن ناحية ينبغي أن تقوم إدارة المحفظة باستثمار الموارد المالية المتاحة بما يضمن تحقيق أقصى عائد ويضمن أيضا السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات، نفس التعارض نجده بين هدف الربحية وهدف تجنب الإفلاس، فالربحية تقتضي استثمار البنك لموارده المتاحة في أوجه الاستثمار ذات أكبر عائد ممكن، لكن هذه الأوجه تنطوي على قدر كبير من المخاطر، أيضا نفس التعارض نجده بين هدف الربحية وهدف توثيق العلاقة مع كبار المودعين، هذا التعارض يبرز مدى أهمية الإدارة الحكيمة لمحفظة البنك، وتزداد هذه الأهمية إذا ما أدركنا أن أهمية هذه الأهداف للبنوك التجارية تفوق بكثير أهميتها لمنشآت الأعمال الأخرى.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني: نظرية المحفظة المالية الحديثة

تنسب نظرية المحفظة المالية الحديثة إلى الاقتصادي الأمريكي H. Markowitz والتي عرضها في مقاله عام 1952 بعنوان "اختيار المحفظة"،<sup>4</sup> ثم قام بدراساتها وتطويرها آخرون ومن أبرزهم James

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 198-199.

<sup>2</sup> Frank K. Reilly et al, **Analysis of Investment and Management of Portfolio**, 9th Edition, South-Western, Canada, 2009, P244.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

<sup>4</sup> MARKOWITZ, Harry. **Portfolio selection**. The journal of finance, vol. 7, no 1, 1952, pp. 77-91.

Tobin في دراسته عام 1958 بعنوان " تفضيل السيولة كسلوك تجاه الخطر "،<sup>1</sup> حيث أضاف من خلالها افتراض جديد هو إمكانية المستثمر الإقراض والاقتراض بمعدل عائد خال من المخاطرة، ثم الاقتصادي W. Sharpe عام 1963 الذي اقترح نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM، ثم توالى الاقتصاديون في تطويرها على غرار (Rosenberg 1973), (Elton and Gruber 1973), (Cohen and Pogue 1967), (1974)<sup>2</sup>

### أولاً: فرضيات نظرية المحفظة المالية الحديثة

تقوم نظرية المحفظة المالية الحديثة لماركويتز على الفرضيات التالية:<sup>3</sup>

- يتسم المستثمرون بالعقلانية والسلوك الرشيد، ويسعون إلى تعظيم المنفعة عند مستوى معين من الدخل.
- يستطيع المستثمرون الحصول على المعلومات الجارية حول العائد والمخاطر بدون تكاليف.
- يتسم السوق المالي بالكفاءة وتُعكس كافة المعلومات بسرعة وبدقة.
- قرارات المستثمرين تعتمد على متغيرين فقط هما العوائد المتوقعة والمخاطرة (التباين أو الانحراف المعياري للعوائد).
- يكره المستثمرون المخاطر، ويحاولون تدنية المخاطر إلى الحد الأدنى وتعظيم العوائد إلى الحد الأقصى.
- عند مستوى معين من المخاطرة، يفضل المستثمرون أعلى العوائد.

### ثانياً: العائد والمخاطرة ونظرية الكفاءة عند ماركويتز

أشار ماركويتز في فرضيته الرابعة لنظرية المحفظة المالية إلى أن المتغيرين الأساسيين لتقييم الفرص الاستثمارات المكونة للمحفظة المالية هما العائد والمخاطرة، لذلك قدم لهما مقياس كمية، فعائد المحفظة يقاس بالقيمة المتوقعة لهذا العائد، وهو المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لعائد الاستثمارات الفردية التي تشتمل عليها المحفظة، وتقاس مخاطرة المحفظة من خلال إيجاد الانحراف المعياري لعائد الاستثمارات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Tobin, James. "Liquidity Preference as Behavior towards Risk." Review of Economic Studies, vol. 25, no. 1, February 1958, pp 65-86.

<sup>2</sup> MARKOWITZ, Harry. *The Early History of Portfolio Theory: 1600-1960*, Financial Analysts Journal, Vol. 55, No. 4. 1999, P10.

<sup>3</sup>B. Hiriyappa, *Investment Management Securities and Portfolio Management*, New Age International (P) Ltd, New Delhi, 2008, p195.

<sup>4</sup> Markowitz, Harry. *The Early History of Portfolio Theory: 1600-1960*, *op-cit*, pp 8-9.

### 1- عائد المحفظة المالية وطرق قياسه

بعد نهاية نشاط المنشأة ومن خلال كشف الدخل والميزانية العمومية نحصل على العائد الفعلي المتحقق من المحفظة المالية للبنك،<sup>1</sup> لكن قبل الشروع في أي استثمار يتوجب على المستثمر حساب نوعين من العائد، هما العائد المتوقع والعائد المطلوب.

**1-1- معدل العائد المطلوب RRR** هو الحد الأدنى من العائد الذي يطلبه المستثمر لقاء المخاطرة التي يتحملها،<sup>2</sup> سنتطرق إليه بتفصيل أكثر في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

**1-2- معدل العائد المتوقع ERR** وهو معدل العائد الدوري المتوقع الحصول عليه عن كل وحدة نقدية مستثمرة في محفظة البنك، فإذا كان معدل العائد المتوقع أعلى من معدل العائد المطلوب فذلك يعني أن القرارات المالية للمنشأة سليمة ونتائج نشاطها مربحة والعكس صحيح، أو أن المنشأة تقبل البديل المرغوب الاستثمار فيه، وبصفة عامة يمكن قياس عائد المحفظة المالية للبنك وفقاً لعدة علاقات أهمها:

**العلاقة الأولى:** إذا كان لدينا إجمالي العائد للمحفظة المالية للبنك خلال فترة معينة يمكن حساب العائد السنوي لها من خلال المتوسط<sup>3</sup> وفقاً للعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$R_{pt} = \frac{\sum_{i=1}^n R_i}{n} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$R_{pt}$ : تمثل عائد المحفظة المالية للبنك خلال الفترة (t)، ويمثل العائد المتوقع لها إذا كان بسط العلاقة يمثل إجمالي العوائد المتوقعة).

$R_i$ : تمثل عائد الأصل المالي (i) في المحفظة المالية.

n: عدد السنوات أو عدد مشاهدات الفترة (t).

**العلاقة الثانية:** إذا كان لدينا قيمة المحفظة في بداية الفترة وفي نهايتها بالإضافة إلى التوزيعات النقدية المتأتية منها خلال الفترة المدروسة يحسب عائدها وفق العلاقة التالية:<sup>5</sup>

$$R_{pt} = \frac{V_t - V_{t-1} + D_t}{V_{t-1}} \dots \dots \dots (2)$$

<sup>1</sup> محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2010، ص47.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص49.

<sup>3</sup> حسني علي خربوش وآخرون، تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جامعة مؤتة، الأردن، 2004، ص225.

<sup>4</sup> Stephen A. Ross and al, **Corporate Finance**, 9th Edition, Mc Graw-Hill/Irwin, New York, 2010, p306.

<sup>5</sup> Noël Amenc et al, **Portfolio Theory and Performance Analysis**, John Wiley & Sons Ltd, 2003, p28.

حيث إن:

$V_{t-1}$ : تمثل قيمة المحفظة في بداية الفترة.

$V_t$ : تمثل قيمة المحفظة في نهاية الفترة.

$D_t$ : تمثل التدفقات النقدية المتأتية من المحفظة خلال الفترة.

**العلاقة الثالثة:** إذا كان لدينا العائد المتوقع لكل استثمار ووزنه النسبي في المحفظة المالية للبنك يمكن حساب عائد المحفظة وفقا للعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$R_p = \sum_{i=1}^N w_i r_i \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن:

$R_p$ : تمثل عائد المحفظة المالية للبنك.

$w_i$ : تمثل الوزن النسبي للأصل المالي (i) في المحفظة.

$N$ : عدد الاستثمارات أو الأصول المالية المكونة لمحفظة البنك.

$r_i$ : تمثل العائد المتوقع من الاستثمار (i)، يمكن حسابه وفقا للعلاقتين الأولى والثانية الخاصة بحساب عائد المحفظة بالإضافة إلى علاقة أخرى في حالة ما إذا توفرت لدينا معلومات عن احتمال تحقق العائد من الاستثمار وهي:<sup>2</sup>

$$ER_i = \sum_{j=1}^n (P_j)(r_j)$$

$P_j$ : تعبر عن احتمال تحقق عائد الأصل المالي (i) وفق حالات الاقتصاد الممكنة (j)، تأخذ قيم الاحتمال مجال بين الصفر والذي يعني استحالة تحقق العائد، والواحد الصحيح والذي يعني التحقق الأكيد للعائد، وتبنى هذه القيم الاحتمالية على أساس الأداء التاريخي للاستثمار معدلا بالتوقعات المستقبلية للمستثمر.

$r_j$ : تمثل العائد المتوقع للأصل المالي (i) في ظل الاحتمال (j).

$n$ : تمثل عدد الاحتمالات.

## 2- مخاطرة المحفظة المالية وطرق قياسها

ذكرنا سابقا تعريف المخاطرة على أساس أنها حدوث شيء في المستقبل غير مرغوب فيه، والمخاطرة في المحفظة المالية تعني انحراف عوائدها الفعلية عن المتوقعة وهناك أيضا مخاطرة المحفظة الائتمانية والتي يقصد بها تقلب العائد المتولد عن مجموع القروض التي تتكون منها المحفظة، هذا التقلب في العائد ينتج غالبا عن

<sup>1</sup> Markowitz, Harry. Portfolio selection, **op-cit**, p81.

<sup>2</sup> Frank K. Reilly et al, **op-cit**, p10.

تعثر المقترضين،<sup>1</sup> تنقسم المخاطر الكلية إلى مخاطر نظامية والتي تتعلق بالظروف الاقتصادية العامة ومخاطر لا نظامية تتعلق بظروف المنشأة نفسها، وحسب ماركويتز وتوبين فإن المقياس الشائع لقياس المخاطرة الكلية للمحفظة المالية (النظامية وغير النظامية) هو الانحراف المعياري<sup>2</sup> إذ يعتبر من أهم مقاييس التشتت يمكن من خلاله قياس مدى انحراف وتقلب العوائد الفعلية للمحفظة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\sigma_p = \sqrt{\sum_{i=1}^N \sum_{j=1}^N w_i w_j \sigma_{i,j}}$$

حيث إن:

$\sigma_p$ : تمثل مخاطرة المحفظة المالية.

$w_j, w_i$ : تمثل على الترتيب الوزن النسبي للأصلين الماليين (i,j).

$N$ : تمثل عدد الأصول المالية في المحفظة المالية.

$\sigma_{i,j}$ : تمثل مخاطرة مشتركة للأصلين (i,j) وهي الانحراف المعياري للأصلين (جذر التباين المشترك

للأصلين) (i,j)، يعطى بالعلاقة التالية:

$$\sigma_{i,j} = \rho_{i,j} \sigma_i \sigma_j$$

$\rho_{i,j}$ : يعبر عن معامل الارتباط بين الأصلين (i,j).

$\sigma_i, \sigma_j$ : تمثل على الترتيب مخاطرة الأصلين (i,j)، تعطى بالعلاقة التالية:

$$\sigma_i = \sqrt{\sum_{i=1}^n \frac{(R_i - \bar{R}_i)^2}{n}}$$

$R_i$ : تمثل عائد الأصل المالي (i).

$\bar{R}_i$ : المتوسط الحسابي لعوائد الأصل المالي (i).

$n$ : عدد السنوات أو عدد مشاهدات الفترة (t).

لنفترض أنه لدينا محفظة مالية لبنك تجاري تتكون من أصلين ماليين، تُحسب مخاطرة هذه المحفظة من خلال

العلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\sigma_p = \sqrt{w_1^2 \sigma_1^2 + w_2^2 \sigma_2^2 + 2w_1 w_2 \sigma_1 \sigma_2 \rho_{1,2}}$$

<sup>1</sup> شعبان أحمد عبد العليم، أثر تطبيق إستراتيجية التنويع على مستوى جودة حافظة القروض في البنوك المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، ملحق سبتمبر 1997، جامعة القاهرة، مصر، ص 234.

<sup>2</sup> Markowitz, Harry. The Early History of Portfolio Theory: 1600-1960, **op-cit**, pp8-9.

<sup>3</sup> Charles W. Smithson, Credit Portfolio Management, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2003, P32.

<sup>4</sup> خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 196.

وفي حالة ما إذا كان معامل الارتباط بين عوائد الأصلين يساوي الصفر فإن مخاطرة المحفظة تحسب بنفس مبدأ حساب عائداتها وهو مجموع جداء مخاطرة الأصل ووزنه النسبي، وتصبح بالعلاقة كما يلي:<sup>1</sup>

$$\sigma_p = \sqrt{w_1^2 \sigma_1^2 + w_2^2 \sigma_2^2}$$

### ثالثاً: نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM

ظهرت خلال عقد الستينات بعض الإسهامات الرئيسية لنظرية المحفظة وبدون شك من أهمها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، إذ يمثل هذا النموذج الامتداد الجوهرى لنظرية المحفظة ويعرف بأنه نظرية للموازنة بين المخاطرة والعائد، وتعد دراسة Sharpe عام 1963 بعنوان "نموذج مبسط لتحليل المحفظة المالية"<sup>2</sup> الأساس لهذا النموذج، قدمه لأول مرة لتقييم الاستثمار في الموجودات المالية، وتبرز أهمية هذا النموذج في أنه يجمع سوية ما بين المخاطرة والعائد المطلوب في آن واحد، وبذلك قدم الأساس الكمي لقياس المخاطرة بدلا من التقديرات الشخصية للمستثمرين اتجاه المخاطرة وبالتالي جعل أساس التقييم للقرارات المالية أكثر موضوعية،<sup>3</sup> كما تزودنا بالحد الأدنى للعائد الذي يجب أن يحققه البديل الاستثماري حتى يعوض المخاطرة التي لا يمكن تجنبها (المخاطر المنتظمة).<sup>4</sup>

قام Sharpe بتطوير نموذج CAPM عام 1964 ثم بعده Lintner عام 1965 و Mossin

عام 1966، ويعبر عن هذا النموذج رياضيا من خلال المعادلة التالية:<sup>5</sup>

$$RRR_i = R_f + \beta_i(ER_M - R_f)$$

$RRR_i$ : يعبر عن معدل العائد المطلوب للاستثمار (i)

$R_f$ : يعبر عن معدل العائد الخالي من المخاطرة، وهو العائد المؤكد الذي تدره الاستثمارات الخالية من المخاطر ومنها الأوراق المالية الحكومية.

$ER_M$ : يعبر عن العائد المتوقع في السوق (عائد السوق).

$\beta_i$ : معامل بيتا هو مقياس للمخاطر المنتظمة ويقاس حساسية عائد الاستثمار (i) إلى تقلبات عوائد محفظة السوق،<sup>6</sup> يعطى بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> Bradford D. Jordan et al, **Fundamentals of Investments: valuation and management**, 5th ed, Mc Graw-Hill/Irwin, New York, P368.

<sup>2</sup> SHARPE, William F. **A simplified model for portfolio analysis**. Management science, vol. 9, no 2, 1963, pp. 277-293.

<sup>3</sup> محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره ص ص 27-28.

<sup>4</sup> رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال: دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص 491.

<sup>5</sup> Dietmar Maringer, **Portfolio Management with Heuristic Optimization**, Springer, Netherlands, 2005, p27.

<sup>6</sup>B. Hiriyappa, **op-cit**, p198.

$$\beta_i = \frac{\sigma_i \cdot \rho_{iM}}{\sigma_M}$$

$\sigma_i$ : يمثل الانحراف المعياري لعائد الاستثمار (i)، ويعبر عن مخاطرته.

$\sigma_M$ : يمثل الانحراف المعياري لعائد السوق، ويعبر عن مخاطرة السوق.

$\rho_{iM}$ : معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار وعوائد السوق.

يتبين من المعادلة أن النموذج يتكون من جزئين هما معدل العائد الخالي من المخاطرة  $R_f$  وعلاوة المخاطرة Risk Premium والتي يعبر عنها بـ  $\beta_i(ER_M - R_f)$ ، ومن أهم استخدامات هذا النموذج حساب كلفة التمويل (معدل العائد المطلوب)<sup>1</sup> وبالتالي بإمكان البنوك التجارية استخدامه في اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار في محفظة القروض والأوراق المالية.

### المطلب الثالث: نظرية المحفظة المالية السلوكية

قبل استعراض بناء هذه النظرية وافترضاها الأساسية لا بد أولاً من التعرف على مفهوم التمويل السلوكي أو المالية السلوكية ودوافع هذا الاتجاه.

#### أولاً: المالية السلوكية ودوافعها

دفعت الهوة الملاحظة بين النظرية المالية الحديثة<sup>2</sup> وتطبيقها في الواقع العديد من الباحثين في علم الاقتصاد<sup>3</sup> إلى جانب عدد من الباحثين في علم النفس<sup>4</sup> إلى سلوك اتجاه جديد في البحث يقوم على فكرة الجمع بين علم النفس وعلم الاقتصاد محاولين تفسير بعض الظواهر الشاذة الملاحظة في أسواق المال، يطلق على هذا الاتجاه المالية السلوكية أو التمويل السلوكي، ومن بين هذه الظواهر والتشوهات التي طالت النظرية

<sup>1</sup> محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 30-33.

<sup>2</sup> يستعمل مصطلح النظرية المالية الحديثة للإشارة إلى جميع الأبحاث والنظريات التي ظهرت بعد سنة 1952 وهو التاريخ الموافق لظهور نظرية المحفظة المالية الحديثة لصاحبها Markowitz وتضم المالية الحديثة نظريات تمس في مجملها الجوانب المالية على غرار كل من: نظريات الهيكل المالي لـ (1958) Franco Modigliani & Merton Miller، نموذج CAPM لـ (1964) W. Sharpe، نموذج تسعير الخيارات لـ Black (1973) & Scholes، نظرية كفاءة الأسواق المالية لـ (1965) Eugene Fama، وتشارك هذه النظريات في استنادها إلى نظرية المنفعة المتوقعة لـ (1944) Von Neumann & Morgenstern والتي تقوم على اعتبار الفرد كائن عقلاني يجوز على جميع المعلومات اللازمة التي تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة في كل الأحوال، نقلا عن: هوارى سنوسي وآخرون، بناء محفظة الأوراق المالية في ظل المالية السلوكية بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 لبورصة باريس للفترة 2007-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 08، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2015، ص 70.

<sup>3</sup> مجموعة من الاقتصاديين المختصين في المالية والمهتمين بدراسة سلوك المستثمرين وحركية السوق نذكر منهم:

Shiller, R., R.H. Thaler, De Bondt, W.F.M, Miller, M .H., Russell, T., Benartzi, S , R. Michaely, Barberis, N., A. Shleifer, R. Vishny, D. Hirshleifer, A. Subrahmanyam, Shefrin, H., Meir Statman, ...

<sup>4</sup> تشير أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها إلى الباحثين في علم النفس: Daniel Kahneman, Amos Tversky, Lola L. Lopes



المالية ولم تخضع لمبادئها في الواقع نذكر منها: التشوهات الموسمية، أثر الحجم، أثر إدماج ورقة مالية في مؤشر الأسعار، أثر الدخول إلى البورصة، التقليد أو سلوك القطيع، عدم رشادة المستثمرين (هم المستثمرين الجاهلون أو العامة ويعرفهم André Orléan بأنهم أولئك الذين يقومون ببناء توقعاتهم بطريقة غير عقلانية سواء بالاعتماد على إشارات خاطئة أو بإتباع استراتيجيات غير عقلانية على غرار أصحاب التحليل الفني).<sup>1</sup>

وفي هذا الشأن يقول Daniel Peris "بعد مرور أكثر من نصف قرن من الاعتماد على نظرية العقلانية أو فرضية السلوك الرشيد<sup>2</sup> للمستثمر في التحليل الاستثماري أكاديمياً، لا يوجد أو يوجد بشكل قليل دليل على وجودها في الممارسة العملية، وقد أدى استخدامها إلى خلق مشاكل أكثر من الحلول، وفي حين أن المستثمرين ليسوا عقلانيين Irrational بشكل واضح، فهم ببساطة لا يصلون إلى المعايير أو المتطلبات الصعبة لنظرية العقلانية، نحن لسنا آلات، ليس لدينا معلومات كاملة، ولدينا مجموعة من الأهداف والمخاوف والتوقعات، وكلها تتغير بمرور الوقت، وهو ما يناقض ما تقوم عليه نظرية المنفعة المتوقعة والتي تعتبر المستهلك كائناً عقلانياً يملك جميع المعلومات اللازمة التي تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة في كل الأحوال، والأهم من ذلك أن بناء نظرية المحفظة المالية الحديثة والكثير من النظريات الكمية الحديثة الأخرى التي تهتم بالسلوك البشري لا يمكن عموماً أن تعمل كما هو معلن عنها في ظل التغير المستمر للسلوك الفردي ولتفضيلاته".<sup>3</sup>

ولهذا ظهر الاتجاه السلوكي في المالية، والذي يمكن تعريفه من خلال وجهتي نظر، وجهة النظر الأولى كميدان، يُعرف على أنه تطبيق لعلم النفس على عملية صنع القرارات، بينما وجهة النظر الثانية تنظر إليه كعملية ويُعرف على أنه تحول من الإطار الفكري والمنهجي النيوكلاسيكي إلى الإطار المبني على علم النفس، ويهدف إلى فهم التحيزات النفسية المسببة لأخطاء المستثمرين واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها والحد من آثارها على قرارات الاستثمار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هواري سويسبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص71-74.

<sup>2</sup> سلوك المستثمر الرشيد له مظهران: أولاً اتخاذ قرارات تتوافق مع ما تنص عليه مسلمات نظرية المنفعة المتوقعة، ثانياً القدرة على بناء توقعات عقلانية وغير متحيزة حول المستقبل.

<sup>3</sup> Daniel Peris, Getting Back to Business : Why Modern Portfolio Theory Fails Investors and How You Can Bring Common Sense to Your Portfolio, McGraw-Hill Education, New York, 2018, P172.

<sup>4</sup> علا محمد أنور، قضايا في التمويل والاستثمار من المنظور الكلاسيكي والسلوكي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2015، ص 193.

## ثانيا: بناء نظرية المحفظة المالية السلوكية

عرض كل من Statman & Shefrin دراسة بعنوان "نظرية المحفظة المالية السلوكية"<sup>1</sup> قدما فيها نظرية سلوكية في بناء المحفظة المالية، واعتمدا في ذلك على نظريتين حول الاختيار في حالة عدم التأكد، النظرية الأولى للباحثين في علم النفس Daniel Kahneman & Amos Tversky قدماها سنة 1979 في دراسة بعنوان "نظرية الاحتمال: تحليل القرار في ظل الخطر"<sup>2</sup> والنظرية الثانية للباحث أيضا في علم النفس Lopes, Lola L قدماها في دراسة سنة 1987 بعنوان "بين الأمل والخوف: سيكولوجية الخطر"<sup>3</sup>.

## 1- نظرية الاحتمال

قام الباحثان في علم النفس D. Kahneman & A. Tversky بنقد نظرية المنفعة المتوقعة كنموذج وصفي لاتخاذ القرار في ظل المخاطر، وتطوير نموذج بديل يسمى نظرية الاحتمال، وفقا لهذه النظرية فإن الاختيار يتم على مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة التحرير editing تتبعها المرحلة الثانية مرحلة التقييم.<sup>4</sup>

تتضمن المرحلة الأولى تحليلا أوليا للاحتمالات المتاحة، والذي غالبا ما يعطي أبسط تمثيل لها، تكمن وظيفة هذه المرحلة في تنظيم وإعادة صياغة كل الخيارات المتاحة،<sup>5</sup> وبعد مرحلة التحرير يفترض أن يقوم صانع القرار بتقييم كل الاحتمالات المحررة ثم اختيار أكبر قيمة احتمال.<sup>6</sup>

## 2- نظرية Lopes حول الأمن والخوف / الطموح SP/A Theory

طور Lopes نظرية SP/A سنة 1987 وهي نظرية حول سيكولوجية الاختيار في حالة عدم التأكد، تمثل إطارا عاما للاختيار وليس فقط للاختيار في نظرية المحفظة، ومع ذلك يمكن اعتبارها كامتداد لنظرية المحفظة "السلامة أولا" ل Roy والتي قدماها عام 1952،<sup>7</sup> يهدف المستثمر وفقا لهذه النظرية إلى

<sup>1</sup> SHEFRIN, Hersh et STATMAN, Meir. **Behavioral portfolio theory**. Journal of financial and quantitative analysis, vol. 35, no 2, 2000, pp. 127-151.

<sup>2</sup> Daniel Kahneman and Amos Tversky, **Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk**, Econometrica, Vol. 47, No. 2 (Mar., 1979), pp. 263-291.

<sup>3</sup> Lopes, Lola L. **Between hope and fear: The psychology of risk**. Advances in experimental social psychology. Vol. 20. Academic Press, 1987. pp 255-295.

<sup>4</sup> Daniel Kahneman and Amos Tversky, op-cit, p274.

<sup>5</sup> لهذا الغرض يتم تطبيق العديد من العمليات التي تحول النتائج والاحتمالات المرتبطة بالتوقعات المتاحة لأبسط شكل يُسهل عملية التقييم والاختيار في المرحلة الثانية، تتمثل العمليات الرئيسية لهذه المرحلة في: الترميز Coding، الدمج Combination، الفصل Segregation، الإلغاء Cancellation، وللمزيد من التفصيل انظر: Daniel Kahneman and Amos Tversky, op-cit, pp 274-275.

<sup>6</sup> Daniel Kahneman and Amos Tversky, op-cit, pp 274-275.

<sup>7</sup> ROY, Andrew Donald. **Safety first and the holding of assets**. Econometrica: Journal of the econometric society, 1952, pp. 431-449.

تدنية احتمال الفشل، حيث يتعرض للفشل حين تكون قيمة ثروته النهائية  $W$  أقل من المستوى المطلوب أو الكافي  $S$  أي  $Pr\{W < s\}$ <sup>1</sup>.

وتقوم نظرية SP/A على عاملين في تفسير الاختيار، يتعلق العامل الأول Security/Potential بالطريقة التي ينظر إليها الفرد عادة إلى المخاطر، يصف الدوافع الكامنة التي توجه الناس بشكل عام إما نحو تحقيق الأمن أو استغلال الإمكانيات، ويتعلق العامل الثاني بالطموح Aspiration وهو متغير ظرفي يصف استجابات الناس للاحتياجات والفرص الفورية (ماذا أحتاج وعلى ماذا يمكن أن أحصل)<sup>2</sup>، فكل هذه العوامل موجودة بدرجة متفاوتة لدى البشر، ويتم التعبير عنها في اختيارات المستثمر، فالشعور بالخوف سيترب عليه وضع احتمالات مرتفعة لحدوث نتائج سلبية، والشعور بالأمل فيضع احتمالات مرتفعة لحدوث نتائج إيجابية.

قام Shefrin and Statman بالجمع بين النظريتين: نظرية الاحتمال ونظرية SP/A سنة 1997 ليضعها بساطا لنظرية المحفظة السلوكية والتي قدماها في صيغتها النهائية سنة 2000، في شكل صيغتين: محفظة مالية سلوكية بحساب عقلي واحد (BPT-SA) Single mental Account BPT version ومحفظة مالية سلوكية بحسابات عقلية متعددة (BPT-MA) Multiple mental Account BPT version<sup>3</sup>.

وتعتبر الحسابات العقلية<sup>4</sup> هي الميزة التي تكمن وراء الاختلاف والفرق بين BPT-MA و BPT-SA، فهناك مستثمرون ذوي طموحات منخفضة ومستثمرون ذوي طموحات مرتفعة، وكل مستثمر يبني محفظته حسب مستوى طموحاته، فالمستثمر الذي لديه نوع واحد من مستوى الطموح يقوم ببناء محفظة من الشكل BPT-SA بشكل مشابه إلى حد ما لطريقة بناء المحفظة وفقا للتحليل عائد-مخاطرة، حيث يتعامل المستثمر مع محفظته المالية بسلوك عقلي واحد، كما أنه يأخذ في عين الاعتبار قيمة التغير بين الأصول المشكلة للمحفظة.

لكن أغلب المستثمرين له كلا النوعين من مستوى الطموح، لذلك يقومون ببناء محفظة من الشكل BPT-MA تجمع بين مستويات طموح مرتفعة ومستويات طموح منخفضة غالبا ما تشبه أهرامات ذات طبقات متعددة، ويغفل هذا النوع قيمة التغير بين الحسابات العقلية، وبالتالي يكون عدد الحسابات العقلية

<sup>1</sup> SHEFRIN, Hersh et STATMAN, Meir, **op-cit**, P130.

<sup>2</sup> Lopes, Lola L. **op-cit**, pp 18-19.

<sup>3</sup> SHEFRIN, Hersh et STATMAN, Meir, **op-cit**, P128.

<sup>4</sup> الحسابات العقلية هي الترجمة الحرفية للمصطلح الذي ورد في المقال الأصلي للنظرية وهو Mental Accounts ونعتقد أنه يمكن ترجمته أيضا بالسلوك العقلي بحيث نقصد به سلوك المستثمر وفقا لعقليته إذا ما كان له مستوى طموح واحد أو أكثر.

في المحفظة حسب عدد أهدافها، فيربط المستثمر كل حساب عقلي بهدف ما، مثال يضع مستثمر BPT-MA أسهما دولية في حساب عقلي واحد وأسهما محلية في حساب عقلي آخر.<sup>1</sup>

### ثالثا: افتراضات نظرية المحفظة المالية السلوكية

قام كل من Shefrin and Statman ببناء نظرية المحفظة المالية السلوكية وفقا للفرضيات التالية:

- 1- يقوم المستثمر ببناء محفظة المالية ذات حسابات عقلية متعددة تشبه الأهرامات ذات الطبقات، حيث ترتبط كل طبقة بمستوى طموح معين، مثال لأبسط نموذج يتكون من طبقتين، طبقة ترتبط بمستوى طموح منخفض تُصمّم لتجنب الفقر، وطبقة ترتبط بمستوى طموح عالٍ تُصمّم لتحقيق الثراء.<sup>2</sup>
- 2- المستثمر لا يهدف إلى تعظيم منفعة ولكن يهدف إلى شبه التعظيم من خلال تحقيق مستوى مرضي بناء على الطموح الذي يسعى إليه، فهنا عندما يواجه المستثمر مشكل الاختيار فهو لا يعلم كل البدائل المتاحة وبالتالي يبحث ويقيم البدائل بصورة متتابعة حتى يصل إلى البديل الذي يقابل أو يتفوق على مستوى طموحه، فالمستثمر في التمويل السلوكي هو طبيعي لا يتسم بالسلوك الرشيد طواعية.<sup>3</sup>

### المطلب الرابع: اختيار المحفظة الكفؤة

إن الإطار الفلسفي الذي تعالجه نظريات المحفظة المالية وتحاول تفسيره هو كيفية اختيار محفظة مالية مكونة من مزيج من الأصول المالية، هذا الاختيار يهدف في النهاية إلى تحقيق درجة من الموائمة بين العائد والمخاطرة بما يحقق كفاءة المحفظة، وبالتالي يحقق أهداف المستثمر، لكن نلاحظ وجود هوة بين النظرية المالية وتطبيقها في الواقع، فمن هذه الناحية تعد النظرية السلوكية للمحفظة أكثر واقعية من نظرية المحفظة المالية الحديثة، لأنها لم تهمل دراسة الظواهر الشاذة الملاحظة في الواقع والتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

ومع ذلك لا يزال هذا الاتجاه جديدا ولم يقدم معايير رياضية كافية يمكن الاستعانة بها لبناء محفظة مالية كفؤة،<sup>4</sup> وهذا عكس نظرية المحفظة المالية الحديثة والتي شهدت العديد من محاولات التطوير والتحسين على غرار إضافات (1963) W. Sharpe, (1958) J. Tobin وغيرهم، ولذلك سنستعرض عملية اختيار المحفظة المالية الكفؤة وفقا لنظرية المحفظة المالية الحديثة وما تبعها من إضافات.

<sup>1</sup> SHEFRIN, Hersh et STATMAN, Meir, *op-cit*, P128.

<sup>2</sup> *Ibid*, P149.

<sup>3</sup> علا محمد أنور، مرجع سبق ذكره، ص 197.

<sup>4</sup> هوراي سويسسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 78.

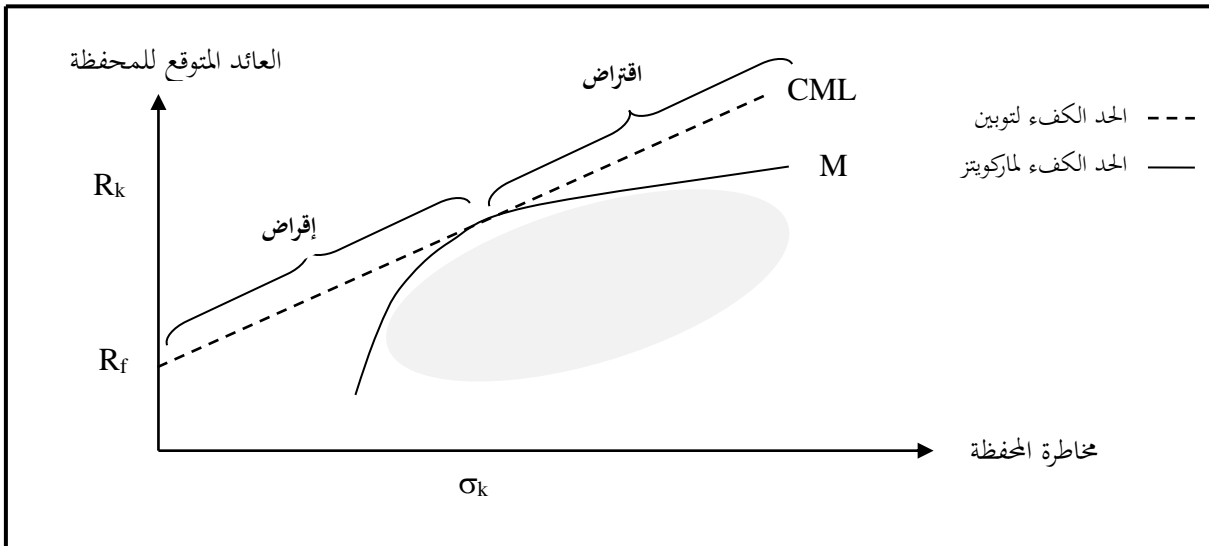
تعتبر نظرية المحفظة المالية الكفؤة من الموضوعات الهامة في أدبيات الاستثمار في المحفظة، فإذا افترضنا أننا ندرس عدد  $N$  من الاستثمارات فإن ذلك يعني أنه يمكن تكوين عدد لا نهائي من المحافظ المالية، يكون لكل محفظة عائد متوقع ومخاطرة مقابلة لهذا العائد،<sup>1</sup> إلا أن المستثمر (قد يكون بنكا تجاريا) ليس مضطرا لحساب وتحليل جميع هذه المحافظ، بل عليه أن يهتم فقط بتلك المحافظ التي تقع على الحد الكفاء (ويصطلح عليه أيضا بمنحى الاستثمار الكفاء) والذي ينتج عن نظرية المحفظة المالية الكفؤة التي مفادها أن المستثمر يختار محفظته الكفؤة من مجموعة المحافظ المتاحة التي تحقق الشرطين التاليين:<sup>2</sup>

1- توفر أعلى عائد متوقع لمختلف مستويات المخاطرة.

2- توفر أدنى مخاطرة لمختلف مستويات العائد المتوقع.

إن واحدا من أهم نتائج نموذج CAPM هو أن الحد الكفاء لماركويترز قابل للحساب، إذ يمثل الحد الكفاء مجموعة المحافظ التي تشكل أفضل مزيج بين العائد والمخاطرة عند أي مستوى من العائد أو عند أي مستوى من المخاطرة، وعليه فإن المستثمر يختار محفظته من الحد الكفاء،<sup>3</sup> والشكل الموالي يوضح مجموعة المحافظ الكفؤة متمثلة في منحى الاستثمار الكفاء أو منحى المحافظ الكفؤة.

الشكل رقم (2-8): منحى الاستثمار الكفاء (الحد الكفاء)



المصدر: Frank K. Reilly et al, op-cit, P 243

<sup>1</sup> محمد صالح الخناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>2</sup> محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>3</sup> Philip J. McDonnell, **Optimal portfolio modeling**, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2008, P46.

يعبر المنحنيان M و CML في الشكل رقم (2-8) عن العلاقة بين العائد والمخاطرة في ظل نموذجي ماركويتز وتوبين على التوالي، فالمنحنى M يمثل الحد الكفء لماركويتز، ويمثل مجموعة المحافظ التي تشكل أفضل مزيج بين العائد والمخاطرة عند أي مستوى من العائد أو عند أي مستوى من المخاطرة، وتمثل المساحة التي تقع أسفله مجموعة المحافظ الممكنة في ظل نموذج ماركويتز، ويمثل CML مجموعة المحافظ الكفوة، وقد أسهم توبين في تطوير نظرية المحفظة من خلال إضافة افتراض جديد وهو إمكانية المستثمر الإقراض والاقتراض بمعدل عائد خالي من المخاطرة، ما يعني أن المستثمر بإمكانه تشكيل محفظة جديدة تتضمن أصولاً خطيرة وأصولاً خالية من المخاطر، هذه المحفظة تقع على منحنى المحافظ الكفوة والذي يتخذ شكل خط مستقيم يبدأ من النقطة  $R_f$  ويشمل نقطة التماس مع المنحنى M وتسمى محفظة السوق، وهي لا تشمل الأصول الخالية من المخاطر فقط بل تشمل أيضاً كل الأصول الخطرة.

وتتضمن محفظة السوق أذونات الخزانة، الخيارات، الأصول الحقيقية، العملات، الطوابع، التحف الفنية والأثرية، وبالتالي تعتبر محفظة ذات تنوع كامل أي أكثر المحافظ تنوعاً،<sup>1</sup> ويطلق على هذا الخط خط سوق رأس المال ويعرف على أنه العلاقة الخطية بين العوائد المتوقع للمحافظ وتقلبته (المخاطرة)،<sup>2</sup> يعبر عنه بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$ER_p = R_f + \left( \frac{ER_M - R_f}{\sigma_M} \right) \sigma_p$$

حيث إن:

$ER_p$ : تمثل عائد المحفظة المالية.

$R_f$ : يعبر عن معدل العائد الخالي من المخاطرة.

$ER_M$ : يعبر عن العائد المتوقع في السوق.

$\sigma_M$ : تمثل مخاطرة السوق.

$\sigma_p$ : تمثل مخاطرة المحفظة المالية.

ونلاحظ أن جميع المحافظ التي يشملها CML أفضل من تلك التي يشملها المنحنى M.

بعد استخراج الحد الكفء يقوم المستثمر باختيار محفظته الكفوة والتي تعتمد على درجة تفضيله للعائد ودرجة تجنبه للمخاطرة،<sup>4</sup> فقد يفضل المستثمر أعلى نقطة من الحد الكفء والتي تمثل محفظة ذات

<sup>1</sup> Frank K. Reilly et al, **op-cit**, P244.

<sup>2</sup> Dietmar Maringer, **op-cit**, P25.

<sup>3</sup> Noël Amenc et al, **op-cit**, P98.

<sup>4</sup> محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 89.

عائد كبير يقابلها مخاطرة كبيرة، وقد يفضل آخر أدنى نقطة والتي تمثل محفظة ذات عائد منخفض يقابله مخاطرة منخفضة.

### المطلب الخامس: سياسات إدارة المحفظة المالية وتحسين كفاءتها في البنك التجاري

تتعلق السياسات في هذا الصدد بأمرين هامين هما: توزيع مخصصات المحفظة بين القروض والأوراق المالية، تنوع مكونات المحفظة.

#### أولاً: توزيع مخصصات المحفظة

الأصل أن الاستثمار في الأوراق المالية هو نتيجة لعدم كفاية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء، فلو أن هذه الطلبات غير محدودة لتوقعنا توجيه مخصصات محفظة البنك كافة إلى تغطية تلك الطلبات دون أن يتبقى شيء للاستثمار في الأوراق المالية، بعبارة أخرى تؤدي الظروف الاقتصادية دوراً حاسماً في توزيع مخصصات المحفظة بين الاستثمار في القروض والاستثمار في الأوراق المالية، ففي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على القروض فيجد البنك نفسه مضطراً إلى توجيه ما تبقى من مخصصات محفظة البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية، أما في حالة الراجح الاقتصادي وزيادة الطلب على الاقتراض يجد البنك نفسه في مواجهة قرار تصفية محفظة الأوراق المالية لاستخدام حصيلتها في تمويل الطلب على القروض، وهو قرار تترتب عليه خسائر رأسمالية نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المعروضة للبيع بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، وبالرغم من هذا يتوقع أن يستمر البنك في تصفية مكونات محفظة الأوراق المالية ويتوقف عند النقطة التي تفوق فيها الخسائر العائد المتوقع من الاستثمار في القروض.<sup>1</sup>

#### ثانياً: تنوع مكونات المحفظة المالية

يقصد بالتنوع Diversification قرار البنك الخاص بتشكيلة الاستثمارات التي تتكون منها محفظته المالية (سواء محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية)، ومن شأن التنوع الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة،<sup>2</sup> وهناك أسلوبان شائعان في هذا الصدد هما:

### 1- التنوع الساذج

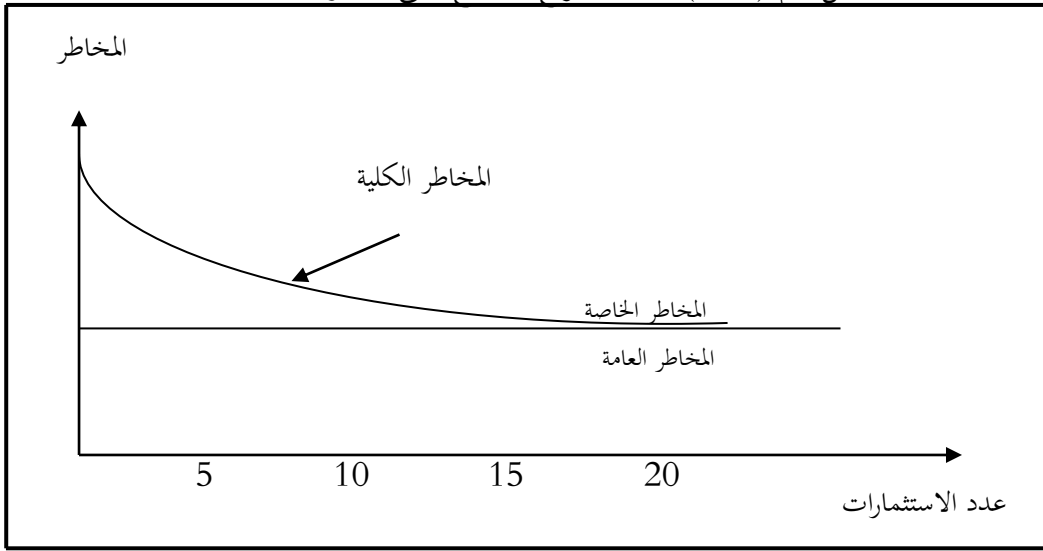
يصلح عليه أيضاً التنوع البسيط، ويقوم على فكرة أساسية مفادها أنه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تشكل المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها، والحكمة تقول لا تضع

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 191-195.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 196.

كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة، وبالنسبة للتنوع البسيط في المحفظة المالية للبنك التجاري قد يأخذ صورة تتمثل في وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة في إصدار واحد كأن يقرر البنك ألا يزيد حجم الأموال المستثمرة في أي إصدار عن 5% من مجموع مخصصات المحفظة، وذلك لعدم تركيز موارد البنك في عدد محدود من الاستثمارات، ويساهم التنوع البسيط في التخلص من الجنب الأكبر من المخاطر الخاصة<sup>1</sup> ونشير إلى أن التنوع في محفظة البنك يشمل تنوع القروض الممنوحة ووضع حد أقصى لها بالنسبة لكل زبون وكل قطاع إلخ كما أشرنا إلى ذلك سابقا في الفصل الأول، ويشمل أيضا التنوع في محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات، والشكل الموالي يوضح تأثير التنوع الساذج على مخاطرة المحفظة.

الشكل رقم (2-9): تأثير التنوع الساذج على مخاطر المحفظة المالية



المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص 211.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-9) أنه كل ما زاد عدد الاستثمارات المالية في تكوين المحفظة المالية كلما انخفضت المخاطرة الخاصة إلى أن تصل إلى الحد الذي تتساوى فيه المخاطرة الكلية مع المخاطرة النظامية، وتبقى المخاطر النظامية المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والتي لا يمكن تخفيضها من خلال التنوع.

## 2-تنوع ماركويتز

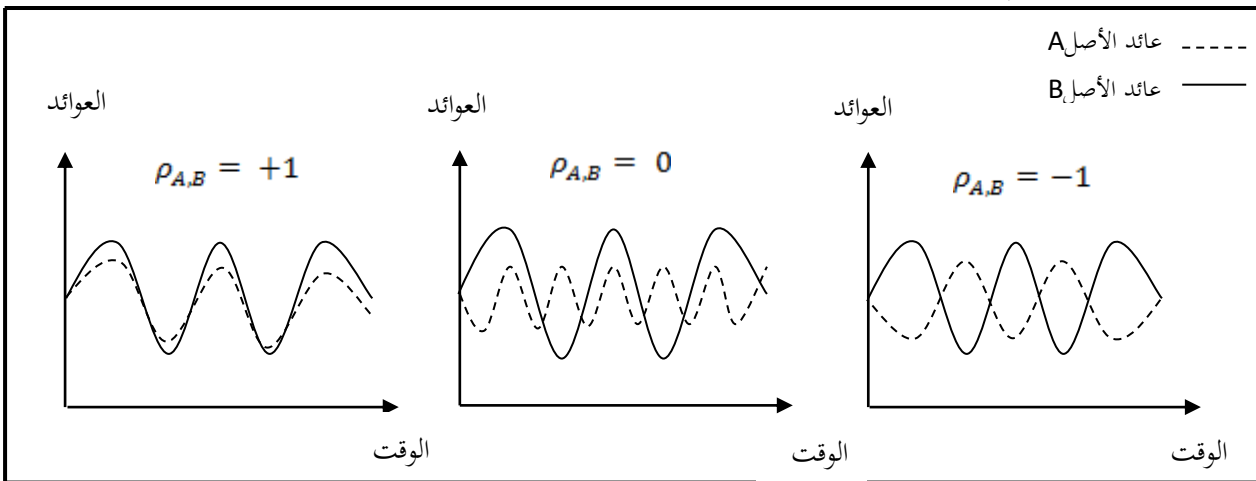
يقوم تنوع ماركويتز على فكرة أساسية مفادها أن مخاطر المحفظة لا تتوقف فقط على مخاطر الاستثمارات التي تشتمل عليها بل تتوقف أيضا على العلاقة التي تربط بين عوائد تلك الاستثمارات، وهذا

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص 210.



يعني ضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات المكونة للمحفظة (عكس التنوع البسيط الذي يتم باختيار عشوائي) وذلك بمراعاة طبيعة الارتباط بين العوائد المتولدة عنها، فعندما تكون هناك علاقة طردية بين عوائد استثمارات المحفظة تكون المخاطر أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة لا ارتباط بينها أو توجد بينها علاقة عكسية، وبذلك يمكن القول أن معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات المكونة للمحفظة هو محدد أساسي لحجم واتجاه مخاطر تلك المحفظة،<sup>1</sup> وتتبع البنوك سياسات استثمارية استجابة لمتطلبات أسلوب تنوع ماركويتز من خلال تنوع القروض وفق مجالات النشاط ومراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء،<sup>2</sup> والأشكال الموالية توضح الحالات الثلاثة للارتباط بين العوائد في محفظة مالية مكونة من أصلين ماليين.

الشكل رقم (2-10): أشكال الارتباط بين العوائد في محفظة مالية مكونة من أصلين ماليين



المصدر: Bradford D. Jordan et al, Op-cit, p360

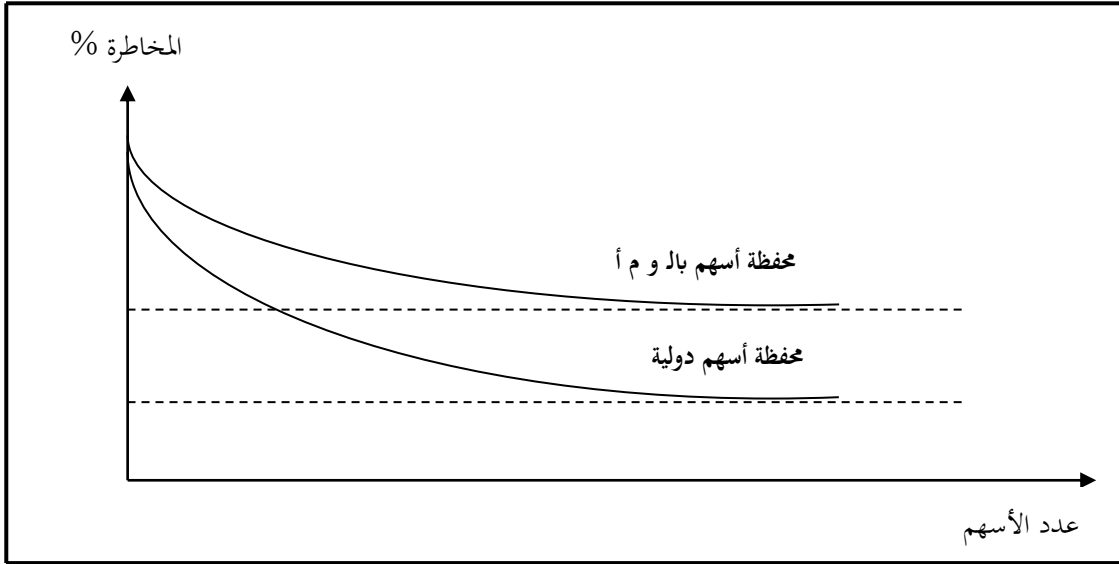
بالإضافة إلى سياسة التنوع لماركويتز قدم Solnik إسهاما فيما يخص تنوع مكونات المحفظة على المستوى الدولي، وتوصل من خلال دراسته عام 1974 الموسومة بعنوان "لماذا لا تنوع دوليا بدلا من الداخل" إلى أن مخاطر المحفظة المتنوعة دوليا أقل من مخاطر المحفظة المحلية، فتحركات أسعار الأسهم في الأسواق المختلفة غير مرتبطة معا، فقد يكون معدل التضخم في دولة ما يتجه نحو الصعود، إلا أن ذلك قد يعوضه اتجاه هبوطي في دول أخرى، وينطبق ذلك أيضا على أسعار الصرف، فالمستثمر في أسهم متداولة في سوق مالي باليابان وأسهم أخرى متداولة في سوق مالي بالولايات المتحدة يكون قد تحوط ضد مخاطر سعر الصرف، ذلك لأن صعود سعر صرف الين الياباني يقابله عادة هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي،

<sup>1</sup> رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 498.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 223-224.

والعكس صحيح،<sup>1</sup> ويشير Solnik أيضا إلى أن منافع التنوع الدولي يمكن أن تنخفض بسبب العديد من العوامل السياسية والسيكولوجية والمؤسسية، والأكثر أهمية من تلك العوامل هو مخاطر سعر الصرف، وفي كثير من الحالات يمكن إزالة مخاطر الصرف عن طريق شراء عقد صرف آجل.<sup>2</sup>

الشكل رقم (2-11): أثر التنوع الدولي على مخاطرة المحفظة



المصدر: SOLNIK, Bruno H. **Why not diversify internationally rather than domestically?**. Financial analysts journal, 1974, p51.

يوضح الشكل أعلاه مقارنة بين أثر التنوع الدولي والتنوع المحلي على مخاطرة المحفظة، فالمحفظة المكونة من أسهم محلية أكثر مخاطرة مقارنة بمحفظة بنفس حجم الأولى لكن مكونة من أسهم دولية.

### ثالثا: استراتيجيات إدارة المحفظة الائتمانية

تمثل إدارة المحفظة الائتمانية ذات أولوية وأهمية بالغة بالنسبة للبنك التجاري، فالإدارة السيئة لمحفظة القروض تنعكس سلبا في النهاية على الأداء المالي للبنك.

إن تطبيق نظرية المحفظة المالية الحديثة على المحفظة الائتمانية يفرض على إدارة البنك عند تقديرها لمخاطر الائتمان الخاصة بأي قرض جديد الأخذ بعين الاعتبار أهمية للعلاقة بينه وبين القروض الأخرى المكونة للمحفظة والقروض المحتملة، وفي هذا الصدد يوجد مدخلان أو إستراتيجيتان هما إستراتيجية التركيز وإستراتيجية التنوع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علا محمد أنور، مرجع سبق ذكره، ص ص186-187.

<sup>2</sup> SOLNIK, Bruno H. **Why not diversify internationally rather than domestically?**. Financial analysts journal, 1974, p52.

<sup>3</sup> شعبان أحمد عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص ص235-237.

**1- إستراتيجية تركيز القروض**

يقصد بتركيز القروض توجيه الموارد المالية المخصصة للإقراض إلى عدد محدود من المقترضين، أو لمقترضين يعملون في منطقة جغرافية محددة، أو في صناعة واحدة، أو في عدد قليل من الصناعات المترابطة، تستند هذه الإستراتيجية على افتراض أساسي مفاده أن قرارات إدارة البنك يجب أن تعكس جهودها لتعظيم القيمة السوقية لأسهم البنك، وأن تركيز القروض يسهم في تحقيق هذا الهدف لأنه يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان الخاصة بالمحفظة الائتمانية وبذلك يطالب البنك بعوائد أعلى عند تسعير القروض مقابل هذه المخاطر، وتستند هذه الإستراتيجية على فلسفة أساسية مفادها أن عائد البنك لا يعتمد بدرجة كبيرة على قدرته على تنويع القروض، وأن التنويع لا يؤدي بالضرورة إلى تعظيم العائد في المحفظة بل يتوقف الأمر على قدرته على اكتساب الخبرة والمعرفة الكافية بعملائه واحتياجاتهم المالية المتنوعة والعمل على تلبية تلك الاحتياجات لكي لا يلجأ العملاء إلى وسطاء ماليين آخرين، أما مزايا التنويع فمن الممكن أن يحققها كل مساهم في البنك من خلال تنويع محفظته الخاصة.

إن تطبيق إستراتيجية تركيز القروض يستوجب من البنك القيام بتسعير القروض المكونة لمحفظة حسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أي عن طريق إضافة هامش أو عائد إضافي يعرف بعلاوة المخاطرة والتي تتوقف على درجة المخاطرة الإضافية الناشئة عن إضافة القرض الجديد إلى محفظة البنك، وهذه المخاطرة الإضافية ليست متعلقة فقط بمخاطر تعثر القرض الجديد بل تتعلق أيضا بالمخاطر الائتمانية في محفظة البنك الناشئة عن إضافة هذا القرض، ويعتقد المؤيدون لإستراتيجية التركيز أنه يمكن للبنك خدمة أصول محددة ومحدودة بصورة أفضل من المنافسين الذين يخدمون أصولا كثيرة، إذ أنه يستطيع تخفيض تكلفة إدارة القروض بسبب انخفاض تكاليف الدراسة الائتمانية والمراجعة والمتابعة المستمرتين فضلا عن الاستفادة من العائد المرتفع المتمثل في علاوة المخاطرة الإضافية الناشئة عن التركيز.

**2- إستراتيجية تنويع القروض**

يتطلب تطبيق إستراتيجية التنويع قيام إدارة البنك بتوزيع الموارد المخصصة للإقراض على أكبر عدد ممكن من العملاء الذين يعملون في قطاعات اقتصادية مختلفة بل في صناعات مختلفة داخل القطاع الواحد، ويستطيع البنك إذا قام بالتنويع الجيد لقروضه أن يخفض مخاطر المحفظة الائتمانية دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على عائدها، وتستند إستراتيجية التنويع على افتراض أساسي مفاده أن إدارة المحفظة الائتمانية لا تهدف فقط إلى تحقيق أعلى عائد ولكن أيضا إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد وفي مقدمتها مخاطر الائتمان، لأن فشل البنك في استرداد القروض يعرضه لمخاطر الإفلاس وقد يترتب عليه خسائر رأسمالية تفوق حقوق الملكية وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للأسهم وبالتالي على العائد، أما

الخبرة والمعرفة بالعملاء - وهي أحد مبررات إستراتيجية التركيز - فيمكن لبنك أن يكتسبها من خلال التنوع حيث يستطيع بناء علاقات طيبة مع عدد كبير من العملاء في صناعات ومجالات مختلفة.

من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإدارة السيئة للمحفظة الائتمانية وبين تعثر البنوك، الدراسة التي أعدها مكتب النقد في الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من البنوك المتعثرة وأخرى تمكنت من مواجهة مشاكل التعثر، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:<sup>1</sup>

- البنوك التي تمكنت من مواجهة المشاكل التي أفرزتها الأزمة المالية آنذاك كانت تدار بواسطة مدراء تتوافر فيهم الكفاءة المصرفية العالية، وظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات كان من أهمها القدرة على المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتفادي التركيز الزائد عن الحد.

- لم يكن مستوى الإدارة في البنوك المتعثرة على نفس الكفاءة مقارنة بمثيلتها السليمة، وقد تمثلت أهم مظاهر الإدارة السيئة في غياب المتابعة الفعالة للقروض وضعف الرقابة والإشراف على مسؤولي الإقراض فضلاً عن التركيز الشديد للموارد المخصصة للإقراض مما أدى إلى انخفاض جودة المحفظة الائتمانية.

<sup>1</sup> شعبان أحمد عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

## خلاصة الفصل

باعتبار أن المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الائتماني فإن البنك يقوم في إطار سياسته الائتمانية بإدارة هذه المخاطر، من خلال تحديدها وقياسها، ضبطها ثم اتخاذ قرارات بشأنها إما بالاحتفاظ بها، أو تجنبها أو تحويلها باستخدام تقنيات التوريق والمشتقات الائتمانية، أو تخفيضها باستخدام إستراتيجية التنوع، نظام السقوف الائتمانية، التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية، تجنب التوسع في عملية منح الائتمان، التأمين والحوكمة، ثم مراقبة النتائج وتقييم فعالية هذا الإطار وتقويمه.

يحاول البنك الوصول إلى أفضل مزيج من الأصول المالية والاستثمارات المكونة لمحفظته المالية، ولهذا الغرض ظهرت نظرية المحفظة المالية الحديثة لصاحبها Harry Markowitz عام 1952، تنص على فكرة أساسية مفادها أن مخاطر المحفظة لا تتوقف فقط على مخاطر الاستثمارات التي تشتمل عليها بل تتوقف أيضاً على العلاقة التي تربط بين عوائد تلك الاستثمارات، وتوصل إلى نموذج يعطي مجموعة المحافظ التي تشكل أفضل مزيج بين العائد والمخاطرة عند أي مستوى من العائد أو عند أي مستوى من المخاطرة، ويطلق عليها مجموعة المحافظ الكفوة تشكل لنا ما يسمى بالحد الكفاء، وقد ساهم في تطوير هذه النظرية كل من James C. Tobin سنة 1958 من خلال إضافة افتراض جديد وهو إمكانية المستثمر الإقراض والاقتراض بمعدل عائد خالي من المخاطرة، ما يعني أن المستثمر بإمكانه تشكيل محفظة جديدة تتضمن أصولاً خطيرة وأصولاً خالية من المخاطر، والاقتصادي W. Sharpe سنة 1963 حيث قام هذا الأخير بصياغة نموذج لتسعير الأصول الرأسمالية وهو نموذج للموازنة بين العائد والمخاطرة، وهناك عدة نظريات أخرى حاولت دوماً إيجاد علاقة بين العائد والمخاطرة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار، على غرار نظرية تسعير المراجحة عام 1977 لـ Stephen Ross ونظرية تسعير الخيارات المقدمة من قبل Black & Scholes عام 1973 والعديد من النماذج اللاحقة، وأهم هذه النظريات نظرية المحفظة المالية السلوكية التي قدمها Shefrin & Statman سنة 2000 بالاعتماد على نظريتين حول الاختيار في حالة عدم التأكد، نظرية الاحتمال لـ Daniel Kahneman & Amos Tversky والتي قدمها سنة 1979 ونظرية Lopes حول الأمن والخوف / الطموح، قدمها سنة 1987، وقُدِّمت نظرية المحفظة السلوكية في صيغتين: محفظة مالية سلوكية بحساب عقلي واحد ومحفظة مالية سلوكية بحسابات عقلية متعددة، حاول الباحثان من خلال هذه الفلسفة تفسير التحيزات النفسية المسببة لأخطاء المستثمرين والتشوهات التي لوحظت في أسواق المال وفي سلوك المستثمرين بسبب عدم إمكانية الممارسة الواقعية لفرضية عقلانية المستثمر والتي بني على أساسها الكثير من النظريات المالية الحديثة.

## الفصل الثالث

نمذجة اتخاذ قرار منح

الائتمان وتحسين كفاءة

المحفظة الائتمانية

## تمهيد

يعتبر قرار منح الائتمان من القرارات الرئيسية المهمة التي تصاحب نشاط البنك بشكل يومي، بل ويعتبر أكثرها أهمية كونه بتعلق بالنشاط الأكثر أهمية ألا وهو منح الائتمان، ويشكل البنك التجاري محفظته المالية مكونة من محفظة ائتمانية ومحفظة أوراق مالية، ويسعى لتحقيق أكبر عائد ممكن عند مستوى معلوم ومقبول من المخاطرة، وهو ما نصطلح عليه بتحسين كفاءة محفظته المالية، وباعتبار أن المحفظة الائتمانية تشكل شقا مهما جدا في محفظة البنك المالية فإن اتخاذ القرار السليم والرشيد من شأنه أن يعطي نتائج دقيقة تحقق الأهداف من هذه المحفظة.

يساعد التحليل الائتماني للمعلومات والبيانات المتعلقة بالمقترض على اتخاذ القرار الائتماني، لذا تسعى إدارة البنك بشكل مستمر لتطوير أساليبها في عملية التحليل الائتماني بما يكفل الوصول إلى قرارات أكثر دقة تجنب البنك مشاكل التعثر الائتماني، ولهذا الغرض ظهر الاتجاه نحو نمذجة قرار منح الائتمان، أي الاعتماد على النماذج الحديثة أو ابتكار نماذج جديدة تتماشى مع المتغيرات السريعة في البيئة البنكية سواء على مستوى المقترضين أو المنافسين محليا ودوليا، هذه النماذج تمكن من ترشيد قرار منح الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة الائتمانية ومنه كفاءة المحفظة المالية للبنك.

وقد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: دور النماذج التقليدية (الكلاسيكية) في اتخاذ قرار منح الائتمان

المبحث الثاني: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لاتخاذ قرار منح الائتمان

المبحث الثالث: النماذج المعيارية والهيكلية المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان

## المبحث الأول: استخدام النماذج التقليدية (الكلاسيكية) في اتخاذ قرار منح الائتمان

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة مترابطة من النماذج الكيفية (النوعية) لدراسة الجدارة الائتمانية للعملاء في إطار اتخاذ قرار منح الائتمان، وذلك لضمان تحقيق الهدف من الائتمان، تتمثل هذه النماذج في  
Credit Man<sup>1</sup> ، 5C's<sup>2</sup> ، 5P's<sup>3</sup> ، LAPP<sup>4</sup> ، PRISM<sup>4</sup> ، CAMPARI<sup>5</sup> ، FAPE<sup>6</sup>

### المطلب الأول: النموذج الائتماني Credit Men

يعتبر نموذج Credit Men من أقدم الأساليب المستخدمة لقياس مخاطر تعثر الائتمان، ارتبط ظهوره بظهور الرابطة الوطنية لرجال الائتمان<sup>7</sup> في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، تتكون هذه الرابطة من مجموعة من الدائنين ورجال الائتمان، كانوا يتجمعون في جمعيات محلية للتعامل مع المدينين المتعثرين وتحسين جودة المعلومات ومشاركتها،<sup>8</sup> وأقترح هذا النموذج من قبل الرابطة لتقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملاء أعضائها، وهو يتضمن معايير مالية ونوعية، يسمح بتصنيف الشركات المقترضة بالاعتماد على نسب مرجعية محسوبة بدقة خاصة بشركة سليمة (مثالية أو مرجعية) غير متوقع إفلاسها، ويسمح هذا

<sup>1</sup> اختصاراً لـ Character - Capacity – Capital – Collateral - Conditions

<sup>2</sup> اختصاراً لـ People – Purpose – Protection –Payment - Perspective

<sup>3</sup> اختصاراً لـ Liquidity – Activity – Profitability - Potentials

<sup>4</sup> اختصاراً لـ Perspective – Repayment – Intention – Safeguards - Management

<sup>5</sup> اختصاراً لـ Character – Ability – Margin – Purpose – Amount – Repayment - Insurance

<sup>6</sup> هي اختصاراً لـ Financial Analysis and Prvious Experience

<sup>7</sup> تأسست عام 1896 لتأسيس قواعد جيدة لسلامة الائتمان وهي: الحماية ضد المقرضين الاحتيايين، تحسين عملية تبادل المعلومات الائتمانية، تطوير أفضل الممارسات والأساليب في مجال الائتمان ووضع قواعد السلوك المهني، أعضاؤها هم مدراء الائتمان والمديرين الماليين تنفيذيين، يمثلون في المقام الأول المصنعين، تجار الجملة، المؤسسات المالية ومختلف المؤسسات الخدمية، في عام 1958 تغير اسم هذه الرابطة ولا زالت حالياً تحت اسم الرابطة الوطنية لإدارة لائتمان National Association of Credit Management لتعكس تنامي مكانة مهنة الائتمان.

<sup>8</sup> OLEGARIO, Rowena. **A culture of credit: Embedding trust and transparency in American business.** Harvard University Press, USA, 2006, PP 174-175.



النموذج بإعطاء نقطة لكل شركة مقترضة بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية مرجحة بنسب محددة كما يلي:<sup>1</sup>

1- الإطار البشري للشركة: معامل ترجيحه 40%.

2- العامل الاقتصادي: معامل ترجيحه 20%.

3- الوضع المالي: معامل ترجيحه 40%.

تعبّر النقطة النهائية بالنسبة للنقطة 100 عن درجة المخاطرة الائتمانية للشركة كما يلي: كلما ارتفعت نقطة الشركة واقتربت من 100 كلما انخفضت درجة مخاطرها الائتمانية، وكلما كانت هذه النقطة منخفضة واقتربت من الصفر كلما ارتفعت درجة المخاطرة الائتمانية لهذه الشركة.

يعتبر المعيار الأول (الكادر البشري للشركة) تقييماً لكفاءة وإمكانيات المسيرين، أما المعيار الثاني (العامل الاقتصادي) فيبين موقع الشركة في محيطها الاقتصادي من حيث أهميتها وثقلها بين مثيلاتها وكذا الفرع الاقتصادي الذي تنتمي إليه ومدى تطوره ونموه، ويبين المعيار الثالث الوضع المالي للشركة استناداً إلى قوائمها المالية،<sup>2</sup> وتقييم البنك للعاملين الأول (من 40) والثاني (من 20) ذاتي بينما تقيّمه لعامل الوضع المالي (من 40) موضوعي، يتم من خلال حساب المعدل المرجح (F) بالاعتماد على نموذج يتكون من خمس نسب مالية مرجحة بمعاملات حسب درجة أهميتها (مجموعها يساوي 100%) كما يلي:<sup>3</sup>

$$F = \sum_{i=1}^5 \alpha_i R_i = 25R_1 + 25R_2 + 20R_3 + 20R_4 + 10R_5$$

حيث:

F تعبر عن الوضع المالي للشركة محل الدراسة؛

$\alpha_i$  هي معاملات ترفق بالنسب المالية حسب درجة أهميتها؛

$R_i$  نسب نحصل عليها بمقارنة النسب المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة مع تلك الخاصة بالشركة

$$R_i = \frac{\text{النسبة } i \text{ للشركة محل الدراسة}}{\text{النسبة } i \text{ للشركة النموذجية}}: \text{العلاقة التالية:}$$

<sup>1</sup> Cécile Kharoubi et al, *Analyse du Risque de Crédit Banque & Marchés*, 2<sup>ème</sup> édition, RB Edition, Paris, 2016, P 64.

<sup>2</sup> صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم التسديد باستعمال طريقة الفرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص 110.

<sup>3</sup> Cécile Kharoubi et al, *op-cit*, PP 64-65.

والنسب المالية المكونة للنموذج هي:

$R_1$  : نسبة السيولة.

$R_2$  : نسبة الملاءة المالية.

$R_3$  : معدل دوران حقوق الزبائن.

$R_4$  : معدل دوران المخزون.

$R_5$  : نسبة رأس المال العامل الخاص.

يتخذ الوضع المالي للشركة حسب هذا النموذج ثلاث حالات كما يلي:

- الحالة الأولى  $F = 100$ : تكون الشركة غير محفوفة بالمخاطر ووضعها المالي مماثل له في الشركة المرجعية.

- الحالة الثانية:  $F < 100$ : تكون الشركة محفوفة بالمخاطر لأن المعدل  $F$  ضعيف ويقترب من الصفر (وضعها المالي أسوأ منه بالنسبة للشركة المرجعية).

- الحالة الثالثة:  $F > 100$ : الشركة منخفضة المخاطرة لأن المعدل  $F$  مرتفع (وضعها المالي أفضل منه بالنسبة للشركة المرجعية).

ويمكن اختصار هذا التقييم إلى حالتين فقط كما يلي:<sup>1</sup>

إذا كان  $F \geq 100$  فإن الوضع المالي للشركة محل الدراسة جيد، وإذا كان  $F < 100$  فإن وضعها المالي سيئ.

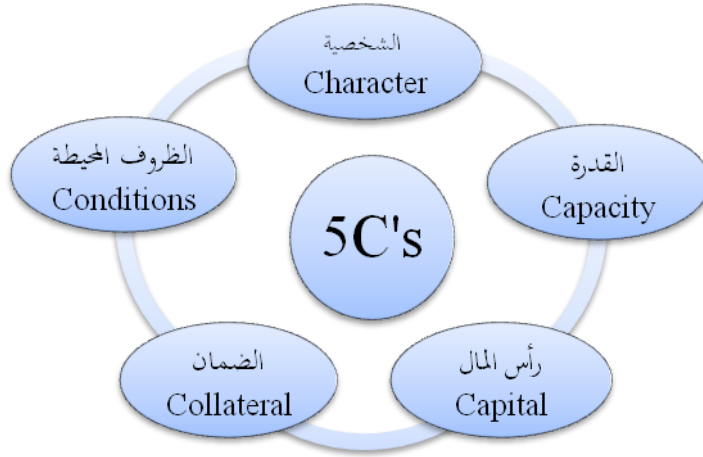
وبعد حساب المعدل  $F$  يتم ترجيحه بالنسبة 40% وجمعه مع العاملين الأولين (الشخصي من 40%) و(الاقتصادي من 20%) لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان للشركة.

### المطلب الثاني: نموذج المعايير الائتمانية 5C's

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C's شائع الاستخدام لدى إدارات الائتمان على مستوى العالم منذ فترة طويلة، الشكل الموالي يوضح معايير الائتمان المعروفة بـ 5C's.

<sup>1</sup> صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الشكل رقم (3-1): معايير الائتمان المعروفة بـ 5C's



المصدر: تم إعداده اعتماداً على عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص 186-189.

أشار J. H. Tregoe في مقاله سنة 1921 بعنوان "معايير منح الائتمان" قائلاً "منذ فترة طويلة<sup>1</sup> تم تصميم نموذج لقياس مخاطر الائتمان يطلق عليها المعايير الثلاثة لمنح الائتمان وهي: الشخصية، القدرة، ورأس المال (وفي حالة البنوك التجارية أضاف عامل رابع وهو الضمانات)،"<sup>2</sup> وبعدها تم إضافة معيار خامس يتعلق بالظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

#### أولاً: الشخصية (السمعة)

يقصد بها أخلاقيات العميل وسلوكياته، فالائتمان يستند إلى الثقة في المقترض، وهنا تظهر أهمية الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ونزاهته وعلاقاته التجارية وطريقة معيشتة وأسلوبه في الإنفاق وعاداته الشخصية ووضعه في المجتمع الذي يعيش فيه وحالته الصحية وخلفائه المحتملين في الاضطلاع بالعمل في حالة تخليه عن الإدارة أو وفاته، ولا شك أن أخلاقيات العميل تنعكس على معاملاته مع البنك، فهناك من العمليات ما يتم تنفيذها بناء على تعليمات شفوية لحين ورود التعزيز الكتابي من العميل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تعود هذه الفترة إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

<sup>2</sup> J. H. Tregoe, op-cit, p66.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص 186-189.

ويعتمد محلولو الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالسجل الائتماني ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك الأخرى التي اقترض منها، وتستعين البنوك العالمية حالياً بنظم المخابرات التسويقية Marketing Intelligence لتجميع وتخزين التاريخ الائتماني لعملائها.<sup>1</sup>

### ثانياً: القدرة

ويتوقف سداد العميل لالتزاماته في تاريخ استحقاقها إلى حد كبير على مقدرته على إدارة أعماله واستخدام أمواله بكفاءة، ولا شك أن توفر الخبرة الفنية والإدارية والقدرة على التنظيم في مديري المنشأة وتفهمهم لأهمية التخطيط المالي تعتبر من المقومات التي تطمئن البنك إلى قدرة المقترض إذا ما صاحبها النوايا الطيبة للسداد، ويمتد تقييم قدرة طالب الائتمان إلى مستوى أدائه ومدى إمكانية تحقيق الأرباح، ويرتبط ذلك بعدة أمور مثل الإمكانيات المتاحة له في الحصول على عناصر الإنتاج المختلفة والعمالة ونوعية منتجاته والطلب عليها، وما يتمتع به من استقرار في السوق ومركزه بين المنافسين.<sup>2</sup>

### ثالثاً: رأس المال

يعتبر رأس المال الدعامية الأساسية وأحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية الائتمان الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد، إذ أن قدرة العميل على سداد التزاماته تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية للعميل والتي لا بد أن يكون هناك تناسب بينها وبين الخارجية.<sup>3</sup>

### رابعاً: الضمان

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على الائتمان، وعموماً هناك اتجاهات تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ قرار منح

<sup>1</sup> طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 472.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

<sup>3</sup> إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

الائتمان، وإنما تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب الائتمان حسب الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلفيها من خلال هذا الضمان.<sup>1</sup>

### خامسا: الظروف الاقتصادية المحيطة

الظروف العامة قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية مما قد يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته، تتصل الظروف العامة بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع وما يمر به من حالة كساد أو رواج، كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومدى استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، أما الظروف الخاصة وهي ترتبط بظروف كل مشروع وتعكس كفاءة إدارة المشروع والقائمين عليه في اتخاذ كافة القرارات الإنتاجية والتسويقية والفنية والإدارية والحصة السوقية لمنتجات المشروع ودورة حياة المنتج أو الخدمة التي سيقدمها المقترض، لأن ذلك يرتبط بالقدرة الإجمالية للمقترض على توظيف الائتمان بشكل سليم يضمن تحقيق عوائد تمكنه من السداد في تاريخ الاستحقاق،<sup>2</sup> لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان الائتمان طويل الأجل.<sup>3</sup>

ويتم أحيانا اعتماد معيار سادس ليصبح النموذج مُكونا من ستة معايير 6C's، يتعلق هذا المعيار بالرقابة Control، ويقصد به الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي يعتمدها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل البنكي.<sup>4</sup>

رغم أهمية المعايير السابقة إلا أن البنوك تعتبر أن الضمان هو الأقل أهمية لأنها تتوقع أن يتم سداد الائتمان من الأرباح وليس عن طريق بيع الضمان، فالضمان هو فقط وسيلة لتعويض نقص أو عدم كفاية الأرباح.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: نموذجي المعايير الائتمانية 5P's - PRISM

#### أولاً: نموذج المعايير الائتمانية 5P's

تم تطوير هذا النموذج من قبل الاحتياطي الفدرالي المركزي عام 2004،<sup>1</sup> وتحليل معاييره تعطي نفس الدلالات التي يعطيها نموذج 5C's وإن كانت بأسلوب آخر، ويتضمن هذا النموذج المعايير التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>2</sup> أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 165-166.

<sup>4</sup> طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 476.

<sup>5</sup> عبد الغفار حنفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الشكل رقم (3-2): معايير الائتمان المعروفة بـ 5P's



المصدر: سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

يتضمن هذا النموذج ما يلي:

### 1- نوع العميل

### 2- الغرض من الائتمان

حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي، وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها، فضلا عن مدى مناسبة مبلغ الائتمان ونوعه مع الغرض المطلوب منه، فإذا كان الغرض من الائتمان المطلوب يتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الجدارة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.<sup>3</sup>

### 3- الأمان أو الحماية

إن أساس هذا المعيار هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المزمع تقديمه للعميل، من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث

<sup>1</sup> Suleiman M. Abbadi et al, **Methods of Evaluating Credit Risk used by Commercial Banks in Palestine**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 111, 2013, P151.

<sup>2</sup> أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن، 2015، ص 91.

<sup>3</sup> سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

قابليتها للتسييل،<sup>1</sup> ويقصد بالأمان والحماية أيضا الاستخدام الصحيح للائتمان ومدى إمكانية تحقيق الهدف منه، فقصير الأجل مثلا يجب أن يستخدم في تمويل احتياجات رأس المال العامل، ويرتبط الأمان أيضا بالمتابعة الائتمانية الجيدة لاستخدام الائتمان وفقا للشروط والضوابط التي تضمنها قرار المنح، وكذا استخدامه في الغرض الممنوح لأجله بكفاءة.<sup>2</sup>

#### 4- السداد

#### 5- النظرة المستقبلية (التصور)

يقصد بها الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه، ومضمون هذا المعيار هو القدرة على تحديد العوائد والمخاطر المحيطة بالعميل عند منحه الائتمان، ودراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.<sup>3</sup>

#### ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية PRISM

يعتبر نموذج PRISM للمعايير الائتمانية حديث الاستخدام في التحليل الائتماني، يعكس هذا النموذج جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا النموذج على تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد، وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير:<sup>4</sup>

#### 1- التصور

#### 2- القدرة على السداد

#### 3- الغاية من الائتمان

#### 4- الضمانات

#### 5- الإدارة: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل والذي يشمل:

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>4</sup> علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة 30، العدد 02، الجزء 02، جامعة بنها، مصر، جويلية 2010، ص 816-817. وانظر أيضا: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 155-158.

5-1- العمليات: حيث يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله؛
  - تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان؛
  - تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وما إذا كان إنتاجه دائما أو موسميا.
- 5-2- الإدارة يتم من خلالها:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل؛
- استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام؛
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

### المطلب الرابع: نماذج المعايير الائتمانية CAMPARI – LAPP – FAPE

#### أولا: نموذج المعايير الائتمانية CAMPARI

يعتبر نموذج CAMPARI من بين التقنيات المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، يتضمن سبعة معايير مختلفة تتمثل في:<sup>1</sup>

- 1- الشخصية
- 2- القدرة
- 3- التمويل الحدي: تمثل القيمة التي يجب أن يساهم بها العميل في المبلغ الإجمالي للقرض، نادرا ما يمنح البنك تمويل 100% للمشروع، وبالنسبة لتمويل أي أصل أو مشروع يجب على العميل أن يساهم بنسبة معوية من قيمة الأصل المراد تمويله.
- 4- الغرض من الائتمان
- 5- سقف الائتمان: ما هو سقف الائتمان بالنسبة للعميل؟ ويرتبط هذا بقدرة العميل على السداد.
- 6- آجال السداد: تتمثل في هيكل آجال استحقاق الائتمان.

<sup>1</sup> Suleiman M. Abbadi et al, **op-cit**, PP 151-152.



7- التأمين: لمعرفة هل يقوم المقترض بالتأمين على حياته أم لا، غالبا يطلب في حالة الائتمان طويل الأجل كالقروض العقارية.

### ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية LAPP

يستخدم لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات على نحو أكبر منه للأفراد، ويتضمن التحليل على أساس هذا النموذج تقييم العناصر أو المعايير التالية:<sup>1</sup>

- 1- السيولة: تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وفي هذا الشأن يستخدم البنك نسب السيولة (ذكرناها في الفصل الأول) كنسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة لقياس سيولة الشركة.
- 2- النشاط: يقيس حجم الشركة وعملاتها، ويستخدم البنك في هذا الصدد نسب النشاط المعروفة كمعدل دوران الأصول، معدل دوران المخزون، متوسط فترة التحصيل ومتوسط فترة السداد.
- 3- الربحية: يقيس مدى تحقيق الشركة للأرباح، تستخدم بعض النسب لهذا الغرض مثل نسبة العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين، إجمالي هامش الربح.
- 4- الإمكانيات: يقيس هذا المعيار مصادر أو موارد الشركة ونقاط قوتها، ومنها الموارد المالية، الموارد البشرية، مستوى الإدارة ومختلف نقاط القوة التي تملكها الشركة.

### ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية FAPE

يعتمد هذا النموذج على تحليل القوائم المالية لطالب الائتمان وكذا سجله الائتماني التاريخي، وفي هذا الشأن يقوم البنك بتحليل القوائم المالية ومنها قائمة الدخل، قائمة الميزانية وقائمة التدفقات النقدية، واعتمادا على هذه القوائم يحسب البنك بعض النسب المالية ومنها نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب المديونية، من خلال تحليل هذه النسب تستطيع إدارة الائتمان تقييم الجدارة الائتمانية للعميل واتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.<sup>2</sup>

غالبا لا يستخدم البنك هذا النموذج لوحده للحكم على الجدارة الائتمانية للعميل ولكن يستخدم بالإضافة إلى بعض من النماذج السابقة، وذلك لوجود بعض المعلومات يحصلها البنك خاصة بسلوك العميل وخبرته السابقة (السجل الائتماني)، الجدول الموالي يلخص أهم النماذج النوعية المعتمدة لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية:

<sup>1</sup> Suleiman M. Abbadi et al, **op-cit**, P151.

<sup>2</sup> Ibid, P152.

الجدول رقم (3-1): أهم النماذج النوعية لاتخاذ قرار الائتمان في البنوك التجارية

FAPE	CAMPARI	PRISM	LAPP	5P's	5C's	Credit man
نسب السيولة	الشخصية	التصور	السيولة	نوع العميل	الشخصية	الإطار البشري
نسب الربحية	القدرة	القدرة	النشاط	الغاية	القدرة	العامل الاقتصادي
نسب النشاط	التمويل الحدي	الغاية	الربحية	القدرة	رأس المال	الوضع المالي
نسب الديون	الغاية	الضمان	الإمكانات	الأمان	الضمان	
الشخصية	السقف	الإدارة		التصور	الظروف المحيطة	
السجل الائتماني	الآجال					
	التأمين					

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: Suleiman M. Abbadi et al, op-cit, P152.

إن النماذج سابقة الذكر لها نفس الآلية في تقييم الجدارة الائتمانية وعناصرها تتشابه وتتداخل فيما بينها، ويعتبر نموذج المعايير المعروفة بـ 5C's من أشهرها استخداماً، فكيف يتم اتخاذ قرار منح الائتمان وفقاً لهذه النماذج؟

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك التجاري الإجراءات التي تنظم عملية منح الائتمان، وفيما يتعلق بتقييم الجدارة الائتمانية للعميل تتوفر إدارة الائتمان على سلم تنقيط لتصنيف العميل حسب جدارته الائتمانية، الجدول الموالي يوضح نموذجاً عاماً مبسطاً عن تقييم مخاطر ائتمان العميل وتحليل الجدارة الائتمانية للعميل لاتخاذ قرار منح الائتمان.

الجدول رقم: (3-2): نموذج استرشادي لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل وفق نموذج المعايير الائتمانية 5C's

الدرجة	الدرجة	العوامل المحددة للمعيار	المعيار
المعيارية	التقييمية		
2		1- أخلاقيات العميل وسلوكياته.	الشخصية Character
2		2- طريقة المعيشة والأسلوب في الإنفاق.	
2		3- العادات الشخصية والجانب الثقافي.	
2		4- الوضع الاجتماعي والدرجة العلمية.	
2		5- الحالة الصحية ومرحلة السن.	
2		6- العلاقات التجارية والنزاهة في المعاملات.	
2		7- السمعة في السوق.	
2		8- السمعة في البنوك.	
2		9- مدى الوفاء بالسداد في أجل الاستحقاق.	

2		10- الخلفاء المحتملين لإدارة النشاط.	
20	X <sub>1</sub>	<b>تقييم شخصية العميل</b>	
2		11- القدرة على إدارة المنشأة بكفاءة.	القدرة
2		12- القدرة على استخدام الأموال المستثمرة بكفاءة وفي الأغراض المخصصة.	Capacity
2		13- القدرة على تحقيق إيرادات تكفي بالسداد وفق الآجال المحددة.	
2		14- القدرة على تحقيق الاستقرار في السوق وتحقيق مركز تنافسي.	
2		15- القدرة على مواجهة المشاكل بالحلول المناسبة.	
2		16- القدرة على إدارة الحسابات وتحقيق معدلات نشاط جيدة.	
2		17- القدرة على إدارة الخطوط الائتمانية المعتمدة دون تجاوزات في الحدود والشروط والضمانات.	
2		18- القدرة على تحديد الأموال المقترضة وأغراض الاستخدام خلال فترة التسهيلات دفعة واحدة.	
2		19- مدى سيطرة إدارة الرجل الواحد.	
2		20- الخبرة الفنية والإدارية للهيكل الإداري بالنشاط.	
20	X <sub>2</sub>	<b>تقييم قدرة العميل</b>	
4		21- مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة مع الاستخدامات المختلفة.	رأس المال
2		22- مدى توافر رأس المال الكافي لإدارة النشاط.	والمركز المالي
2		23- مدى القدرة على الاحتفاظ برأس المال وتنميته عن طريق تحقيق الأرباح.	Capital
2		24- مدى الكفاءة في إدارة النقدية.	
2		25- مدى الكفاءة في تحقيق رأسمال عامل موجب.	
2		26- مدى الكفاءة في إدارة الاستثمار العامل بالنشاط.	
2		27- مدى الوزن المهني لمراقب حسابات المنشأة الذي قام بإعداد ومراجعة واعتماد ميزانيات النشاط.	
2		28- مدى إمساك الشركة حسابات منتظمة.	
2		29- مدى الشفافية والمصادقية في البيانات المالية المقدمة.	
20	X <sub>3</sub>	<b>تقييم رأسمال العميل</b>	
4		30- الأولوية والامتياز في الضمانات.	الضمان
2		31- سلامة استيفاء الضمانات وتوافر الوثائق المستندية.	Collateral
2		32- مدى رجاحة تقييم الضمانات وتحديثها بالقيم السوقية.	
2		33- مدى كفاءة تحديد المخاطر المرتبطة بالقيم التسليفية.	
2		34- مدى سرعة تصفية الضمانات وديا أو جبريا عند اللزوم.	
2		35- التطور الحادث في أرقام المبيعات.	

2		36- مدى سهولة تسويق منتجات المنشأة.	
4		37- مدى كفاءة تحصيل الديون الدفترية والتجارية.	
20	X <sub>4</sub>	تقييم الضمانات التي يقدمها العميل	
2		38- مكانة المنشأة في السوق المحلي والخارجي.	الظروف المحيطة Conditions
2		39- حجم المنافسة التي تواجهها المنشأة.	
2		40- الظروف الاقتصادية السائدة للقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	
2		41- موقع المنشأة من الدورة الاقتصادية وأثرها على النشاط.	
2		42- مدى نمطية النشاط واستقراره وملامح نموه.	
2		43- تأثير التشريعات المالية كالضرائب والجمارك وتشريعات الاستيراد.	
2		44- تأثير التطورات التكنولوجية على أسلوب الإنتاج القائم.	
2		45- تأثير المكون الأجنبي الداخل في النشاط.	
4		46- الاستعلام وفق مركزية المخاطر.	
20		تقييم الظروف المحيطة بالعميل	
100	XX	الدرجة التقييمية النهائية للعميل	

المصدر: محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر البنكية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص ص 571-574.

يمكن لإدارة الائتمان وضع دليل أو نموذج استرشادي تشتقه من نماذج المعايير الائتمانية الكيفية المذكورة سابقا، يتم من خلاله الحكم على الجدارة الائتمانية للعميل طالب الائتمان، ويمكن أن نجد لكل بنك نموذجا خاصا به بناء على خبرته في منح الائتمان.

وبعد تقييم الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان تقوم إدارة الائتمان بتصنيفه وقياس درجة المخاطرة المتعلقة بمنحه الائتمان، نوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-3): دليل تصنيف مخاطرة العميل

الدرجة التقييمية	تصنيف المخاطرة	
100-86	معدل ممتاز	1
85-71	معدل جيد	2
70-61	معدل مقبول	3
60-51	معدل ضعيف (تحت المراقبة)	4

5	معدل خطر (حظر التمويل)	أقل من 50
---	------------------------	-----------

المصدر: محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر البنكية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص 575.

تساعد النماذج المذكورة في الجدول رقم (3-1) إدارة الائتمان على اتخاذ قرار منح الائتمان، وتنعكس خبرة البنك ومدى قدرته على الاستعلام الائتماني على مدى سلامة قراراته، وعليه كلما كانت قرارات منح الائتمان سليمة كلما كانت مؤشرا على انخفاض درجة مخاطر المحفظة المالية وتحسن عوائدها، وهو ما يعني تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنك.

لكن في ظل التعقيدات الكبيرة في البيئة البنكية وتطوراتها السريعة يكون البنك أمام تحدي استخدام نماذج أكثر دقة، فالنماذج الكيفية لا تعطي نتائج دقيقة بشأن اتخاذ قرار منح الائتمان كون دقة نتائجها تعتمد بشكل كبير على خبرة البنك في التعامل مع عملائه ومدى معرفته بالبيئة الاقتصادية المحيطة، لذلك ظهرت نماذج أخرى كمية تعطي نتائج أكثر دقة، تكون هذه النتائج غالبا أرقاما يمكن من خلالها الحكم على الجودة الائتمانية للعميل طالب الائتمان.

## المبحث الثاني: دور نماذج التنبؤ بالفشل في اتخاذ قرار منح الائتمان

تتكون المحفظة المالية للبنك التجاري من محفظة الأوراق المالية والمحفظة الائتمانية، هذه الأخيرة تتعلق بالنشاط الائتماني للبنك، فجزء من مخاطرة المحفظة المالية ككل يتعلق بالمحفظة الائتمانية متمثلاً في تعثر العملاء عن السداد، وللحد من هذه المخاطر يمكن استخدام نماذج للتنبؤ بالفشل prediction Failure models ما يساهم في تحسين كفاءة المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين كفاءة المحفظة المالية.

### المطلب الأول: ماهية الفشل، أسبابه، أهمية ودور التنبؤ به في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك

من بين المخاطر التي يواجهها البنك في علاقته مع المقترض هي مخاطر التعثر أي عدم الوفاء بالالتزامات عند تاريخ الاستحقاق، وفشل الشركة المقترضة سيؤدي بالضرورة إلى تعثرها، لذلك يحاول البنك التنبؤ بحالة الشركة المقترضة مستقبلاً لاتخاذ قرار منح الائتمان لها.

### أولاً: ماهية الفشل المالي

تم التعرض لظاهرة الفشل على نحو تدريجي في السبعينات من القرن العشرين، وتزايد الاهتمام بها في سنوات الركود خلال الفترة 1980-1982 وتزايد أكثر في الفترة 1989-1991 إذ شهدت ارتفاعاً كبيراً لحالات التعثر وإفلاس الشركات الكبيرة، وبلغ مستوى غير مسبوق سنتي 2001-2002،<sup>1</sup> ونظراً لما أسفرت عنه الأزمة المالية العالمية منذ 2008 من إفلاس العديد من المؤسسات المالية والصناعية، تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التعثر وتصميم النماذج المناسبة للتنبؤ بها،<sup>2</sup> وأصبح الآن من الضروري الاهتمام والتنبؤ بهذه الظاهرة من قبل العديد من الأطراف أهمها البنوك التجارية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Altman, Edward I. et al, **Corporate financial distress and bankruptcy: Predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt**, 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, 2006, P3.

<sup>2</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية انتقادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 01، جامعة بنها، مصر، جويلية 2012، ص 77.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 128.

قام W. Beaver سنة 1966 بتقديم تعريف لظاهرة الفشل المالي للشركات على أنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، ومن الناحية العملية تفشل الشركة إذا تعرضت لأحد الأحداث التالية: الإفلاس، تعثر السندات، الانكشاف المصرفي، أو عدم دفع توزيعات الأسهم الممتازة،<sup>1</sup> وحسب E. Altman يعبر الفشل عن انخفاض معدل العائد المتحقق على رأس المال المستثمر بشكل كبير ومستمر عن العوائد السائدة المتحققة من استثمارات أخرى مماثلة، ويشير إلى وجود أربعة مصطلحات في أدبيات الاقتصاد تُستخدم أحيانا لتؤدي نفس المعنى وهي الفشل، العسر، التعثر والإفلاس، ومهما اختلفت استخدامات هذه المصطلحات فهي تعبر إلى حد ما عن عدم كفاية العوائد لتغطية التكاليف، أين يكون متوسط العائد على الاستثمار يقل باستمرار عن تكلفة رأسمال الشركة،<sup>2</sup> ويمكن التفريق بين هذه المصطلحات من حيث وقت حدوثها، فيعتبر كل من العسر والتعثر مرحلتين تمر بهما الشركة قبل وصولها إلى حالة الفشل أما الإفلاس فهو المرحلة الأخيرة والشكل النهائي لفشل الشركة.

#### ثانياً: أسباب فشل الشركات المقترضة (أسباب التعثر عن السداد)

توجد أسباب متعددة لفشل الشركة المقترضة يمكن إدراجها في ثلاث مجموعات، أسباب تتعلق بالبنك مانح الائتمان، أسباب تتعلق بالشركة المقترضة ذاتها وأسباب تتعلق بالأوضاع والتغيرات الاقتصادية السائدة.

تتمثل أهم الأسباب المتعلقة بالبنك في قصور الدراسة الائتمانية عند طلب الائتمان، قصور متابعة استخدام الائتمان الممنوح وكذا القصور في التعامل مع الشركات الفاشلة من حيث التدخل المبكر للقيام بالإجراءات المناسبة، وتتمثل أهم الأسباب المتعلقة بالشركة في نقص كفاءتها الإدارية والتنظيمية الذي ينعكس سلباً على أداء نشاطها، أيضاً تؤدي التغيرات السريعة في الشكل القانوني لنشاطها خاصة الشركات الفردية وشركات الأشخاص إلى التأثير على استقرار نشاطها وتراجعها،<sup>3</sup> أما بالنسبة للأسباب المتعلقة بالأوضاع والتغيرات الاقتصادية السائدة فتتمثل أهمها في التقلبات في الدورات الاقتصادية (حالات الركود والكساد)، التدخل الحكومي، اشتداد المنافسة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> BEAVER, William H. **Financial ratios as predictors of failure.** Journal of accounting research, 1966, P71.

<sup>2</sup> Altman, Edward I. et al, **Corporate financial distress and bankruptcy: Predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt,** 4rd Edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, 2019, P4.

<sup>3</sup> أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 568-573.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

## ثالثا: أهمية التنبؤ بالفشل ودوره في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك

إن عملية التنبؤ بالفشل المالي لها أهمية كبيرة خاصة إذا تمت في الوقت المناسب، ويستفيد منها كل الأطراف ذوي الصلة بالشركة وفي مقدمتها البنوك التجارية، إذ تهتم بالفشل المالي لما له من تأثير على كفاءة محفظتها الائتمانية، وكذا تمهيدا لاتخاذ قرار منح الائتمان للشركات طالبة الائتمان مستقبلا، بالإضافة إلى ذلك تهتم البنوك بتحديد أسعار وشروط القروض الممنوحة لعملائها حسب توقعاتها للمخاطر الممكنة.<sup>1</sup>

عرض W.Beaver سنة 1966 مقالا بعنوان "النسب المالية كمؤشرات للتنبؤ بالفشل" وخلص من خلاله إلى إمكانية استخدام المؤسسات المالية تحليل النسب المالية للتنبؤ بالفشل لتحديد وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين،<sup>2</sup> وفي سنة 2000 عرض E. Altman دراسة بعنوان "التنبؤ بالفشل المالي للشركات: مراجعة نموذجي Z-Score and Zeta Score"<sup>3</sup> قام فيها بمراجعة نموذجيه وحاول تطوير أساليب واختبارات التنبؤ بتعثر وإفلاس الشركات، وفي خلاصة دراسته أشار إلى أنه يمكن استخدام نموذجه المعروف بـ Zeta Score لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات، تحديد المخاطر الاستثمارية في المحفظة المالية ومخاطر الاستثمارات الفردية وكذا زيادة فعالية التدقيق الداخلي والخارجي للشركات.

إن عدم اعتماد البنوك على نماذج أو معايير للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة قد يزيد من حجم التعثر في محافظها الائتمانية، يخلق هذا الأمر تأثيرا سلبيا على المركز المالي لهذه البنوك، ويؤدي إلى زيادة ومضاعفة حجم المخصصات التي تقوم البنوك بتكوينها وتحميلها على أرباحها مما يؤثر على أرباح البنك بالانخفاض، وعليه يمكن القول أن اعتماد البنوك التجارية على نماذج التنبؤ بالفشل لاتخاذ قرار منح الائتمان يساهم في تحسين كفاءة محافظها الائتمانية من خلال تخفيض مخاطرها وعلى الأقل تحقيق استقرار في عوائدها، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة محافظها المالية.

## المطلب الثاني: تطور استخدام نماذج التنبؤ بالفشل

سنعرض الدراسات الأصلية للتنبؤ بالفشل وأهم الدراسات التي أُنجزت بعدها أخذنا بعين الاعتبار التنوع في تاريخ النشر، أساليب الدراسة وحالات الدراسة.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سبق ذكره، ص128.

<sup>2</sup> BEAVER, William H, **op-cit**, P 101.

<sup>3</sup> Altman, Edward I. "Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA models." Stern School of Business, New York University, 2000, PP 9-12.



أولى المحاولات للتنبؤ بالفشل كانت سنة 1932، حين عرض Fitzpatrick دراسة بعنوان "مقارنة النسب المالية للمؤسسات الصناعية الناجحة ومثيلائها المتعثرة"، حيث قام الباحث بالمقارنة بين قيم النسب المالية للشركات المتعثرة مع قيمها للشركات السليمة ووجد أن الشركات المتعثرة عادة هي ذات القيم الضعيفة.<sup>1</sup>

في سنة 1966 عرض W. Beaver دراسته بعنوان "النسب المالية كمؤشرات للتنبؤ بالفشل"<sup>2</sup> الهدف منها التنبؤ باحتمال الفشل قبل خمس سنوات من حدوثه، أجريت على عينة من 79 شركة سليمة و79 شركة فاشلة في الفترة 1954-1964 حيث أخضعها إلى 30 نسبة مالية الأكثر دلالة على سلامة المركز المالي للشركات، وباستخدام نموذج التحليل التمييزي البسيط توصل إلى نموذج حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 78% قبل خمس سنوات من الفشل و87% قبل عام من الفشل.

في سنة 1968 قام E. Altman بعرض دراسته بعنوان "النسب المالية، التحليل التمييزي والتنبؤ بإفلاس الشركات"<sup>3</sup> الهدف منها التنبؤ باحتمال الفشل قبل خمس سنوات من حدوثه أجريت على عينة من 33 شركة سليمة و33 شركة فاشلة خلال الفترة 1946-1965 وأخضعها إلى 22 نسبة مالية، استخدم أسلوب التحليل التمييزي المتعدد وتوصل إلى نموذج مكون من خمس نسب مالية يعرف بنموذج Z-score حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 97% للشركات السليمة و94% للشركات الفاشلة.

في عام 1973 عرض Wilcox دراسة بعنوان "التنبؤ بفشل الشركات باستخدام البيانات المحاسبية"<sup>4</sup>، الهدف منها هو التنبؤ باحتمال الفشل قبل خمس سنوات من حدوثه، أجريت على عينة من 52 شركة فاشلة و52 شركة سليمة خلال الفترة 1949-1971، استخدم أسلوب الاستنتاج الإحصائي وتحصل على نموذج خطي بسيط يتمثل متغيره المستقل في نسبة التدفق النقدي المعدل وحقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 94% قبل سنة من التعثر، 90% قبل سنتين من الفشل، 88% قبل ثلاث سنوات من الفشل، 90% قبل أربع سنوات من الفشل، و76% قبل خمس سنوات من الفشل.

<sup>1</sup> FITZPATRICK, Paul Joseph. **A comparison of the ratios of successful industrial enterprises with those of failed companies**, Certified Public Accountant, 1932, unpublished paper.

<sup>2</sup> BEAVER, William H. **Financial ratios as predictors of failure**. Journal of accounting research, vol. 4, 1966, pp. 71-111.

<sup>3</sup> ALTMAN, Edward I. **Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy**. The journal of finance, 1968, vol. 23, no 4, pp. 589-609.

<sup>4</sup> WILCOX, Jarrod W. **A prediction of business failure using accounting data**. Journal of Accounting Research, vol. 11, 1973, pp. 163-179.

في سنة 1974 عرض Blum. M دراسة بعنوان "عقلية الشركة الفاشلة"<sup>1</sup> هدف من خلالها إلى تحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل، قام فيها ببناء نموذج اعتمادا على البيانات المحاسبية وبيانات الأسواق المالية للفترة 1954-1968 لـ 115 شركة فاشلة و 115 شركة سليمة، استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي وتوصل إلى نموذج مكون من خمس متغيرات حقق نسبة تنبؤ صحيح تراوحت بين 93-95% قبل سنة من الفشل ونسبة تنبؤ 80% قبل سنتين من الفشل و 70% قبل ثلاث سنوات من الفشل.

في سنة 1977 عرض E. Altman et Al دراسة بعنوان "تحليل ZETA TM كنموذج جديد لتحديد خطر إفلاس الشركات"<sup>2</sup> الهدف منها تحديد المتغيرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل قبل حدوثه بخمس سنوات عكس النموذج الأول الذي عجز عن التنبؤ لأكثر من سنتين، والمفاضلة بين أسلوب التحليل التمييزي الخطي والتحليل التمييزي التربيعي، أجريت على عينة من 53 شركة فاشلة و 58 شركة سليمة خلال الفترة 1969-1975، استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي وطور نموده السابق Z-score إلى نموذج جديد عرف بـ ZETA Score تمكن من خلاله من تحسين القدرة التنبؤية للنموذج اتسع نطاق استخدامه في دول أخرى مثل بريطانيا وكندا وأستراليا ودول أوروبا بعدما كان محصورا في ال و م أ، هذا النموذج مكون من سبع نسب مالية حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 93% قبل عام من الفشل و 70% قبل خمس سنوات من الفشل، وفي جوان من سنة 2000 قام ألتمان بمراجعة نموذجيه Z-Score and Zeta Score من خلال عرض دراسة بعنوان "التنبؤ بالفشل المالي للشركات: مراجعة نموذجي Z-Score and Zeta Score"<sup>3</sup> هدف إلى تطوير اختبارات التنبؤ بالتعثر والإفلاس خلال سنة 1999، وأشار إلى إمكانية استخدام نموذج Zeta Score لتقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية وغير المالية، تحديد مخاطر الاستثمارات الفردية واستثمارات المحفظة المالية، وكذا زيادة فعالية التدقيق الداخلي والخارجي للشركات.

<sup>1</sup> BLUM, Marc P. **The failing company doctrine**. Boston College Industrial And Commercial Law Review, vol. 16, no 1, 1974, pp. 75-113.

<sup>2</sup> ALTMAN, Edward I., HALDEMAN, Robert G., et NARAYANAN, Paul. **ZETATM analysis A new model to identify bankruptcy risk of corporations**. Journal of banking & finance, 1977, vol. 1, no 1, pp. 29-54.

<sup>3</sup> Altman, Edward I. "Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA models." **Op-cit**, PP 9-12.

في عام 1979 عرض Norton & Smith دراسة بعنوان "مقارنة المستوى العام للأسعار والتكلفة التاريخية للقوائم المالية للتنبؤ بالإفلاس"<sup>1</sup> الهدف منها هو التنبؤ باحتمال حدوث الفشل قبل أربع سنوات من حدوثه باستخدام القوائم المالية، أجريت على عينة من 30 شركة فاشلة و30 شركة سليمة خلال الفترة 1971-1975، اعتمد على 32 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي ليحصل على نموذج مكون من سبع نسب مالية حقق أفضل نسب تنبؤ بالاعتماد على التكلفة التاريخية في السنة الأولى والثالثة قبل الفشل بلغت 89.5% و83.3% على التوالي، بينما حقق أفضل نسبة تنبؤ بالاعتماد على المستوى العام للأسعار في السنة الثانية قبل الفشل بلغت 83.3%، وحقق نسب تنبؤ متساوية بلغت 81.7% في السنة الرابعة قبل الفشل.

في سنة 1980 عرض J. Ohlson دراسته بعنوان "النسب المالية واحتمال التنبؤ بالإفلاس"<sup>2</sup> الهدف منها هو التنبؤ بحدوث الفشل قبل وقوعه. أجريت على 105 شركات فاشلة و2058 شركة سليمة خلال الفترة 1970-1976، لم يعتمد على البيانات السنوية لشركة التصنيف Moody's وإنما على إفصاح الشركات، استخدم نموذج اللوجيت وتوصل إلى نموذج مكون من تسعة متغيرات حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 96.12% خلال عام قبل الفشل و95.55% خلال العام الثاني قبل الفشل و92.84% خلال العامين الأول والثاني قبل الفشل، وأشار إلى أن قوة النموذج في التنبؤ بالتعثر ترتبط بمدى توفر المعلومة (التقارير المالية).

في سنة 1991 عرض B. Platt & H. Platt دراسة بعنوان "تعليق على استخدام علاقات نسب الصناعة في التنبؤ بالإفلاس"<sup>3</sup> الهدف منها هو بناء نموذج للتنبؤ بالفشل قبل حدوثه، أجريت على عينة من 182 شركة فاشلة و182 شركة سليمة خلال الفترة 1972-1987، استخدم نموذج اللوجيت وتوصلا إلى نموذج مكون من سبع نسب مالية حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 85% بالنسبة للفترة 1972-1986 ونسبة 91% بالنسبة للفترة 1986-1987 ونسبة 86.5% بالنسبة للفترة 1972-1987.

<sup>1</sup> NORTON, Curtis L. et SMITH, Ralph E. **A comparison of general price level and historical cost financial statements in the prediction of bankruptcy.** Accounting Review, Vol. 54, No. 1, 1979, pp. 72-87.

<sup>2</sup> OHLSON, James A. **Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy.** Journal of accounting research, Vol. 18, No. 1, Spring 1980, pp. 109-131.

<sup>3</sup> PLATT, Harlan D. et PLATT, Marjorie B. **A note on the use of industry-relative ratios in bankruptcy prediction.** Journal of Banking & Finance, vol. 15, no 6, 1991, pp. 1183-1194.

في سنة 1994 عرض E. Altman et al دراسة بعنوان "تشخيص عسر الشركات، مقارنة استخدام التحليل التمييزي الخطي والشبكات العصبية (التجربة الايطالية)"<sup>1</sup> الهدف منها التنبؤ بعسر الشركات والمقارنة بين التحليل التمييزي والشبكات العصبية من حيث دقة التنبؤ، أجريت على 213 شركة سليمة و213 شركة فاشلة خلال الفترة 1982-1992، استخدم أسلوب التحليل التمييزي وتوصل إلى نسبة تصنيف صحيح بلغت 86.4% بالنسبة للشركات الفاشلة و90.3% بالنسبة للشركات السليمة، استخدم أيضا تقنية الشبكات العصبية وتوصل إلى نسبة تصنيف صحيح بلغت 97.7% بالنسبة للشركات السليمة و97% بالنسبة للشركات الفاشلة.

في سنة 2008 عرض Abdullah et al دراسة بعنوان "التنبؤ بفشل الشركات المدرجة في البورصة الماليزية: مقارنة التحليل التمييزي المتعدد، الانحدار اللوجستي، نموذج تحليل المخاطر"<sup>2</sup> الهدف منها التنبؤ بالفشل المالي للشركات الماليزية المدرجة بالبورصة من خلال المقارنة بين ثلاثة نماذج وهي: نموذج التحليل التمييزي المتعدد، نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج تحليل المخاطر، أجريت الدراسة على 26 شركة فاشلة و26 شركة سليمة خلال الفترة 1990-2000، وتوصلت إلى أفضلية نموذج تحليل المخاطرة يليه نموذج الانحدار اللوجستي ثم نموذج التحليل التمييزي بنسب تنبؤ صحيح على التوالي 94.9%، 82.7%، و80.8%، لكن بإدماج عينة الإعداد مع عينة الاختبار كانت الأفضلية لنموذج التحليل التمييزي ثم نموذج الانحدار اللوجستي وأخيرا نموذج تحليل المخاطرة بنسب تنبؤ صحيح على التوالي 85%، 80%، و63.9%.

في سنة 2009 عرض W. Beaver et al دراسة بعنوان "هل أصبحت القوائم المالية أقل دلالة؟ أدلة مستقاة من قدرة النسب المالية على التنبؤ بالإفلاس"<sup>3</sup> الهدف منها اختبار قدرة بيانات القوائم المالية على التنبؤ بالفشل، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 74823 شركة سليمة و8130 شركة فاشلة خلال الفترة 1962-2002، استخدم أسلوب تحليل المخاطرة وتوصل إلى نموذج مكون من ثلاث متغيرات حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 87,64%.

<sup>1</sup> ALTMAN, Edward I., MARCO, Giancarlo, et VARETTO, Franco. **Corporate distress diagnosis: Comparisons using linear discriminant analysis and neural networks (the Italian experience)**. Journal of banking & finance, vol. 18, no 3, 1994, pp. 505-529.

<sup>2</sup> ABDULLAH, Nur Adiana Hiau, HALIM, Abd, AHMAD, Hamilton, et al. **Predicting corporate failure of Malaysia's listed companies: Comparing multiple discriminant analysis, logistic regression and the hazard model**. International Research Journal of Finance and Economics, vol. 15, May 2008, pp. 201-217.

<sup>3</sup> BEAVER, William H., MCNICHOLS, Maureen F., et RHIE, Jung-Wu. **Have financial statements become less informative? Evidence from the ability of financial ratios to predict bankruptcy**. Review of Accounting Studies, vol. 10, no 1, 2005, pp. 93-122.

في نفس السنة عرض LIN Tzong-Huei دراسة بعنوان "دراسة نموذج مشترك للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات في تايوان: نموذج التحليل التمييزي المتعدد، اللوجيت، البروبيت والشبكات العصبية"<sup>1</sup> الهدف منها بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام أربعة نماذج هي الأكثر شيوعا واختبار القدرة التنبؤية لهذه النماذج، أجريت على الشركات الصناعية العامة في تايوان خلال الفترة 1998-2005، وباستخدام النماذج الأربعة التالية: التحليل التمييزي المتعدد، نماذج اللوجيت والبروبيت ونموذج الشبكات العصبية، توصلت الدراسة إلى أن نماذج البروبيت واللوجيت والشبكات العصبية حققت نسبة تنبؤ عالية وأن نموذج البروبيت هو الأكثر دقة وفعالية في التنبؤ، وتوصلت أيضا إلى أن دقة النماذج الثلاثة في التنبؤ ضعيفة في حالة بيانات تايوان، وإلى إمكانية إدماج متغير حوكمة الشركات مع المتغيرات المالية في نماذج التنبؤ بالتعثر.

في سنة 2010 عرض Yazdipour & Constand دراسة بعنوان "التنبؤ بفشل الشركات: منظور مالي سلوكي"<sup>2</sup>، الهدف منها التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الجانب السلوكي من خلال تطبيق مفاهيم علم النفس وعلم الأعصاب، أشارت إلى أن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على البيانات المالية فقط، وأن هناك ثلاثة أسباب رئيسية للفشل تتمثل في العنصر البشري، الإدارة، وصناعة القرار، ومن جهة أخرى أشارت إلى صعوبة إخضاع الجوانب السلوكية للقياس الكمي نظرا لتغيرها المستمر وتأثرها بعوامل أخرى كثيرة.

وفي سنة 2017 عرض Ibrahim Onur Qz دراسة بعنوان "مقاربة نظرية لنمذجة التنبؤ بالعسر المالي"<sup>3</sup> الهدف منها اختبار الأساس النظري لنمذجة التنبؤ بالفشل في ثماني دول، أجريت الدراسة على عينة من 1775 شركة فاشلة و23858 شركة سليمة خلال الفترة 2000-2014، استخدم نموذج الانحدار اللوجستي وحققت نسبة تنبؤ صحيح 87.16% قبل عام من الفشل، واستخدم أيضا نموذج الشبكات العصبية وحققت نسبة تنبؤ صحيح بلغت 89.88% قبل عام من الفشل، وبالتالي توصل إلى أن التنبؤ باستخدام تقنية الشبكات العصبية حقق نسبة أفضل منها عند استخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

<sup>1</sup> LIN, Tzong-Huei. A cross model study of corporate financial distress prediction in Taiwan: Multiple discriminant analysis, logit, probit and neural networks models. Neurocomputing, vol. 72, no 16-18, 2009, pp. 3507-3516.

<sup>2</sup> YAZDIPOUR, Rassoul et CONSTAND, Richard. Predicting firm failure: A behavioral finance perspective. The Journal of Entrepreneurial Finance, vol. 14, no 3, 2010, pp. 90-104.

<sup>3</sup> OZ, Ibrahim Onur et YELKENCI, Tezer. A Theoretical Approach to Financial Distress Prediction Modeling. Managerial Finance, 2017, vol. 43, no 2, pp. 212-230.

نلاحظ أن نماذج التنبؤ بالفشل تم تطويرها وتحسينها باستمرار من عدة نواحي، فمن حيث الأساليب والنماذج المستخدمة في بنائها تم في البداية الاعتماد على أسلوب المقارنة بين النسب المالية، ثم التحليل التمييزي البسيط والمتعدد، مروراً بنموذج تحليل المخاطرة ونماذج الانحدار ذات الاستجابة النوعية كاللوجيت والبروبيت، ووصولاً إلى نماذج الذكاء الاصطناعي، ومن حيث طبيعة البيانات المستخدمة فقد تم الاعتماد على بيانات مالية وغير مالية، وفي العقدين الأخيرين تم استخدام بيانات الجانب السلوكي، ومن حيث أحجام وطبيعة العينات التي تم الاعتماد عليها أصبحت حالياً الدراسات تُقام على عينات كبيرة وأكثر تمثيلاً من الدراسات الأولى؛ ونتيجة لأهمية موضوع التنبؤ بالفشل لا تزال الدراسات تُنجز في هذا الموضوع باستخدام النماذج الحديثة لتحقيق مستويات عالية من الدقة في التنبؤ على غرار نماذج الذكاء الاصطناعي.

### المطلب الثالث: أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التنبؤ بالفشل

بعد عرض تطور نماذج التنبؤ بالفشل والدراسات الأصلية والسابقة في هذا المجال، نلاحظ أنه تم استخدام أساليب مختلفة في بناء نماذج التنبؤ بالفشل تتمثل أهمها في نموذج التحليل التمييزي، نموذج الانحدار اللوجستي، ونموذج الشبكات العصبية، سنتطرق إلى ماهية هذه النماذج من خلال هذا المطلب.

#### أولاً: نموذج التحليل التمييزي

يعرف التحليل التمييزي بأنه أسلوب إحصائي يعمل على تصنيف المشاهدات إلى واحد من مجتمعين أو أكثر محددة مسبقاً بالاعتماد على الخصائص الفردية لتلك المشاهدات، وذلك بهدف بناء قاعدة يمكنها المساعدة مستقبلاً في تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه أي مشاهدة جديدة،<sup>1</sup> وفي سنة 1936 عرض R. A. Fisher دراسة بعنوان "استخدام القياسات المتعددة في مشاكل التصنيف"<sup>2</sup> طور من خلالها أسلوباً للتمييز بين انتماء المشاهدات يطلق عليه أسلوب التحليل التمييزي، وتتلخص فكرة فيشر في تحويل المشاهدات متعددة المتغيرات  $X$  إلى مشاهدات وحيدة المتغير  $Y$  بحيث يتم فصل قيم  $Y$  التي نحصل عليها من المجتمعين  $\pi_1, \pi_2$  بقدر المستطاع، ولقد اقترح فيشر أن نأخذ توليفات خطية من  $X$  لنحصل منها على القيم  $Y$  وذلك لأن التوليفات الخطية هي دوال بسيطة في  $X$  ويمكن التعامل معها من الناحية الرياضية

<sup>1</sup> بن عمر خالد، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011، ص 171.

<sup>2</sup> FISHER, Ronald A. **The use of multiple measurements in taxonomic problems.** Annals of human genetics, 1936, vol. 7, no 2, pp. 179-188.

بسهولة، فإذا كانت  $\mu_{1Y}$  تشير إلى متوسط قسم  $Y$  التي نحصل عليها من  $X$  التي تنتمي للمجتمع  $\pi_1$  وكانت  $\mu_{2Y}$  تشير إلى متوسط قسم  $Y$  التي نحصل عليها من  $X$  التي تنتمي للمجتمع  $\pi_2$ ، فإن فيشر احتار التوليفة الخطية التي تعظم (مربع) المسافة بين  $\mu_{1Y}$  وبين  $\mu_{2Y}$  منسوبة إلى تباين  $Y$ .<sup>1</sup>

يعتبر التحليل التمييزي من أساليب التحليل متعدد المتغيرات التي تهتم بالتمييز بين مجموعات مختلفة من المشاهدات وتصنيفها بعد تكوين الدالة المميزة،<sup>2</sup> تعمل هذه الدالة على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعات وتقليل التشابه في أخطاء التصنيف في الوقت ذاته،<sup>3</sup> وفي مجال الائتمان المصرفي يتم الاعتماد على النسب المالية التي يتم استخراجها من مختلف القوائم المالية للشركات المقترضة بالإضافة إلى المتغيرات النوعية التي يتم استخراجها من ملف طلب الائتمان، حيث يتم اختيارها على النحو الذي يجعلها محيطة بمختلف الأبعاد لاسيما ذات الطبيعة المالية الرئيسية للشركة (السيولة، الربحية، الرفع المالي، النشاط...)<sup>4</sup> وهذه النسب تمثل المتغيرات المستقلة للنموذج الذي يأخذ شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء نقطة لكل شركة مقترضة، هذه النقطة أو العلامة المميزة يعتمد عليها البنك في الحكم على وضعية الشركة طالبة الائتمان إما سليمة وإما فاشلة وإما بينهما أي تبقى محل شك، وتأخذ معادلة النموذج الشكل التالي:

$$Z = \sum \alpha_i x_i + \beta$$

حيث إن  $Z$  هي المتغير التابع وتمثل النقطة أو العلامة المميزة لكل شركة مقترضة،  $\alpha_i$  تمثل المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة ( $i$ )،  $x_i$  هي المتغيرات المستقلة وتمثل النسب المالية الأكثر دلالة على الجدارة الائتمانية للشركة وتعتبر أيضا كمؤشرات لدرجة المخاطرة،  $\beta$  عبارة عن ثابت يمثل الجزء الثابت من المخاطر.

<sup>1</sup> ريتشارد جونسون وآخرون، ترجمة عبد المرحي حامد عزام، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 738.

<sup>2</sup> حمزة إسماعيل شاهين وآخرون، مقارنة بين التحليل التمييزي الخطي واحتمال الاستجابة في تصنيف البيانات، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص 251.

<sup>3</sup> عز الدين حيدر، استخدام التحليل التمييزي في تصنيف العملاء المصرفيين الاعتباريين (الشركات) دراسة ميدانية على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 04، 2013، ص 249.

<sup>4</sup> بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

بعد بناء نموذج التنبؤ بالفشل يتطلب اتخاذ قرار منح الائتمان تعيين قاعدة للفصل في انتماء الشركات طالبة الائتمان إلى إحدى المجموعتين، وفي حالة وجود مجموعتين فقط يتم تحديد نقطة الفصل والتي تمثل متوسط القيم التمييزية للمجموعتين، تحسب هذه النقطة وفق الصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$Z^* = \frac{N_1 Z_1 + N_2 Z_2}{N_1 + N_2}$$

حيث إن  $Z^*$  تمثل نقطة الفصل،  $Z_1$  و  $Z_2$  تمثلان متوسط القيم التمييزية للشركات الفاشلة والشركات السليمة على الترتيب،  $N_1$  و  $N_2$  تمثلان عدد الشركات الفاشلة وعدد الشركات السليمة على الترتيب.

فإذا كانت القيمة التمييزية للشركة المقترضة الجديدة أكبر من أو تساوي قيمة نقطة الفصل فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة المؤسسات السليمة، وإذا كانت قيمتها التمييزية أقل تماما من قيمة نقطة الفصل فإنه يتم تصنيفها ضمن مجموعة الشركات الفاشلة.<sup>2</sup>

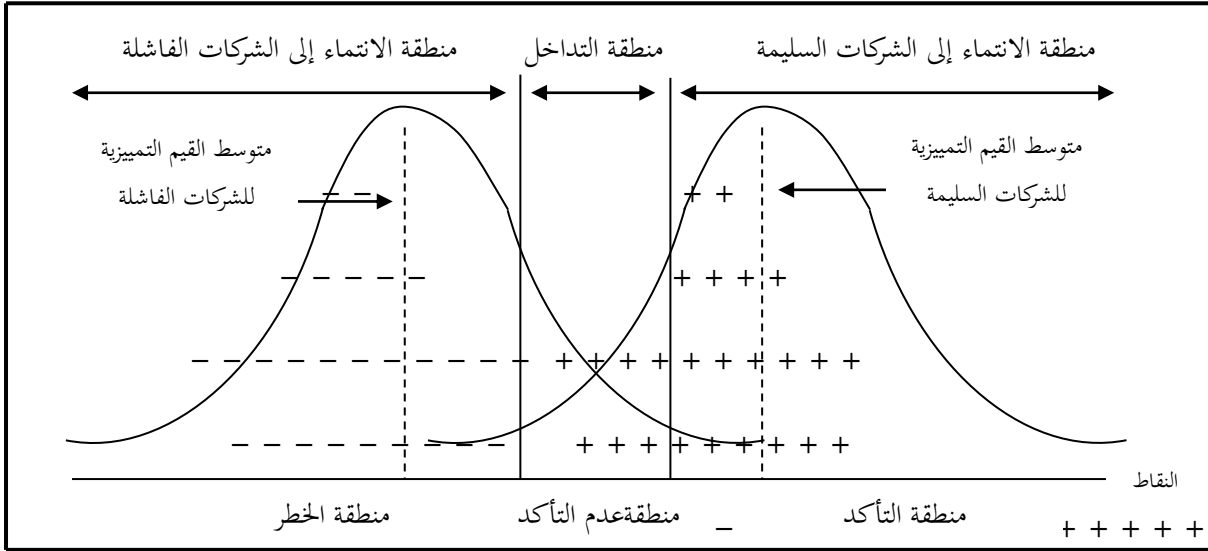
وتجدر الإشارة إلى أن عملية تصنيف الشركات الجديدة طالبة الائتمان على أساس قاعدة الفصل المتوصل إليها لا يمكن أن تكون خالية تماما من الأخطاء، إذ أنه من المحتمل أن يكون هناك تصنيف خاطئ، وأمام هذه المعطيات فإن تطبيق أسلوب التحليل التمييزي على مجتمعين ذوي خصائص ومميزات مختلفة (شركات سليمة وشركات فاشلة) ينتج عنه تداخل بين هذين المجتمعين بدرجة معينة، يتمثل هذا التداخل في مجموعة الشركات التي تحمل بعض خصائص المجتمع الأول وبعض خصائص المجتمع الثاني، ولذلك نجد نسبة التصنيف الخاطئة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

<sup>1</sup> صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 108.

<sup>2</sup> بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص 184.



الشكل رقم (3-3): تصنيف الشركات حسب قيمها التمييزية ومنطقة التداخل



المصدر: بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

تعتبر دراسة Altman سنة 1968 الدراسة الأولى التي استخدمت أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لبناء نموذج للتنبؤ بالفشل مكون من خمس نسب مالية يعرف بنموذج Z-score حقق نسبة تنبؤ صحيح بلغت 97% للشركات السليمة و94% للشركات الفاشلة، وعليه يمكن للبنوك التجارية استخدام مثل هذا الأسلوب لبناء نماذج للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة منها مستقبلاً، من خلال دراسة مجتمع الشركات المقترضة التي سبق وحصلت على ائتمان، وذلك بتحديد مجموعتين جزئيتين من هذا المجتمع، تتمثل الأولى في الشركات السليمة التي لم تتعثر في السداد عند تاريخ الاستحقاق، وتتمثل الثانية في الشركات الفاشلة والتي تعثرت ولم تتمكن من سداد التزاماتها اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق، واعتماداً على معلومتها المحاسبية وغير المحاسبية يتم بناء نموذج التنبؤ بالفشل يتكون من المتغيرات الأكثر دلالة على الجدارة الائتمانية، يسمح باتخاذ قرار أكثر دقة في عملية منح الائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر المحفظة الائتمانية وتحقيق استقرار في عوائدها، ما يؤدي في الأخير إلى تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

### ثانياً: نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Model (LRM)

يكون المتغير التابع في نماذج الانحدار إما متغيراً كمياً وإما نوعياً، في الحالة الأولى يكون الهدف هو تقدير القيمة المتوقعة أو المتوسط لهذا المتغير بشرط قيم المتغيرات المستقلة أي  $E(Y_i / X_{1i}, X_{2i}, \dots, X_{xi})$  أما في الحالة الثانية (المتغير التابع متغير نوعي) فيكون الهدف هو إيجاد احتمال حدوث شيء ما، ولهذا

تسمى نماذج الانحدار ذات الاستجابة النوعية بالنماذج الاحتمالية، هذه الاستجابة قد تكون ثنائية وقد تكون أكثر ويطلق عليها بالاستجابة المتعددة.<sup>1</sup>

يعتبر الانحدار اللوجستي من نماذج الانحدار ذات الاستجابة النوعية، وهو أحد أكثر التقنيات المستخدمة على نطاق واسع للتصنيف، إذ يعود الفضل في تطوير هذا النموذج إلى الباحث Verhulst باعتباره أول من استخدم الدالة اللوجستية لوصف نمو المجتمع وأسماها بدالة النمو، ثم في عام 1920 قام الباحثان Peal & Reed باستخدام هذه الدالة لحساب نمو السكان ليطلقا عليها اسم الدالة اللوجستية بدلا من دالة النمو، حيث عرفها Harver بأنها الطريقة الإحصائية لنمذجة البيانات الثنائية،<sup>2</sup> وتعتبر دراسة Ohlson سنة 1980 بعنوان "النسب المالية واحتمال التنبؤ بالإفلاس" أول دراسة استخدمت نموذج الانحدار اللوجستي لبناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.<sup>3</sup>

ويُعرف نموذج الانحدار اللوجستي على أنه أسلوب إحصائي يستخدم لفحص العلاقة بين متغير تابع اسمي ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة،<sup>4</sup> وهو نموذج انحدار يستخدم عندما يكون المتغير التابع متغيرا اسميا غير ترتيبى،<sup>5</sup> ويعرف أيضا على أنه تقنية إحصائية تهدف إلى بناء نموذج تنبؤي بقيمة متغير تابع نوعي ثنائي وذلك انطلاقا من نتيجة احتمال انتمائه إلى إحدى الفئتين أو المجتمعين الجزئيين (يأخذ إحدى القيمتين الصفر أو الواحد) بناء على معطيات قائمة من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تكون كمية أو نوعية،<sup>6</sup> ومن أهم فرضيات هذا النموذج وجود علاقة غير خطية بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة<sup>7</sup> يمكن عرضها في النموذج الرياضي التالي:<sup>8</sup>

$$P(Y=1 / \mathbf{x}_1, \dots, \mathbf{x}_k) = f(\mathbf{x}_1, \dots, \mathbf{x}_k)$$

<sup>1</sup> GUJARATI, Damodar N. et PORTER, Dawn C. **Basic Econometrics**. 4th Edition, United States Military Academy, West Point, 2003, p581.

<sup>2</sup> خليفة الحاج وآخرون، تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة 2009-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 254.

<sup>3</sup> Stefan Trueck and Svetlozar T. Rachev, **Rating Based Modeling of Credit Risk : Theory and Application of Migration Matrices**, USA, 2008, P 22.

<sup>4</sup> عادل بن أحمد بن حسن بابطين، الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة، أطروحة دكتوراه تخصص إحصاء وبحوث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429-1430هـ، ص 11.

<sup>5</sup> علي أبشر فضل المولى سليمان، المقارنة بين التحليل التمييزي والنموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية في تصنيف المشاهدات، أطروحة دكتوراه في علوم الإحصاء، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 48.

<sup>6</sup> بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>7</sup> خليفة الحاج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 254.

<sup>8</sup> Stefan Trueck and Svetlozar T. Rachev, **op-cit**, P 22.

تشير الدالة f إلى دالة التوزيع اللوجستي والتي تأخذ الصياغة التالية:

$$P(Y = 1/X_1, \dots, X_k) = \frac{e^{(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})}}{1 + e^{(\sum_{j=0}^k \beta_j X_{ij})}}$$

حيث:

$Y_i$ : المشاهدة  $i$  للمتغير التابع ثنائي الاستجابة، حيث  $i=1,2,\dots,n$

$X_{ij}$ : المشاهدة  $i$  للمتغير المستقل  $j$  حيث أن  $W_{i0}=1$  و  $j=1,2,\dots,k$

$\beta_j$ : معاملات النموذج.

ويمكن أن نحول علاقة الانحدار غير الخطية بين المتغير التابع  $Y_i$  والمتغيرات المستقلة في النموذج اللوجستي إلى علاقة انحدار خطية، ففي سنة 1944 قام الإحصائي Berkson بتحويل علاقة الانحدار غير الخطية في النموذج اللوجستي إلى علاقة انحدار خطية باستخدام تحويل اللوجيت Logit Transformation وذلك من خلال معامل اللوجيت "Odds" الذي يمثل نسبة احتمال تحقق الحدث المرغوب ( $Y_i=1$ ) إلى احتمال عدم تحقق هذا الحدث ( $Y_i=0$ )<sup>1</sup>، فتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\text{Log odds} = \text{Logit}(p) = \beta_0 + \sum_{i=1}^j \beta_i X_i$$

حيث إن: **Log odds** تعبر عن لوجيت معامل الترجيح، ويعطى Odds بالعلاقة التالية:

$$\text{odds} = \frac{P}{1-P}$$

وبناء على ذلك تكون العلاقة بين لوجيت معامل الترجيح **Log odds** والمتغيرات المستقلة  $X_i$  هي علاقة خطية، والمتغير التابع في هذه الحالة هو عبارة عن لوغاريتم معامل الترجيح والمسمى اختصاراً Logit. وتصبح معادلة الانحدار اللوجستي على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$\text{Logit } P(Y = 1/X_1, \dots, X_k) = \beta_0 + \sum_{i=1}^j \beta_i X_i$$

ثالثاً: نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية

## 1- النشأة والتطور

<sup>1</sup> خليفة الحاج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 256.

<sup>2</sup> عادل بن أحمد بن حسن بابطين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

تعود أصول تقنية الشبكة العصبية إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث وضع الأخصائي النفسي William James عام 1980 نظرية حول طريقة عمل الدماغ على مستوى العصب وكيفية انتشار الإثارة للخلايا المجاورة، في سنة 1943 نُفذ أول نموذج على يد الأخصائي في فيزيولوجية الأعصاب McCulloch والرياضي Walter Pitts بإنشائهما لشبكة حقيقية أساسها دوائر كهربائية مكونة من مجموعة وحدات ثنائية تمثل الخلايا العصبية الاصطناعية، وتتصل الخلايا فيما بينها عبر مشبك عصبي يولد الإثارة،<sup>1</sup> إذ قاما ببناء نموذج لخلية عصبية كخلية بيولوجية وكيفية محاكاة عمل هذه الخلايا لأغراض إجراء مهام حسابية، وفي عام 1949 قدم Donald Hebb أول قاعدة لتعليم الشبكة العصبية أطلق عليها Hebbian learning Rule اعتمدت كقاعدة أساسية لتطوير خوارزميات التعليم،<sup>2</sup> كما أشار في كتابه منظمة السلوك إلى أهمية التزاوج المشبكي في عملية التمرن (عملية تدريب الخلية)،<sup>3</sup> وفي عام 1959 ظهر أول تطبيق لهذه التقنية من قبل Bernard. W حيث استخدمت كمرشحات قابلة للتكيف لإلغاء التشويش الحاصل في خطوط الهاتف، واستمرت الدراسات حول الشبكات العصبية لكن بشكل ضئيل إلى أن قدم Hopfield سنة 1982 بحثاً حول الشبكات العصبية<sup>4</sup> بين فيه إمكانية استخدام الشبكات العصبية في حل المشكلات الصعبة.<sup>5</sup>

وفيما يتعلق باستخدام الشبكات العصبية في العلوم الإدارية فإنها تتميز بالحدثة، إذ انتشر استخدامها منذ بداية 1990 كأداة للتحليل والتقدير والتنبؤ بدلا من الأساليب الإحصائية التقليدية،<sup>6</sup> واستخدمت الشبكات العصبية لأغراض التمييز والتصنيف في العديد من البحوث ومنها البحوث التي حاولت التنبؤ بالفشل من خلال التصنيف بين الشركات السليمة والشركات المقترضة، ففي سنة 1994 عرض E. Altman et al دراسة بعنوان "تشخيص عسر الشركات، مقارنة استخدام التحليل التمييزي

<sup>1</sup> صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>2</sup> زهراء مازن القطان، تمييز بصمة تمييز بصمة الأصعب المعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة الرافدين لعلوم الحاسوب والرياضيات، المجلد 11، العدد 01، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص 148.

<sup>3</sup> صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>4</sup> HOPFIELD, John J. **Neural networks and physical systems with emergent collective computational abilities**. Proceedings of the national academy of sciences, vol. 79, no 8, 1982, pp. 2554-2558.

<sup>5</sup> صفوان ناظم راشد وآخرون، مقارنة بين أسلوبي الشبكات العصبية الاصطناعية والمربعات الصغرى للنماذج الخطية وغير الخطية مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 250.

<sup>6</sup> بوزيدي لمجد، دور الذكاء الاصطناعي في التوقع والتحليل الكمي للمخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص 236-237.

الخطي والشبكات العصبية (التجربة الايطالية)<sup>1</sup> الهدف منها التنبؤ بفشل الشركات والمقارنة بين التحليل التمييزي والشبكات العصبية من حيث دقة التنبؤ، وتوصل إلى أن استخدام الشبكات العصبية يعطي نسب تنبؤ صحيح أعلى منها عند استخدام التحليل التمييزي، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسات أخرى،<sup>2</sup> ولا زالت حاليا تستخدم الشبكات العصبية لبناء نماذج التنبؤ بالفشل نظرا لدقتها العالية في التنبؤ.

## 2- مفهوم الشبكات العصبية

هي صيغ رياضية تستخدم في حل المشكلات وإجراء الحسابات،<sup>3</sup> وهي إحدى فروع الذكاء الاصطناعي<sup>4</sup> تضم مجموعة من الخلايا العصبية الاصطناعية لمحاكاة طريقة عمل الشبكات العصبية البيولوجية للدماغ البشري للتعلم والتذكر المبنية على تجارب وخبرات سابقة مكتسبة،<sup>5</sup> تتشابه مع الدماغ البشري في أنها تكتسب المعرفة بالتدريب وتخزن هذه المعرفة باستخدام قوى وصل داخل العصبونات تسمى الأوزان التشابكية،<sup>6</sup> وتتميز الخلايا العصبية بسرعتها في معالجة البيانات وقدرتها على التعلم والتعامل مع أنماط البيانات الخاطئة مما جعلها مناسبة لكثير من المجالات التطبيقية مثل تنفيذ بعض المسائل وتمييز الأنماط والصوت والصورة... إلخ،<sup>7</sup> تتكون من:<sup>8</sup>

<sup>1</sup> ALTMAN, Edward I., MARCO, Giancarlo, et VARETTO, Franco. 1994, **Op-cit**, pp. 505-529.

<sup>2</sup> من بين هذه الدراسات:

- OZ, Ibrahim Onur et YELKENCI, Tezer, **op-cit**, pp. 212-230.

- صوار يوسف، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> علي أبشر فضل المولى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>4</sup> الذكاء الاصطناعي هو أحدث ما ابتكره العقل البشري في العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يمثل علم الذكاء الاصطناعي أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة، التي تبحث عن أساليب متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه - ولو في حدود ضيقة - تلك الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان.

<sup>5</sup> مداني بن شهرة وآخرون، استخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، 2015، ص67.

<sup>6</sup> بوجعادة إلياس، استخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية في دعم القرارات المالية في البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص278.

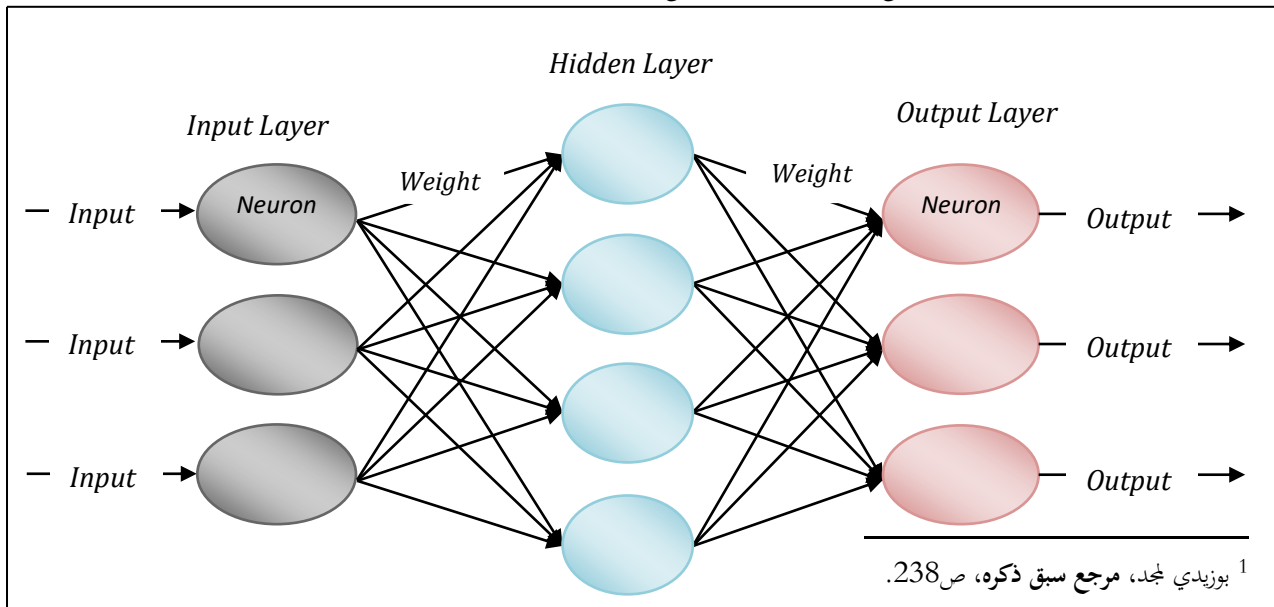
<sup>7</sup> خليل إبراهيم السيف وآخرون، اعتماد الشبكات العصبية لتميز جنس المتكلم، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، المجلد07، العدد03، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص49.

<sup>8</sup> كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركب تكرير الملح لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص156-157.

- مدخلات: تحتوي على عدد من العقد والتي يمكن أن تكون في صورة بيانات كمية أو كيفية أو تكون مخرجات لوحدة معالجة أخرى، تمثل العقد المتغيرات المستقلة الأكثر دلالة على الجدارة الائتمانية للمقترضين.
- مخرجات: هي المستوى الأخير من الشبكة يمكن أن تكون الحل للمشكلة محل الدراسة، وتعبّر عن حالة الشركة المقترضة هل ستكون فاشلة أو سليمة.
- طبقة خفية: هو المستوى الثاني والذي يلي مستوى المدخلات، وترتبط بينه وبين مستوى المخرجات، وتقوم الطبقة الخفية بعملية اكتشاف الخصائص وتصنيف هذه المدخلات.<sup>1</sup>
- الأوزان: تعبر عن القوة النسبية أو القيمة الحسابية للبيانات المبدئية المدخلة أو الروابط المختلفة التي تنقل البيانات من طبقة إلى طبقة، ومن الممكن تعديلها من خلال خاصية التعلم في الشبكة عن طريق دالة التجميع، تشير إلى مدى قوة الارتباط العصبي بين طبقات الشبكة العصبية.
- دالة التجميع: تسمى أيضا دالة التحفيز، لأن العصب يقوم باستقبال المدخلات من الأعصاب الأخرى أو من المصادر الخارجية لاستخدامها في دالة التنشيط.
- دالة التنشيط: وتسمى أيضا دالة التحويل، فكل خلية عصبية لها مستوى استثارة يتم حسابه عن طريق دالة التجميع، وتساعد دالة التنشيط على معالجة البيانات من خلال تحديد رد الفعل لعنصر المعالجة بالنسبة لقيم المتغير الداخل.

الشكل الموالي يوضح آلية عمل الشبكات العصبية الاصطناعية.

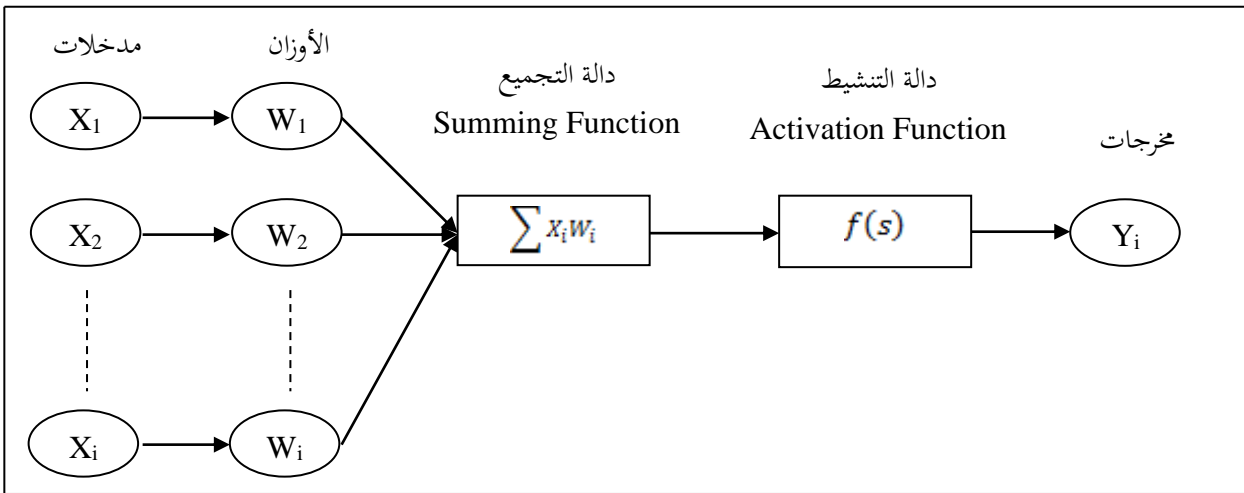
الشكل (3-4): آلية عمل الشبكات العصبية الاصطناعية



المصدر: بوزيدي مجد، مرجع سبق ذكره، ص 237.

يوضح الشكل (3-4) آلية عمل الشبكات العصبية الاصطناعية، حيث نلاحظ بصفة عامة وجود طبقة مدخلات وطبقة خفية لمعالجة هذه المدخلات وأخيراً مخرجات تعبر عن الهدف أو الحكم المراد الوصول إليه، وللتنبؤ بفشل الشركات المقترضة وتصنيفها إلى شركات فاشلة أو سليمة لدينا عدة متغيرات مستقلة (طبقة المدخلات) ومتغير تابع واحد (طبقة المخرجات) أي عدة مدخلات ومخرج واحد، الشكل الموالي يوضح آلية عمل شبكة عصبية اصطناعية للتنبؤ بالفشل.

الشكل (3-5): استخدام شبكة عصبية اصطناعية للتنبؤ بالفشل



المصدر: زكريا يحي الجمال وآخرون، مقارنة التنبؤ باستخدام شبكة الانحدار العصبية المعممة بأسلوب

الشبكات العصبية وتحليل الانحدار، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، العراق، 2012، ص 236.

يمكن استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية كأساس للتصنيف وذلك من خلال تحديد دالة تنشيط خاصة بهذا الغرض، وهنا سوف يتم استخدام دالة الخطوة Step Function وتدعى أيضاً دالة العتبة Threshold Function وذلك لأنها تعطي قيمتين للمُخرَج إما الصفر وإما الواحد، كما هو موضح في الصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$g(s) = \begin{cases} 0 & \text{if } s < \theta \\ 1 & \text{if } s \geq \theta \end{cases}$$

<sup>1</sup> طاهر ريسان دخيل، استخدام الشبكات العصبية لأغراض التمييز، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 250.

حيث إن:

$\Theta$  تمثل قيمة دالة العتبة وهي القيمة الفاصلة.

$S$  تمثل المجموع الموزون للمدخلات تعطى بالصيغة التالية:

$$S = \sum_{i=1}^n x_i w_{ij}$$

وتعطى الصيغة العامة لشبكة عصبية متعددة الطبقات كما يلي<sup>1</sup>:

$$Y_k = \sum_{k=1}^n w_{kj} (g(\sum_{i=1}^n w_{ij} x_i) + w_{jb}) + w_{ib}$$

$Y_k$ : تمثل مخرجات الشبكة العصبية، وتعبر عن حالة الشركة المقترضة إما فاشلة وإما سليمة،  $k$  تمثل عدد المخرجات النهائية.

$x_i$ : تمثل مدخلات الشبكة،  $i$  تمثل عدد الخلايا العصبية المكون للمدخلات، وتعبر عن عدد المتغيرات المستقلة التي سنستخدمها للتنبؤ بالفشل.

$w_{ij}$ : تمثل أوزان المدخلات إلى الطبقة الخفية،  $j$  تمثل عدد الخلايا العصبية في الطبقة الخفية.

$w_{kj}$ : تمثل أوزان مخرجات الطبقة الخفية وتختلف عن الأوزان الأولى نتيجة إعادة تدريب الخلايا.

$w_{jb}, w_{ib}$ : تمثل أوزان قيم التحيز المرتبطة بكل من خلايا طبقة المدخلات وخلايا الطبقة الخفية.

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج الانحدار اللوجستي والذي سبق ذكره هو حالة خاصة من نموذج الشبكات العصبية إذ أنه يمثل شبكة عصبية ذات طبقة خفية مكونة من خلية عصبية واحدة،<sup>2</sup> حيث تستخدم الدالة  $g(s)$  في وحدات الطبقة المخرجة بينما تستخدم الدالة اللوجستية في خلايا الطبقة الخفية والتي تعطى صيغتها بالشكل الآتي:<sup>3</sup>

$$g(s) = \frac{1}{1+e^{-s}}$$

### 3- خطوات التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية

<sup>1</sup> WEST, David. **Neural network credit scoring models**. Computers & Operations Research, vol. 27, no 11-12, 2000, p. 1135.

<sup>2</sup> MCNELIS, Paul D. **Neural networks in finance : gaining predictive edge in the market**. Academic Press, 2005, P 52.

<sup>3</sup> طاهر ريسان دخيل، مرجع سبق ذكره، ص251.



يمكن تلخيص خطوات التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية كما يلي:<sup>1</sup>

- الخطوة الأولى: تهيئة الأوزان الابتدائية  $w_{ij}$

- الخطوة الثانية: اختيار زوج التدريب.

- الخطوة الثالثة: إيجاد قيمة الإخراج الحقيقي Actual Output

- الخطوة الرابعة: مقارنة الإخراج الحقيقي مع الإخراج المستهدف Target Output وتحديد الخطأ الذي ارتكبه الشبكة أثناء مرحلة التدريب.

- الخطوة الخامسة: تحديث الأوزان.

- الخطوة السادسة: إعادة التدريب من خلال تكرار الخطوات من الخطوة الثانية إلى الخطوة الخامسة إلى أن

يتم الحصول على التقارب المطلوب (أقل قيمة لمربع خطأ) أي:  $Min \sum_{i=1}^n e_i^2$

وفي الأخير كخلاصة لدور نماذج التنبؤ بالفشل في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية، فقد أشار معظم الباحثين في هذا المجال إلى الأهمية الكبيرة لدور هذه النماذج في تقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة على رأسهم E. Altman و W. Beaver وتبرز هذه الأهمية أكثر في تطور أساليب بناء هذه النماذج على غرار نموذج الشبكات العصبية، هذه الأساليب مكنت من تحقيق نسب تنبؤ بالفشل ذات دقة عالية، وهو ما يساهم في النهاية في تخفيض مخاطر التعثر الائتماني وتحقيق استقرار في العائد من المحفظة المالية.

<sup>1</sup> مداني بن شهرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 74.

## المبحث الثالث: النماذج المعيارية والهيكيلية المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان

بعد أن استعرضنا مجموعة من النماذج الكيفية والكمية التي تساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية، هناك نماذج أخرى حديثة أستخدمت لقياس وتحديد احتمال تعثر الشركات لغرض منح الائتمان، نستعرضها من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: النماذج المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان (نماذج وكالات التصنيف الائتماني)

أدت حاجة المستثمرين والمقرضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر، واستخدمت هذه المعلومات في بداية القرن العشرين لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة تصنيف الائتمان والجدارة الائتمانية.<sup>1</sup>

### أولاً: أهم وكالات التصنيف الائتماني ودورها في السوق المالية الدولية

يمثل التصنيف الائتماني رأي مؤسسة أو وكالة التصنيف الائتماني حول الجدارة أو القدرة الائتمانية للمدين فيما يتعلق بسندات الدين أو التزام معين<sup>2</sup> وهو عبارة عن آراء تستند إلى معايير ثابتة ومنهجيات معينة تعتمد عليها وكالة التصنيف الائتماني لتقييم فرد معين أو مجموعة أفراد حول مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.<sup>3</sup> وهناك حوالي 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط منها تحتكران حوالي 80% من سوق التصنيف العالمي وهما وكالة Moody's Investor Services ووكالة Standard & Poor's تليهما وكالة Fitch Ratings التي تهيمن على 14% من سوق

<sup>1</sup> بن سويسسي حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 38، جامعة أحمد دراية، الجزائر، ص 496.

<sup>2</sup> موقع وكالة ستاندر أند بورز الإلكتروني: <http://www.standardandpoors.com/ratings/definitions-and-faqs/en/eu> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017-10-08.

<sup>3</sup> Fitch Ratings, **Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion**, NY, 2013, p5.

التصنيف في العالم، فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد نسبتها عن 6% من حجم السوق.<sup>1</sup>

وتقدم هذه المؤسسات تصنيفات للشركات اعتماداً على مدى قدرتها المتوقعة على الوفاء بالتزاماتها من الديون أي على جدارتها الائتمانية المتوقعة، وتقوم بتحديد الجدارة الائتمانية استناداً إلى مجموعة من العوامل الكمية والنوعية،<sup>2</sup> تُستخدم هذه التصنيفات لعدة أغراض منها اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تؤدي هذه الوكالات دوراً بارزاً وتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه جميع الأطراف المعنية في أسواق الائتمان الدولية كالجهاز المصرفي والمقرضين والمستثمرين وصانعي السوق ومديري الإصدارات، ومن هنا يتوقع أن تقوم بتوفير تصنيف عادل وشامل وموضوعي ودقيق، إذ أن هذا التصنيف يؤثر مباشرة على تكلفة التمويل بالنسبة للجهة المقرضة، كما سيؤثر على معدل العائد بالنسبة للمستثمرين، بل إن وجود تصنيف مقبول أصبح أحد الشروط الأساسية لدخول بعض الأسواق والحصول على تمويل من مؤسسات الإقراض الدولية، حيث تقوم السلطات في بعض الدول باستخدام التصنيف كإطار للموافقة على إصدار سندات في أسواق أو عملات معينة، كما يتم استخدام التصنيف لتحديد قانونية وفعالية الإصدارات للإدراج في الأسواق المالية الرئيسية، وكذلك لتحديد شروط بيع السندات في هذه الأسواق، وفي حالات كثيرة تقوم السلطات المعنية بوضع قيود أو حتى بمنع المستثمرين من شراء السندات ذات التصنيف المتدني.<sup>3</sup>

ولكي تكون هذه التقييمات ذات نفع لمستخدميها يجب أن تكون المعلومات المستخدمة موثوقة، وهناك ثلاثة عوامل هامة لتحديد إلى أي مدى تكون المعلومات موثوقة:<sup>4</sup>

- 1- موضوعية التقييم: أن تكون التقييمات مبنية على حقائق ومعطيات تمكن أياً كان من الوصول إلى تقييم مماثل؛
- 2- يجب أن تكون التقييمات خالية من تضارب مصالح القائم بالتقييم ولم تتأثر بذلك؛
- 3- قابلية التنبؤ: أن يكون القائم بالتقييم قادراً على إظهار قدرات تنبؤية للتقييمات التي يقدمها، بحيث لا يكتفي بمجرد وصف للنتائج والمخرجات السابقة، بل يجب أن يقدم تنبؤات مرتبطة بالنتائج المستقبلية.

<sup>1</sup> معهد الدراسات البنكية، التصنيفات الائتمانية، العدد الرابع، معهد الدراسات البنكية، الكويت، نوفمبر 2010، ص 3.

<sup>2</sup> LARCKER, David et TAYAN, Brian. **Op-cit**, PP 434-435.

<sup>3</sup> بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013، ص 243-244.

<sup>4</sup> LARCKER, David et TAYAN, Brian, **Op-cit**, P434.

### ثانيا: درجات التصنيف الائتماني

تقدم الوكالات سابقة الذكر مجموعة مختلفة من التصنيفات تركز على نوعين اثنين، التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة.

**1- درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة:** يعبر عن التصنيف الائتماني بمجموعة من الدرجات، والجدول الموالي يمثل الرموز المستخدمة للدلالة على الدرجات المعبرة عن جودة الائتمان في الفترة الطويلة والتي تقدمها الوكالات الثلاث:

الجدول رقم (3-4): درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة

درجة المخاطر	مميزات الدرجة	الدرجات المقدمة من طرف وكالات التصنيف	
		Fitch, S&P	Moody's
درجة الاستثمار وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية	- الجودة الائتمانية الأعلى - المخاطر الائتمانية ومخاطر عدم السداد الأقل - قدرة عالية وممتازة على الوفاء	AAA	Aaa
	- جودة ائتمانية عالية جدا - مخاطر عدم سداد منخفضة جدا - قدرة عالية جدا على الوفاء بالالتزامات المالية	AA وتشمل AA+, AA, AA-	Aa وتشمل Aa1, Aa2, Aa3
	- جودة ائتمانية عالية - مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة - قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية	A وتشمل A+, A, A-	A وتشمل A1, A2, A3
	- جودة ائتمانية جيدة - مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد مقبولة - يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية على قدرة	BBB وتشمل BBB+, BBB, BBB-	Baa وتشمل Baa1, Baa2, Baa3

	المصدر على الوفاء بالتزاماته المالية		
درجة المضاربة وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية	- جودة ائتمانية دون المتوسط - مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد أكبر - تعتبر التزامات مشكوك فيها	BB وتشمل BB+, BB, BB-	Ba وتشمل Ba1, Ba2, Ba3
	- جودة ائتمانية منخفضة - مخاطر ائتمانية مرتفعة نسبيا	B وتشمل B+, B, B-	B وتشمل BA, B2, B3
	- مخاطر ائتمانية كبيرة - جودة ائتمانية ضعيفة جدا - احتمال حدوث حالة عدم السداد	CCC وتشمل CCC+, CCC, CCC-	Caa وتشمل Caa1, Caa2, Caa3
	- مخاطر ائتمانية عالية جدا - جودة ائتمانية ضعيفة جدا - مخاطر مضاربة عالية جدا - بعض مظاهر حدوث حالة عدم السداد	CC	Ca
	- الجودة الائتمانية الأدنى - حالة عدم سداد وشيكة - وجود صعوبة في استعادة أصل الدين وفوائده	C	C
	- حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية طويلة الأجل	RD*	SD
	- حالة عدم سداد للالتزامات للفترة طويلة الأجل - تعبر عن دخول المصدر في حالة إفلاس وحالة التصفية - يمكن أن تتم ملاحقته قضائيا من قبل الدائنين	D*	D

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

Standard & Poor's, **Guide to Credit Rating Essentials**, NY, 2013, P10.

Fitch Ratings, **Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion**, NY, 2013, P6.

Moody's Investors Service, **Moody's Rating Symbols & Definitions**, NY, 2008, PP 1-3.

2- درجات التصنيف الائتماني لفترة القصيرة: تُعبر هذه الدرجات عن رأي وكالة التصنيف بالقدرة المالية للجهات المصنفة لمقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل (تقل عن سنة)، والرموز التي تستخدمها الوكالات الثلاث للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة بالإضافة إلى دلالاتها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة

مميزات الدرجة (درجة المخاطرة)	الدرجات المقدمة من طرف وكالات التصنيف		
	S & P	Fitch	Moody's
قدرة مالية عالية جدا على مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل في الأجل المحدد	A-1	F1	P-1
قدرة مالية عالية على مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل في الأجل المحدد	A-2	F2	P-2
قدرة مالية مناسبة ومقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل في الأجل المحدد	A-3	F3	P-3
قدرة مالية غير مؤكدة على مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل في الأجل المحدد ويمكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على هذه القدرة	B	B	N-P
قدرة مالية غير مؤكدة على نحو بعيد على مقابلة الالتزامات المالية في الأجل المحدد، وتكون هذه القدرة مرتبطة باستمرار بالظروف الاقتصادية والمالية المناسبة	C	C	
تشير هذه الدرجة إلى حدوث حالة عدم السداد، أو أن هذه الحالة أصبحت وشيكة	D	D	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

Standard & Poor's, **op-cit**, P10. Fitch Rating, **op-cit**, P6. Moody's Investors Service, **op-cit**, PP 1-3.

ثالثا: تقييم القدرة التنبؤية لأنظمة التصنيف الائتماني

يمكن أن يُبرهن على النجاح النسبي لأي نظام تصنيف ائتماني من خلال قدرته التنبؤية مع مرور الوقت، فعلى سبيل المثال تحتفظ وكالة موديز بإحصاءات مفصلة عن تكرار التخلف عن الوفاء بالدين مصنفة إلى فئات، ويمكنها من خلال هذه الإحصاءات والمعطيات أن تثبت أن احتمال تخلف الشركات ذات التصنيف العالي عن السداد أقل من الشركات ذات التصنيف الأدنى، فمثلا الشركات التي حصلت على أعلى تصنيف من وكالة موديز وهو Aaa بين عامي 1970 و 2009 كانت نسبة تعثرها أقل من 1% على مدى السنوات العشر التالية لتلقيها ذلك التصنيف، أيضا الشركات التي حصلت على تصنيف عال المخاطر من وكالة موديز وهو Ba أو أقل كانت نسبة تعثرها خلال السنوات العشر التالية لحصولها على ذلك التصنيف بنحو 20%، ونتيجة لذلك يمكن لوكالة موديز أن تشير إلى الارتباطات التاريخية المدعومة بعينة كبيرة من البيانات لتثبت أن تصنيفاتها الائتمانية للشركات ذات طبيعة تنبؤية.<sup>1</sup>

#### رابعا: حالات عن إخفاق التصنيف الائتماني

كما هو الحال مع نماذج التقييم الأخرى فإنه يمكن أن تخفق وكالات التصنيف الائتماني عندما يبنى التصنيف على افتراضات خاطئة أو يُهمل إدخال البيانات الهامة، وأحسن مثال على إخفاقات التصنيف الائتماني تلك التي كانت محل اتهام كأحد مسببات حدوث وتفشي الأزمات المالية.

الجدول رقم (3-6): الإخفاق في التصنيف الائتماني السيادي خلال أزمة جنوب شرق آسيا

وكالة Standard & Poor's				
العام	البلد	الإخفاق في التصنيف	التصنيف المعدل	مقدار التعديل
1997	تايلندا	A (3 سبتمبر 1997)	BBB- (8 ديسمبر 1998)	-4
1997	أندونيسيا	BBB (10 أكتوبر 1997)	B- (11 مارس 1998)	-7
1997	كوريا	AA- (24 أكتوبر 1997)	B+ (22 ديسمبر 1997)	-10
1997	ماليزيا	A+ (23 ديسمبر 1997)	BBB- (15 سبتمبر 1998)	-5
1998	كوريا	B+ (18 فيفري 1998)	BBB- (25 جانفي 1999)	+4
1998	رومانيا	BB- (20 ماي 1998)	B- (19 أكتوبر 1998)	-3

<sup>1</sup> ديفيد لاركر ويريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلاي، مرجع سبق ذكره، ص 501-502.

1998	روسيا	BB- (9 جوان 1998)	B- (13 أوت 1998)	-3
2000	الأرجنتين	BB (14 نوفمبر 2000)	B- (12 جويلية 2001)	-4
2002	أوروغواي	BBB- (14 فيفري 2002)	B (26 جويلية 2002)	-5
<b>وكالة Moody's</b>				
العام	البلد	الإخفاق في التصنيف	التصنيف المعدل	مقدار التعديل
1997	تايلندا	A2 (8 أبريل 1997)	Ba1 (21 ديسمبر 1997)	-5
1997	كوريا	A1 (27 نوفمبر 1997)	Ba1 (21 ديسمبر 1997)	-6
1997	أندونيسيا	Baa3 (21 ديسمبر 1997)	B3 (20 مارس 1998)	-6
1997	ماليزيا	A1 (21 ديسمبر 1997)	Baa2 (14 سبتمبر 1998)	-4
1998	روسيا	Ba2 (11 مارس 1998)	B3 (21 أوت 1998)	-4
1998	مولدوفيا	Ba2 (14 جويلية 1998)	B2 (14 جويلية 1998)	-3
1998	رومانيا	Ba3 (14 سبتمبر 1998)	B3 (6 نوفمبر 1998)	-3
2000	أوروغواي	Baa3 (3 ماي 2002)	B3 (31 جويلية 2002)	-6

المصدر: مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة الشلف، جوان 2013، ص 58.

يبين الجدول رقم (3-6) أعلاه عدة حالات عن إخفاق وكالتي التصنيف Standard & Poor's و Moody's خلال أزمة جنوب شرق آسيا، فبالرغم من الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الوكالتان المذكورتان وهيمنتهما على 80% من سوق التصنيف العالمي، إلا أنهما أخفقتا في التصنيف الائتماني لعدة دول، أثر هذا الإخفاق سلبا بما ساهم في حدوث أزمة جنوب شرق آسيا.

يمكن القول أن الدور الكبير والريادي الذي تقوم به هاتان الوكالتان في التصنيف الائتماني، يتزامن معه أو يصاحبه خطر كبير يصل إلى حد التسبب في حدوث وتفشي الأزمات المالية العالمية، هذا ما يجعل دورها يكتسي أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي العالمي.



الجدول رقم (3-7): إخفاق التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها خلال الأزمة المالية العالمية 2008

الشركة	التاريخ	الحالة	Moody's	S&P	Fitch
Lehman Brothers	2008/09/15	إعلان عن حالة الإفلاس	A2	A	+A
AIG	2008/09/16	حصل على قرض بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مقابل حصة بلغت 79,9%	A2	-A	A
Citi Group	2008/11/23	حصل على 20 مليار دولار وتلقى ضمانات على 300 مليار دولار من موجوداته من وزارة الخزانة الأمريكية	Aa3	-AA	-AA
Merril Lynch	2008/09/14	حصول صفقة للتملك من قبل Bank of America	A2	A	+A
Bear Streams	2008/03/16	حصول صفقة شراء من قبل JP Morgan	Baa1	BBB	BBB

المصدر: مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

لقد تمكنت وكالات التصنيف الائتماني من إظهار قدرتها في تقييم الجدارة الائتمانية على الصعيد الدولي لغرض اتخاذ قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى امتلاكها لقاعدة بيانات ضخمة حول المؤسسات المالية والدول المقترضة من أسواق الائتمان الدولية تمتد إلى عقود من الزمن، والتي تعتبر نقطة قوة تساعد على زيادة دقة التنبؤ، وأصبحت طرفا رئيسيا في عملية الائتمان خاصة على المستوى الدولي، وبالرغم من اتهامها بإخفاقها في تصنيف لعدد من المؤسسات المالية والتي كان لها دور في تفشي تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن دورها الرائد في عملية التصنيف الائتماني لا يزال قائما ولا يزال الاعتماد عليها كبيرا في مجال اتخاذ قرار منح الائتمان.

## المطلب الثاني: نموذج Moody's KMV

تتعثر الشركات حين لا تستطيع مواجهة التزاماتها المالية، أو حين تعتمد ذلك، وتستند هذه النماذج على فكرة الملاءة المالية والتوازن في الهيكل المالي أو في الميزانية، ويحدث التعثر حسبها عندما تكون قيمة الأصول أقل من قيمة الخصوم أو الالتزامات.<sup>1</sup>

وقد تم صياغة العديد من النماذج الهيكلية لغرض تحديد وقياس احتمال التعثر، أهمها نموذج Black and Scholes (1973), Merton (1974), Black and Cox (1976), Fischer et al. (1989), Leland (1994), Anderson and Sundaresan (1996), Mella-Barral Longstaff and Schwartz (1999) وشهدت هذه النماذج تعديلات وإضافات أهمها نموذج Leland and Toft (1996), Duffie and Lando (2001) ونماذج أخرى عديدة.<sup>2</sup>

تم اشتقاق تسمية نموذج KMV من الحروف الأولى لأصحابه Kealhofer, McQuown and Vasicek سنة 1989 ويعرف الآن باسم Moody's KMV، يستخدم مقارنة أو نموذج Merton<sup>3</sup> بطريقة مختلفة قليلا لتحديد مخاطر محفظة الائتمان،<sup>4</sup> أيضا لحساب احتمالات التعثر اعتمادا على هيكل رأس مال الشركة وتقلبات قيم أصولها، فوفقا لنموذج Merton تتعثر الشركة حينما تكون قيمة أصولها أقل من قيمة التزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، ونعبر على هذا رياضيا كما يلي:  $V_t < D$ .<sup>5</sup>

في دراسة قامت بها شركة Moody's حول هذا النموذج توصلت إلى أنه بصفة عامة لا تتعثر الشركات عندما تنخفض قيمة أصولها إلى قيمة إجمالي التزاماتها، وفي حين أن بعض الشركات قد تتعثر عند هذه النقطة، فإن الكثير منها تستمر في النشاط وخدمة ديونها، وهذا بسبب طبيعة التزاماتها بحيث توفر

<sup>1</sup> Duffie, Darrell, and Kenneth J. Singleton. **Credit risk: pricing, measurement, and management**. Princeton University Press, 2003, P 53.

<sup>2</sup> Duffie, Darrell, and Kenneth J. Singleton. **Op-cit**, pp 53-56.

<sup>3</sup> ظهر نموذج Merton Robert سنة 1974 يعتبر من النماذج الهيكلية، تقوم هذه المقاربة بنمذجة أو تخفيض احتمال التعثر الذي يمكن أن ينتج عن اختلال في الهيكل المالي للمؤسسة، يسمى أيضا نموذج Black-Scholes-Merton Default Model نظرا لأنه يعتمد على افتراضات نموذج Black-Scholes كما أنه يعتمد لتقييم الأصول على نموذج تسعير الخيارات لبلاك شولز، للمزيد من التفاصيل حول النموذجين أنظر:

- BLACK, Fischer & SCHOLES, Myron. **The pricing of options and corporate liabilities**. Journal of political economy, 1973, vol. 81, no 3, pp. 637-654.

- MERTON, Robert C. **On the pricing of corporate debt: The risk structure of interest rates**. The Journal of finance, 1974, vol. 29, no 2, pp. 449-470.

<sup>4</sup> Lütkebohmert, Eva. **Concentration risk in credit portfolios**, Springer Science & Business Media, Germany, 2008, P 29.

<sup>5</sup> Angelo Arvanitis and Jon Gregory, **op-cit**, P 21.

طويلة الأجل منها بعض الوقت، وتوصلت إلى أن نقطة التعثر، أي قيمة الأصول التي ستتعثر عندها الشركة، تقع عموماً بين قيمة الالتزامات الكلية والالتزامات الجارية، وبالتالي فإن القيمة الصافية لأصول الشركة تساوي القيمة السوقية لأصول الشركة مطروحاً منها نقطة التعثر (قيمة الأصول التي ستتعثر عندها الشركة)، بمعنى أدق تتعثر الشركة عندما تصل قيمتها السوقية الصافية إلى أقل من الصفر.<sup>1</sup>

لا تتعلق المساهمة الرئيسية لنموذج KMV بالجانب النظري لنموذج Merton، وإنما بتقويمه لجعله يتوافق إلى حد كبير مع الحالات التجريبية، يستند هذا التقويم إلى قاعدة بيانات ضخمة خاصة،<sup>2</sup> وحسب نموذج KMV هناك ثلاث مراحل لتحديد وقياس احتمال عدم السداد وهي: تقدير قيمة الأصول وتقلباتها، حساب المسافة إلى التعثر، ثم أخيراً حساب احتمال عدم السداد.<sup>3</sup>

**1- تقدير قيمة الأصول وتقلباتها:** في المرحلة الأولى يتم تقدير قيمة أصول الشركة وتقلبات هذه القيم من خلال القيمة السوقية لأسهم الشركة، والقيمة الدفترية للالتزامات، ويمكن الاعتماد على السعر السوقي للسهم مباشرة لتحديد قيمة الأصول السوقية وتقلباتها باستخدام نموذج تسعير الخيارات،<sup>4</sup> والذي يعتبر سهم الشركة كخيار شراء على أصولها الأساسية بسعر يساوي القيمة الدفترية للالتزامات الشركة.<sup>5</sup>

## 2- حساب المسافة إلى التعثر (البعد عن التعثر)

تحسب المسافة إلى التعثر من خلال قيمة الأصول والتقلب المقدرين في الخطوة الأولى والقيمة الدفترية للالتزامات، وحسب هذا النموذج هناك ستة متغيرات تحدد احتمال تعثر شركة ما خلال فترة زمنية معينة تمتد من الآن حتى الزمن H، وهي:<sup>6</sup>

- المتغير الأول: القيمة الحالية للأصل.

- المتغير الثاني: التوزيعات المستقبلية للأصل عند الزمن H.

- المتغير الثالث: تقلب القيمة المستقبلية للأصول عند الزمن H.

<sup>1</sup> JEFF, Bohn et PETER, Crosbie. **Modeling Default Risk**, White Paper. San Fransisco: Moody's KMV, 2003, pp 06-07.

<sup>2</sup> Lütkebohmert, Eva, **op-cit**, p 29.

<sup>3</sup> Das, Satyajit, ed. **Credit derivatives: trading & management of credit & default risk**. Wiley, 1998, pp 305-306.

<sup>4</sup> للمزيد من التفصيل حول نموذج تسعير الخيارات لبلاك شولز يمكن الرجوع إلى: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 433-460.

<sup>5</sup> JEFF, Bohn et PETER, Crosbie, **op-cit**, p10.

<sup>6</sup> Das, Satyajit, ed, **op-cit**, p309.



من خلال الشكل (3-6) يظهر لنا أنه يمكن حساب قيمة المسافة إلى التعثر رياضياً حسب العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$Distance\ to\ Default = \frac{(Market\ Value\ Assets) - (Default\ Point)}{(Market\ Value\ Assets) (Assets\ Volatility)}$$

ويمكن أيضاً كتابتها على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$Distance\ to\ Default = \frac{1 - (Default\ Point / Market\ Value\ Assets)}{(Assets\ Volatility)}$$

إذا كانت القيم المستقبلية للمسافة إلى التعثر معلومة فإن احتمال التعثر المتوقع سيكون ببساطة احتمال أن تكون القيمة النهائية أو الأخيرة للأصل أقل من نقطة التعثر (كما تبينه المساحة المضللة في الشكل 3-6)، لكن من الناحية العملية يصعب قياس القيم المستقبلية للمسافة إلى التعثر، بينما يمكن حساب قيم المسافة إلى التعثر لفترات سابقة في شكل عدد انحرافات القيمة السوقية للأصل عن نقطة التعثر، ثم استخدام هذه القيم التاريخية لتحديد احتمال التعثر لفترات مستقبلية متوافقة إلى حد ما مع الفترات التاريخية.<sup>3</sup>

**3- حساب احتمال عدم السداد:** نحصل على العلاقة بين المسافة إلى التعثر واحتمال التعثر من خلال البيانات التاريخية لتكرارات التعثر والإفلاس لفترة لا تقل عن عشرين سنة، ومن خلال هذه البيانات يمكن صياغة جدول بحث أو جدول تكرارات يربط بين احتمال التعثر ومختلف مستويات المسافة إلى التعثر.<sup>4</sup>

ولنفترض أننا نريد تقدير احتمال تعثر شركة ما في العام المقبل من أجل مسافة إلى التعثر تساوي 07 (أي أن عدد الانحرافات المعيارية عن نقطة التعثر يساوي 07)، نبحث في البيانات التاريخية حول احتمال التعثر خلال العام المقبل لعدة شركات ماثلة للشركة محل الدراسة من أجل مسافة تعثر تساوي 07، فنجد الإجابة تقدر بحوالي 05 نقاط أساسية أي احتمال تعثر 05% أو ما يعادل تصنيف AA،<sup>5</sup> وكنا قد وضعنا في المطلب الثاني من هذا الفصل مدلول التصنيف AA الخاص بشركة Moody's.

<sup>1</sup> Cécile Kharoubi et al, **op-cit**, P 115.

<sup>2</sup> Angelo Arvanitis and Jon Gregory, **op-cit**, p 21.

<sup>3</sup> JEFF, Bohn et PETER, Crosbie, **op-cit**, P 14.

<sup>4</sup> Das, Satyajit, ed, **op-cit**, P 310.

<sup>5</sup> **Ibid**, p 311.

إن قياس احتمال التعثر خلال فترة زمنية معينة يساعد البنك أو بالأحرى إدارة الائتمان على اتخاذ القرار بشأن منح الائتمان من عدمه، وهو ما يجعل البنك قادرا على إدارة المخاطر الائتمانية إلى حد كبير، وذلك من خلال توجيه المبالغ المخصصة للائتمان إلى طالبي الائتمان الأقل احتمالا للتعثر، ما يساهم في النهاية في تخفيض المخاطر الائتمانية أو في رفع العائد وبالتالي تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنك، وما نلاحظه في هذا النموذج صعوبة تحديد احتمال التعثر، كونه يحتاج إلى القيم المستقبلية للمتغيرات التي يتضمنها في ظل بيئة تتميز بعدم الاستقرار، وبالتالي يحتاج البنك إلى خبرة كبيرة وموارد بشرية مؤهلة جدا وموارد مالية وأدوات وبرامج متطورة كفيلة بتذليل هذه الصعوبة، ويحتاج أيضا إلى دراية واسعة بالبيئة ومختلف عناصرها التي يمكن أن تؤثر على قيمة هذه المتغيرات، وإذ يمكن أن نجد أغلب هذه المتطلبات في مؤسسة مالية مثل شركة Moody's لكن غالبا ما يتعذر إيجادها في بنوك صغيرة وحديثة، هذا من جهة داخل البنك، أما من الجهة الأخرى فإن وجود سوق مالي كفء يساعد على التقييم الصحيح والسريع لأسهم الشركات، ويساعد أيضا على التنبؤ بالقيم السوقية للأسهم باستخدام الأساليب الحديثة والشائعة وعلى سبيل المثال استخدام التحليل الفني بمختلف أدواته.

### المطلب الثالث: نموذج Credit Metrics

تم تطوير نموذج Credit Metrics في الأصل سنة 1997 من قبل البنك الأمريكي JP Morgan وشارك في دعمه كل من شركة KMV وخمس مراكز مالية رائدة،<sup>1</sup> يسمح هذا النموذج بحساب خسائر المحفظة المالية الناتجة عن تغير التصنيف الائتماني أو التعثر خلال فترة زمنية محددة بعام واحد.<sup>2</sup> ويعتبر نموذج Credit Metrics أيضا من النماذج الهيكلية إذ يستخدم مقارنة Merton لتحديد احتمال تعثر الشركة بناء على هيكلها المالي،<sup>3</sup> ويختلف عن نموذج KMV بشكل رئيسي من خلال تحديد احتمال التعثر لشركة معينة بالاعتماد على فئات التصنيف بدلا من تقدير احتمالات التعثر مباشرة، أيضا في نموذج KMV يحسب احتمال التعثر الخاص بكل مقترض بينما في نموذج Credit Metrics يفترض أن احتمالات التعثر والانتقال من فئة تصنيف إلى أخرى (يصطلح على هذا الانتقال هجرة أو ترحيل

<sup>1</sup> وهي: Bank of America, Barclays de Zoete Wedd, Deutsche Bank, Morgan Grenfell, Swiss Bank Corporation, and Swiss Universal Bank.

<sup>2</sup> Colquitt, Joetta. **Credit risk management: How to avoid lending disasters and maximize earnings**. McGraw-Hill, 2007, p 275.

<sup>3</sup> Angelo Arvanitis and Jon Gregory, **op-cit**, P 21.

الائتمان (Credit Migration) ثابتة ضمن فئات التصنيف، فكل شركة تُدرج ضمن فئة معينة من فئات التصنيف الائتماني في فترة زمنية محددة، وعدد فئات التصنيف محدود يتم ترتيبها بحسب جودة الائتمان بما في ذلك فئة التعثر (الفئة التي ينسب إليها الشركات المتعثرة)، ثم يتم تحديد احتمالات هجرة الائتمان أي احتمالات الانتقال من فئة تصنيف إلى أخرى خلال فترة معينة (عادة سنة واحدة)، وعادة ما يتم تقديم هذه الاحتمالات في شكل مصفوفة احتمال انتقال التصنيف،<sup>1</sup> هذه الأخيرة تعدها وكالات التصنيف الائتماني، وبالتحديد يستمد نموذج Credit Metrics احتمالات الانتقال التي تعدها Moody's KMV بالرغم من إمكانية الحصول عليها من وكالة Standard & Poor's، أيضا هناك مؤسسات مالية تستمد احتمالات الانتقال من نماذجها الداخلية الخاصة،<sup>2</sup> الجدول الموالي مثال عن مصفوفة احتمال انتقال التصنيف التي أعدتها وكالة Standard & Poor's ونشرتها في أبريل 2018.

الجدول رقم (3-8): مصفوفة احتمال انتقال تصنيف لعام 2017 خاصة بوكالة Standard & Poor's

									(%)
NR	D	CCC/C	B	BB	BBB	A	AA	AAA	من / إلى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	35.71	64.29	AAA
3.27	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	4.17	92.56	0.00	AA
3.84	0.00	0.00	0.00	0.00	2.36	93.36	0.44	0.00	A
4.89	0.00	0.00	0.11	2.67	90.00	2.33	0.00	0.00	BBB
11.09	0.08	0.00	4.63	80.56	3.57	0.08	0.00	0.00	BB
15.54	0.98	4.14	75.88	3.56	0.00	0.00	0.00	0.00	B

المصدر: Diana Vazza et al, **Default, Transition, and Recovery : 2017 Annual**

**Global Corporate Default Study And Rating Transitions, S&P Global Ratings, April 5, 2018, p51.**

بعد معرفة الاحتمال المتوقع لتغير التصنيف الائتماني لأي شركة مقترضة يتخذ البنك قراره بشأن منحها الائتمان، فيقوم بتمويل الشركات المقترضة التي يتوقع أن يتغير تصنيفها الائتماني إلى درجة يعتبرها البنك مؤشرا على القدرة على السداد، ويمتنع عن تمويل الشركات التي يُتوقع أن ينخفض تصنيفها الائتماني إلى درجة يعتبرها مؤشرا على عدم القدرة على السداد، وفي هذا الشأن تمتلك وكالات التصنيف الائتماني قاعدة بيانات ضخمة حول أحداث التعثر نتيجة تغير التصنيف الائتماني وهو ما يساعد البنوك في

<sup>1</sup> Lütkebohmert, Eva, **op-cit**, P 30.

<sup>2</sup> Colquitt, Joetta, **op-cit**, p278.

الاعتماد عليها لتحديد درجة التصنيف الأدنى التي تفصل في قرار منح الائتمان من عدمه، الجدول الموالي مثال عن بيانات عن حدوث تعثر نتيجة تغير التصنيف الائتماني لبعض الشركات في عام 2017.

الجدول رقم (3-9): التعثر بسبب انتقال التصنيف لبعض الشركات في عام 2017

Company name	Reason for default	Country	Industry	Debt amount outstanding (mil. \$)	Default date	Rating	Rating	First rating	Date of first rating
						one year prior to default	three years prior to default		
Shelf Drilling Holdings Ltd.	Distressed exchange	Cayman Islands	Energy and natural resources	615.4	1/11/2017	B+	B+	B	12/20/2012
Limited Stores Inc.	Chapter 11	U.S.	Consumer services	0.0	1/17/2017	NR	NR	BB-	12/31/1980
Avaya Inc.	Chapter 11	U.S.	High tech/computers/office equipment	5,336.8	1/19/2017	B-	B-	BBB	9/7/2000
Perpetual Energy Inc.	Distressed exchange	Canada	Energy and natural resources	240.4	1/24/2017	-	-	CCC	11/10/2016
Approach Resources Inc.	Distressed exchange	U.S.	Energy and natural resources	250.0	1/27/2017	B	B	B	6/3/2013

المصدر: Diana Vazza et al, Default, op-cit, p24.

يوضح الجدول السابق معلومات عن بعض الشركات التي تعثرت نتيجة تغير تصنيفها الائتماني لعام 2017، تشمل هذه المعلومات اسم الشركة، الصناعة التي تنتمي إليها، قيمة الدين المستحقة، تاريخ التعثر (باليوم والشهر)، التصنيف الائتماني للشركة قبل عام من التعثر وقبل ثلاث سنوات من التعثر، تاريخ ودرجة أول تصنيف ائتماني للشركة، كل هذه المعلومات تساعد البنوك في تحديد درجات التصنيف الدنيا التي تعتمد عليها لتصنيف الشركة إما قادرة على السداد أو عكس ذلك.

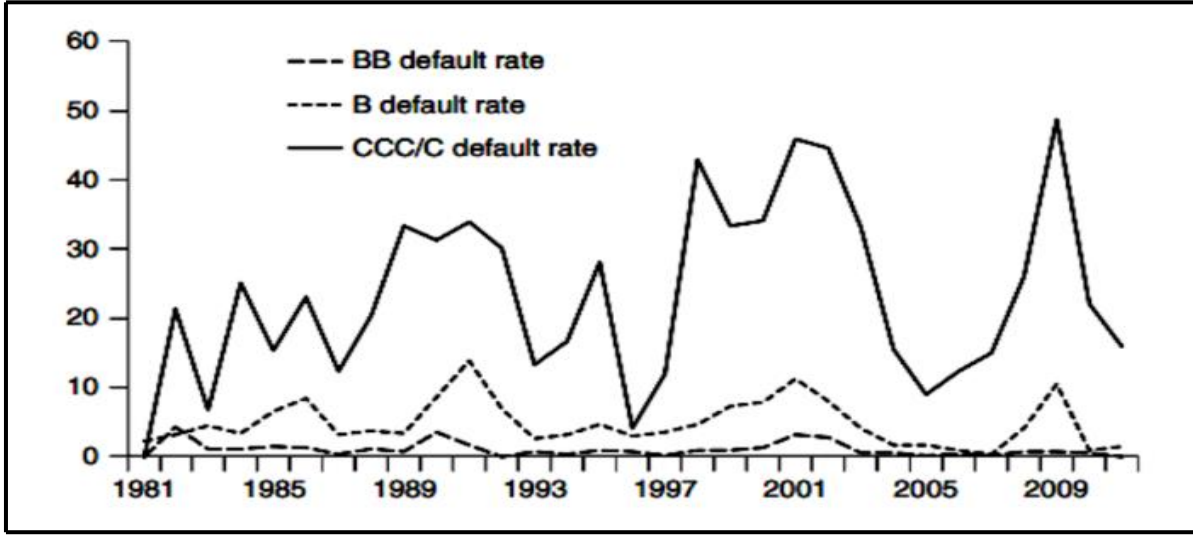
ولا يتعين على وكالات التصنيف أن تعطي تصنيفات تتماشى مع احتمالات التعثر، لأن ذلك سيتطلب إعادة تصنيف كامل مع تغير المناخ الاقتصادي من سنة إلى أخرى، وعوضاً عن ذلك، تهتم بالاحتمالات النسبية، أي إذا كانت هناك شركة مصنفة بدرجة استثمار فسوف تكون أقل احتمالاً للتعثر بالمقارنة مع شركة مصنفة بدرجة BB والتي بدورها تكون أقل احتمالاً للتعثر عن شركة مصنفة بدرجة B وهكذا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إدوارد أندرسون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 424.



ومن ثم يُفترض أن احتمال التعثر يحدد كليا حسب التصنيف الائتماني الحالي بحيث يستمد أو يشتق من مصفوفة الاحتمال، وبعد تعيين وإدراج كل مقترض ضمن فئة تصنيفه وتحديد مصفوفة انتقال التصنيف، وبالإضافة إلى توقعات وتقلبات معدل السداد، يمكن محاكاة توزيع خسارة المحفظة المالية.<sup>1</sup>

الشكل (3-7): احتمال التعثر لمجموعة من السندات مصنفة من قبل S&P



المصدر: إدوارد أندرسون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 424.

يوضح الشكل رقم (3-7) كيف تتفاوت احتمالات التعثر عن السداد في السنة مع مرور الوقت بالنسبة للدرجات الاستثمارية التي قدمتها وكالة S&P، وكما توقعت الوكالة فإن احتمالات التعثر لدرجات C أعلى منها لدرجات B، وهذه الأخيرة بدورها أعلى منها لدرجات BB، لكن من المثير للاهتمام أيضا أن نرى مدى التباين بينهما، فمثلا في عامي 1996 و 2005 كان احتمال تعثر السندات المصنفة ضمن الدرجة C يبلغ 10%، ولكن في عامي 2001 و 2009 كان احتمال التعثر لنفس السندات 40%.<sup>2</sup>

يمكن أن نلاحظ جيدا الفرق بين نموذج KMV ونموذج Credit Metrics في طريقة تحديد احتمال التعثر، حيث إن الأول يعتمد على قياس المسافة إلى التعثر لفترة زمنية محددة ثم اشتقاق احتمال التعثر الذي يقابل آخر قيمة لها في الفترة، أما بالنسبة للنموذج الثاني فيعتمد على مصفوفة انتقال التصنيف والتي تعطي الاحتمالات الممكنة لتغير التصنيف الائتماني من فئة إلى أخرى، ثم اشتقاق ما يقابل هذه الفئة

<sup>1</sup> Lütkebohmert, Eva, *op-cit*, P 30.

<sup>2</sup> إدوارد أندرسون وآخرون، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، إدارة مخاطر الأعمال: النماذج والتحليلات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018، ص 424.

من احتمال التعثر وكل هذه المتغيرات تعدها وكالات التصنيف الائتماني المعروفة مثل Moody's و S&P بالاعتماد على قاعدة بيانات تاريخية ضخمة ترجع إلى عشرين سنة أو أكثر.

### المطلب الرابع: التصور العام لاستخدام نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك

تعرفنا سابقا إلى أهم النماذج التي تم استخدامها بغرض اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال إبراز فلسفتها في محاولة التنبؤ باحتمال عدم القدرة على السداد والتنبؤ بتعثر وفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية، وبالرغم من أن الكثير من التجارب في مختلف دول العالم أثبتت مساهمة هذه النماذج في تخفيض المخاطر وتحقيق استقرار في عوائد المحفظة الائتمانية للبنوك، إلا أنه لم يتم الوصول إلى نموذج مشترك يمكن استخدامه في كل الحالات باختلاف زمانها ومكانها، فحتى النماذج التي تعتمد عليها وكالات التصنيف الائتمانية منذ أكثر من نصف قرن لم تسلم من التصنيف الخاطئ خاصة في فترة الأزمات المالية، طبعا وهذا يرجع لاختلاف خصائص وعناصر البيئة البنكية والمالية لكل دولة، بالإضافة إلى التغيرات والتطورات السريعة والمستمرة التي لا تزال تشهدها الساحة البنكية محليا ودوليا، ولذلك لا تزال الجهود في هذا المجال مستمرة.

ونحن نرى أن هذا المشكل يمكن الحد منه على الأقل داخل النظام البنكي الواحد، فيمكن لبنك الجزائر مثلا بصفته مشرفا على النظام البنكي الجزائري استخدام قواعد البيانات كتلك المتاحة له مثلا على مستوى مصلحة مركزية المخاطر لإيجاد وبناء نموذج مناسب لكل البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أو على الأقل العمومية منها، يساهم هذا النموذج في تخفيض المخاطرة إلى الحد الأدنى عند مختلف مستويات العائد، أو يعظم عوائد المحافظ المالية للبنوك عند مختلف مستويات المخاطرة، والذي يؤدي في النهاية إلى تحسين كفاءة المحافظ الائتمانية ومن ثم كفاءة المحافظ المالية للبنوك.

من خلال الشكل الموالي سنقوم بتجسيد هذا التصور في نموذج عام يعكس استخدام نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك، وهو ما يوضح دور النموذج الذي سنستخدمه لاحقا في حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر.



يمكن للبنك التجاري استخدام إحدى النماذج التي ذكرناها سابقا أو أي نموذج لم نتطرق إليه ويراها مناسبة له في اتخاذ قرار منح الائتمان، و يمكنه أيضا بناء نموذج خاص به وفقا للفلسفة التي تنص عليها النماذج سابقة الذكر يتماشى وخصائص بيئته البنكية، والغرض من استخدام نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان يصب بنحو كبير في قياس وتقدير احتمال عدم السداد، وكذا التنبؤ بالفشل، التعثر، الإفلاس المحتمل للمقترضين، يساهم تحقيق هذا الغرض في اختيار المزيج المناسب للمحفظة الائتمانية وفقا لفلسفة الاختيار لدى البنك (وقد أشرنا إلى نظريتين في هذا الشأن، نظرية المحفظة المالية الحديثة ونظرية المحفظة المالية السلوكية، والتي يفترض أن تكون أسسها وافترضاها في شكل مدخلات يتم على أساسها بناء النموذج المناسب)، الأمر الذي يسمح بالتركيز على تعظيم عائد المحفظة الائتمانية عند مختلف مستويات مخاطرها، أو تخفيض هذه المخاطر إلى الحد الأدنى عند مختلف مستويات العائد، وتحقيق أحد عناصر هذه الثنائية يؤدي إلى تحسين كفاءة المحفظة الائتمانية ومن ثم تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنك.

لقد أثبتت الدراسات التطبيقية<sup>1</sup> لنمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان دوما وجود نسب التصنيف والتنبؤ الخاطئة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها صغر حجم العينات محل الدراسة وعدم صلاحيتها للتعميم والتمثيل على مجتمع الدراسة ككل، الإفصاح الخاطئ وما ينتج عنه من ضعف المصدقية وعدم الشفافية التامة في البيانات المستخدمة كمدخلات لبناء النموذج ومنها البيانات المتعلقة بالمقترضين، التطور السريع للبيئة البنكية وما ينتج عنه من مشاكل التعثر البنكي، ولذلك من الضروري إعادة النظر في طبيعة المدخلات وتقييم النموذج بشكل دوري وإعادة تقدير نموذج مناسب.

<sup>1</sup> من بينها تلك المذكورة في الدراسات السابقة.

## خلاصة الفصل

لقد أصبح لزاما على البنوك استخدام النمذجة لاتخاذ قرار منح الائتمان لتحقيق الدقة في التنبؤ باحتمال تعثر المقترضين، فقد ظهرت عدة نماذج مع مرور الزمن ولا تزال في تطور مستمر بشكل يتماشى مع التغيرات المستمرة في البيئة البنكية، ويعتمد كل بنك على النموذج أو النماذج المناسبة والتي تمكنه من قياس احتمال التعثر بدقة لتخفيض مخاطرة المحافظة الائتمانية وتحقيق استقرار في عوائدها.

أبرزت الممارسة العملية لنشاط منح الائتمان على مستوى العالم العديد من النماذج، استخدمت لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية، فظهر أقدم نموذج في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وهو نموذج Credit Man والذي يسمح بإعطاء نقطة لكل شركة مقترضة بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية تتمثل في: الكادر البشري للشركة، العامل الاقتصادي، الوضع المالي، وظهر أيضا نوع من النماذج يطلق عليه النماذج الكيفية أهمها: 5C's 5P's LAPP PRISM CAMPARI FAPE تتشابه هذه النماذج فيما بينها من حيث معاييرها التي بنيت عليها، وغالبا ما تعتمد على الحكم الشخصي لمدراء الائتمان والذي ينبع من خبرتهم ومدى درايتهم بالعوامل ذات الأهمية في تقييم الجدارة الائتمانية، من بين هذه العوامل شخصية العميل، القدرة على السداد، الضمانات ورأس المال.

وهناك نوع آخر من النماذج يتعلق بنماذج التنبؤ بالفشل، ففي سنة 1932 قام الباحث Fitzpatrick بأولى محاولات التنبؤ بالفشل من خلال مقارنة بين النسب المالية، ثم توالى الدراسات التي قامت ببناء نماذج رياضية للتنبؤ بالفشل بالاعتماد على البيانات المحاسبية للشركات المقترضة متمثلة في النسب المالية الأكثر دلالة على الجدارة الائتمانية، وتعتبر دراسات W. Beaver و E. Altman سبابة ورائدة في هذا المجال ولا تزال لحد الآن، ويعتبر نموذج Z-Score الذي أعده E. Altman سنة 1968 من أشهر هذه النماذج، وتعددت الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التنبؤ بالفشل أهمها: أسلوب التحليل التمييزي الخطي والمتعدد، نماذج الانحدار ذات الاستجابة النوعية (اللوجيت والبروبيت)، نماذج الشبكات العصبية.

وأخيرا تطرقنا إلى نماذج أخرى حديثة استخدمت لقياس احتمال التعثر للشركات المقترضة لغرض اتخاذ قرار منح الائتمان، تندرج تحت مسمى النماذج الهيكلية كونها تستخدم مقارنة Merton لتحديد احتمال تعثر الشركة بناء على هيكلها المالي، يتعلق الأمر بنموذج Moody's KMV الذي يعتمد على قياس المسافة إلى التعثر لفترة زمنية محددة ثم تحديد احتمال التعثر الذي يقابل آخر قيمة لها في الفترة، ونموذج Credit Metrics يعتمد على مصفوفة انتقال التصنيف والتي تعطي الاحتمالات الممكنة لتغير التصنيف الائتماني من فئة إلى أخرى، ثم اشتقاق ما يقابل هذه الفئة من احتمال التعثر.

## الفصل الرابع

تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح

الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة

المالية للبنوك العاملة بالجزائر

## تمهيد

في ظل غياب سوق رأس مال متطور يتم تمويل الاقتصاد الوطني بالاستدانة من خلال الوساطة المالية للنظام البنكي بشكل كبير جدا، إذ سجلت 98,2% في 2017، مقابل 96,3% في 2016 ويتم تمويل الباقي من مصادر مختلفة، يتضح من هذا التفاوت الكبير جدا إشكالية تفعيل دور البنوك التجارية في عملية التمويل بما يكفل تحقيق الاستقرار في عوائد محافظها المالية والحد من مخاطرها، أي تحسين كفاءتها، وبالنظر إلى طبيعة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي تتميز بديناميكية في استثماراتها في جانب المحفظة الائتمانية يقابلها سكون نسبي في استثماراتها في شق محفظة الأوراق المالية، يمكن القول إن تحسين كفاءة محافظها المالية يرتبط ارتباطا قويا بمدى قدرتها على إدارة محافظها الائتمانية، وبالتحديد يرتبط بمدى قدرتها على اتخاذ قرارات منح ائتمان سليمة، ولهذا الغرض سنحاول من خلال هذا الفصل تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان التي قمنا بعرضها في الفصل السابق لإبراز مدى مساهمتها في تحقيق استقرار عوائد المحفظة والحد من مخاطرها، وبالتالي مدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية.

وقد ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: تطور الإطار القانوني لوظيفة منح الائتمان في ظل إصلاحات النظام البنكي الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل النشاط الائتماني للبنوك العاملة في الجزائر.

المبحث الثالث: إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية.

## المبحث الأول: تطور الإطار القانوني للعمل البنكي في الجزائر وأثره على تطور وظيفة منح الائتمان

شهد النظام البنكي الجزائري تحولات عديدة خلال النصف الثاني من القرن الماضي إلى يومنا هذا، تجسدت في عدة إصلاحات بنكية كان لها أثر مباشر في تطور وظيفة منح الائتمان باعتبارها نشاطا رئيسيا للبنوك التجارية لتتكيف مع هذه التحولات بما يحقق تنمية الاقتصاد الوطني، سنحاول عرض أهم الإصلاحات البنكية التي مست النظام البنكي الجزائري وانعكاساتها على عملية منح الائتمان خلال كل مرحلة.

### المطلب الأول: وظيفة منح الائتمان في ظل إصلاحات ما قبل قانون النقد والقرض 10/90

سنتعرف من خلال هذا المطلب على تطور الوظيفة الائتمانية في ظل إصلاحات النظام البنكي الجزائري التي كانت قبل إصلاحات قانون النقد والقرض.

#### أولا: هيكل النظام البنكي الجزائري قبل سنة 1971

إبان الاحتلال الفرنسي كان النظام البنكي في الجزائر مكونا من شبكة واسعة من البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة، وبنك إصدار دون أن تكون له الحقوق التي لأمثاله في الدول ذات السيادة، إلا أن هذا النظام كان امتدادا للنظام البنكي الفرنسي، حيث كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم، أما بالنسبة للسياسة الائتمانية فقد كانت انعكاسا لمثلتها في فرنسا، فكانت جل البنوك تقوم بتمويل نشاطات التنقيب عن البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة والتجارة الخارجية المملوكة للمستعمرين، في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك للفلاحين الجزائريين وتبلور ذلك من خلال توزيع هذه البنوك وتمركزها في مناطق السكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية، وعليه فنشأة وتطور النظام البنكي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم الجزائريين بالدرجة الأولى، بل كان في كثير من الأحيان نقمة عليهم نظرا لارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين، مما أدى بالكثير منهم إلى فقدان أراضيهم لعجزهم عن سداد أقساط الديون وفوائدها، ومع ذلك كان هذا النظام مكسبا لم تحض به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 171-172.



وبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما بنكيا واسعا لكنه كان تابعا للمستعمر وقائما على أساس نظام اقتصادي رأسمالي، ونتيجة لذلك واجهت وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب نتائج الحرب التحريرية من جهة، وبسبب المغادرة الجماعية للمعمرين الذين كانوا مهيمنين على النشاط الاقتصادي في البلاد من جهة أخرى،<sup>1</sup> فقامت الدولة بإنشاء نظام مالي يتكون من:<sup>2</sup>

1- بنك مركزي تم تأسيسه في 1962/12/13 بموجب القانون رقم 62-441 أسندت له مهام الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف وإدارة الاحتياطي القانوني.

2- الصندوق الجزائري للتنمية: تم إنشاؤه بموجب القانون 63-165 الصادر في 1963/05/07 مهمته تجميع الادخار متوسط وطويل الأجل وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية وتنفيذ برامج وخطط الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير تسميته لتصبح مهمة البنك الجزائري للتنمية تمويل عملية تكوين أو تجديد رأس المال الثابت فأصبح البنك الاستثماري الوحيد في الجزائر.

3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 64-227 الصادر في أوت 1964 مهمته تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها من السلع المعمرة خاصة السكن.

والنتيجة ظهور نظامين بنكيين، عجز البنك المركزي عن احتوائهما في نظام بنكي واحد وتسييره وفقاً للتوجهات الجديدة للدولة، فكان الحل في تلك المرحلة الحرجة القيام بتأميم المنشآت والبنوك الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد،<sup>3</sup> فتمت إقامة ثلاثة بنوك تجارية وطنية وهي:<sup>4</sup>

1- البنك الوطني الجزائري:<sup>5</sup> تأسس بموجب المرسوم رقم 66-178 الصادر في 13-06-1966، كُلف بتمويل القطاع الفلاحي.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>2</sup> خالفي وهيبة، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 49.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>4</sup> خالفي وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

<sup>5</sup> ضم مجموعة من البنوك وحل محلها وهي: - Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie - Crédit industriel et Commercial - Banque National pour le commerce et l'industrie d'Afrique - Comptoir d'escompte de mascara.

2- القرض الشعبي الجزائري: <sup>1</sup> تأسس بموجب المرسوم رقم 66-336 الصادر في 14-05-1967، وأوكلت إليه مهمة تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الصناعات التقليدية.

3- بنك الجزائر الخارجي: <sup>2</sup> تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 الصادر في 19-10-1967، كُلف بضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالتجارة الخارجية من حيث تمويل المؤسسات التي قامت بتوطين معاملاتها المالية على مستوى شبائكه خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

وفي مثل هذا النوع من التنظيم الاقتصادي المرتكز على التخطيط المركزي المستند على مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، تملك الدولة وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال الخاضعة للبنوك العمومية، وبالتالي فإن أي قرار اقتصادي مُتخذ على مستوى أي قطاع إلا وكان بطريقة مركزية، فعلى مستوى البنوك مثلا لم يكن لها أي رأي في اختيار تمويلات المشاريع الاقتصادية التي تراها مناسبة، بل يرتبط اختيار تلك المشاريع بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بتقدير الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع بنفسها،<sup>3</sup> فكانت الدولة تقوم بتمويل الاستثمارات العامة والاستثمارات المنتجة طويلة الأجل عن طريق الخزينة العامة، أما الاستثمارات متوسطة وقصيرة الأجل فتموّل عن طريق البنوك التجارية،<sup>4</sup> وهو ما يمكن أن نصلح عليه بالسياسة الائتمانية المخططة.

### ثانيا: وظيفة منح الائتمان في ظل إصلاحات النظام البنكي الجزائري سنة 1971

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات تماشيا مع السياسة العامة للدولة، حيث بموجب الأمر 47-71 الصادر في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض تم إنشاء هيئتين تحت سلطة وزير المالية، الأولى مجلس القرض، يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقرض، والثانية اللجنة التقنية للمؤسسات البنكية، تقدم آراءها وتوصياتها بشأن جميع المسائل التي تهم المهنة البنكية وجميع المهن المرتبطة بها،<sup>5</sup> أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت

<sup>1</sup> ضم مجموعة من البنوك وحل محلها وهي: Banque populaires - Société Marseillaise de crédit - Banque mixte d'Algérie - Banque Française de crédit et de Banque - Banque populaire arabe.

<sup>2</sup> حل محل عدة بنوك أجنبية وهي: Le crédit lyonnais - La société Générale - Banque Industrielle pour l'Algérie et la Méditerranée - Bankhay S'Bank limited (France).

<sup>3</sup> بوزيدي سعيدة، تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1990-2010)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 04، العدد 03، 2013، ص 125.

<sup>4</sup> خالفي وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>5</sup> الأمر رقم 47-71 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55 الصادر في 1971/07/06.

تنحصر مهامه غالبا في خدمة الخزينة العامة،<sup>1</sup> وجاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) لتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن انسحاب البنوك الأجنبية،<sup>2</sup> وكان صدور قانون المالية لعام 1971 ضروريا لتكريس وتعزيز الإصلاح المالي وفق مركزية تخطيط العمليات التمويلية وتحقيق التوافق بين التنظيم الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي للقرارات ونظام التمويل، وفيما يخص وظيفة منح الائتمان فإن أهم المبادئ الحاكمة للسياسة التمويلية التي جاء بها هذا الإصلاح هي:<sup>3</sup>

1- مبدأ مركزية الموارد المالية: تم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض استغلالها بشكل أمثل.

2- التوزيع المخطط للائتمان: فحسب المادة 07 من قانون المالية لعام 1971<sup>4</sup> والمادة 06 من قانون المالية لسنة 1972<sup>5</sup> تم وضع مخطط لتمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات كما يلي: قروض طويلة الأجل تُمنح للمؤسسات العمومية من طرف الصندوق الجزائري للتنمية والمصارف الوطنية، القروض البنكية متوسطة الأجل والقبالة لإعادة الخصم لدى مؤسسة الإصدار، المساهمات الخارجية التي تعقدتها الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية بموجب إذن وزارة المالية.

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: حسب المادة 11 من الأمر رقم 71-47 الصادر في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض، تقوم اللجنة التقنية للمؤسسات البنكية بتسهيل تنسيق نشاط المؤسسات البنكية وتقتراح التدابير العملية لضمان تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات وماليتها، فالبنوك تقوم بالمراقبة باعتبارها قناة يتم عبرها منح الائتمان إلى المؤسسات العامة، كما أنها تلتزم بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي تتضمن كيفية استخدام هذه المؤسسات للقروض التي منحت لها.

4- التوطين البنكي الموحد: فكل مؤسسة تلتزم بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وبالتالي لا يمكنها التعامل مع أكثر من بنك، وهذا بغرض تدعيم مبدأ الرقابة على استخدام الموارد المالية.

<sup>1</sup> شهبون لامية، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 110.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>3</sup> انظر: بوزيدي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 126. حاج صدوق بن شرقي، واقع وآفاق المنظومة المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 135.

<sup>4</sup> الأمر رقم 70-93 المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 109، الصادر في 31 ديسمبر 1970.

<sup>5</sup> الأمر رقم 71-86 المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 108، الصادر في 31 ديسمبر 1971.

5- منع التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي: مُنعت المؤسسات العامة من تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية وتلتزم بطلب التمويل من البنوك، وفي المقابل مُنحت إمكانية السحب على المكشوف لتمويل عمليات الاستغلال.

6- مبدأ التخصص القطاعي: كل بنك تخصص في تمويل قطاع اقتصادي محدد، وتم تحديد معدلات الفائدة مركزيا.

وعليه نقول إن وظيفة منح الائتمان بقيت خاضعة للتخطيط المركزي من كل جوانبها، واعتمد نجاحها أو فعاليتها في تحقيق الهدف منها على مدى انسجام مركزية قرارات التمويل بما تضمنته من أدوات وإجراءات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبع خصائصه من طبيعة النظام الاقتصادي الموجه.

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام البنكي كان الهدف منه ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المخططة سواء في المخطط الرباعي الأول أو المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)،<sup>1</sup> أيضا ضمان التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع،<sup>2</sup> إلا أن هذا الإصلاح واجه عدة مشاكل تتعلق بالتنظيم والتنسيق داخل النظام البنكي تمثلت في:<sup>3</sup>

1- وجود نزاعات وتناقضات على المستويين: على مستوى السلطة النقدية حيث تداخلت الصلاحيات وظهر مشكل ازدواجية الوظائف بين الخزينة العمومية والبنك المركزي ووزارة المالية، وعلى مستوى البنوك الأولية التي لم تحترم مبدأ التخصص وبالتالي لم ينجح تحديد مهام كل بنك تجاري بدقة، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبايك عبر القطر الوطني، فالبنك الوطني الجزائري كان يحوز على أكبر عدد من الشبايك مما سمح له بجذب أكبر حجم من الودائع قدرت بـ 30% من إجمالي الودائع ويمتلك أكبر نسبة من إجمالي القروض قدرت بـ 65% وكان يمول قطاعات ليست من تخصصه.

2- التدخل المباشر للوساطة المالية من قبل وزارة المالية من خلال مبدأ مركزية الموارد المالية (لدى الخزينة والبنوك التجارية فقط) والتوزيع المخطط للائتمان.

3- تواجد البنك المركزي والبنوك التجارية في مستوى واحد من النظام البنكي، مما أدى إلى فقدان البنك المركزي لسلطته على سلوك البنوك التجارية كبنك البنوك؛

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

<sup>2</sup> دريس رشيد، استراتيجيه تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2006-2007، ص 10.

<sup>3</sup> خالفي وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

4- عدم توافق دور القطاع البنكي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

5- غياب دراسات الجدوى من التمويلات الممنوحة؛

6- صعوبات متعلقة بعدم قدرة المؤسسات العامة على سداد قروضها البنكية.

وتزامنا مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) قامت الدولة بإعادة هيكلة النظام البنكي، فتمت إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، انبثق عنهما بنكان هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية<sup>1</sup> BADR وبنك التنمية المحلي<sup>2</sup> BDL، فأصبح هيكل النظام البنكي الجزائري متكونا من بنك مركزي مُحافظ على وظائفه العامة، وخمسة بنوك تجارية وبنكين متخصصين نوضح تخصص كل منها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1): هيكل النظام البنكي الجزائري قبل إصلاحات 1986

القطاع الذي تموله	البنوك التجارية
الطاقة والتجارة الخارجية الصناعات الثقيلة والنقل الصناعات الخفيفة والخدمات القطاع الفلاحي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	البنك الخارجي الجزائري BEA البنك الوطني الجزائري BNA القرض الشعبي الجزائري CPA بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنك التنمية المحلية BDL
التخصص	البنوك المتخصصة
تمويل الاستثمارات العامة طويلة الأجل تمويل السكن الاجتماعي	البنك الجزائري للتنمية BAD الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

المصدر: خالفي وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص54.

وفي نهاية هذه المرحلة (1985) عرف الاقتصاد الوطني أزمة مالية نتيجة انهيار سعر صرف الدولار وانخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار النفط التي كانت تفوق إيراداتها 95% من الإيرادات الكلية، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 مليار دولار لتصل إلى 19,8 مليار دولار سنة 1985 ونتج عن هذا كله اختلالات في ميزان

<sup>1</sup> تأسس بموجب المرسوم رقم 106-82 الصادر في 13-03-1982.

<sup>2</sup> تأسس بموجب المرسوم رقم 65-85 الصادر في 30-04-1985.

المدفوعات، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد الوطني والقيام بإصلاحات جديدة.<sup>1</sup>

### ثالثا: الإصلاحات البنكية لعامي 1986 و1988 وتطور وظيفة منح الائتمان

بعد أن ثبت نقص فعالية إصلاحات النظام البنكي الجزائري سنة 1971 وعدم قدرتها على التكيف مع التطورات الاقتصادية محليا ودوليا، كان أول إجراء قامت به الجزائر ضمن سلسلة الإجراءات التي هدفت إلى التحول بالنظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق هو إصدارها لقانون بنكي جديد بُغية إصلاح جذري في المنظومة البنكية، تجسدت هذه الإصلاحات بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض،<sup>2</sup> ويمكن إيجاز أهم المبادئ التي تضمنها في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- 1- تقليل دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز البنكي في تمويل الاقتصاد، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

- 2- استرجاع البنك المركزي لوظائفه التقليدية ولدوره كبنك البنوك.

- 3- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام بنكي على مستويين.

- 4- تشتمل المنظومة البنكية على البنك المركزي، البنوك التجارية والتي يمكنها القيام بتجميع الودائع لحسابها الخاص كيفما كانت مدتها وشكلها، منح الائتمان كيفما كان شكله ومدته، عمليات الصرف والتجارة الخارجية، تسيير وسائل الدفع، وتوظيف القيم المنقولة، البنوك المتخصصة والتي لا تجمع بمقتضى قوانينها الأساسية إلا أصنافا من الموارد ولا تمنح إلا أصنافا من القروض التابعة لهدفها.

- 5- استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها، والحد من مخاطرها خاصة تلك المتعلقة بعدم السداد.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 175، 180.

<sup>2</sup> القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر في 20 أوت عام 1986.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

6- تُشكّل المنظومة البنكية في إطار المخطط الوطني للتنمية أداة تطبيق للسياسة التي تقرها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار، وتمويل الاقتصاد، تماشيا مع القواعد المحددة في المخطط الوطني للقرض وعلى الخصوص تحديد ما يلي:<sup>1</sup>

- حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها وطبيعتها والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.
- استنادة الدولة وكيفية تمويلها.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي خاضعة لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان، وانتقلت عملية منح الائتمان من صيغة التوزيع المخطط إلى توزيع مرن وفقا للقواعد التقليدية للنشاط البنكي.

وفي 12 من جانفي سنة 1988 أصدرت الجزائر قانون استقلالية البنوك<sup>2</sup> يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، كون هذا الأخير أصبح غير ملائم بحيث لم يعد قادرا على التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وجاء قانون 1988 بمجموعة من المبادئ أهمها:<sup>3</sup>

- 1- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- 2- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- 3- يُعتبر البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات البنكية.

<sup>1</sup> المادة 26 من القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر في 20 أوت عام 1986.

<sup>2</sup> القانون رقم 88-06 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادر في 13 جانفي 1988.

<sup>3</sup> انظر: بوزيدي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 129. وبلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

- 4- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- 5- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- 6- إلغاء مبدأ التوطين البنكي الموحد، فأصبحت المؤسسات حرة في اختيار البنوك التي تلائمها.
- 7- إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

بالرغم من الإصلاحات المشار إليها، إلا أن البنوك لم تكن سوى أداة لمراقبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العامة، ولم تقم بالدور الجديد المنوط بها بسبب القوانين والإجراءات المقيدة لأنشطتها، وبالنسبة لعملية منح الائتمان؛ كانت التسهيلات الائتمانية تُمنح بموجب قرارات إدارية، الأمر الذي استوجب من الحكومة إصدار قانون شامل ينظم العمل البنكي.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: وظيفة منح الائتمان في ظل الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد والقرض**

**10/90**

يُعتبر قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990<sup>2</sup> من أهم الإصلاحات التي شهدها النظام البنكي الجزائري، إذ تم إصداره ليُكَمِّلَ مجمل الإصلاحات اللازمة تزامنا مع الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ومحاولة لتكييف النظام البنكي الجزائري مع متطلبات النظام الجديد، وكذا العمل البنكي على مستوى الدول المتقدمة.

**أولا: مبادئ قانون النقد والقرض**

يمكن اختصار المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض في النقاط التالية:<sup>3</sup>

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تُتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهدافا نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي

<sup>1</sup> شهبون لامية، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>2</sup> القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.



هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبين القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين حتى تُتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: فصل هذا القانون بين التداخل الموجود بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وأصبح تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد عكس ما كان عليه سابقا حين كانت تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا المبدأ سمح بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية دور البنك المركزي عن دور الخزينة؛

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: سمح هذا المبدأ بانتقال النظام البنكي الجزائري من الاعتماد على سياسة ائتمانية مخططة إلى الاعتماد على سياسة ائتمانية يكون فيها مخطط توزيع القروض غير خاضع لأية قواعد إدارية وإنما يتركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع؛

4- أهمية السياسة النقدية: أعاد قانون النقد والقرض الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومغيبية لثلاثة عقود من الزمن.

ولتنظيم الوظيفة البنكية تضمن القانون عدة مستويات من السلطة وهي:

1- بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر ويخضع لقواعد المحاسبة التجارية.<sup>1</sup>

2- مجلس النقد والقرض: يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، ويتصرف كمجلس إدارة للبنك المركزي وكسلطة إدارية تُصدر تنظيمات نقدية ومالية وبنكية.<sup>2</sup>

3- اللجنة المركزية: هي لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وكذا معاقبة المخالفات المثبتة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المادة 11 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

<sup>2</sup> المادة 19 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

<sup>3</sup> المادة 143 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

4- مركزية المخاطر: هي مصلحة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المالية المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

### ثانيا: تمويل الاقتصاد في ظل قانون النقد والقرض

فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد فقد شكّل قانون النقد والقرض منعطفا حاسما فرضه منطلق التحول نحو اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية، حيث وُضع النظام البنكي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية من خلال استقلالية البنوك التجارية في ممارسة وظائفها التقليدية، وإلغاء مبدأ التخصص القطاعي في التمويل لزيادة فعاليتها وكفاءتها في منح الائتمان، كما سمح هذا القانون بانفتاح السوق البنكية أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، ومن جهة أخرى أقرّ بإنشاء بورصة القيم المنقولة لتمويل الاقتصاد بالإضافة إلى النظام البنكي.<sup>2</sup>

### ثالثا: تغيير هيكل النظام البنكي في إطار قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك التجارية، والتي عرّفها قانون النقد والقرض في المادة 114 منه على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية القيام بتلقي الأموال من الجمهور، منح الائتمان، وتوفير وإدارة وسائل الدفع، وكذا هيكل المؤسسات المالية والتي عرّفها نفس القانون في المادة 115 منه على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية عدا تلقي الأموال من الجمهور، ولأول مرة منذ الاستقلال تم فتح السوق البنكية للقطاع الوطني الخاص والقطاع الأجنبي.

### المطلب الثالث: مرحلة ما بعد قانون النقد والقرض 10/90 وتطور وظيفة منح الائتمان

بعد أكثر من عقد شهد قانون النقد والقرض تعديلات تمثلت في الأمر 01-01 سنة 2001، الأمر 11-03 سنة 2003، الأمر 04-10 سنة 2010، النظام 02-18 سنة 2018.

أولا: الأمر رقم 01-01 معدل ومتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

<sup>1</sup> المادة 160 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

<sup>2</sup> حاج صدوق بن شرقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141.

بعد أكثر من عشر سنوات من إصدار قانون النقد والقرض تم أول تعديل بتاريخ 27 فيفري من خلال الأمر رقم 01-01 ليعدل ويتم القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تم بموجبه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر كسلطة إشرافية ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية لتحقيق الاستقلالية في إدارة ومراقبة بنك الجزائر، فبالإضافة إلى المحافظ يساعده ثلاثة نواب ومراقبان، أصبح تسيير وإدارة ومراقبة بنك الجزائر يتم من قبل مجلس الإدارة بدلا عن مجلس النقد والقرض، وأصبح هذا الأخير يتكون من أعضاء مجلس الإدارة وثلاث شخصيات يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية ويُعيّنون بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، وفي نفس المسار الذي يهدف إلى استقلالية بنك الجزائر تم إلغاء المادة 22 من قانون النقد والقرض والتي تحدد مدة ولاية المحافظ ونوابه وكذا شروط إنهائها، وإلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنص على عدم إمكانية اقتراض المحافظ ونوابه أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، ولا يُقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر، وذلك من خلال المادة 13 والمادة 03 من هذا الأمر على الترتيب.<sup>1</sup>

نلاحظ أن هذا التعديل مس جانبا مهما يتعلق بتسيير وإدارة بنك الجزائر، أعطى له استقلالية أكبر والذي يفترض أن يكون له أثر إيجابي على ممارسة الوظيفة الائتمانية.

### ثانيا: الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض

بعد أن تعرض النظام البنكي الجزائري لأزمة بنكية تمثلت في إفلاس عدة بنوك خاصة، خلّفت مخاطر كبيرة جدا مست أموال المودعين، قامت الحكومة بإصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهو تعديل تم من خلاله إلغاء أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.<sup>2</sup>

#### 1- دوافع تبني الأمر 03-11: من أهم الأسباب التي جعلت الحكومة تتبنى الأمر 03-11 ما يلي:<sup>3</sup>

1-1- سبب سياسي: يحقق الأمر 03-11 الانسجام المطلوب بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وهذا الانسجام ضروري لتكريس التوافق داخل الجهاز التنفيذي عكس ما أحدثه قانون النقد والقرض من نزاع في الاختصاصات وتداخل الصلاحيات واحتكار السلطة النقدية من

<sup>1</sup> الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر في 28 فيفري 2001.

<sup>2</sup> الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

<sup>3</sup> خالفي وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

طرف مجلس النقد والقرض، الأمر الذي جعل الحكومة تابعة له وهذا تطبيق سيئ للاستقلالية، لكونه لا يراعي متطلبات برنامج الحكومة ويُضعف جدوى الإصلاحات الاقتصادية.

**1-2- سبب اقتصادي:** من خلال هذا الأمر هناك سعي لجعل السياسة النقدية جزءا مندمجا في السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا الاندماج لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها، بل يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

**1-3- سبب تقني:** تعرّض النظام البنكي الوطني لفقدان الثقة فيه وضعف مصداقيته بسبب إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، ما أظهر ضعف الرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية، وتعرّض أموال المودعين للمخاطر، الأمر الذي جعل الحكومة تعيد النظر في قانون النقد والقرض من خلال إصدار الأمر 11-03 محاولة لسد الثغرات في قانون النقد والقرض المعتمد عام 1990.

## 2- مضمون الأمر 11-03

تضمن هذا الأمر تعديلات جوهرية في مجال تسيير النظام البنكي الجزائري وكذا صلاحيات ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته، ليحد من كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد التي شهدتها الساحة البنكية، ولذلك ركزت هذه التعديلات على جانبين أساسيين: يتعلق الأول بالجانب التنظيمي للهيئات المنظمة والمسيرة للعمل البنكي، أما الجانب الثاني فيتعلق بالإطار الرديعي ضد الممارسات التي تعرقل السير الحسن للجهاز البنكي،<sup>1</sup> نوجز هذه التعديلات كما يلي:<sup>2</sup>

**2-1- تعديلات بنية الجهاز التنظيمي وصلاحيات كل هيئة:** تم تعديل تشكيلة مجلس إدارة بنك الجزائر وجهة تعيينهم وكذا تعديل صلاحيات هذا المجلس بموجب المادة 18 والمادة 19 على الترتيب من الأمر 11-03، وتم أيضا تعديل تشكيلة مجلس النقد والقرض والجهة المسؤولة على تعيينهم وكذلك صلاحيات هذا المجلس بموجب المادة 58 والمادة 62 من نفس الأمر على الترتيب، ومس التعديل أيضا اللجنة البنكية من حيث تشكيلتها وصلاحياتها بموجب المادتين 106 و105 من نفس الأمر على الترتيب.

تمكن بنك الجزائر بموجب الأمر 11-03 من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من السابق بفضل الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وبفضل توسيع صلاحيات هذا الأخير.

<sup>1</sup> بن أحمد لخضر وآخرون، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 07، 2013، ص ص 39-40.

<sup>2</sup> الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

2-2- تقوية الإطار الردعي: ركز الأمر 03-11 على ردع وقمع الجرائم والمخالفات التي تؤدي إلى أي فساد وتمس بمصداقية النظام البنكي، وهدف إلى حماية أموال المودعين، فخصص المشرع عدة مواد لهذه الجرائم، فحسب المادة 80 لا يجوز منح الاعتماد لإنشاء بنك لأي شخص حُكم عليه بسبب جريمة تبييض الأموال أو اختلاس أو جنائية أو إفلاس ... ، ضرورة تبرير مصادر الأموال حسب المادة 91، المادة 114 نصت على عقوبات إخلال بنك أو مؤسسة مالية بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه، المادة 117 نصت على خضوع السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، المادة 131 نصت على عقوبات قيام الرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء العامون لبنك أو مؤسسة مالية باستعمال ملك المؤسسة بنية سيئة عمدا بشكل ينافي مصالح المؤسسة ولأغراض شخصية، المادة 132 نصت على عقوبات جريمة الاختلاس وتبديد واحتجاز عمدي بدون وجه حق على حساب المالكين، المادة 133 تنص على عقوبة السجن المؤبد وغرامة تصل حتى 50000000 دج في الحالات المنصوص عليها في المادتين 131 و132 إذا كانت قيمة الأموال محل الضرر تعادل أو تفوق 10000000 دج، المواد من 134 حتى 139 تنص أيضا على عدة عقوبات تتعلق بالنصب والاحتيال وخيانة الأمانة وكذا عرقلة اللجنة البنكية.

فكما نلاحظ ركز الأمر 03-11 على قمع المخالفات والجرائم التي تساهم في حدوث مخاطر تمس بأموال المودعين وبمصداقية النظام البنكي ككل، وعلى العموم لم يقتصر هذا الأمر فقط على الجوانب التي ذكرناها وإنما مس أيضا جوانب تتعلق بمجالات الرقابة البنكية وسلامة النظام المالي.

فيما يخص عملية منح الائتمان وبعد أن تميزت بعدم الضبط الجيد في منحها خاصة من قبل البنوك الخاصة على غرار بنك الخليفة، حاولت الحكومة من خلال الأمر 03-11 تجسيد الصرامة في هذه الوظيفة لتجنب المخاطر والخسائر التي مست بحقوق المودعين.

### ثالثا: الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

في 26 أوت 2010 قامت الحكومة بإصدار الأمر رقم 10-04 ليعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالقرض والنقد، بموجبه اتسعت صلاحيات بنك الجزائر، حيث أكد على مسؤوليته في:<sup>1</sup>

1- الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

<sup>1</sup> الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في 01 سبتمبر 2010.

2- يترتب عن المهمة الأولى تنظيم الحركة النقدية والتوجيه والمراقبة بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، السهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته؛

3- الحرص على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها وضممان مراقبتها؛

4- التأكد من سلامة وسائل الدفع وملاءمتها؛

5- منح الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يكون إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال؛

6- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي وآخر خارجي؛

7- وجوب استيفاء طلبات القروض مطلب الشفافية والإشارة بوضوح لكل الشروط المتعلقة بها.

يعزز هذا التعديل بشكل كبير الإطار القانوني المنظم للعمل البنكي في الجزائر، إذ يعزز الإجراءات التنظيمية التي تجسدت من خلال النظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر 2008 والذي رفع رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 09-03 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، وبهذا فقد أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن ملفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هيئات الرقابة وبالأخص لحساب اللجنة البنكية.

نلاحظ مما سبق أن الأمر 10-04 عزز من صلاحيات بنك الجزائر، الأمر الذي يسمح بالمتابعة الجيدة لكل تغيرات النظام البنكي وكذا مراقبة المخاطر البنكية، وتحقيق أمان بنكي واستقرار أكبر في المنظومة البنكية، والذي يُفترض أن ينعكس إيجابا على أداء النظام البنكي بصفة عامة والنشاط الائتماني بصفة خاصة.

رابعا: النظام رقم 18-02 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالمالية الإسلامية

في 04 نوفمبر 2018 صادق مجلس النقد والقرض على إدماج سبع معاملات مالية في إطار عمليات الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وتجسد ذلك من خلال إصدار الحكومة للنظام رقم 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، تتمثل هذه العمليات في: المراجعة،

المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار،<sup>1</sup> وتخضع لأحكام المادة 03 من النظام رقم 01-13 المؤرخ في 08 أفريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية،<sup>2</sup> كما يشترط مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية بعد عرضها للتقييم من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك، وألزم هذا النظام كل بنك معتمد يرغب في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم طلب ترخيص إلى بنك الجزائر بالإضافة إلى بطاقة وصفية للمنتج، ورأي مسؤول المطابقة لهذا البنك، والإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة البنك، وبالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

اتجهت الحكومة نحو إدماج منتجات الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي، رغم أنها أطلقت عليها مصطلح تشاركية، تعتبر هذه الخطوة بداية توجه جديد ومطلوب كونه يتماشى مع خصائص المجتمع الجزائري، وبالتالي يُتوقع أن يساهم هذا النظام في تفعيل دور النظام البنكي في تمويل الاقتصاد وزيادة حجم الائتمان، فبالإضافة إلى وجود بنكين ناشطين بفروعهما في منتجات المالية الإسلامية ويتعلق الأمر ببنك البركة وبنك السلام، تقوم حاليا البنوك العمومية بتهيئة الأرضية المناسبة للتعامل بهذه المنتجات أيضا من خلال فتح شبائيك إسلامية وتكوين وتدريب موظفيها، كما تقوم بذلك أيضا البنوك الخاصة والتي كان بعض منها يتعامل ببعض هذه المنتجات حتى قبل صدور النظام 02-18 كبنك الخليج الجزائر الذي كان يتعامل بمنتج المراجعة، كل هذه العوامل ستزيد من دور النظام البنكي في تمويل الاقتصاد وبالتالي في تحسين معدل النمو الاقتصادي، وفيما يخص الائتمان ستظهر معايير أخرى لمنحه، على سبيل المثال بعدما كان البنك يمنح القروض بفائدة ويتحمل عبء مخاطرتها العميل وحده، أصبحت الآن عمليات تشاركية تقوم على أساس اقتسام الربح والخسارة.

<sup>1</sup> النظام رقم 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، الصادر في 09 ديسمبر 2018.

<sup>2</sup> النظام رقم 01-13 المؤرخ في 08 أفريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، الصادر في 02 جوان 2013.

## المبحث الثاني: تحليل النشاط الائتماني وكفاءة المحافظ المالية للبنوك العاملة في الجزائر

تطرقنا في المبحث السابق إلى تطور الإطار القانوني لوظيفة منح الائتمان في ظل أهم الإصلاحات التي طرأت على النظام البنكي الجزائري، بداية بأول إصلاح سنة 1971 وصولا إلى النظام الخاص بقواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية الصادر في نوفمبر سنة 2018، وكان لهذه الإصلاحات أثر مباشر على عملية منح الائتمان من حيث الكم والكيف، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز هيكل النظام البنكي الجزائري وتحليل النشاط الائتماني للبنوك التجارية وكذا عوائد ومخاطر محافظها المالية بالتركيز على محافظها الائتمانية، أيضا إبراز أهمية ومدى مساهمة حجم الائتمان المصرفي الممنوح في تمويل الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: الوساطة البنكية وتمويل الاقتصاد الوطني من خلال منح الائتمان

ممّ يتكون هيكل النظام البنكي الجزائري في الوقت الراهن؟ ما هو حجم الائتمان الممنوح وما أهميته في تمويل الاقتصاد الوطني؟ ما واقع مؤشرات الوساطة البنكية للقطاع البنكي الجزائري؟

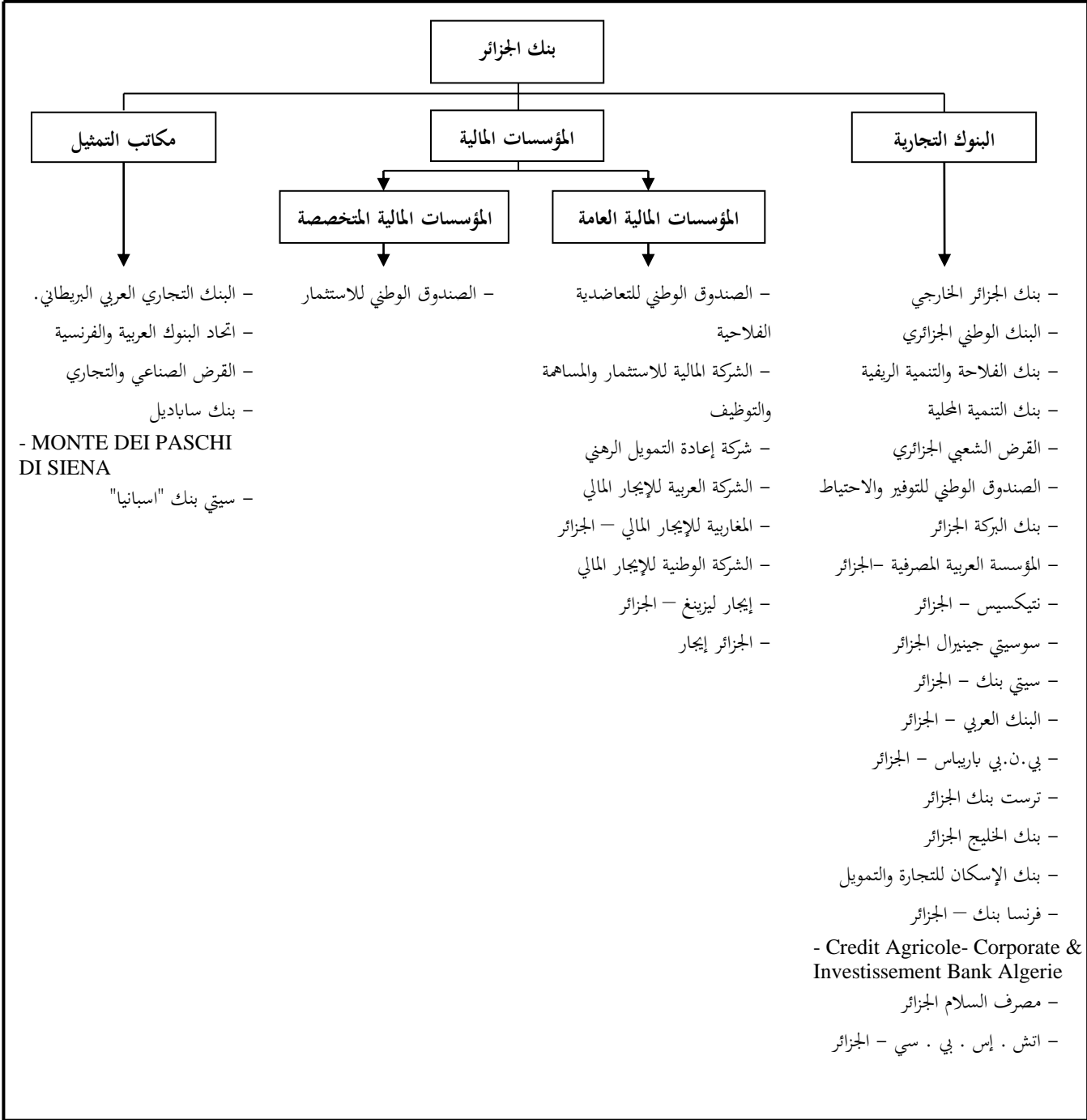
#### أولا: هيكل النظام البنكي الجزائري

وفقا للمقرر رقم 01-18 المؤرخ في 02 جانفي سنة 2018 والذي يتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر<sup>1</sup> يتكون النظام البنكي الجزائري من 20 بنكا تجاريا و08 مؤسسات مالية عامة، ومؤسسة مالية خاصة واحدة، و06 مكاتب تمثيل، ويأتي بنك الجزائر على رأس هرم هذا النظام.

<sup>1</sup> مقرر رقم 01-18 مؤرخ في 02 جانفي سنة 2018، يتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04، الصادر في 28 جانفي سنة 2018.



الشكل رقم (4-2): هيكل النظام البنكي الجزائري



المصدر: تم إعداده اعتمادا على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر، [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm)

[algeria.dz/html/banque.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm) تم الاطلاع عليه في 2019/02/18 على الساعة 10:15.

نلاحظ حسب الشكل أعلاه أن هيكل النظام البنكي الجزائري في نهاية سنة 2017 - حسب المقرر رقم 01-18 المؤرخ في 02 جانفي سنة 2018 - يتكون بالإضافة إلى بنك الجزائر من تسعة وعشرين بنكا ومؤسسة مالية، هي:

- 1- عشرون بنكا تجاريا يضم ستة بنوك عمومية وأربعة عشر بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية من بينهم بنك واحد برأسمال مختلط، تقوم هذه البنوك عموما بصفقتها وسطاء معتمدين بالوظائف الأساسية من تعبئة الودائع ومنح الائتمان وتوفير وسائل الدفع وتسييرها، كما تقوم بجميع العمليات البنكية الملحقمة.
- 2- ثلاث مؤسسات مالية منها مؤسستان عموميتان، تقوم بجميع العمليات البنكية باستثناء تعبئة الودائع من الجمهور.
- 3- خمس شركات تأجير منها ثلاث شركات عمومية.
- 4- تعاقدية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات البنكية والتي اكتسبت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.
- 5- ستة مكاتب تمثيل لمؤسسات مالية أجنبية.

حسب التقرير السنوي الأخير (جويلية 2018) لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر فقد بلغ إجمالي وكالات البنوك والمؤسسات المالية 1604 وكالة مع نهاية 2017 مقابل 1577 وكالة في 2016، بمعدل زيادة 1,71%، وهو ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة (26189 نسمة في 2016)، ولا يزال النظام البنكي الجزائري يتميز بهيمنة البنوك العمومية من خلال الانتشار الكبير لوكالاتها مقارنة بالبنوك الخاصة، إذ تغطي الوكالات البنكية العمومية كامل التراب الوطني والتي بلغت في نهاية ديسمبر من عام 2017 حوالي 1145 وكالة بنسبة 71,50% من إجمالي وكالات البنوك والمؤسسات المالية، محققة زيادة عن عام 2016 بـ 11 وكالة بنسبة لا تتجاوز 1%، بينما تتركز وكالات البنوك الخاصة في شمال البلاد بحوالي 364 وكالة، تمثل نسبتها 24,22% من إجمالي الوكالات البنكية، ونسبة 22,7% من إجمالي وكالات البنوك والمؤسسات المالية، محققة زيادة عن 2016 بـ 09 وكالات بنسبة 2,5%، وعليه نلاحظ زيادة الكثافة البنكية للبنوك الخاصة مقارنة بالعمومية، وبالنسبة للمؤسسات المالية فقد انتقل عدد وكالاتها من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017، محققة زيادة بـ 07 وكالات بنسبة 7,9%، وهي أعلى من نسبة الزيادة لدى وكالات البنوك العمومية والخاصة، ومع ذلك تبقى حصتها في النظام البنكي الجزائري ضعيفة حيث تمثل ما نسبته 5,92% من إجمالي وكالات البنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 69.

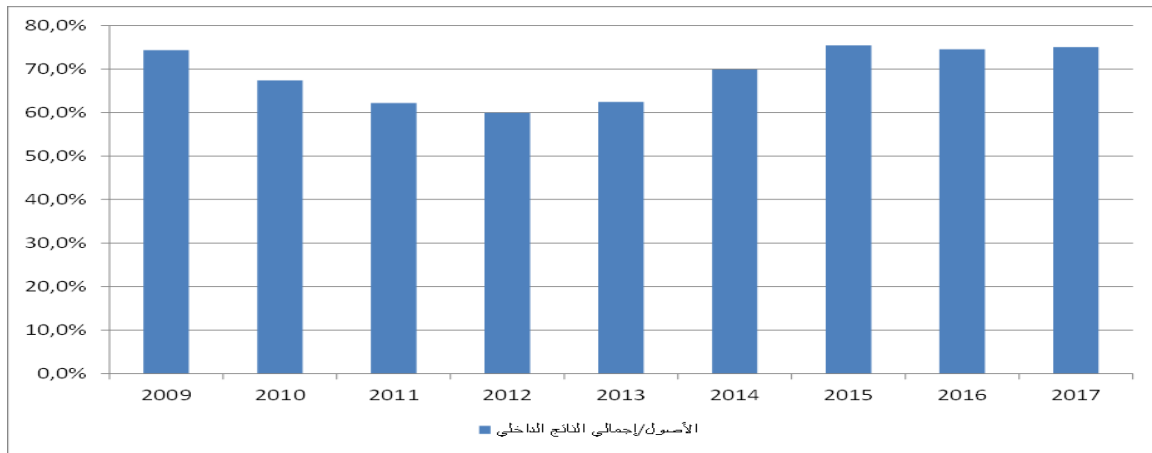
ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي الممنوح ومدى مساهمته في نمو الاقتصاد الوطني

في ظل غياب فعالية سوق رأس المال في الجزائر يساهم النظام البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني، ومن هنا تنبع أهمية الوساطة البنكية.

### 1- تطور إجمالي أصول القطاع البنكي في الجزائر

على صعيد النشاط البنكي، بقيت نسبة إجمالي أصول القطاع البنكي الجزائري (البنوك والمؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا، في حدود 74,9% مقابل 74,4% في نهاية 2016 و75,3% في نهاية 2015، الشكل الموالي يوضح تطور الأصول المالية للقطاع البنكي الجزائري بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي.

الشكل رقم (3-4): تطور الأصول المالية للقطاع البنكي بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي (%)



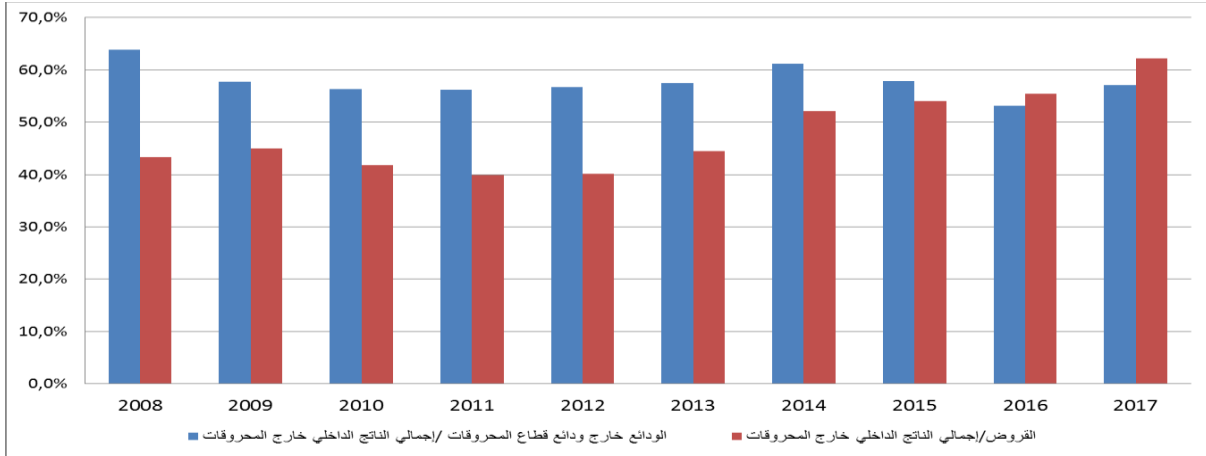
المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص70.

سجلت حصة البنوك العمومية من مجموع أصول القطاع البنكي -رغم هيمنتها- انخفاضا لتبلغ 85,6%، مقابل 86,8% في 2016 و87,2% في نهاية 2015، أما فيما يتعلق بالبنوك الخاصة فقد شهدت حصتها ارتفاعا لتبلغ 14,4%، مقابل 13,2% في 2016، السبب في ذلك يرجع لارتفاع الكثافة البنكية للبنوك الخاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بالكثافة البنكية للبنوك العمومية كما أشرنا سابقا.

### 2- تطور الوساطة البنكية للنظام البنكي الجزائري

فيما يخص تمويل الاقتصاد من خلال الوساطة البنكية فتمثل نسبة 62,2% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2017، مقابل 55,4% في 2016 و54% في 2015.

الشكل (4-4): تطور مؤشرات الودائع والقروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات



المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص71.

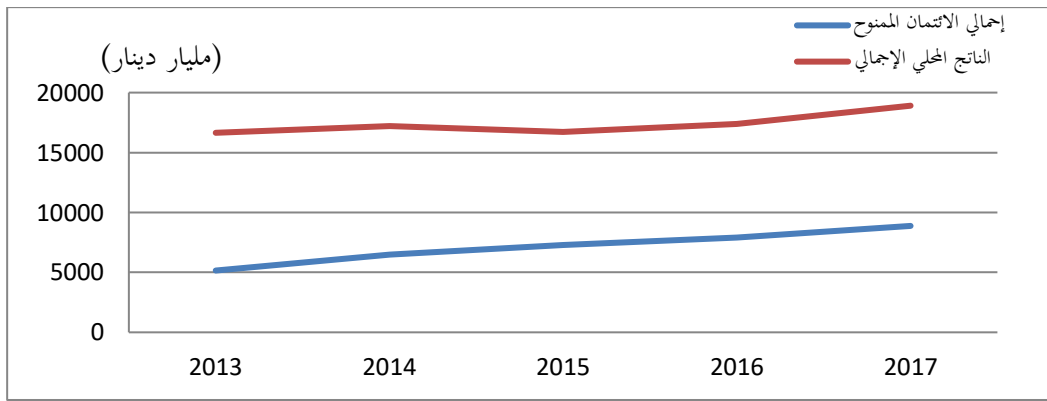
يوضح الشكل رقم (4-4) تطور مؤشري الودائع والقروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي (خارج قطاع المحروقات)، ونلاحظ من خلال تطور المؤشرين تحسنا تدريجيا باستثناء سنتي 2011 و2012 أين تراجعنا بنحو قليل، وبالتالي نلاحظ تحسنا للوساطة البنكية منذ 2011، حيث ارتفعت أصول القطاع البنكي في 2017 بنسبة 9,4%، مقابل 3% في 2016 و4,4% في 2015، وبالرغم من هذا التحسن يبقى مؤشر الوساطة البنكية ضعيفا أين لم يتجاوز 70% منذ 2008 إلى اليوم، وهذا مؤشر على ضعف النظام البنكي في تعبئة المدخرات من أصحاب الفوائض خاصة من قبل البنوك العمومية والتي تنتشر بفروعها في كامل التراب الوطني.

وعرفت نسبة الودائع المجمعة إلى القروض البنكية استقرارا في 2017 بواقع 1,04% مقابل 1,03% في 2016، نجم هذا الاستقرار عن ارتفاع الودائع ذات الصلة بشراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر، في إطار سياسة التمويل غير التقليدي، ورغم هذا الاستقرار ينبغي على البنوك التجارية توجيه استراتيجياتها نحو جمع الموارد المتوفرة خارج النظام البنكي، وربما يتحقق جزء من هذا المطلب بعد قيام بنك الجزائر بتهيئة الأرضية - وإن كان بشكل غير كاف- للتعامل بسبع منتجات مالية إسلامية من خلال إصدار النظام رقم 02-18 في 04 نوفمبر 2018.

### 3- هل تساهم الوساطة البنكية في النمو الاقتصادي ؟

هناك العديد من الدراسات ترجع على الأقل إلى Shumpeter عام 1911 تؤكد على وجود علاقة بين تطور النظام المالي ومستوى النمو الاقتصادي،<sup>1</sup> حيث إن الخدمات التي يقدمها النظام المالي تشكل حافزا أساسيا للنمو الاقتصادي، وقد تم توثيق وجود هذه العلاقة في عدد من الدراسات التجريبية،<sup>2</sup> ويعتبر النظام البنكي جزءا من النظام المالي، يساهم في تحويل المدخرات إلى استثمارات، فما مدى أهمية الائتمان الممنوح لتمويل الاقتصاد الوطني وهل يساهم في النمو الاقتصادي ؟

الشكل رقم (4-5): تطور حجم الائتمان الممنوح الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-5) اتجاهها تصاعديا لكلا المؤشرين: الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان الممنوح خلال الفترة 2013-2017، فما مدى مساهمة الائتمان الممنوح في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ؟

لقد أُجرت عدة دراسات في هذا الشأن، ففي سنة 2014 عرض قنوني حبيب دراسة بعنوان "الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية" هدفت إلى معرفة تأثير المتغيرات الاقتصادية البنكية على النمو الاقتصادي، وتوصل الباحث إلى أن هذه المتغيرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> SCHUMPETER, Joseph. The theory of economic development. Harvard economic studies, vol. XLVI. 1911.

<sup>2</sup> على سبيل المثال:

- RONALD I. MCKINNON. **Money and capital in economic development**, Brookings Institution Press, 1973.  
- GOLDSMITH, Raymond William. **Financial structure and development**, 1969.

خاصة متغير القروض الممنوحة وأشار إلى أن السبب هو عدم التسيير الجيد لها وعدم مراقبتها، وأن دور البنوك في الاقتصاد الجزائري لا يزال غير فعال.<sup>1</sup>

وفي دراسة ل بوجمعة وبريش (2016) بعنوان "الدور التنموي للوساطة المالية في النظام البنكي في الجزائر" هدفت إلى دراسة أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، توصلت إلى وجود تأثير سلبي لمؤشرات الوساطة المالية البنكية على النمو الاقتصادي ما عدا مؤشر الائتمان الممنوح الذي له أثر ايجابي بين معدل القروض ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود قوة تفسيرية للقروض في معظم تغييرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>2</sup>

وفي دراسة ل رباط وبريش (2018) بعنوان "أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2015" هدفت إلى دراسة أثر تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2015 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر.<sup>3</sup>

يمكن أن نستنتج من خلال نتائج دراستي رباط وبوجمعة أن مصدر نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي يتأتى بشكل كبير من القروض الممنوحة إلى القطاع العام، ما يؤكد هذا الاستنتاج توصل دراسة رباط كريمة إلى انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع، وتخصيص الجزء الأكبر من المدخرات لإقراض القطاع العام، وحسب دراسة قنوني يظهر لنا عدم وصول النظام البنكي للتأثير بفعالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وعموما أظهرت هذه الدراسات أن النظام البنكي له أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال وظيفة الوساطة وبالتحديد وظيفة منح الائتمان.

<sup>1</sup> قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان - الجزائر، 2013-2014.

<sup>2</sup> قويدري قوشيح بوجمعة وبريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016.

<sup>3</sup> رباط كريمة وبريش عبد القادر، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنظيم والعمل، العدد 7، المجلد 1، 2018.

### المطلب الثاني: تحليل أهم مؤشرات الوساطة البنكية في النظام البنكي الجزائري

عرض بنك الجزائر تقريره السنوي الأخير (جويلية 2018) بشأن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، وتعرض فيه إلى العديد من مؤشرات الوساطة البنكية نوجز أهمها فيما يلي.

#### أولاً: تطور حجم الودائع لدى البنوك العاملة في الجزائر

سجلت قيمة الودائع المجمعة لدى البنوك ارتفاعاً في نهاية 2017 بمعدل 12,69%، حيث انتقلت من 9079,9 مليار دينار في 2016 إلى 10232,2 مليار دينار، ولا تزال البنوك العمومية تهيمن على الحصة الأكبر منها إذ تمثل 85,8%، مقابل 87,1% سنة 2016 و 88,3% سنة 2015 من إجمالي الودائع، كما لا تزال حصة البنوك الخاصة ضعيفة جداً حيث تمثل 14,2% فقط بالرغم من تحسن حصتها عن السنتين السابقتين إذ جمعت ما نسبته 12,9% في 2016 و 11,7% في 2015، وهو مؤشر يعكس ضعف المنافسة بينها وبين البنوك العمومية، ويرجع هذا إلى هيمنة البنوك العمومية على وديع المؤسسات العمومية الكبرى كمؤسسة سوناطراك، فقد ازدادت الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بثلاثة أضعاف تقريباً منتقلة من 228,03 مليار دينار في 2016 إلى 690,32 مليار دينار في 2017.

الجدول رقم (4-2): تطور حجم الودائع المجمعة لدى البنوك العاملة في الجزائر (مليار دينار)

2017	2016	2015	2014	2013	
4499	3732.2	91.750	4428.2	3537.5	الودائع تحت الطلب
3765.5	3060.5	3297.7	3705.5	2942.2	البنوك العمومية
733.5	671.7	594	722.7	595.3	البنوك الخاصة
4708.5	4409.3	4443.4	4090.3	3691.7	الودائع لأجل
4689.9	4423.6	4504.6	4149	3704.6	البنوك العمومية
562	465.2	434.8	346.1	357	البنوك الخاصة
1024.7	950.4	865.6	599	558.2	الودائع كضمان*
784.2	837.6	760	495.8	422.4	البنوك العمومية
247.2	111	116.2	106.5	140.2	البنوك الخاصة
10232.2	9079.9	9200.7	9117.5	7787.4	مجموع الودائع المجمعة
%85.8	%87.1	%88.3	%87.7	%86.6	حصة البنوك العمومية
%14.2	%12.9	%11.7	%12.3	%13.4	حصة البنوك الخاصة

\* الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات)

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

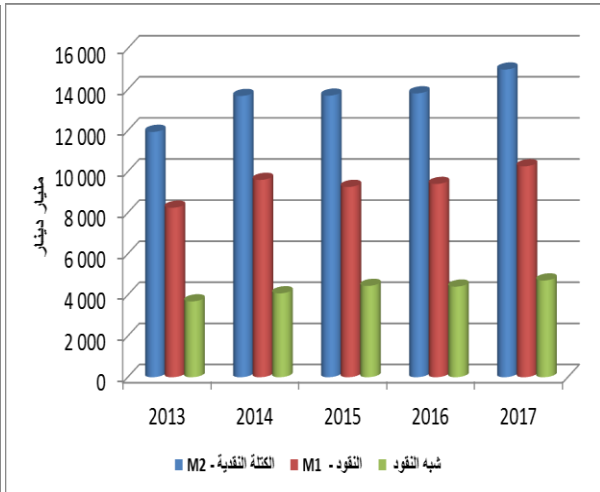
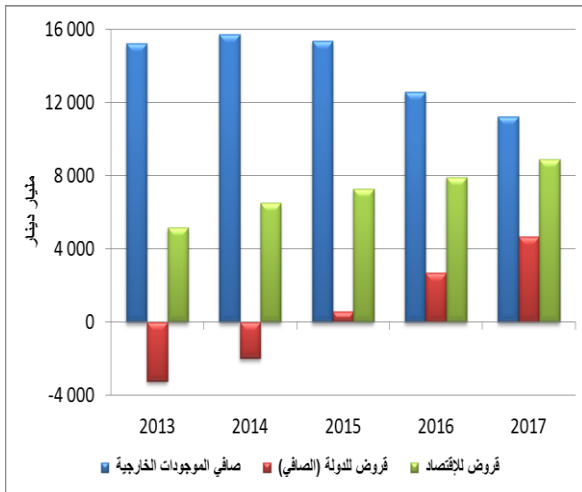
يبين الجدول رقم (4-2) ارتفاع قيمة الودائع المجمعة لدى البنوك نهاية 2017، يظهر هذا الارتفاع بنسبة كبيرة في ارتفاع الودائع تحت الطلب بمعدل 20,1% حيث تمثل ما يقارب 43,4% من مجمل الودائع، نجم هذا الارتفاع عن الزيادة المعتبرة في الودائع تحت الطلب في البنوك العمومية والذي يقدر بـ 23% والذي بدوره نتج عن تضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، في مقابل ارتفاع الودائع تحت الطلب لدى البنوك الخاصة بمعدل 9,2%.

ثانيا: تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ومقابلاتها

انعكس ارتفاع قيمة الموارد المجمعة لدى القطاع البنكي في نهاية 2017 بمعدل 12,69% -بالإضافة إلى قيام بنك الجزائر بإدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة منذ مارس 2017 - على الكتلة النقدية M2 بالارتفاع بمعدل 8,3%، منتقلة من 15016,3 مليار دينار في 2016 إلى 14974,6 مليار دينار في 2017، وجاء هذا الارتفاع بعد انخفاض نمو الكتلة النقدية للعامين السابقين حيث تم تسجيل ارتفاع بـ 0,1% عام 2015 وارتفاع بـ 0,8% في 2016 مقابل ارتفاع بـ 14,6% في 2014، وكانت أزمة انهيار أسعار النفط منذ نهاية 2014 سببا مباشرا في هذه الانخفاض.

الشكل رقم (4-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية

الشكل رقم (4-6): تطور الكتلة النقدية



المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 123

يوضح الشكل رقم (4-6) تطور الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد الوطني، ويوضح الشكل رقم (4-7) تطور مقابلات الكتلة النقدية، أي العناصر أو العمليات التي ساهمت في توسع الكتلة النقدية، تتمثل هذه العوامل في انخفاض صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) بنسبة



10,9% في 2017 ما يمثل 1368,6 مليار دينار نتيجة تقلبات أسعار الصرف التي تشكل احتياجات الصرف (انخفاض الدولار مقابل الأورو)، زيادة حجم الائتمان الموجه للاقتصاد حيث بلغت قيمتها 8877,9 مليار دينار في 2017، محققة ارتفاعا بمعدل 12,3% مقابل 8,4% في 2016، وارتفاع حجم الائتمان الموجهة للدولة بمعدل 74,9% منتقلا من 2682,2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4691,9 مليار دينار في نهاية 2017، وقد ساهم في هذا الارتفاع استئناف عمليات إعادة التمويل من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر مارس 2017 ثم الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017.

يمكننا أيضا أن نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-7) أن الائتمان الموجه للدولة في 2017 لا يزال يشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي M2 كما كان عليه الحال في 2015 و 2016، ثم بدرجة أقل تدفقات الائتمان الموجه للاقتصاد والمقدرة بـ 970,1 مليار دينار.

### ثالثا: هيكل الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الجزائري

بلغت قيمة إجمالي الائتمان الممنوح لتمويل الاقتصاد الوطني 8877,9 مليار دينار في 2017، مقابل 7907,8 مليار دينار في 2016، مسجلا بذلك ارتفاعا بمعدل 12,3%، ويأتي هذا الارتفاع بعد التراجع المحقق في سنتي 2016 و 2015 أين تم تسجيل زيادة بمعدل 8,7% و 11,9% على الترتيب، في مقابل 26,2% في 2014، وعلى طول الفترة هيمنت البنوك العمومية على الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح استقر عند 86,8% منه في 2017، وبالرغم من تحسن نصيب البنوك الخاصة أين سجلت نسبة 13,2% عام 2017 مقارنة بـ 12,4% في 2016 إلا أنها تبقى ضعيفة جدا، وعليه نلاحظ ضعف القدرة التنافسية للبنوك الخاصة أمام البنوك العمومية حسب أغلب المؤشرات، وأن الحكومة لم تفتح مجال المنافسة للبنوك الخاصة بالشكل الكافي لكي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني.

يُعتبر تطور حجم الائتمان على هذا النحو انعكاسا لتطور حجم الودائع لدى البنوك، كون هذه الأخيرة تُعتبر المصدر الأساسي لعملية التوسع في منح الائتمان، وإذا ما قارنا بين الإحصائيات سنجدتها تتقارب، ففي عام 2017 مثلا سُجّلت زيادة في قيمة الودائع بمعدل 12,69% تزامنت معها زيادة في منح الائتمان بمعدل 12,3%، كذلك هيمنة البنوك العمومية على 86,8% من حجم الائتمان الممنوح في 2017 مرده هيمنتها على 85,8% من إجمالي الودائع المحصّلة، الجدولان المواليان يوضحان تطور توزيع القروض حسب القطاعين العمومي والخاص، وحسب الآجال.

الجدول رقم (4-3): تطور منح الائتمان حسب القطاع (مليار دينار)

2017	2016	2015	2014	2013	
4311.8	3952.8	3688.9	3502.9	2434.3	الائتمان الموجه للقطاع العمومي
4566.1	3955	3586.6	3120	2720.1	الائتمان الموجه للقطاع الخاص
8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	إجمالي الائتمان الممنوح
%86.8	%87.6	%87.5	%87.8	%86.5	حصة البنوك العمومية
%13.2	%12.4	%12.5	%12.2	%13.5	حصة البنوك الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص77.

يوضح الجدول السابق تطور حجم الائتمان الممنوح خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2017، وحسب توزيعه على القطاعين العمومي والخاص، نلاحظ أن التوسع في منح الائتمان للاقتصاد في 2017 شمل كل من القطاع العمومي والذي عرفت حصته من هذا التوسع ارتفاعا بـ 9,08% مقابل ارتفاع بـ 9,05% و 7,15% في 2015 و 2016 على الترتيب، وكذا القطاع الخاص والذي عرفت حصته من التوسع ارتفاعا بـ 15,45% مقابل ارتفاع بـ 14,96% و 10,27% في 2015 و 2016 على الترتيب، نلاحظ وجود توازن في تمويل القطاعين بفعل هيمنة البنوك العمومية على 86,8% من إجمالي الائتمان الممنوح تضمن من خلالها بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع العمومي، مع احتفاظها بحصة معتبرة في تمويل القطاع الخاص بمعدل 74,5% مقابل 75,4% في 2016.

الجدول رقم (4-4): تطور منح الائتمان حسب مدة الاستحقاق (مليار دينار)

2017	2016	2015	2014	2013	
<b>2298</b>	<b>1914.2</b>	<b>1710.6</b>	<b>1608.7</b>	<b>1423.3</b>	الائتمان قصير الأجل
1583.7	1334.1	1152.4	1091	936.4	البنوك العمومية
714.3	580.1	558.2	517.7	496.9	البنوك الخاصة
<b>6579.9</b>	<b>5993.6</b>	<b>5564.9</b>	<b>4894.2</b>	<b>3731.1</b>	الائتمان متوسط وطويل الأجل
6120.3	5591.2	5214.1	4621	3521	البنوك العمومية
459.6	402.4	350.8	273.1	210.1	البنوك الخاصة
<b>8877.9</b>	<b>7907.8</b>	<b>7275.6</b>	<b>6502.9</b>	<b>5154.4</b>	إجمالي الائتمان الممنوح
%25.89	%24.2	%23.5	%24.7	%27.6	حصة الائتمان قصيرة الأجل
%74.11	%75.8	%76.5	%75.3	%72.4	حصة الائتمان متوسط وطويل الأجل

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص78.

يؤكد هيكل القروض على أساس نوع أجل الائتمان توجه الحكومة بشكل كبير نحو الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، حيث بلغ حجم الائتمان متوسط وطويل الأجل 6579,9 مليار دينار في 2017 مهيمنا بذلك على 74,11% من إجمالي الائتمان الممنوح (75,8% في 2016)، مقابل حصة قدرها 25,89% للائتمان قصير الأجل (24,2% في 2016)، ونلاحظ أن حجم الائتمان متوسط وطويل الأجل يزيد عن حجم الودائع لأجل بنسبة 39,74%، وتقدر هذه النسبة لدى البنوك العمومية بـ 30,5%، ما يعني أنه بالإضافة إلى حجم الودائع لأجل تستخدم البنوك العمومية 30,5% من الودائع الأخرى لمنح الائتمان متوسط وطويل الأجل.

#### رابعا: مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري

في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين شرع صندوق النقد الدولي في إعداد مؤشرات الصلابة المالية، وفي 2006 قام بعرض دراسة بعنوان "مؤشرات الصلابة المالية: دليل التأسيس" نشر فيها قائمة تضم مؤشرات الصلابة المالية لمختلف الوحدات المؤسساتية<sup>1</sup> في النظام المالي وعددها 50 مؤشرا،<sup>2</sup> وبعد العديد من التحديثات لهذه القائمة والتي كان آخر اجتماع بشأنها بتاريخ 18 فيفري 2019 أصبح عددها 53 مؤشرا، يبلغ عدد مؤشرات الصلابة الخاصة بالمؤسسات المالية التي تقبل الودائع Deposit Takers ومنها البنوك 30 مؤشرا تنقسم إلى 18 مؤشرا أساسيا و 12 مؤشرا إضافيا مساعدا،<sup>3</sup> يعتمد بنك الجزائر على 12 مؤشرا أساسيا (مع الإشارة أنه أخذ بها لما كانت 12 مؤشرا فقط ولم يراع التحديثات اللاحقة)، نبينها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): تطور مؤشرات الصلابة المالية للنظام البنكي الجزائري

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الملاءة المالية	21.5%	15.98%	18.39%	18.86%	19.56%
نسبة الملاءة على الغير	15.51%	13.27%	15.75%	16.33%	15.18%
المستحقات غير المنتجة إلى الأصول الخاصة	17.12%	21.40%	27.01%	34.32%	34.37%

<sup>1</sup> الوحدة المؤسساتية هي كيان كعائلة، شركة، وكالة حكومية، يمكنها تملك الأصول واستخدامها كخصوم، والمشاركة في مختلف الأنشطة والمعاملات الاقتصادية مع كيانات أخرى.

<sup>2</sup> International Monetary Fund Staff. **Financial Soundness Indicators: Compilation Guide**, International Monetary Fund, 2006, P181.

<sup>3</sup> International Monetary Fund Staff. **Financial Soundness Indicators: Compilation Guide**, International Monetary Fund, 2019. <https://www.imf.org/en/Data/Statistics/fsi-guide> (23-03-2019).

## الفصل الرابع تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك العاملة بالجزائر

12.29%	11.88%	9.80%	9.21%	10.56%	معدل المستحقات المصنفة
5.98%	5.40%	3.98%	3.20%	3.36%	معدل صافي المستحقات المصنفة
51.37%	54.50%	59.23%	65.22%	68.19%	معدل مؤونات المستحقات المصنفة
17.84%	18.14%	20.43%	23.55%	19%	مردودية الأموال الخاصة
2.01%	1.86%	1.83%	1.98%	1.67%	مردودية الأصول
72.65%	72.64%	66.82%	68.51%	69.45%	نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي
36.97%	34.07%	40.01%	40.69%	33.53%	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي
23.74%	23.50%	21.17%	37.96%	40.46%	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
53.86%	58.39%	61.64%	82.06%	93.52%	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص152.

يوضح الجدول السابق تطور أهم مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري، فخلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2017 عرف القطاع البنكي نسبا عالية من الملاءة وهي أعلى من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار معايير بازل3،<sup>1</sup> وبقدر ما يعتبر هذا خطأ للدفاع ضد مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بقدر ما يمكن اعتباره فشلا في إيجاد قنوات لاستثمار هذا الفائض من السيولة وبالتالي تضييع فرص تحقيق عوائد إضافية، فيما يخص مؤشر المستحقات غير المحصلة بالنسبة لإجمالي المستحقات نلاحظ ارتفاعا تدريجيا لمستواها بداية من 2014 أين بلغت 9,21% إلى 2017 أين بلغت 12,29%، ويُعد هذا المستوى أعلى في البنوك العمومية بسبب توجيهه 42% من قروضها لتمويل برامج دعم التشغيل ANGEM, CNAC, ANSEJ هذه الأخيرة ساهمت بنسبة 78% في ارتفاع القروض غير الناجعة للبنوك العمومية في 2017، في المقابل وبالنسبة للبنوك الخاصة انخفض معدل المستحقات غير المحصلة من 8,2% في 2016 إلى 7,9% في 2017، وهو ما يعني عدم الاعتماد على المعايير السليمة لمنح الائتمان في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول استقرار مردودية البنوك، حيث سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) انخفاضا طفيفا لتبلغ 17,8% مقابل 18,1% في 2016، أما معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول) فقد سجل ارتفاعا من 1,9% في 2016 إلى 2% في 2017.

<sup>1</sup> حُدثت نسبة رأس المال الإجمالي 10,5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

بالنسبة لمستوى السيولة البنكية في القطاع البنكي فقد انخفضت منذ ديسمبر 2014 أين كانت تبلغ 2730,9 مليار دينار، لتصل إلى 482,4 مليار دينار في أكتوبر 2017، هذا الانخفاض نتج عن عدة أسباب أهمها تقلص الموجودات الخارجية الصافية بـ 10,9% نتيجة تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار، ارتفاع القروض الموجهة للدولة بمعدل 74,9% في نهاية 2017، تزايد التداول الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 219,7 مليار دينار، ولكبح هذا التراجع المستمر لمستوى السيولة لجأ بنك الجزائر إلى التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017 وعلى إثره وصلت السيولة البنكية إلى 1500,6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاضاً مستمراً للمؤشرين: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل من 40,46% و 93,52% في 2013 إلى 23,74% و 53,86% في 2017 على الترتيب.

يُبين تحليل أهم مؤشرات الصلابة المالية أن القطاع البنكي لا يزال صلباً كون تحسن بعض المؤشرات كمعدل الملاءة وكذا مردودية الأصول، بينما عرفت مؤشرات أخرى أهمها القروض غير الناجعة تدهوراً إذ يجب التركيز على تحسينها، وقد تكون دراستنا الحالية وغيرها من الدراسات المشابهة تهدف لهذا الغرض، إذ إن اتخاذ قرارات منح الائتمان باستخدام النماذج الحديثة من شأنه تخفيض مخاطر محفظة الائتمان ومن أهمها مخاطر التعثر، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك العمومية تهيمن على أغلب المؤشرات البنكية كونها مدعومة من قبل الدولة سواء في جانب الودائع أو جانب منح الائتمان إذ تحمل محل الضامن لها، كما أن مستوى المنافسة من قبل البنوك الخاصة ضعيف جداً.

### المطلب الثالث: تحليل عناصر كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

أشرنا سابقاً إلى تعريف المحفظة المالية الكفؤة على أنها تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة من الاستثمارات المالية وتحقق أعلى عائد عند مختلف مستويات المخاطرة، أو أدنى مخاطرة عند مختلف مستويات العائد المتاحة، من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل عوائد ومخاطرة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، ثم تحليل مستوى كفاءتها.

#### أولاً: تطور عائد المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

يوضح الجدول رقم (4-5) تطور مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري، ومن أهم هذه المؤشرات معدل العائد الذي حققته البنوك، ممثلاً في مردودية الأصول، ويُعبّر هذا المعدل عن قيمة النتيجة الصافية في نهاية السنة بالنسبة إلى متوسط إجمالي الأصول، ويمكن أن نعتبر هذا العائد أقرب صورة لعائد

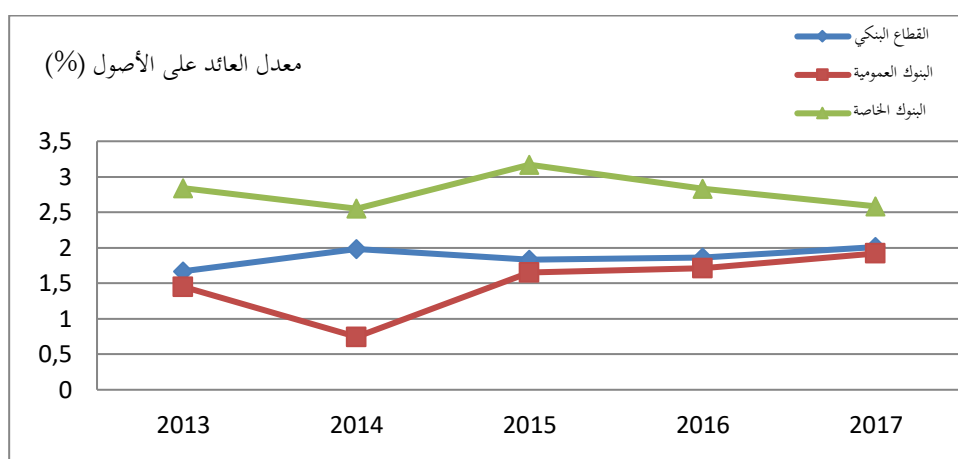
المحفظة المالية للبنوك باعتبار أن هذا الأخير يتكون من عائد المحفظة الائتمانية بالإضافة إلى عائد محفظة الأوراق المالية، الجدول الموالي يوضح تطور معدل العائد على الأصول للقطاع البنكي الجزائري.

الجدول رقم (4-6): تطور مردودية أصول القطاع البنكي الجزائري (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
2.01	1.86	1.83	1.98	1.67	القطاع البنكي
1.92	1.71	1.65	0.745	1.45	البنوك العمومية
2.58	2.83	3.17	2.55	2.84	البنوك الخاصة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 والبنوك التجارية العاملة في الجزائر سجل القطاع البنكي الجزائري ارتفاعا تدريجيا في معدل العائد على الأصول خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث انتقل من 1,83% عام 2015 إلى 2,01% في 2017، وعلى مستوى البنوك العمومية نلاحظ ارتفاعا تدريجيا للعائد على الأصول منذ 2014 أين بلغ 0,74% لينتقل إلى 1,92% في 2017، وبالنسبة للبنوك الخاصة فقد سجلت معدلات عائد أكبر من التي حققتها البنوك العمومية، وأكبر حتى من عائد محفظة السوق، وبالرغم من ذلك فقد سجلت تراجعاً منذ 2015 أين بلغ معدل العائد 3,17% إلى غاية 2017 أين بلغ معدل العائد 2,58% وهي تقلبات تدل على ارتفاع درجة المخاطرة للبيئة المصرفية على الأقل بالنسبة للبنوك الخاصة.

الشكل رقم (4-8): تطور معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية العاملة في الجزائر



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-6)

هذا التطور هو انعكاس لتطور المؤشرات والتي سبق أن عرضناها حيث إن استقرار عوائد المحافظ المالية للبنوك العمومية يرجع إلى استنادها على ضمانات الحكومة ودعمها حيث لاحظنا سابقا أنها تهيمن على الحصة الأكبر من السوق المصرفي تفوق 85%، ومع ذلك يبقى عائدها منخفضا مقارنة بالذي تحققه البنوك الخاصة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المحفظة الائتمانية المشكّلة في إطار تنفيذ إجراءات الدعم (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC) يشير تقييمها إلى نقائص في تنفيذ التدابير المنصوص عليها، لضمان التسيير الصحيح والفعلي للالتزامات الممنوحة في هذا الإطار، لاسيما فيما يخص جمع الضمانات، ويعرف أغلب المستفيدين -المتمثلون أغلبهم في مقاولين صغار السن- من هذه البرامج صعوبات من حيث الوفاء بالتزاماتهم وتشكيل الضمانات المتعاقد عليها، لاسيما كونهم عديمي الخبرة في إدارة المشاريع وإدارة المخاطر المتعلقة بها، ومن جهة أخرى غياب المتابعة الكافية لتقدم مشاريعهم، ويرجع هذا في النهاية إلى ضعف وتساهل السياسة الائتمانية التي تنتهجها الحكومة، والتي لا تعتمد على معايير دقيقة في منح الائتمان أو بالأحرى توجيهها لتحقيق أهداف اجتماعية معينة في إطار تمويل برامج التشغيل جعل السياسة الائتمانية في البنوك العمومية ضعيفة.

#### ثانيا: تحليل مخاطرة المحافظ المالية للبنوك التجارية في الجزائر

تُعرف المخاطرة في أدبيات الاستثمار على أنها مقدار الانحرافات عن الأهداف المرجوة، وتقاس بعدة مقاييس إحصائية أهمها الانحراف المعياري، هذا الأخير يعبر عن مدى تشتت العوائد المحققة عن متوسط العوائد، وإذا ما ركزنا على مخاطر المحفظة الائتمانية يمكن أن نلمسها غالبا في ثلاثة مواضع، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر هوامش الائتمان والتي تظهر لنا في القدرة على تحقيق هوامش الائتمان ومدى تقلباتها، وأخيرا مخاطر التصنيف الائتماني من حيث تقلبات جودة الائتمان.

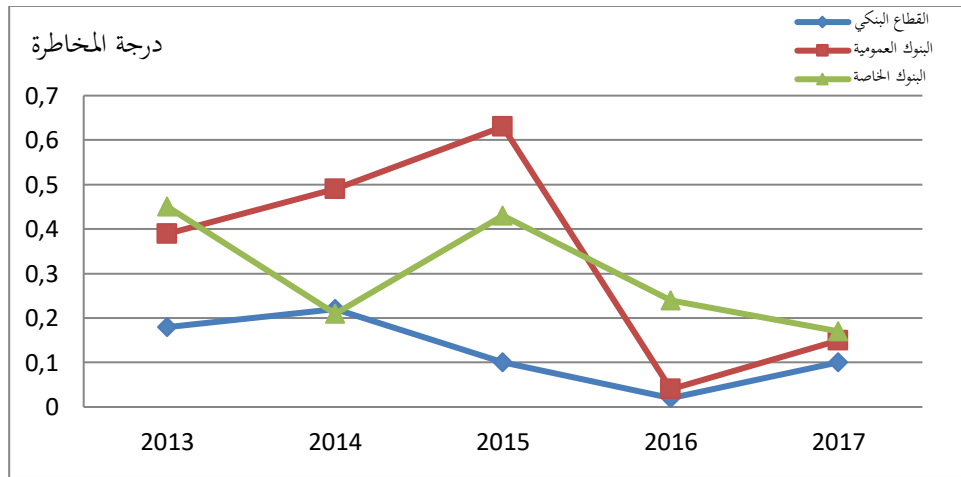
الجدول رقم (4-7): تطور مخاطرة المحافظ المالية للبنوك التجارية في الجزائر

2017	2016	2015	2014	2013	
0.1	0.02	0.1	0.22	0.18	القطاع البنكي
0.15	0.04	0.63	0.49	0.39	البنوك العمومية
0.17	0.24	0.43	0.21	0.45	البنوك الخاصة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 والبنوك التجارية العاملة في الجزائر

يبين الجدول السابق تطور درجة المخاطرة في محفظة القطاع البنكي ككل، والمحفظة المالية للبنوك العمومية والبنوك الخاصة، ونلاحظ من خلاله تقلبات كبيرة لعوائد المحافظ المالية للبنوك العمومية ما يعكس ارتفاع درجة مخاطرتها، تظهر هذه المخاطرة في ارتفاع معدل المستحقات المصنفة (غير العاملة) حيث سجل اتجاهها تصاعديا من 9.21% في 2014 إلى 12.29% في 2017، وتعتبر محافظ البنوك الخاصة أقل مخاطرة مقارنة بها في البنوك العمومية ويرجع ذلك لفعالية إدارتها للمخاطر حيث تمكنت من خفض معدل المستحقات المصنفة من 8.75% في 2015 إلى 7.87% في 2017، بينما تُعتبر المحافظ المالية للقطاع البنكي ككل الأقل مخاطرة باعتبارها محفظة السوق والأكثر تنوعا، الشكل الموالي يوضح أكثر تطور درجة مخاطرة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الشكل رقم (4-9): تطور درجة مخاطرة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدول رقم (4-7)

يُظهر لنا الشكل السابق ارتفاع درجة مخاطرة المحافظ المالية في البنوك العمومية، يرجع هذا لعدة أسباب: أهم سبب يتعلق بعدم ملاءمة السياسة الائتمانية أو بالأحرى عدم احترام معاييرها، أيضا من بين الأسباب نذكر ضعف مؤشر الحوكمة داخل البنوك العمومية ويظهر هذا جليا في غياب المتابعة الكافية للتمويلات المقدمة في إطار برامج الدعم والتشغيل، نمط التسيير التقليدي كنتيجة لضعف التدريب والتأهيل مقارنة بالبنوك الخاصة، غياب الرؤية الواضحة للأهداف والتي يجب أن يتشاركها كل الموظفين، ضعف منافسة البنوك الخاصة لها ما يجعلها لا تسعى لتحسين وضعيتها خاصة وأنها بنوك عمومية تعتمد على خزينة الدولة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فتطور مستوى مخاطرة محافظها المالية يوحى بمدى ملاءمة سياستها الائتمانية وتحسن مستواها في إدارة المخاطر، وبالرغم من ذلك لا تزال تواجه مخاطر تنشأ عن ضعف تنافسيتها أمام البنوك العمومية وضعف حصتها من السوق المصرفي الجزائري، ومنه نستنتج أن البيئة المصرفية



الجزائرية تتميز بارتفاع درجة المخاطرة، ولتتحقق من مدى كفاءة العائد الذي يقابل هذه المخاطرة يمكن أن نعلم على العلاقة "عائد-مخاطرة" لتحليل نسبة العائد الذي يتأتى من خلال التعرض لدرجة واحدة من المخاطرة.

### ثالثا: تحليل كفاءة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

لاحظنا أن البنوك العمومية تتميز بانخفاض العائد في السنوات الأخيرة مقارنة بالبنوك الخاصة، وفي نفس الوقت تتميز بارتفاع المخاطرة، ويظهر لنا من خلال هذا أن المحافظ المالية للبنوك الخاصة أكثر كفاءة منها في البنوك العمومية، حيث حققت على الأقل معدلات عائد أعلى يقابلها مستوى مخاطرة أقل مقارنة بالبنوك العمومية، يمكن أن نحدد معدلات العائد المقابلة للمخاطر التي تم التعرض لها لمعرفة مستويات كفاءة هذه البنوك بدقة، بالمقارنة مع المحفظة المالية للقطاع البنكي ككل.

الجدول رقم (4-8): العلاقة "عائد-مخاطرة" في البنوك التجارية العاملة في الجزائر

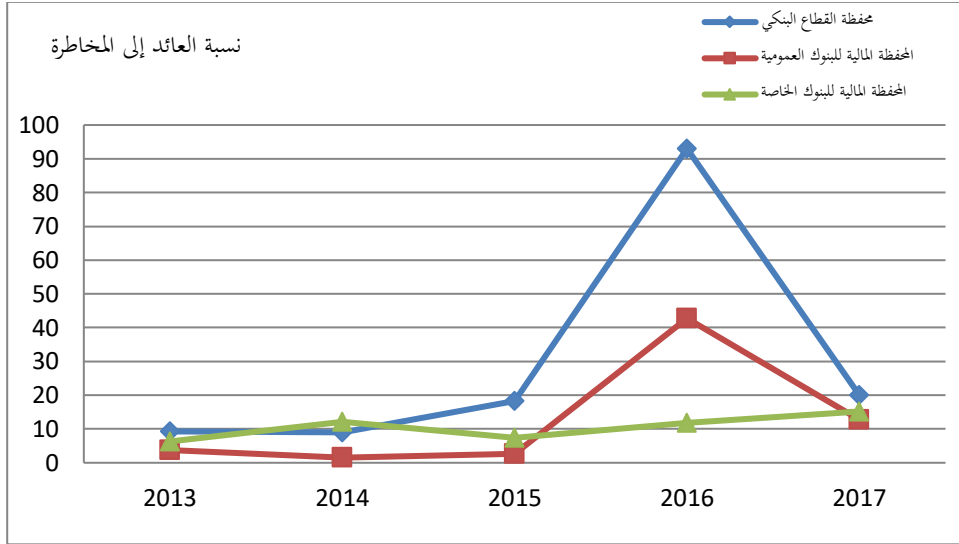
2017	2016	2015	2014	2013		
2.01	1.86	1.83	1.98	1.67	العائد	القطاع البنكي
0.1	0.02	0.1	0.22	0.18	المخاطرة	
20.1	93	18.3	9	9.27777778	العائد/المخاطرة	
1.92	1.71	1.65	0.745	1.45	العائد	البنوك العمومية
0.15	0.04	0.63	0.49	0.39	المخاطرة	
12.8	42.75	2.619	1.5204	3.71794872	العائد/المخاطرة	
2.58	2.83	3.17	2.55	2.84	العائد	البنوك الخاصة
0.17	0.24	0.43	0.21	0.45	المخاطرة	
15.176	11.792	7.3721	12.143	6.31111111	العائد/المخاطرة	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدولين (4-6) و(4-7)

يوضح الجدول السابق مستوى كفاءة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، من خلال إبراز معدل العائد المرجح بالمخاطرة، ويبين لنا هذا المؤشر حجم العائد المتحقق في المحفظة المالية عند قبول التعرض لوحدة واحدة من المخاطرة، ويمكن اعتباره كمؤشر لقياس مستوى كفاءة المحافظ المالية للبنوك، وكما هو متوقع فإن هذه النسبة تكون أكبر في المحفظة المالية للقطاع البنكي ككل باعتبارها محفظة السوق، والتي

تمثل مجموعة الشئيات "عائد-مخاطرة" التي تشكل لنا منحى المحافظ المالية الكفؤة (اللون الأخضر)، تليها المحافظ المالية للبنوك الخاصة بمستوى كفاءة أفضل من التي حققتها البنوك العمومية، حيث نلاحظ أن معدل العائد المرجح بالمخاطرة في المحافظ المالية للبنوك الخاصة أعلى منه في المحافظ المالية للبنوك العمومية باستثناء سنة 2016.

الشكل رقم (4-10): منحى المحافظ الكفؤة للقطاع البنكي الجزائري



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدول (4-8)

نلاحظ عموما من خلال الشكل أعلاه أن محفظة السوق تحقق أعلى العوائد عند مختلف مستويات المخاطرة، تليها البنوك الخاصة ثم البنوك العمومية، وفي هذه الحالة يقتضي تحسين كفاءة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر وخاصة العمومية منها التركيز على تخفيض المخاطرة، من خلال تقويم السياسة الائتمانية بما يكفل تحسين قدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية، ولعل أهم المداخل التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذا الأمر هو الاعتماد على نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان لتقليل المخاطرة عند حدها الأدنى عند مختلف مستويات العائد المتاحة.

### المبحث الثالث: إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظهر توجه جديد في المعايير التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ قرار منح الائتمان، يتعلق هذا التوجه باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية في عملية التحليل الائتماني، فبالإضافة إلى الاعتماد على التحليل المالي والنسب المالية أصبحت البنوك تعتمد أيضا على نماذج أكثر دقة تساعد في ترشيد قرار منح الائتمان، والهدف هو تحسين كفاءة محافظها الائتمانية.

#### المطلب الأول: إمكانية تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر

كنا قد ذكرنا في الفصل الثالث عدة نماذج يمكن استخدامها لاتخاذ قرار منح الائتمان، ذكرنا في البداية النماذج التقليدية ومنها Credit Man ، 5C's ، 5P's ، LAPP ، PRISM ، CAMPARI ، FAPE، تعتمد هذه النماذج على مجموعة من العناصر أهمها شخصية العميل، قدرته على السداد، الضمانات التي يقدمها في مقابل الحصول على الائتمان، الظروف الاقتصادية، ورأس المال، واستخدام هذه العناصر لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل يتطلب من البنك قدرة على تكميها في شكل نقاط ليتم في النهاية اتخاذ القرار بقبول أو برفض منح الائتمان بناء على نقطة العميل المقترض، لكن تكميم هذه العناصر وتقييمها غالبا ما يرجع إلى حنكة وخبرة البنك وبالتحديد موظف الائتمان الذي يقوم بدراسة ملف طلب الائتمان، لهذا يجب أن يتوفر البنك على موظفين ائتمانيين أو كادر بشري مؤهل أو نقول بصفة عامة إدارة ائتمانية محترفة لديها ما يكفي من الخبرة التي تمكنها من دراسة الملف الائتماني بشكل يجعل خطر عدم القدرة السداد أدنى ما يمكن.

من جهة أخرى يجب على البنك أن يتوفر على قاعدة بيانات كبيرة عن عملائه المقترضين لكي يستطيع تكميم هذه النماذج الكيفية بشكل مناسب، أي إعطاء الوزن المناسب لكل عنصر حسب درجة تأثيره في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل، فعلى سبيل المثال تحتفظ وكالة موديز Moody's بإحصائيات مفصلة عن تكرار التخلف عن الوفاء بالدين مصنفة إلى فئات، يمكنها من خلال هذه الإحصائيات والمعطيات أن تثبت أن احتمال تخلف الشركات ذات التصنيف العالي عن السداد أقل من الشركات ذات

التصنيف الأدنى، فمثلا الشركات التي حصلت على أعلى تصنيف من وكالة موديز وهو Aaa بين عامي 1970 و 2009 كانت نسبة تعثرها أقل من 1% على مدى السنوات العشر التالية لتلقيها ذلك التصنيف، أيضا الشركات التي حصلت على تصنيف عالي المخاطر من وكالة موديز وهو Ba أو أقل كانت نسبة تعثرها خلال السنوات العشر التالية لحصولها على ذلك التصنيف بنحو 20%، ونتيجة لذلك يمكن لوكالة موديز أن تشير إلى الارتباطات التاريخية المدعومة بعينة كبيرة من البيانات لتثبت أن تصنيفاتها الائتمانية للشركات ذات طبيعة تنبؤية، لذلك على البنك أن يحتفظ بقاعدة بيانات لعينة كبيرة من عملائه حتى تصبح هذه النماذج ذات طبيعة تنبؤية وتساهم في تخفيض مخاطر عدم السداد وبالتالي تحسين كفاءة محفظته الائتمانية.

هل يمكن أن نعتمد على هذه النماذج الكيفية في دراستنا ؟ يصعب علينا تطبيقها لعدة أسباب أهمها: أنه لا يتوفر لدينا القدرة على ممارسة عملية التحليل الائتماني لطلبات العملاء للبنوك محل الدراسة، حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فلا يتوفر لدينا الحد الكافي من الخبرة لتقييم الجدارة الائتمانية لممارسة هذه الوظيفة، كما أنها ستتطلب وقت وجهد كبيرين جدا للحصول على نموذج لا نعلم مدى صلاحيته لاتخاذ القرار السليم لمنح الائتمان.

بالنسبة للنوع الثاني من النماذج وهي نماذج التنبؤ بالفشل، تم استخدامها في العديد من الدراسات الأجنبية والعربية، وقد أشار الباحثون في هذا المجال أمثال W. Beaver في مقاله سنة 1966 و E. Altman في مقاله سنة 2000 إلى أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لتقييم الجدارة الائتمانية، والتنبؤ بتعثر وإفلاس الشركات، ولتحديد المخاطر الاستثمارية في المحفظة المالية، كما يمكن استخدامها أيضا لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

استخدمت هذه الدراسات النسب المالية كمتغيرات مستقلة في النموذج، واختلفت مصادر الحصول على هذه البيانات، كالبورصات ووكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المالية والشركات محل الدراسة نفسها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النماذج لا تزال ذات أهمية كبيرة لحد الآن، ففي سبتمبر 2018 قام E. Altman بنشر مقال حول تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو الباحث نفسه الذي نشر أولى الدراسات الأصلية عن التنبؤ بالفشل بداية من سنة 1968، ونشر العديد من الدراسات والكتب خلال الفترة الممتدة بينهما، الأمر الذي يدل على تزايد أهمية هذا الموضوع واستمرار صلاحيته للتطبيق والتطوير.

في دراستنا الحالية نحتاج إلى الحصول على القوائم المالية للمقترضين من البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال هذه القوائم نستخرج البيانات اللازمة ونختار النسب المالية الأكثر قدرة على تقييم الجدارة الائتمانية، وهي الأكثر استخداما في الدراسات السابقة، وبالتالي سنستخدم هذا النوع من النماذج في دراستنا ونحاول بناء نموذج للتنبؤ بالفشل يمكن استخدامه لاتخاذ قرار منح الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة المالية.

أما بالنسبة للقسم الثالث من النماذج فقد اشتمل على نوعين: يتعلق النوع الأول بالنماذج المعيارية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني مثل Moody's, Standard & Poor's, Fitch Rating تقدم هذه المؤسسات تصنيفات لفترات طويلة وقصيرة الأجل حول الشركات والدول المقترضة بناء على جدارتها الائتمانية المتوقعة، يمكن استخدام هذه التصنيفات لعدة أغراض أهمها اتخاذ قرار منح الائتمان، وتعتمد وكالات التصنيف على قواعد بيانات ضخمة تمتد إلى أكثر من نصف قرن من الزمن، وبالتالي لا يمكننا استخدام هذه النماذج في دراستنا.

أما فيما يخص النوع الثاني فيتعلق بالنماذج الهيكلية وذكرنا منها Moody's KMV, Credit Metrics تُستخدم لتحديد احتمال تعثر الشركة بناء على هيكلها المالي، فنموذج Moody's KMV يتطلب تطبيقه تقدير قيمة أصول الشركة وتقلباتها ويتم هذا من خلال البورصة، ثم حساب المسافة (البعد) إلى التعثر باستخدام ستة متغيرات<sup>1</sup>، وأخيرا حساب احتمال عدم السداد بالاعتماد على قاعدة بيانات ضخمة تمكن من صياغة جدول تكرارات يربط بين احتمال التعثر والمسافة إلى التعثر، أما نموذج Credit Metrics فيسمح بتحديد احتمال التعثر بالاعتماد على فئات التصنيف واحتمالات الانتقال من فئة تصنيف إلى أخرى والتي يتم تقديمها في شكل مصفوفة احتمال انتقال التصنيف، وهذه الأخيرة تُعدّها غالبا وكالات التصنيف الائتماني، النتيجة أنه لا يمكننا استخدام هذه النماذج أيضا في دراستنا لغياب المتطلبات اللازمة لذلك.

<sup>1</sup> ذكرناها في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

## المطلب الثاني: إعداد قاعدة البيانات لبناء نموذج للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر

إن الدراسات القياسية السابقة في موضوع التنبؤ بالفشل المالي واسعة ومتنوعة من حيث المتغيرات المفسرة وكذا النماذج المستخدمة، فمنذ دراسة (W. Beaver, 1966) أين تم استخدام نموذج التحليل التمييزي الأحادي للمقارنة بين قيم النسب المالية للشركات الفاشلة مع قيمها للشركات السليمة، تم تطوير عدد من نماذج التنبؤ بالفشل من قبل العديد من الباحثين،<sup>1</sup> ولا تزال محاولات تقدير هذه النماذج حتى الآن نظرا لأهميتها في تحسين كفاءة المحافظ المالية، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتقدير نموذج للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، اعتمادا على بيانات مستخرجة من القوائم المالية لهذه الشركات، وفي هذا الصدد اعتمدت مختلف الدراسات السابقة على عدة نماذج لتقدير نماذج التنبؤ بالفشل، تمثل أهمها في: نموذج التحليل التمييزي البسيط والمتعدد، نماذج الشبكات العصبية، التحليل باستخدام النماذج الاحتمالية.

في دراستنا الحالية سنعتمد على نموذج التحليل التمييزي المتعدد، وهو أسلوب إحصائي سيمكننا من تصنيف الشركات المقترضة إلى إحدى الفئتين: فئة الشركات السليمة أو فئة الشركات الفاشلة بالاعتماد على الخصائص الفردية التي تُستمد من النسب المالية للشركات المقترضة، وذلك بهدف تقدير نموذج يمكننا مستقبلا من تحديد المجتمع أو الفئة التي تنتمي إليها أي شركة مقترضة جديدة.

يعتبر الاقتصادي E. Altman صاحب الأبحاث الشهيرة في مجال التنبؤ بالفشل أول من استخدم هذا النموذج في دراسته التي عرضها عام 1968، ولا يزال يُستخدم حتى الآن إذ يعتبر من بين أكثر النماذج استخداما لتقدير نماذج التنبؤ بالفشل.

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

استهدفنا في دراستنا مجموع الشركات التي حصلت على قرض على الأقل من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وحصلنا على عينة مُيسرة حجمها 70 شركة مقترضة من البنوك التالية: البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الخليج الجزائر AGB، بنك نتكسيس الجزائر NATIXIS، بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة 2006-2017، وتتكون هذه العينة من مجموعتين:

<sup>1</sup> Ashraf, S., GS Félix, E., & Serrasqueiro, Z. Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?. Journal of Risk and Financial Management, 12(2), 2019, p3.

## الفصل الرابع تطبيق نماذج اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك العاملة بالجزائر

- عينة بناء النموذج: حجمها 50 شركة، وهي تمثل العينة التي سيتم من خلالها بناء وتقدير نموذج التنبؤ بالفشل، تتكون من فئتين:

1- الفئة الأولى تتمثل في الشركات التي لم تتلق أي صعوبات في الوفاء بالتزاماتها تصنفها البنوك محل الدراسة ضمن الشركات السليمة، وعددها 31 شركة.

2- الفئة الثانية تتمثل في الشركات التي عرفت صعوبات في سداد التزاماتها تصنفها البنوك ضمن الشركات الفاشلة وعددها 19 شركة.

- عينة التأكد من جودة النموذج: حجمها 20 شركة، وتمثل العينة التي سيتم من خلالها اختبار مصداقية النموذج المقدر، تتضمن 10 شركات سليمة و10 شركات فاشلة.

الجدول رقم (4-9): هيكل عينة الدراسة (عينة البناء)

النسبة	العدد	
62%	31	الشركات السليمة
38%	19	الشركات الفاشلة
100%	50 شركة مقترضة	المجموع

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث

وتتوزع الشركات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-10): توزيع عينة الدراسة (عينة البناء)

المجموع	شركات فاشلة	شركات سليمة	
18	5	13	BNA
15	7	8	BDL
10	5	5	AGB
7	2	5	NATIXIS
50	19	31	المجموع

المصدر: تم إعداده من قبل إعداد الباحث

ثانيا: متغيرات النموذج

بعد أن قمنا بالاطلاع على أغلب الدراسات السابقة في موضوع التنبؤ بالفشل وبغض النظر عن النماذج المستخدمة فيها وجدنا أنها تشترك في كونها لم تستند على نظرية اقتصادية في اختيار المتغيرات المستقلة للتمييز بين الشركات وتصنيفها إلى شركات سليمة أو شركات فاشلة، وبدلا من ذلك استخدم جل الباحثون النسب المالية بشكل أساسي كمتغيرات للتنبؤ بالفشل لأنها الأكثر استخداما ونجاحا في التنبؤ حسب البحوث السابقة.

والمعيار الذي سنستخدمه لاختيار المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة يعتمد على النسب المالية الأكثر قدرة على تصنيف الشركات المقترضة إلى سليمة وفاشلة، والتي لديها القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية للشركة طالبة الائتمان.

اعتمادا على القوائم المالية للشركات وبعد الاطلاع على أهم الدراسات السابقة اخترنا أربع فئات من النسب المالية: نسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب الربحية، ونسب النشاط، وقمنا باستخراج 16 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة وجدناها ذات دلالة إحصائية في التنبؤ بالفشل في الدراسات السابقة، نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): المتغيرات المستقلة المستخرجة من القوائم المالية للشركات

رمز المتغير	تعيين المتغير (النسبة المالية)	نوع النسبة
R1	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	نسب الرفع المالي <b>Leverage Ratios</b>
R2	الديون قصيرة الأجل / إجمالي الديون	
R3	الديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة	
R4	إجمالي الديون / النتيجة الإجمالية قبل الفائدة والضريبة	
R5	النقدية / إجمالي الأصول	نسب السيولة <b>Liquidity Ratios</b>
R6	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	
R7	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم الجارية	
R8	رأس المال العامل / إجمالي الأصول	



نسب الربحية <b>Profitability Ratios</b>	النتيجة الإجمالية قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول	R9
	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	R10
	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	R11
	النتيجة الصافية / المبيعات	R12
نسب النشاط <b>Activity Ratios</b>	المبيعات / إجمالي الأصول	R13
	قيم قابلة للتحقيق / إجمالي الخصوم	R14
	المبيعات / الأصول المتداولة	R15
	المبيعات / الأصول الثابتة	R16

المصدر: تم إعداده اعتمادا على نتائج الدراسات السابقة

أما بالنسبة للمتغير التابع فهو متغير اسمي قمنا بتعريفه كما يلي:

0: يرمز للشركات الفاشلة؛

1: يرمز للشركات السليمة.

ثالثا: بناء نموذج الدراسة

تمت صياغة نموذج التحليل التمييزي من قبل R. A. Fisher من خلال دراستين عرضهما سنتي 1936 و1938 على الترتيب، الأولى بعنوان "استخدام القياسات المتعددة في مشاكل التصنيف"<sup>1</sup> والثانية بعنوان "الاستخدامات الإحصائية للقياسات المتعددة"<sup>2</sup>، وتتلخص فكرة فيشر في تحويل المشاهدات متعددة المتغيرات  $X$  إلى مشاهدات وحيدة المتغير  $Y$  بحيث يتم فصل قيم  $Y$  التي نحصل عليها من المجتمعين  $\pi_1$ ،  $\pi_2$  بقدر المستطاع، ولقد اقترح فيشر أن نأخذ توليفات خطية من  $X$  لنحصل منها على القيم  $Y$  وذلك لأن التوليفات الخطية هي دوال بسيطة في  $X$  ويمكن التعامل معها من الناحية الرياضية بسهولة، فإذا كانت  $\mu_{1Y}$  تشير إلى متوسط قيم  $Y$  التي نحصل عليها من  $X$  التي تنتمي للمجتمع  $\pi_1$  وكانت  $\mu_{2Y}$  تشير إلى

<sup>1</sup> Fisher, R. A. (1936). **The use of multiple measurements in taxonomic problems**. Annals of human genetics, 7(2), pp. 179-188.

<sup>2</sup> Fisher, R. A. (1938). **The statistical utilization of multiple measurements**. Annals of eugenics, 8(4), 376-506.

متوسط قيم  $Y$  التي نحصل عليها من  $X$  التي تنتمي للمجتمع  $\pi_2$ ، فإن فيشر اختار التوليفة الخطية التي تعظم (مربع) المسافة بين  $\mu_{1Y}$  وبين  $\mu_{2Y}$  منسوبة إلى تباين  $Y$ .<sup>1</sup>

يعطي التحليل التمييزي المتغيرات المستقلة الأكثر تفسيراً للظاهرة المتمثلة في المتغير التابع، وفي دراستنا الحالية فإن استخدامه سيسمح بتحديد النسب المالية الأكثر تأثيراً ودلالة في تصنيف الشركات إما فاشلة أو سليمة، وتُعطى معادلة النموذج الأساسي كما يلي:

$$Zscore = \sum \alpha_i x_i + \beta$$

حيث إن:

$Z_{score}$  تدل على المتغير التابع، وتمثل النقطة أو العلامة المميزة لكل شركة مقترضة؛

$\alpha_i$ : تمثل المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وتعبر عن الأوزان النسبية لها والتي تبين لنا ترتيب المتغيرات المستقلة من حيث قدرتها على التنبؤ؛

$X_i$  تدل على المتغيرات المستقلة، وتمثل النسب المالية الأكثر دلالة على الجدارة الائتمانية للشركة؛

$\beta$  عبارة عن ثابت يمثل الجزء الثابت من المخاطر.

وعليه، وفقاً لطبيعة البيانات المتوفرة لدراستنا يمكن بناء النموذج كما يلي:

$$Zscore = \beta + \alpha_1 R1 + \alpha_2 R2 + \alpha_3 R3 + \alpha_4 R4 + \alpha_5 R5 + \alpha_6 R6 + \alpha_7 R7 + \alpha_8 R8 \\ + \alpha_9 R9 + \alpha_{10} R10 + \alpha_{11} R11 + \alpha_{12} R12 + \alpha_{13} R13 + \alpha_{14} R14 \\ + \alpha_{15} R15 + \alpha_{16} R16$$

المطلب الثالث: تقدير النموذج وعرض النتائج

أولاً: تقدير النموذج

لدينا عينة تتكون من 50 شركة مقترضة، ومن خلال القوائم المالية لكل شركة استخرجنا 16 نسبة مالية لإدخالها في النموذج كمتغيرات مستقلة، هذه المتغيرات قمنا بانتقائها بناء على الدراسات السابقة من جهة، وعلى أساس أنها الأكثر قدرة على تحديد الجدارة الائتمانية من جهة أخرى حسب اعتقادنا.

وبعد إدخال البيانات في برنامج SPSS<sup>26</sup> وباستخدام نموذج التحليل التمييزي تحصلنا على المتغيرات المستقلة التي تُكوّن النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل ومعاملاتها، وتُعبّر المعاملات كما ذكرنا فيما سبق عن وزن كل متغير في التمييز.

<sup>1</sup> ريتشارد جونسون وآخرون، ترجمة عبد المرزي حامد عزام، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الواجهة التطبيقية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 750.

الجدول رقم (4-12): المتغيرات المكونة للنموذج ومعاملاتها

رمز المتغير	تعيين المتغير (النسبة المالية)	المعاملات
R1	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	-1.551
R2	الديون قصيرة الأجل / إجمالي الديون	2.994
R3	الديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة	0.05
R4	إجمالي الديون / النتيجة الإجمالية قبل الفائدة والضريبة	0.006
R5	النقدية / إجمالي الأصول	-2.791
R6	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	-0.001
R8	رأس المال العامل / إجمالي الأصول	1.655
R9	النتيجة الإجمالية قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول	1.185
R10	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	6.056
R11	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-2.719
R12	النتيجة الصافية / المبيعات	0.044
R13	المبيعات / إجمالي الأصول	-0.101
R14	قيم قابلة للتحقيق / إجمالي الخصوم	-0.805
R15	المبيعات / الأصول المتداولة	0.092
R16	المبيعات / الأصول الثابتة	-0.006
Cst	الثابت	-1.306

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS<sup>26</sup>

من خلال الجدول أعلاه رقم (4-12) يتضح لنا أن النموذج المقدر للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة يتكون من 15 متغيرا مستقلا، تم اختيارها من بين 16 متغيرا باستخدام نموذج التحليل التمييزي المتعدد، تمثل هذه المتغيرات النسب المالية الأكثر قدرة على تحديد الجدارة الائتمانية لعينة الشركات المقترضة المتكونة من 50 شركة، وتميز انتمائها إلى فئة الشركات السليمة أو فئة الشركات الفاشلة، هذه النتيجة تدعم صحة نتائج الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في اختيار النسب المالية كمتغيرات مستقلة، والنسب المالية المختارة ستمكننا من تمييز انتماء الشركات المقترضة وتصنيفها إلى

إحدى الفئتين السليمة والفاشلة، ويوضح لنا نفس الجدول أيضا أن كل مجموعات النسب المقترحة لها أهمية في تحديد الجدارة الائتمانية، وأن المتغير R7 (نسبة السيولة السريعة) والذي ينتمي إلى مجموعة نسب السيولة لا يساهم في تمييز حالة الشركة. وعليه يمكن صياغة النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل كما يلي:

$$Z = -1.551 R1 + 2.994 R2 + 0.05 R3 + 0.006 R4 - 2.791 R5 - 0.001 R6 + 1.655 R8 + 1.185 R9 + 6.056 R10 - 2.719 R11 + 0.044 R12 - 0.101 R13 - 0.805 R14 + 0.092 R15 - 0.006 R16 - 1.306$$

نلاحظ من خلال النموذج المقدر أن المتغير الأعلى قدرة على التمييز هو R10 (النتيجة الصافية/إجمالي الأصول) إذ لديه أكبر معامل (بالقيمة المطلقة)، وتعكس الإشارة الموجبة لقيمة هذا المعامل العلاقة الطردية بين هذا المتغير والعلامة Score المميزة للشركات المقترضة، فترتفع قيمة هذه الأخيرة كلما ارتفعت قيمة النسبة R10، وعليه فإن ارتفاع قيمة هذه النسبة تجعل احتمال عدم فشل الشركة المقترضة يرتفع والعكس صحيح، كما نلاحظ أن المتغير الأقل قدرة على التمييز هو R6 (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) إذ لديه أقل معامل (بالقيمة المطلقة)، وتعكس الإشارة السالبة لقيمة هذا المعامل العلاقة العكسية بينه وبين العلامة المميزة للشركة، فتنخفض هذه الأخيرة كلما ارتفعت قيمة R6.

نلاحظ أيضا أنه يمكن اختصار النموذج من 15 متغيرا إلى 11 متغيرا فقط بدون أن تتغير قدرته التنبؤية بشكل كبير، فكل من المتغيرات R4 و R3 و R6 و R12 لديها معاملات ضعيفة جدا تقترب من الصفر، أي أن قوتها التمييزية ضعيفة ولا تؤثر بشكل كبير في قدرة النموذج على التمييز والتنبؤ بالفشل.

تسمح هذه المعادلة بإعطاء درجة تمييزية لكل شركة مقترضة، على أساس هذه الدرجات يمكن تصنيف الشركات وتحديد مجال انتمائها إلى فئة الشركات السليمة أو فئة الشركات الفاشلة، وبالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sup>26</sup> تحصلنا على المجال التالي:

الجدول رقم (4-13): متوسط القيم التمييزية لكل فئة

مركز الفئة (المتوسط)	فئة الشركات
- 0.760	فاشلة
0.466	سليمة

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS<sup>26</sup>

من خلال الجدول السابق يمكن تحديد مجال انتماء الشركات المقترضة كما يلي:

إذا كانت  $Z > 0.466$  يتم تصنيف الشركة إلى فئة الشركات السليمة، وعليه يمكن للبنك أن يتخذ القرار بقبول منح الائتمان لهذه الشركة.

إذا كانت  $Z < -0,760$  يتم تصنيف الشركة إلى فئة الشركات الفاشلة، وبالتالي يمكن للبنك أن يتخذ القرار برفض منح الائتمان لهذه الشركة.

إذا كانت  $-0,760 < Z < 0.466$  يكون انتماء الشركة لمنطقة الشك، وفي هذه الحالة يتعذر على البنك اتخاذ قرار منح الائتمان باستخدام هذا النموذج، ويتطلب الحذر واستخدام أدوات أخرى مناسبة لاتخاذ قرار منح الائتمان لهذه الشركة.

ويمكن أيضا صياغة دالتي التمييز الخاصتين بالفئتين السليمة والفاشلة على الترتيب كما يلي:

أولاً: دالة التمييز الخاصة بالشركات السليمة  $Z_1$

$$Z_1 = 19,887 R_1 + 15,992 R_2 - 0.075 R_3 + 0.009 R_4 + 1.281 R_5 - 0.001 R_6 + 25.123 R_8 + 6.960 R_9 - 5.621 R_{10} - 2.774 R_{11} + 0.208 R_{12} - 1.650 R_{13} - 0.741 R_{14} + 1.795 R_{15} - 0.024 R_{16} - 16.797$$

ثانياً: دالة التمييز الخاصة بالشركات المتعثرة  $Z_2$

$$Z_2 = 21.798 R_1 + 12.323 R_2 - 0.137 R_3 + 0.002 R_4 + 4.701 R_5 + 23.095 R_8 + 5.508 R_9 - 13.043 R_{10} - 0.558 R_{11} + 0.154 R_{12} - 1.526 R_{13} + 0.246 R_{14} + 1.682 R_{15} - 0.017 R_{16} - 15.867$$

وبالاعتماد على هاتين الدالتين  $Z_1, Z_2$  يمكن حساب الدرجة التمييزية لكل شركة مقترضة ثم اتخاذ القرار بشأن انتمائها لإحدى الفئتين، بحيث تنتمي الشركة المقترضة الجديدة إلى الفئة التي تحقق درجتها التمييزية أعلى درجة.

ثانياً: نتائج التصنيف للنموذج المقدر

الجدول الموالي يوضح نتائج التصنيف (نسبة التصنيف الصحيح والخاطئ لكل من الفئتين) والقدرة التنبؤية للنموذج المقدر ككل:

الجدول رقم (4-14): نتائج تصنيف النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل

المجموع	نتائج التصنيف		عدد الشركات الفاشلة
	1	0	
19	9	10	

31	27	4	عدد الشركات السليمة
%100	% 47,4	% 52,6	نسبة الشركات الفاشلة
%100	% 87,1	% 12,9	نسبة الشركات السليمة

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS<sub>26</sub>

يوضح الجدول رقم (4-14) أنه من بين 19 شركة فاشلة صنف النموذج 10 شركات منها على أنها فاشلة بنسبة تصنيف صحيح بلغت 52,6% و 09 شركات الباقية على أنها سليمة بنسبة تصنيف خاطئ بلغت 47,4%، وأنه من بين 31 شركة سليمة صنف النموذج 27 شركة منها على أنها سليمة بنسبة تصنيف صحيح بلغت 87,1% و 04 شركات الباقية على أنها فاشلة بنسبة تصنيف خاطئ بلغت 12,9%.

حسب هذه النتائج؛ تمكن نموذج التنبؤ بالفشل المقدر من تصنيف 50 شركة مقترضة من البنوك التجارية (BNA, BDL, AGB, NATIXIS) العاملة في الجزائر تصنيفا إجماليا بلغت نسبته 74%، وبلغت نسبة التصنيف الخاطئ 26%؛

يرجع التصنيف الخاطئ إلى وجود متغيرات أخرى سواء كانت نسبا مالية أو متغيرات غير مالية، تساهم في تقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة ولم تتمكن من إدراجها في النموذج المتحصل عليه من خلال هذه الدراسة، وقد تكون أيضا بسبب صغر حجم العينة مقارنة بالمجتمع الممكن، فالدراسات السابقة وخاصة الأجنبية منها تعتمد على حجم عينات كبير جدا نظرا لسهولة حصولهم على البيانات اللازمة، مقارنة بالدراسات العربية عموما التي تتميز بصعوبة حصول الباحث على هذا النوع من البيانات؛

كما نعتقد أيضا أن سبب عدم كفاية نماذج التنبؤ بالفشل لإدارة مخاطر الائتمان هو عدم صلاحيتها لكل زمان ومكان، وعليه يبقى تطويرها وتحسينها بشكل مستمر أمر ضروري، وكذا تدعيمها بمعايير أخرى تساهم في تقييم الجدارة الائتمانية لتدارك هذا التصنيف الخاطئ؛

والأمر المؤكد من بين الأسباب التي ذكرنا هو أن التغير السريع في البيئة المصرفية له دور كبير في بقاء نسب التصنيف الخاطئ لأي نموذج تنبؤ بالفشل.

### ثالثا: اختبار صلاحية ودقة النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل

بعد تقدير نموذج التنبؤ بالفشل وتحديد قدرته التنبؤية على عينة البناء، من الضروري اختبار صلاحيته على عينة التأكد، تتكون عينة التأكد من 20 شركة مقترضة من نفس البنوك محل الدراسة، 10 شركات منها

فاشلة و 10 شركات سليمة، وبعد اشتقاق النسب المالية المكوّنة للنموذج المقدر لكل عينة التأكد وإخضاعها لقاعدة الفصل تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-15): نتائج تصنيف النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل على عينة التأكد

المجموع	1	0	
10	0	10	عدد الشركات الفاشلة
10	05	05	عدد الشركات السليمة
%100	% 00	% 100	نسبة الشركات الفاشلة
%100	% 50	% 50	نسبة الشركات السليمة

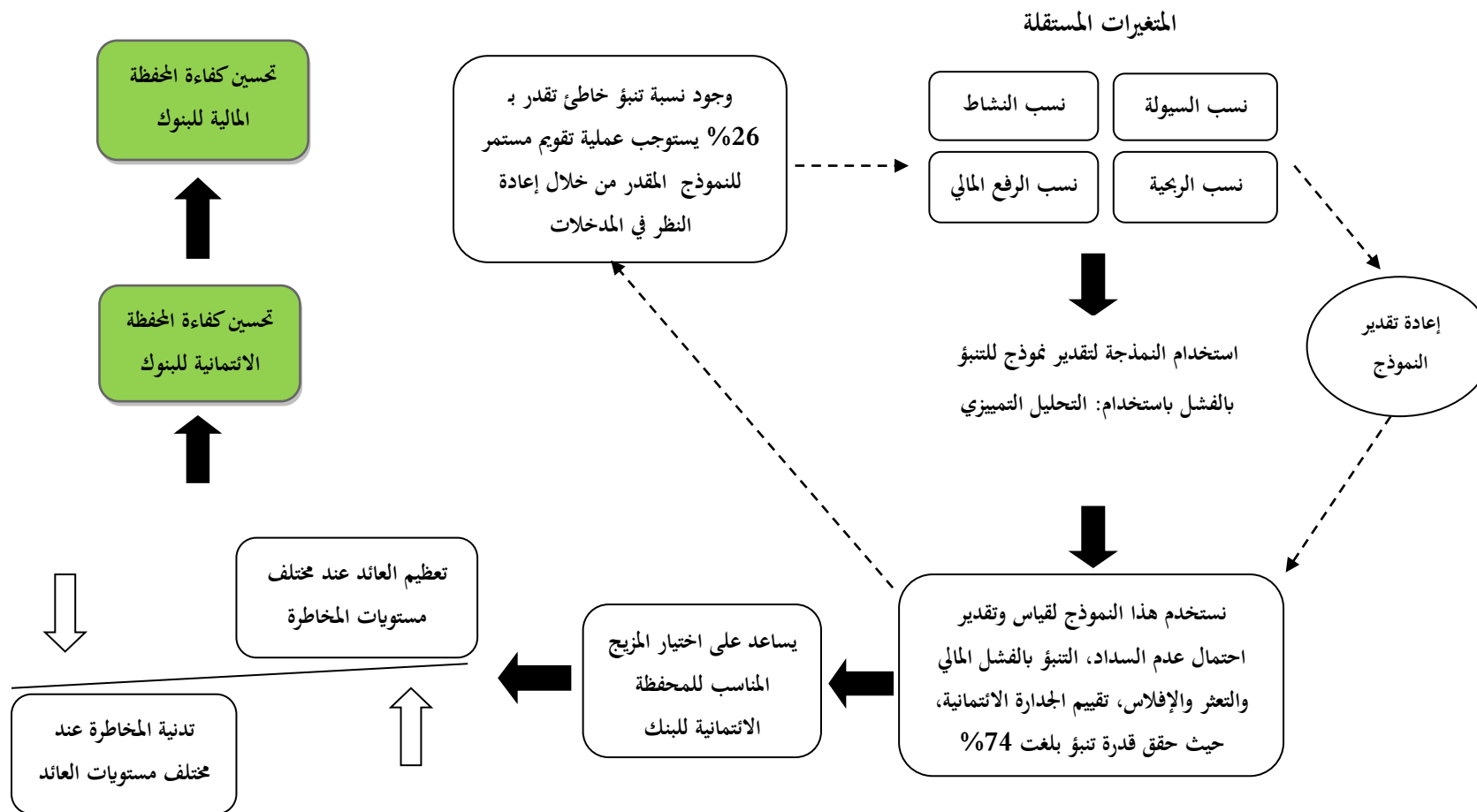
المصدر: تم إعداده من قبل الباحث

يبين الجدول السابق نتائج تصنيف نموذج التنبؤ بالفشل المقدر على عينة من 20 شركة مقترضة، وتشير النتائج إلى أنه من بين 10 شركات سليمة تمكن النموذج من تحقيق نسبة تنبؤ صحيح 50% و 50% نسبة تنبؤ خاطئ، ومن بين 10 شركات فاشلة تمكن حقق النموذج نسبة تنبؤ صحيح بلغت 100%، وعليه حقق النموذج المقدر نسبة تنبؤ صحيح على عينة التأكد بلغت 75%، في مقابل نسبة تنبؤ خاطئة بلغت 25%، وهي نتيجة تقترب من نسبة التنبؤ الصحيح للنموذج المقدر.

رابعا: النموذج المقدر للتنبؤ بالفشل ومدى مساهمته في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك محل الدراسة إذا ما عدنا إلى المحفظة المالية للبنك فإنها تتكون من محفظة مالية ومحفظة ائتمانية، فاعتماد البنك على نماذج دقيقة للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة يساهم في تخفيض مخاطر عدم السداد وتحقيق استقرار في عوائد المحفظة الائتمانية، وبالتالي يساهم في تحسين كفاءة المحفظة المالية، وفي هذه الدراسة توصلنا إلى أن النموذج المقدر باستخدام التحليل التمييزي يحقق نسبة تصنيف صحيح إجمالية بلغت 74% وبالتالي يمكن للبنوك الاعتماد عليه لتحسين كفاءة محافظها المالية.

من خلال هذه النتائج، وبالإضافة إلى ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث حول التصور العام لاستخدام نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك، توصلنا إلى مساهمة نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك محل الدراسة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-11): مساهمة نماذج التنبؤ بالفشل بتحسين كفاءة المحافظ المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث



يبين الشكل أعلاه كيف تساهم نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك، وباستخدام نماذج التنبؤ بالفشل على عينة من 50 شركة مقترضة من البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الخليج الجزائر AGB، بنك نتكسيس الجزائر NATEXIS، بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة 2006-2017، توصلنا إلى تقدير نموذج حقق قدرة تنبؤية بلغت 74%، يمكن من خلاله قياس وتقدير احتمال عدم السداد وتقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة والتنبؤ بفشلهم، وتبقى هناك نسبة تصنيف خاطئة للنموذج بلغت 26% نتيجة لعدة أسباب ترجع بصفة عامة إلى مدى شفافية البيانات التي أفصحت عنها الشركات المقترضة، مدى ملاءمة المدخلات المتمثلة في النسب المالية المختارة لتقييم الجدارة الائتمانية ومدى كفايتها، اكتفاؤنا باستخدام نموذج التحليل التمييزي وعدم استخدام النماذج التي أثبتت الدراسات السابقة بأنها ذات دقة عالية في التنبؤ على غرار نموذج الانحدار اللوجستي ونماذج الشبكات العصبية، وكل هذا يستوجب عملية تقويم مستمر للنموذج لزيادة قدرته التنبؤية.

يساعد هذه النموذج على اختيار التشكيلة المناسبة لمكونات المحفظة الائتمانية، بحيث يحقق أعلى عائد عند مختلف مستويات المخاطرة أو أدنى مخاطرة عند مستويات مختلف العائد المتاحة، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة المحفظة الائتمانية للبنك وبالتالي تحسين كفاءة محفظته المالية.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض أهم الإصلاحات التي مست المنظومة البنكية الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، وإبراز كيف تغيرت الوظيفة الائتمانية في ضوءها، ثم قمنا بتحليل أهم المؤشرات المصرفية ولاحظنا أن البنوك العمومية تهيمن على أكثر من 85% من إجمالي الودائع المحصلة و86,8% من إجمالي الائتمان الممنوح في 2017، وتبقى حصة البنوك الخاصة من ذلك ضعيفة، ووجدنا بعد تحليل مؤشرات الصلابة المالية أن القطاع البنكي الجزائري لا يزال صلبا نسبيا حيث سجل تحسنا في بعض المؤشرات كمعدل الملاءة المالية والعائد على الأصول، بينما سجل مؤشر القروض غير الناجعة ارتفاعا منذ 2014، وسجل تطور العائد في القطاع البنكي ارتفاعا تدريجيا في السنوات الثلاث الأخيرة كان للبنوك الخاصة الحصة الأكبر منها، وفي المقابل ارتفعت درجة المخاطرة خاصة في البنوك الخاصة، ومن خلال قياس مؤشر العائد المرجح بالمخاطرة في إطار العلاقة "عائد-مخاطرة" توصلنا إلى أفضلية مستوى كفاءة المحفظة المالية للقطاع البنكي تليها المحافظ المالية للبنوك الخاصة ثم المحافظ المالية للبنوك العمومية وهي الأقل كفاءة.

تساهم نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، فباستخدام نموذج التحليل التمييزي توصلنا إلى تقدير نموذج مقترح للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة، تصل قدرته التنبؤية إلى 74%، يساهم في اختيار التوليفة المناسبة المكونة للمحفظة الائتمانية بما يحقق زيادة في عوائدها مقابل مستويات المخاطرة السائدة أو تخفيض مخاطرها مقابل مستويات العائد المتاحة، وهو ما يحسن من كفاءة المحفظة المالية لهذه البنوك.

# الخاتمة العامة

يمثل الائتمان المصرفي حجر الزاوية لنشاط أي بنك تجاري وأحد دعائمه الأساسية المساهمة في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لديه استغلالاً أمثلاً، ويعتبر الاستثمار الأكثر جاذبية للبنك، فمن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو باعتباره المورد الأساس الذي يعتمد عليه للحصول على إيراداته، إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح في ميزانية البنك يشير إلى أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في ذلك البنك وتحقيق قدر ملائم من الأرباح مع احتفاظه بقدر من السيولة لمواجهة السحوبات، كما يعتبر النشاط الائتماني الاستثمار الأكثر قسوة لما يتضمنه من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر البنك، وبدونه يفقد البنك دوره كوسيط مالي في الاقتصاد إذا لم يجد من المخاطر بالطريقة وفي التوقيت المناسبين.

تقوم مصلحة إدارة الائتمان بتحليل طلبات الاقتراض، فتعتمد في ذلك على مجموعة من الخطوات، بداية بتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان، ثم تليه عملية الاستعلام الائتماني للتأكد من المعلومات الواردة في الملف خوفاً من تضليل العميل للبنك من خلال الإفصاح الخاطئ والمضلل للبيانات والمعلومات المتعلقة به، وبعد ذلك يصبح لدى إدارة الائتمان معلومات كافية للحكم بالرفض أو الموافقة على منح القرض، وفي إطار عملية التحليل الائتماني تستعين إدارة الائتمان بدراسة الجدوى للمشروع المراد تمويله، ما يساهم بشكل كبير في دقة اتخاذ القرارات المتعلقة بطلبات الاقتراض، وتشمل دراسة الجدوى للمشروعات عدة جوانب أهمها الدراسة التسويقية، الفنية، المالية والاقتصادية، كما تستعين إدارة الائتمان أيضاً بالتحليل المالي عن طريق مقارنة القوائم المالية وبذلك يهدف إلى التأكد من رغبته وقدرته على سداد القرض في تاريخ الاستحقاق، والتأكد من أن الغرض الذي يستخدم فيه الائتمان مُجدٍ اقتصادياً بما يحقق أرباحاً للبنك، وكذا القيام بوظيفته الاجتماعية بتقديم الائتمان لعملائه لتنشيط مشروعاتهم.

ويسعى البنك التجاري إلى تعظيم عوائد محفظته المالية عند مستوى معين من المخاطرة أو تدنية المخاطرة عند مستوى عائد معين، وهو ما نصطلح عليه بكفاءة المحفظة المالية، فيضع سياسته الائتمانية التي تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل على المستويين الكلي والجزئي، تتضمن مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تنظم وتسير كل ما يتعلق بعملية منح الائتمان، وفي هذا الشأن تتضمن السياسة الائتمانية مجموعة من الخطوات تشكل إطاراً عاماً لإدارة المخاطر الائتمانية بداية بتحديدتها، قياسها، ضبطها وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لإدارتها، ثم عملية المراقبة والتقييم.

في خضم عملية إدارة المخاطر وفي مرحلة اختيار وضبط البدائل المتاحة ثم تنفيذها، توجد عدة تقنيات يستخدمها البنك في إطار قبول وتخفيض وكذا تحويل المخاطر، منها ما يعتبر كأساليب تقليدية أهمها نظام السقوف الائتمانية، الضمانات، التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية، تجنب التوسع في منح الائتمان، إستراتيجية

التنوع، والتأمين على الائتمان، ومنها ما يعتبر كأساليب تنظيمية أهمها الحوكمة ومعيار كفاية رأس المال، وأساليب أخرى لنقل المخاطر أهمها تقنية التوريق والمشتقات الائتمانية.

وشهدت العقود الماضية التوجه نحو نمذجة القرارات، فدراسات كل من H. Markowitz و W. Sharpe و J. Tobin و H. Shefrin وآخرون غيرهم تمت من خلالها نمذجة اختيار المحفظة الكفوة، كما تمت نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان، وبعد التحري عن أهم هذه النماذج قمنا بتصنيفها إلى ثلاث أنواع، النوع الأول يتعلق بالنماذج الكيفية، يتطلب استخدامها توفر موظف الائتمان على خبرة كبيرة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء نظرا لطبيعة المتغيرات المكونة لهذه النماذج كمتغير شخصية العميل، الضمانات التي يقدمها في مقابل الحصول على الائتمان، الظروف الاقتصادية، ورأس المال، واستخدام هذه العناصر لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل يتطلب من البنك قدرة على تكميمها في شكل نقاط ليتم في النهاية اتخاذ القرار بقبول أو برفض منح الائتمان بناء على نقطة العميل المقترض، وهو ما يتطلب حنكة وخبرة لدى البنك وبالتحديد لدى موظف الائتمان الذي يقوم بدراسة ملف طلب الائتمان، النوع الثاني من النماذج يتعلق بنماذج التنبؤ بالفشل، وأهمها نماذج E Altman و W. Beaver يتم بناؤها اعتمادا على البيانات المحاسبية وغير المحاسبية المتعلقة بالمقترضين باستخدام عدة نماذج أهمها نموذج التحليل التمييزي، نماذج الاستجابة النوعية الثنائية، ونماذج الشبكات العصبية، أما النوع الثالث فيتعلق بالنماذج المعيارية الخاصة التي تعتمد عليها وكالات التصنيف الائتماني مثل Moody's و Standard and Poor's و Fitch Rating وكذا النماذج الهيكلية ومنها نموذج KMV Moody's ونموذج Credit Metrics وكلها تساهم في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.

من خلال تحليل أهم المؤشرات المصرفية لاحظنا أن البنوك العمومية تهيمن على أكثر من 85% من إجمالي الودائع المحصلة و86,8% من إجمالي الائتمان الممنوح في 2017، وتبقى حصة البنوك الخاصة من ذلك ضعيفة، ووجدنا بعد تحليل مؤشرات الصلابة المالية أن القطاع البنكي الجزائري لا يزال صلبا نسبيا حيث سجل تحسنا في بعض المؤشرات كمعدل الملاءة المالية والعائد على الأصول، بينما سجل مؤشر القروض غير الناجعة ارتفاعا منذ 2014، وسجل تطور العائد في القطاع البنكي ارتفاعا تدريجيا في السنوات الثلاث الأخيرة كان للبنوك الخاصة الحصة الأكبر منها، وفي المقابل ارتفعت درجة المخاطرة خاصة في البنوك الخاصة، ومن خلال قياس مؤشر العائد المرجح بالمخاطرة في إطار العلاقة "عائد-مخاطرة" توصلنا إلى أفضلية مستوى كفاءة المحفظة المالية للقطاع البنكي تليها المحافظ المالية للبنوك الخاصة ثم المحافظ المالية للبنوك العمومية وهي الأقل كفاءة.

تساهم نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، فباستخدام نموج التحليل التمييزي توصلنا إلى تقدير نموذج مقترح للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة، تصل قدرته التنبؤية إلى 74%، يساهم في اختيار التوليفة المناسبة المكونة للمحفظة

الائتمانية بما يحقق زيادة في عوائدها مقابل مستويات المخاطرة السائدة أو تخفيض مخاطرها مقابل مستويات العائد المتاحة، وهو ما يحسن من كفاءة المحفظة المالية لهذه البنوك.

كان هدفنا من هذه الدراسة البحث عن مختلف النماذج التي تستخدمها البنوك التجارية لاتخاذ قرار منح الائتمان ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة محافظها المالية، ثم إسقاط هذه العلاقة على البنوك التجارية العاملة بالجزائر من خلال تكييف هذه النماذج حسب طبيعة البيئة المصرفية الجزائرية ودراسة إمكانية تطبيقها والتحقق من مدى مساهمتها في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك، وعليه طرحنا السؤال الرئيسي التالي: **كيف تساهم نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك؟**

وبناء على ما سبق نلخص مجموعة من النتائج نجيب من خلالها على الأسئلة الفرعية والسؤال الرئيسي، ونبين موقع الفرضيات التي افترضناها في البداية.

**- الفرضية الأولى:** يمكن نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر باستخدام نموذج التحليل التمييزي.

بعد دراسة مختلف النماذج المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان وتحليلها توصلنا إلى عدم إمكانية تطبيقها في حالة البنوك التجارية العاملة بالجزائر نظرا لعدم ملائمة طبيعة البيانات اللازمة لتطبيقها مع البيانات المتاحة، باستثناء النماذج الكيفية (الكلاسيكية) التي يمكن لموظف الائتمان ذي الخبرة الكافية استخدامها وتكميمها، وكذا نماذج التنبؤ بفشل الشركات المقترضة باستخدام البيانات المستخرجة من القوائم المالية لهذه الشركات، إذن فالفرضية صحيحة.

**- الفرضية الثانية:** يتم تحسين كفاءة المحافظ المالية الخاصة بالبنوك التجارية العاملة في الجزائر من خلال استخدام نماذج حديثة تناسب خصائص البيئة المصرفية الجزائرية.

الفرضية صحيحة، حيث يتطلب تحقيق نمذجة قوية لاتخاذ قرار منح الائتمان تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر استخدام نماذج تناسب خصائص البيئة المصرفية الجزائرية، وفي هذا الإطار يتم الاعتماد على قاعدة بيانات موسعة عن البنوك بخصوص عوائد ومخاطر محافظها المالية وعن المقترضين كتلك المتوفرة لدى مصلحة مركزية المخاطر، ثم استخدام هذه القاعدة لتقدير نموذج للتنبؤ بالفشل يستمد قدرته التنبؤية من مدى اتساع حجم قاعدة البيانات ومن مصداقية وشفافية هذه البيانات.

**- الفرضية الثالثة:** يحقق النموذج المقترح للتنبؤ بفشل الشركات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر مستوى دقة مقبول في التنبؤ يصل إلى 80%.

الفرضية خاطئة، فبعد قيامنا بتقدير نموذج للتنبؤ بفضل الشركات المقترضة من البنوك التجارية محل الدراسة توصلنا إلى دقة تنبؤ بلغت 74%، وهي نسبة مقبولة وقابلة للتحسين من خلال تقويم النموذج خاصة في مدخلاته، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بنتائج الدراسات السابقة.

### وتبعاً لهذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

1- تجدر الإشارة إلى أن النماذج المقترحة لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة بالجزائر من خلال الدراسات السابقة (العربية منها) ودراستنا الحالية قد اعتمدت على حجم عينات صغير جداً وعلى قاعدة بيانات ضعيفة مقارنة بتلك التي اعتمدت عليها الدراسات الأجنبية، وهذا بسبب صعوبة الحصول على البيانات من قبل الباحثين، ولهذا ينبغي أن تقوم السلطة المعنية (قد تكون بنك الجزائر أو وزارة المالية أو وزارة الإحصاء والاستشراف) أو أي جهة رسمية مركزية (مديرية البحث العلمي، الديوان الوطني للإحصائيات...) بتوفير قاعدة بيانات تشمل أكبر عدد ممكن من البنوك، ويمكن أن تمس كامل مجتمع الدراسة أي كل البنوك التجارية، وتسهل على المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث الوصول إلى هذه البيانات ليتم بناء نماذج حديثة أكثر شمولية وتناجها ذات قدرة تنبؤية عالية وتكون قابلة للتعميم، ويساهم هذا في جعل طبيعة النماذج المقترحة أكثر واقعية تعكس إلى حد كبير واقع النشاط الائتماني في الاقتصاد الجزائري، وفي الوقت الراهن يمكن الاعتماد على قواعد البيانات المتعلقة بالمقترضين المتوفرة لدى كل من مصلحة مركزية المخاطر، المركز الوطني للسجل التجاري، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الضرائب.

2- أفرزت نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لاتخاذ قرار منح الائتمان يحقق نسب تصنيف صحيح مقبولة ويمكن الاعتماد عليها، وبالرغم من ذلك تبقى هناك نسب تصنيف خاطئة تستوجب استخدام أساليب أو نماذج أخرى لتغطيتها باستخدام النماذج الكيفية إلى جانب نماذج التنبؤ بالفشل.

3- هناك فرص قائمة لجعل المحافظ المالية للبنوك أكثر تنوعاً ومنها تفعيل دور سوق رأس المال في ممارسة الوساطة المالية ما يساهم في تنوع جانب محفظة الأوراق المالية، والتوجه نحو اعتماد منتجات التمويل الإسلامي، ما يساهم في تنوع المحفظة الائتمانية.

4- تدريب الموظفين باستمرار على استخدام التقنيات والاستراتيجيات الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية وإنشاء مخابر ومراكز بحث تابعة لكل بنك أو مركز مشترك تُعنى به كل المنظومة المصرفية للبحث والاطلاع عن مختلف النماذج الحديثة المستخدمة لاتخاذ قرار منح الائتمان ودراسة إمكانية ومتطلبات تطبيقها في ظل البيئة المصرفية الجزائرية.

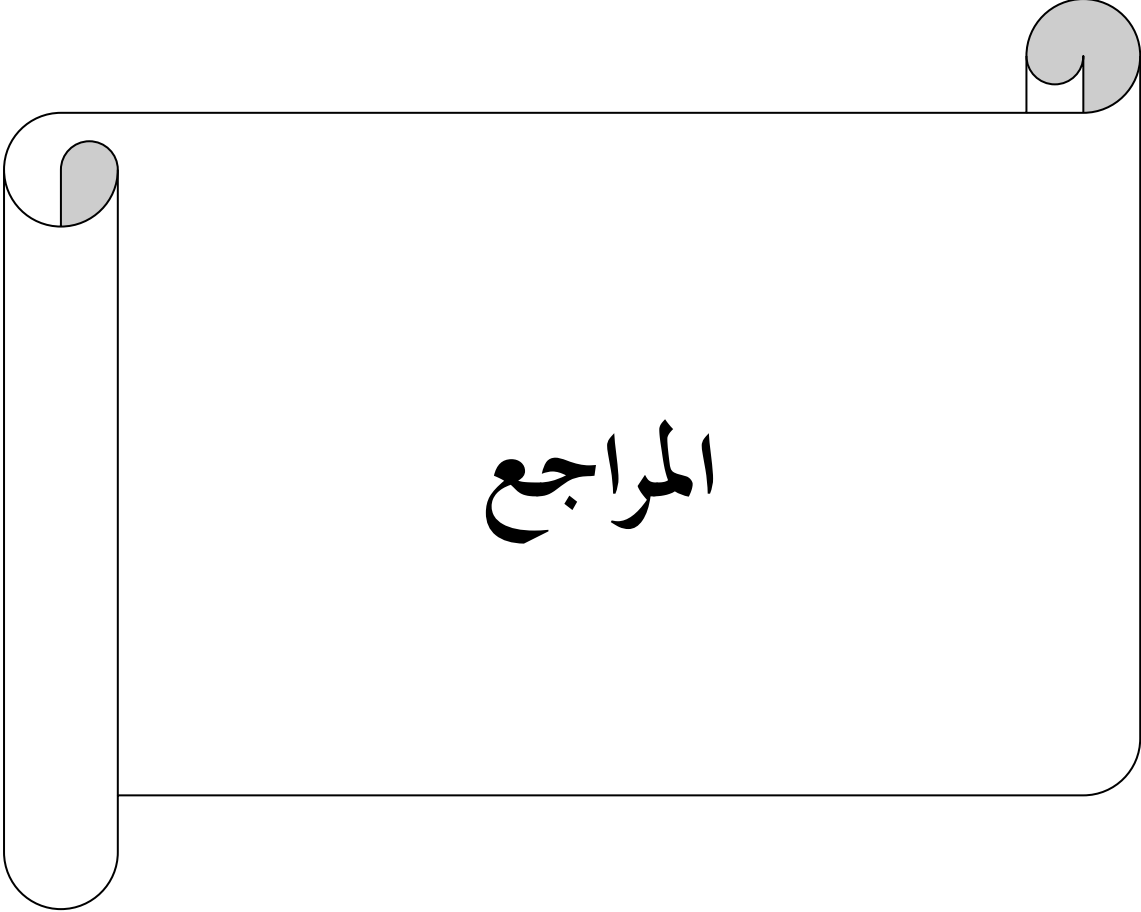
5- تبعاً للتوصية الأولى فقد ظهر حديثاً (منذ أقل من عقد من الزمن) ما يسمى بالبيانات الضخمة Big Data ويطلق عليها أيضاً البيانات الكبيرة، يقصد بها تلك البيانات التي يصعب التعامل معها (من حيث جمعها،

تخزينها، إدارتها وتحليلها...) بواسطة نظم إدارة قواعد البيانات التقليدية نظرا لتعدد مصادرها وتنوعها الكبير وتغيرها بشكل سريع، وتتطلب أدوات وأساليب جديدة لمعالجتها بطريقة فعالة، وفي هذا الشأن وبغية الاستفادة منها، نوصي أن تتكفل جهة رسمية مركزية كالديوان الوطني للإحصائيات أو مديرية البحث العلمي أو وزارة الإحصاء والاستشراف بإنشاء فرق بحث ومجموعات عمل لدراسة استخدام هذه البيانات في مختلف المجالات من قبل أصحاب القرار، واستخدامها أيضا لاتخاذ مختلف القرارات لصالح النظام البنكي الجزائري ومنها قرارات منح الائتمان، وبذلك فإننا ننتقل من استخدام البيانات والمعلومات المنظمة في ملفات وجداول وغيرها والتي لا تشكل إلا حوالي 10% من إجمالي البيانات التي تُنتج باستمرار في العالم إلى استخدام البيانات الضخمة، وقد يمكننا هذا من الوصول إلى نماذج عالية الدقة من حيث التنبؤ وصالحه للتطبيق الواسع زمانا ومكانا.

**آفاق الدراسة:** حسب اطلاعنا البحثي يبقى موضوع نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان وكفاءة المحفظة المالية لم ينل نصيبه الكافي من البحث ولا تزال الدراسات والأبحاث فيه متواصلة نظرا لأهميته، وقد تبين لنا بعد إتمام هذه الدراسة وجود عدة موضوعات مكتملة ومرتبطة بها، نذكر أهمها كما يلي:

- 1- تقدير نموذج للتنبؤ بالفشل لتحسين الأمان المصرفي للنظام المصرفي الجزائري.
- 2- استخدام نظرية المحفظة المالية السلوكية لتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك.
- 3- مدى سلامة معايير منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية ومتطلبات تقويمها.
- 4- التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ونماذج الشبكات العصبية.
- 5- دور تقنيات التكنولوجيا المالية في إدارة المخاطر الائتمانية.
- 6- استخدام البيانات الضخمة لتقدير وقياس مخاطر الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة الائتمانية للبنوك.





# المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

1. سورة البقرة، الآية 283.

2. سورة يوسف، الآية رقم 11.

ثانياً: السنة النبوية

أبو داود (رقم/517) / وأوله (الإمامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدِّبُ الْمُؤَمَّنُ ...).

ثالثاً: الكتب

1. إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998.

2. إبراهيم مختار، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1987.

3. ابن منظور، لسان العرب، الجزء 13، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1993.

4. أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن، 2015.

5. أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الوفاء  
لدينا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

6. أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1997.

7. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

8. أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الطبعة السابعة، بدون دار النشر، القاهرة،  
2003.

9. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار نشر،  
2002.

10. أحمد فريد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب  
الجامعة، الإسكندرية، 2009.

11. أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
12. إدوارد أندرسون وآخرون، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، إدارة مخاطر الأعمال: النماذج والتحليلات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018.
13. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، القاهرة، كتب عربية، 1994.
14. أسامة عزمي سلام وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
15. أسامة محمد الفولي وآخرون، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003.
16. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
17. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
18. برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، التعاملات المالية للبنوك، دار الفاروق، القاهرة، 2002.
19. برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، التعاملات المالية للبنوك، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2008.
20. برايان كويل، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007.
21. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
22. بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013.
23. جليل نور الدين وآخرون، مدخل في الاقتصاد البنكي، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 2012.

24. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر.
25. حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011.
26. حسني علي خربوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
27. حسين اليحيى وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.
28. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2013.
29. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002.
30. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق، الأردن، 2011.
31. خالد أمين عبد الله وآخرون، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
32. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة - دار وائل، عمان، 2004.
33. خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
34. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
35. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.
36. دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2009.
37. ديفيد لاركر وبريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر أبوثنين وسعد بن عبد الله الكلابي، مسائل في حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2017.

38. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2002.
39. رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال: دراسة لـ401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004.
40. ريتشارد جونسون وآخرون، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1998.
41. زكريا الدوري وآخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006.
42. سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2012.
43. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
44. السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
45. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2013.
46. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2016.
47. شوقي ناجي جواد وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010.
48. صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني - القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
49. صلاح الدين حسن السيبي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011.
50. صلاح الدين حسن السيبي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.

51. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
52. ضرار العتيبي وآخرون، إدارة المشروعات الإنمائية دراسة وتقرير الجدوى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007.
53. طارق الله خان، ترجمة عثمان بابكر أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
54. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
55. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
56. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
57. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.
58. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
59. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1992.
60. عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
61. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2009.
62. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات "منهج متكامل"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

63. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
64. عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
65. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
66. عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008.
67. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2017.
68. علا محمد أنور، قضايا في التمويل والاستثمار من المنظور الكلاسيكي والسلوكي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2015.
69. علي البارودي، العقود وعمليات البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2001.
70. فايز تيم وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005.
71. فايق النجار، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، 1997.
72. قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول: الجوانب التسويقية والفنية والهندسية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2008.
73. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009.
74. القاموس المحيط، الجزء الأول.
75. محسن أحمد الخضيري، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1987.
76. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.

77. محمد صالح الحناوي وآخرون، مبادئ وأساسيات الاستثمار: شراء وبيع الأوراق المالية - تقييم السندات - الاستثمار على الأنترنت - العقود المستقبلية - عقود المبادلة - نظرية تسعير المراجعة - الاستثمار في أسواق المال العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
78. محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع الأساسيات والمفاهيم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
79. محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
80. محمد عبد الحميد الشواربي وآخرون، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
81. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2010.
82. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2008.
83. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2003.
84. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، 2001.
85. معروف هويشار، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2009.
86. معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية، العدد الرابع، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، نوفمبر 2010.
87. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009.
88. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، البنك العربي، الأردن، 2000.
89. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.



90. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر – الجزء الثاني: العقود الآجلة والعقود المستقبلية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008.
91. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
92. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
93. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.
94. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
95. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
96. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.
97. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، الإسكندرية، دار المعرفة الجديدة، 2007.
98. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات – الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
99. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
100. منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.
101. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
102. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

103. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار إثراء لنشر والتوزيع، عمان، 2010.
104. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 1988.
105. نجلاء بنت محمد البقمي، مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها: مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2013.
106. نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2011.
107. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2010.
108. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 37 "الاتفاقية الائتمانية"، البحرين، 2017.
109. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
110. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول، دار الفكر، دمشق، 2006.

#### رابعاً: أطروحات الدكتوراه

1. بركان أمينة، الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز لمصري - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص241.
2. بن عمر خالد، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011.
3. حاج صدوق بن شرقي، واقع وآفاق المنظومة المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011.
4. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

5. خالفي وهيبة، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
6. دريس رشيد، استراتيجيه تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2006-2007.
7. سعد بن حمد اللحياني، الائتمان في الاقتصاد الإسلامي "مع التركيز على الائتمان التجاري"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية لشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1998.
8. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004-2005.
9. شهبون لامية، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
10. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم التسديد باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008.
11. الطيب بولحية، تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.
12. عادل بن أحمد بن حسن بابطين، الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة، أطروحة دكتوراه تخصص إحصاء وبحوث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008-2009.
13. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
14. علي أبشر فضل المولى سليمان، المقارنة بين التحليل التمييزي والنموذج اللوجستي الثنائي ونماذج الشبكات العصبية في تصنيف المشاهدات، أطروحة دكتوراه في علوم الإحصاء، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.

15. قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان - الجزائر، 2013-2014.
16. كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركب تكرير الملح لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
17. لعروسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر .
18. محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
19. موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمقياس كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية علوم المالية والمصرفية، 2008.

#### خامسا: المجلات العلمية

1. إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 23، المجلد 6، جامعة البصرة، العراق، جانفي 2009.
2. إسراء يوسف ذنون وآخرون، المحاسبة عن عمليات التوريق وفق المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية ودورها في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2009.
3. بريش عبد القادر وآخرون، مقررات لجنة بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الافتتاحي، جامعة الشلف، 2015.
4. بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.

5. بلعيساوي محمد الطاهر، توريق القروض الرهنية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2010.
6. بن أحمد لخضر وآخرون، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 07، 2013.
7. بن رجم محمد خميسي، التوريق ووقعه على الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010.
8. بن سويسي حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 38، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
9. بوجعادة إلياس، استخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية في دعم القرارات المالية في البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2016.
10. بوزيدي سعيدة، تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1990-2010)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 04، العدد 03، 2013.
11. بوزيدي لمجد، دور الذكاء الاصطناعي في التوقع والتحليل الكمي للمخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016.
12. تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.
13. حسام الدين علي صادق، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 03، 2012.
14. حسني علي خربوش وآخرون، تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جامعة مؤتة، الأردن، 2004.
15. حسين شاشي عبد القادر، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.
16. حمزة إسماعيل شاهين وآخرون، مقارنة بين التحليل التمييزي الخطي واحتمال الاستجابة في تصنيف البيانات، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2014.

17. خليفة الحاج وآخرون، تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة 2009-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
18. خليل إبراهيم السيف وآخرون، اعتماد الشبكات العصبية لتمييز جنس المتكلم، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، المجلد07، العدد03، جامعة الموصل، العراق، 2010.
19. رباط كريمة وبريش عبد القادر، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنظيم والعمل، العدد7، المجلد1، 2018.
20. زكريا يحيى الجمال وآخرون، مقارنة التنبؤ باستخدام شبكة الانحدار العصبية المعممة بأسلوب الشبكات العصبية وتحليل الانحدار، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، العراق، 2012.
21. زهراء مازن القطان، تمييز بصمة تمييز بصمة الأصبع المعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة الرافدين لعلوم الحاسوب والرياضيات، المجلد 11، العدد 01، جامعة الموصل، العراق، 2014.
22. زهراء محسن محسن، نظام الائتمان في العصر العباسي الأول، مجلة أورك للأبحاث الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة المثنى، العراق، 2011.
23. زيدان محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، جامعة سطيف، 2009.
24. سلوى عبد الجبار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها على القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الأول، 2008.
25. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2006.
26. شعبان أحمد عبد العليم، أثر تطبيق إستراتيجية التنوع على مستوى جودة حافظة القروض في البنوك المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، ملحق سبتمبر 1997، جامعة القاهرة، مصر.

27. صفوان ناظم راشد وآخرون، مقارنة بين أسلوبي الشبكات العصبية الاصطناعية والمربعات الصغرى للنماذج الخطية وغير الخطية مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2012.
28. طاهر ريسان دخيل، استخدام الشبكات العصبية لأغراض التمييز، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2008.
29. عبد الكريم أحمد قندوز، حقيقة المشتقات الائتمانية: أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 07، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان 2013.
30. عبد الكريم أحمد قندوز، نحو نظرية للخطر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 22، العدد 1، أكتوبر 2015.
31. عز الدين حيدر، استخدام التحليل التمييزي في تصنيف العملاء المصرفيين الاعتباريين (الشركات) دراسة ميدانية على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 04، 2013.
32. علاء حسين علي، اتفاق توريق الديون، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 13، جامعة الأنبار، العراق، ديسمبر 2008.
33. علاء عزيز الجبوري وآخرون، أطراف عقد التوريق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2015.
34. علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة 30، العدد 02، الجزء 02، جامعة بنها، مصر، جويلية 2010.
35. عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2013.
36. الفاتح الشريف يوسف الطاهر وآخرون، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، عمادة البحث العلمي، السودان، 2013.

37. الفاتح محمد علي سالم، التوريق المصرفي، مجلة المال والاقتصاد، العدد 61، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، أوت 2009.
38. قويدري قوشيح بوجمعة وبريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016.
39. محمد أحمد إبراهيم خليل، تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية انتقادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 01، جامعة بنها، مصر، جويلية 2012.
40. محمد علي القرني، المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي - دراسة فقهية اقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 09، العددان 1-2، 2002.
41. مخلفي سارة كوثر، مبادلات العجز الائتماني وأثرها في الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، ديسمبر 2015.
42. مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة الشلف، جوان 2013.
43. مداني بن شهرة وآخرون، استخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 08، 2015.
44. مليكة بن علقمة، الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة سعد دحلب البليدة، 2016.
45. النجار عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010-2012، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2015.
46. نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2011.



47. نصيرة دردر، التوريق البنكي أداة لجلب السيولة وتحقيق الربح، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
48. هوارى سنوسي وآخرون، بناء محفظة الأوراق المالية في ظل المالية السلوكية بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 لبورصة باريس للفترة 2007-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 08، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2015.

### سادسا: القوانين والقرارات والمراسيم

1. الأمر رقم 47-71 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55 الصادر في 1971/07/06.
2. الأمر رقم 93-70 المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 109، الصادر في 31 ديسمبر 1970.
3. الأمر رقم 86-71 المتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 108، الصادر في 31 ديسمبر 1971.
4. القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر في 20 أوت عام 1986.
5. المادة 26 من القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر في 20 أوت عام 1986.
6. القانون رقم 88-06 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادر في 13 جانفي 1988.
7. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990.
8. المادة 11 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
9. المادة 19 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

10. المادة 143 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
11. المادة 160 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
12. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، الصادر في 09 ديسمبر 2018.
13. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر في 28 فيفري 2001.
14. النظام رقم 13-01 المؤرخ في 08 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، الصادر في 02 جوان 2013.
15. مقرر رقم 18-01 مؤرخ في 02 جانفي سنة 2018، يتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04، الصادر في 28 جانفي سنة 2018.
16. المادة 98 من الأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في الأول سبتمبر 2010، ص 13.
17. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في 01 سبتمبر 2010.
18. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

سابعاً: التقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm> تم

الاطلاع عليه في 2019/02/18 على الساعة 10:15

2. موقع وكالة ستاندر أند بورز الإلكترونية:

<http://www.standardandpoors.com/ratings/definitions-and->

[faqs/en/eu](http://www.standardandpoors.com/ratings/definitions-and-faqs/en/eu) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017-10-08.

المراجع باللغات الأجنبية

أولاً: الكتب

1. A. Benhlima, pratieue des techniques bancaires, Editions Dahleb, ALGER, 1997.
2. A.C.Martinet et A.Silem, Lexique de gestion, Dalloz, Paris, 1989.
3. Altman, Edward I. "Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA models." Stern School of Business, New York University, 2000.
4. Altman, Edward I. et al, Corporate financial distress and bankruptcy: Predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt, 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, 2006.
5. Altman, Edward I. et al, Corporate financial distress and bankruptcy: Predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt, 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, 2019.
6. B. Hiriyappa, Investment Management Securities and Portfolio Management, New Age International (P) Ltd, New Delhi, 2008.
7. Bradford D. Jordan et al, Fundamentals of Investments: valuation and management, 5th ed, Mc Graw-Hill/Irwin, New York, 2008.
8. Brian A. Eales at al, Derivative Instruments : A Guide to Theory and Practice, Butterworth Heinemann, Great Britain, 2003.
9. Cécile Kharoubi et al, Analyse du Risque de Crédit Banque & Marchés, 2<sup>ème</sup> édition, RB Edition, Paris, 2016.

10. Charles W. Smithson, *Credit Portfolio Management*, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2003.
11. Colquitt, Joetta. *Credit risk management: How to avoid lending disasters and maximize earnings*. McGraw-Hill, 2007.
12. Daniel Peris, *Getting Back to Business : Why Modern Portfolio Theory Fails Investors and How You Can Bring Common Sense to Your Portfolio*, McGraw-Hill Education, New York, 2018.
13. Das, Satyajit, ed. *Credit derivatives: trading & management of credit & default risk*. Wiley, 1998.
14. Davies Glyn, *A History of Money from Ancient Times to the Present Day*, Third Edition, University of Wales Press, Cardiff., 2002.
15. Dietmar Maringer, *Portfolio Management with Heuristic Optimization*, Springer, Netherlands, 2005.
16. Duffie, Darrell, and Kenneth J. Singleton. *Credit risk: pricing, measurement, and management*. Princeton University Press, 2003.
17. FABOZZI, Frank J. et al. *Measuring and controlling interest rate and credit risk*. 2<sup>nd</sup> Edition, John Wiley & Sons, Canada, 2003.
18. Fitch Ratings, *Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion*, NY, 2013.
19. Frank K. Reilly et al, *Analysis of Investment and Management of Portfolio*, 9th Edition, South-Western, Canada, 2009.
20. Frederic Mishken, *Adaptation : Christian Bordes et autres, Monnaie, banque et marchés financiers*, 8<sup>ème</sup> édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2008.
21. GOLDSMITH, Raymond William. *Financial structure and development*, 1969.
22. GUJARATI, Damodar N. et PORTER, Dawn C. *Basic Econometrics*. 4th Edition, United States Military Academy, West Point, 2003.
23. International Monetary Fund Staff. *Financial Soundness Indicators: Compilation Guide*, International Monetary Fund, 2006.
24. International Monetary Fund Staff. *Financial Soundness Indicators: Compilation Guide*, International Monetary Fund, 2019.
25. JEFF, Bohn et PETER, Crosbie. *Modeling Default Risk-White Paper*. San Fransisco: Moody's KMV, 2003.
26. Lütkebohmert, Eva. *Concentration risk in credit portfolios*, Springer Science & Business Media, Germany, 2008.

27. MCNELIS, Paul D. Neural networks in finance: gaining predictive edge in the market. Academic Press, 200.
28. Moody's Investors Service, Moody's Rating Symbols & Definitions, NY, 2008.
29. Noël Amenc et al, Portfolio Theory and Performance Analysis, John Wiley & Sons Ltd, 2003.
30. OLEGARIO, Rowena. A culture of credit: Embedding trust and transparency in American business. Harvard University Press, USA, 2006.
31. Philip J. McDonnell, Optimal portfolio modeling, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2008.
32. Philippe Jorion, Financial Risk Management Handbook, Wiley Finance, 3rd Edition, 2003.
33. Robert S. Lopez, The Dawn of Medieval banking, Centre for Medieval and Renaissance Studies, University of California, Los Angeles, 1979.
34. RONALD I. MCKINNON. Money and capital in economic development, Brookings Institution Press.
35. Sally Wehmeier, Oxford Advanced Learner's Dictionary, Sixth Edition, Oxford University Press.
36. SCHUMPETER, Joseph. The theory of economic development. Harvard economic studies, vol. XLVI.
37. Sidney Homer & Richard Sylla, A History of Interest Rates, Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2005.
38. SOLNIK, Bruno H. Why not diversify internationally rather than domestically?. Financial analysts journal, 1974.
39. Standard & Poor's, Guide to Credit Rating Essentials, NY, 2013.
40. Stefan Trueck and Svetlozar T. Rachev, Rating Based Modeling of Credit Risk : Theory and Application of Migration Matrices, USA, 2008.
41. Stephen A. Ross and al, Corporate Finance, 9th Edition, Mc Graw-Hill/Irwin, New York, 2010.
42. Tony Van Gestel et al, Credit Risk Management Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital, Oxford University Press Inc., New York, 2009.
43. Fitch Ratings, **Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion**, NY, 2013.

## ثانيا: المجلات العلمية

1. ABDULLAH, Nur Adiana Hiau, HALIM, Abd, AHMAD, Hamilton, et al. Predicting corporate failure of Malaysia's listed companies: Comparing multiple discriminant analysis, logistic regression and the hazard model. *International Research Journal of Finance and Economics*, vol. 15, May 2008.
2. ALTMAN, Edward I. Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The journal of finance*, 1968, vol. 23, no 4.
3. ALTMAN, Edward I., HALDEMAN, Robert G., et NARAYANAN, Paul. ZETATM analysis A new model to identify bankruptcy risk of corporations. *Journal of banking & finance*, 1977, vol. 1, no 1.
4. ALTMAN, Edward I., MARCO, Giancarlo, et VARETTO, Franco. Corporate distress diagnosis: Comparisons using linear discriminant analysis and neural networks (the Italian experience). *Journal of banking & finance*, vol. 18, no 3, 1994.
5. Altman, Edward I., Maurizio Esentato, and Gabriele Sabato. "Assessing the credit worthiness of Italian SMEs and mini-bond issuers." *Global Finance Journal*, September, 2018.
6. Ashraf, S., GS Félix, E., & Serrasqueiro, Z. Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(2), 2019.
7. Barry, Bruce, and Raymond, Friedman, Bargainer Characteristics In Distributive And Integrative Negotiation, Vangerbilt University, *Journal Of Personality And Social Psychology*, Vol 74, No 1.
8. BEAVER, William H. Financial ratios as predictors of failure. *Journal of accounting research*, 1966.
9. BEAVER, William H., MCNICHOLS, Maureen F., et RHIE, Jung-Wu. Have financial statements become less informative? Evidence from the ability of financial ratios to predict bankruptcy. *Review of Accounting Studies*, vol. 10, no 1, 2005.
10. BLACK, Fischer & SCHOLES, Myron. The pricing of options and corporate liabilities. *Journal of political economy*, 1973, vol. 81, no 3.
11. BLUM, Marc P. The failing company doctrine. *Boston College Industrial And Commercial Law Review*, vol. 16, no 1, 1974.
12. Daniel Kahneman and Amos Tversky, Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk, *Econometrica*, Vol. 47, No. 2 (Mar., 1979).

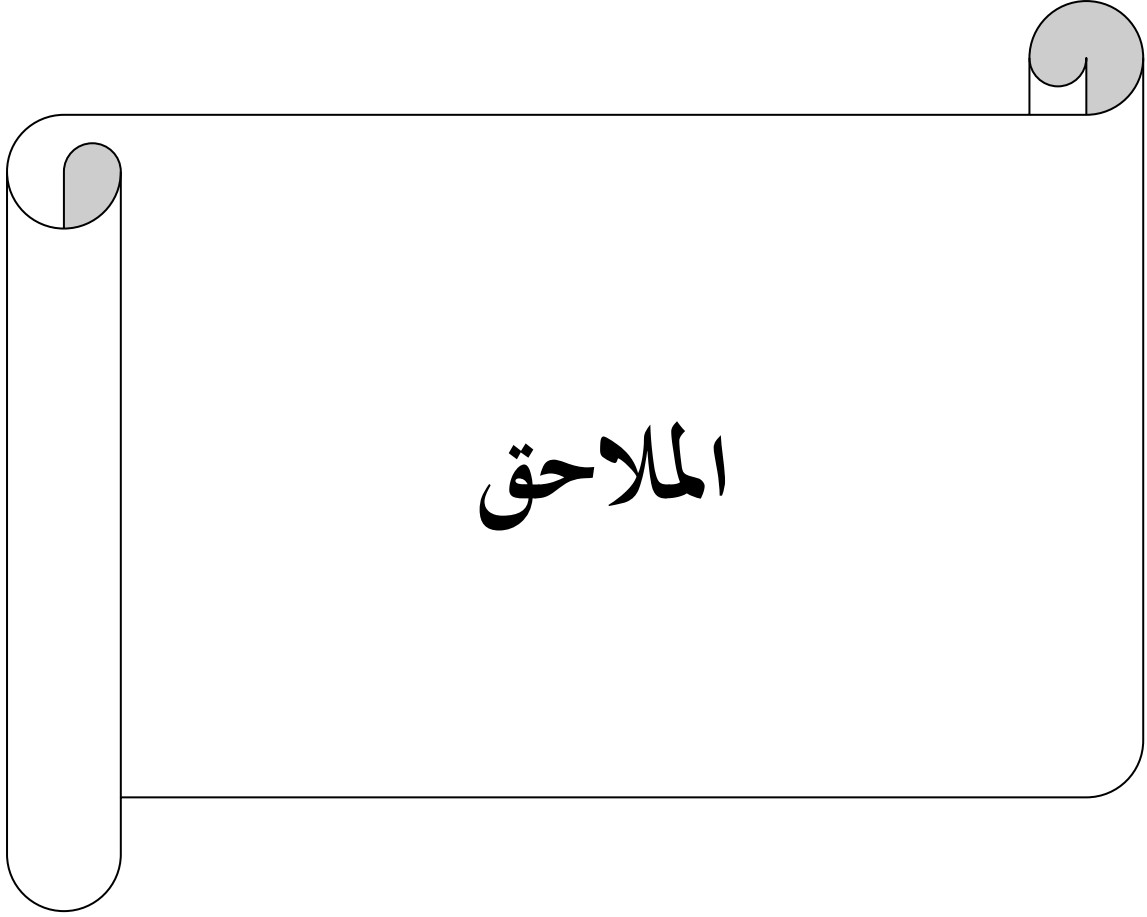
13. Demirgüç-Kunt, Asli, and Enrica Detragiache. The determinants of banking crises-evidence from developing and developed countries. Vol. 106. World Bank Publications.
14. FISHER, Ronald A. The use of multiple measurements in taxonomic problems. *Annals of human genetics* , vol. 7, no 2. 1936.
15. FITZPATRICK, Paul Joseph. A comparison of the ratios of successful industrial enterprises with those of failed companies, Certified Public Accountant, 1932, unpublished paper.
16. Gyimah, P., Appiah, K. O., & Lussier, R. N. Success versus Failure Prediction Model for Small Businesses in Ghana. *Journal of African Business*, 2019.
17. HOPFIELD, John J. Neural networks and physical systems with emergent collective computational abilities. *Proceedings of the national academy of sciences*, vol. 79, no 8, 1982.
18. J. H. Tregoe, Standards for Granting Credit, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 97, The Revival of American Business, Sep 1921.
19. Liang, Qi. Corporate financial distress diagnosis in China: empirical analysis using credit scoring models. *Hitotsubashi journal of commerce and management*, 2003.
20. LIN, Tzong-Huei. A cross model study of corporate financial distress prediction in Taiwan: Multiple discriminant analysis, logit, probit and neural networks models. *Neurocomputing*, vol. 72, no 16-18, 2009.
21. Lopes, Lola L. Between hope and fear: The psychology of risk. *Advances in experimental social psychology*. Vol. 20. Academic Press, 1987.
22. MARKOWITZ, Harry. Portfolio selection. *The journal of finance*, vol. 7, no 1, 1952.
23. MARKOWITZ, Harry. The Early History of Portfolio Theory: 1600-1960, *Financial Analysts Journal*, Vol. 55, No. 4. 1999.
24. MERTON, Robert C. On the pricing of corporate debt: The risk structure of interest rates. *The Journal of finance*, 1974, vol. 29, no 2.
25. MUIR, M. J., CHASE, A., COLEMAN, P. S., et al. Credit derivatives prepared by the derivatives working party of the faculty and institute of actuaries. *British Actuarial Journal*, vol. 13, no 2, 2007.
26. NORTON, Curtis L. et SMITH, Ralph E. A comparison of general price level and historical cost financial statements in the prediction of bankruptcy. *Accounting Review*, Vol. 54, No. 1, 1979.

- 27.OHLSON, James A. Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy. Journal of accounting research, Vol. 18, No. 1, Spring 1980.
- 28.OZ, Ibrahim Onur et YELKENCI, Tezer. A Theoretical Approach to Financial Distress Prediction Modeling. Managerial Finance, 2017, vol. 43, no 2.
- 29.PLATT, Harlan D. et PLATT, Marjorie B. A note on the use of industry-relative ratios in bankruptcy prediction. Journal of Banking & Finance, vol. 15, no 6, 1991.
- 30.ROY, Andrew Donald. Safety first and the holding of assets. Econometrica: Journal of the econometric society, 1952.
- 31.SHARPE, William F. A simplified model for portfolio analysis. Management science, vol. 9, no 2, 1963.
- 32.SHEFRIN, Hersh et STATMAN, Meir. Behavioral portfolio theory. Journal of financial and quantitative analysis, vol. 35, no 2, 2000.
- 33.Suleiman M. Abbadi et al, Methods of Evaluating Credit Risk used by Commercial Banks in Palestine, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 111, 2013.
- 34.Tobin, James."Liquidity Preference as Behavior towards Risk." Review of Economic Studies, vol. 25, no. 1, February 1958.
- 35.WEST, David. Neural network credit scoring models. Computers & Operations Research, vol. 27, no 11-12, 2000.
- 36.WILCOX, Jarrod W. A prediction of business failure using accounting data. Journal of Accounting Research, vol. 11, 1973.
- 37.YAZDIPOUR, Rassoul et CONSTAND, Richard. Predicting firm failure: A behavioral finance perspective. The Journal of Entrepreneurial Finance, vol. 14, no 3, 2010.

## ثالثا: التقارير

1. Diana Vazza et al, Default, Transition, and Recovery : 2017 Annual Global Corporate Default Study And Rating Transitions, S&P Global Ratings, April 5, 2018.





قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

**Analysis Case Processing Summary**

Unweighted Cases		N	Percent
Valid		50	100,0
Excluded	Missing or out-of-range group codes	0	,0
	At least one missing discriminating variable	0	,0
	Both missing or out-of-range group codes and at least one missing discriminating variable	0	,0
	Total	0	,0
Total		50	100,0

الملحق رقم 02

**Variables Failing Tolerance Test<sup>a</sup>**

	Within-Groups Variance	Tolerance	Minimum Tolerance
(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم الجارية	798625,248	,000	,000

All variables passing the tolerance criteria are entered simultaneously.

a. Minimum tolerance level is ,001.

### Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function 1
إجمالي الديون / إجمالي الأصول	-1,551
د ق أ / إجمالي الديون	2,994
د ق أ / الأموال الخاصة	,050
إجمالي الديون / ن إ ق ف ض	,006
النقدية / إجمالي الأصول	-2,791
الأصول المتداولة / د ق أ	-,001
رأس المال العامل / إجمالي الأصول	1,655
ن إ ق ف ض / إجمالي الأصول	1,185
النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	6,056
النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-2,719
النتيجة الصافية / المبيعات	,044
المبيعات / إجمالي الأصول	-,101
ق ق للتحقيق / إجمالي الخصوم	-,805
المبيعات / الأصول المتداولة	,092
المبيعات / الأصول الثابتة	-,006
(Constant)	-1,306

Unstandardized coefficients

## الملحق رقم 04

## Functions at Group Centroids

Function	
حالة الشركة المقترضة	1
فاشلة	-,760
سليمة	,466

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

## الملحق رقم 05

## Classification Function Coefficients

	حالة الشركة المقترضة	
	فاشلة	سليمة
إجمالي الديون / إجمالي الأصول	21,789	19,887
د ق أ / إجمالي الديون	12,323	15,992
د ق أ / الأموال الخاصة	-,137	-,075
إجمالي الديون / ن إ ق ف ض	,002	,009
النقدية / إجمالي الأصول	4,701	1,281
(نسبة السيولة العادية) الأصول المتداولة / د ق أ	,000	-,001
رأس المال العامل / إجمالي الأصول	23,095	25,123
ن إ ق ف ض / إجمالي الأصول	5,508	6,960
النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	-13,043	-5,621
النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	,558	-2,774
النتيجة الصافية / المبيعات	,154	,208
المبيعات / إجمالي الأصول	-1,526	-1,650
ق ق للتحقيق / إجمالي الخصوم	,246	-,741
المبيعات / الأصول المتداولة	1,682	1,795
المبيعات / الأصول الثابتة	-,017	-,024
(Constant)	-15,867	-16,797

Fisher's linear discriminant functions

**Classification Results<sup>a</sup>**

		Predicted Group Membership			Total
		حالة الشركة المقترضة	فاشلة	سليمة	
Original	Count	فاشلة	10	9	19
		سليمة	4	27	31
	%	فاشلة	52,6	47,4	100,0
		سليمة	12,9	87,1	100,0

a. 74.0% of original grouped cases correctly classified.